3796
51A

﴿ فهرس الجزء الاول من شرح الكافية لنجم الائمة محمد بن حسن الرضي ﴾

٢ (الكلمة) وتحقيقها مع الكلم واشتقاقها
.. واطلاقها على القصيدة
٣ الفرق بين القول والكلام واللفظ
.. وبيان المفرد والمركب
٤ دفع المناقاة بين الوحدة والجنس وانه
.. على ضربين موضع توافق المبتداء
.. للخبر ووضع المركبة
٦ قسمة الشيء الى جزئياته
٧ دفع التناقض في قولك من حرف جر
.. وتحقيق اتصاف الالفاظ بالاسمية والفعلية
٧ (الكلام) والفرق بين الجملة والكلام
.. والاسناد والاخبار
٩ (الاسم) ومافيه معنى الحرف قد يكون
.. مفردا وقد يكون جملة
١٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء
١٢ معنى كاف الاسمية والحرفية
١٢ استقلال معنى اسمي الاستفهام
.. والشرط وخواص الاسم ومعنى الحد
.. والاطراد والانعكاس
١٤ بيان اقسام التنوين
١٥ قد يقصد بالتثنية والجمع التكرير
١٦ (المعرب)
١٦ الفرق بين المعرب والمبني في الحكم
.. (الاعراب)
١٩ المحتاج الى تمييز معاني الكلم على ضربين
٢١ بيان اختلاف ناصب الفضلات
٢٢ وحذف حرف الجر لزوما
.. وضع الاسماء لتستعمل مركبة
٢٣ انواع الاعراب
٢٥ (العامل)
٢٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء
.. المعربة
٢٦ اسماء الستة
٢٩ بيان اختلافات علامة التثنية والجمع
.. ونونهما
٣٣ التقديري للتعذر والاستثقال
٣٥ (غير المنصرف)
٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة
٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه
٣٩ جمع الاقصى والفا التأنيث
٤٠ العدل
٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة اضرب
٤٦ الوصف والصفات
٤٨ التأنيث
٥٢ المعرفة
٥٣ النجمة
٥٤ منتهى الجموع
٥٨ منع الصرف مقدم على [illegible]
٥٩ التركيب والالف والنون
٦١ وزن الفعل
٦٤ العلمية المؤثرة ثلثة اضرب
٦٧ اختلاف سيبويه والاخفش في اجر
٧٠ جميع الباب باللام والاضافة ينكسر
٧٠ (المرفوعات) (الفاعل)
٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول
٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف
.. الفعل والفاعل
٧٧ تنازع الفعلين
٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة
.. المؤلة مقام الفاعل ونائبه
٨٥ (المبتدأ والخبر)
٨٦ المبتدأ الذي لا خبر له
٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم
٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه
٩١ كون الخبر جملة
٩١ بيان الرابطة والظرف يقدر بجملة
٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم
.. عين ولا حالا منه ولا صفة له

٩٥ جواز رفع بعض الظروف
٩٦ وقوع اليوم خبرا عن لفظ الجمعة
٠٠ والسبت
٩٧ اشتمال المبتدأ ماله صدر الكلام
٩٨ تضمن الخبر المفرد ماله الصدر
١٠٠ تعدد الخبر بلا عطف او معه
١٠١ تضمن المبتدأ معنى الشرط ففى الخبر
٠٠٠ الفاء
١٠٣ حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا
٠٠٠ وجوبا
١٠٥ اسم الجنس اما للاستغراق او الخصوص
١٠٧ جواز رفع الحال مسد الخبر
١٠٩ اصل المبتدأ التعريف وتعدده
١٠٩ (خبران واخواتها)
١١١ (خبر لا النفى الجنس)
١١٢ (اسم ما ولا المشبهتين بليس
١١٢ (المنصوبات) فمنه المفعول المطلق
١١٦ حذف فعله جوازا ووجوبا
٠٠٠ وضابطة السماعى
١١٨ اسماء اصوات مقام المصادر
٠٠٠ والمصادر المضبوطة
١١٩ مواضع القياسى ستة
١٢٣ توكيد لنفسه ولغيره
١٢٤ اجدك لا تفعل ١٢٧ (المفعول به)
١٢٩ حذف فعله جوازا ووجوبا فى
٠٠٠ اربعة مواضع لازعمانك ومن انت
٠٠٠ زيدا وعذيرك واهلك والليل
٠٠٠ وكليهما وتمرا والكلاب على البقر
١٣١ المنادى
١٣٢ وبنائه على ما يرفع به
١٣٣ لام الاستغاثه
١٣٦ توابع المنادى
١٣٩ لزوم اللام فى الاعلام واقسامها
١٤٠ الاعلام العالية اربعة اقسام
١٤١ نداء المعرف باللام
١٤٣ تابع تابع المنادى
١٤٥ نداء يا الله خاصة
١٤٧ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٤٨ ترخيم المنادى
١٥٣ ما حذف للترخيم فى حكم الثابت
١٥٦ استعمال الداء فى المندوب وزيادة
٠٠٠ الالف فى اخره
٩٥٩ يجوز حذف حرف النداء
١٦٠ ويحذف المنادى
١٦٢ ما اضمر عامله على شريطة التفسير
١٦٤ ما يجب الصدر
١٦٧ الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله
١٦٩ التفسير على ضربين
١٧٠ ما يختار فيه الرفع بالابتداء
١٧٢ ما يختار فيه النصب بالعطف
١٧٥ ما يستوى الامران
١٧٦ ما يجب النصب
١٧٨ تفصيل ما ينتفل عنه المفسر من الضمير
١٨٠ التحذير
١٨٣ (المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان
١٨٥ نصب الفعل جميع انواع الزمان
١٨٦ لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام
وظرف الزمان على ضربين واسماء الشهر
١٨٧ الظرف المتصرفة وغير المتصرفة
١٨٩ انصراف الظروف وعدم
٠٠٠ انصرافها
١٩٠ اعلام الاجناس وما يكثر جعل
٠٠٠ المصدر حينا
١٩١ (المفعول له) والعلة الحاملة والعائبة
١٩٤ (المفعول معه) وعامل المفعول معه
١٩٨ (الحال) ٢٠١ عامل الحال
٢٠٤ وجوب تقدمها
٢٠٧ عدم اشتراط الاشتقاق فى الحال
٠٠٠ والصفة
٢٠٩ ما دل على حدثين على ضربين

٢١١ كونها جملة خبرية ومافيها من الرابط
٢١٢ حذف العامل
٢١٤ الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد
... الفعلية كما بعد الاسمية
٢١٥ اختلاف عامل المؤكدة (التمييز)
٢١٧ معنى المقدار
٢١٨ معنى تمام الاسم
٢٢١ التمييز عن النسبة وهو ما اسم اوصفة
٢٢٤ (المستثنى) وهل هو مشترك لفظي اولا
٢٢٥ دفع التناقض في الاستثناء بوجوه
٢٢٦ اعراب المستثنا والاختلاف في عامله
٢٢٨ بيان قسمي المقطع مع تحقيق لاعاصم
... اليوم آه
٢٣١ بيان شرط اختيار البدل في المستثنى
٢٣٥ الاستثناء المفرغ
٢٣٥ المفعول معه يجئ بعد الا
٢٣٦ الاستثناء في التوابع ومافيه من
... الاشكال وحله
٢٣٧ تعذر البدل على اللفظ
٢٤٠ بيان انواع الستة من احكام الاستثناء
٢٤٤ مجرور بعد غير وسوى وسواء
٢٤٥ وغير صفة جلت على الا
٢٤٧ واعراب سوى وسواء
٢٤٧ تفصيل لاسيما
٢٤٩ الواو الداخلة على لاسيما اعتراضية و
... جواز كونها عاطفة ولاخبر لا ولاسيما
... محذوف ولاسواء مقام لاسيما ومطلب
... مهم
٢٥٠ حرف النفي مع الايفيد معنى الشرط
... والجزاء يدخل الاولما يعمي الاعلى
... الماضي اذا تقدمهما السؤال
٢٥١ خبر كان واخواتها وبيان خصائصه
... من وقوع خبر كان ماضيا بلا قد او عدمه
٢٥٢ حذف عامل كان
٢٥٥ (اسم ان واخواتها)
٢٥٥ (المنصوب بلا التي لنفي الجنس)
٢٥٦ وجه بناء اسمها وان النكرة في
... سياق النفي تفيد العموم
٢٥٦ دخول الجار على لاء التبرئة والجملة
... التبينة لا محل لها من الاعراب
٢٥٧ بيان مشابهة لا التبرئة لان
٢٥٩ الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء
... عدم تكرير تكرير لا في الموضعين
٢٦٠ تأويل العلم بنكرة وفي مثل لاحول
... آه خمسة اوجه
٢٦٠ تجويز عمل العاملين المتماثلين في معمول
... واحد
٢٦١ دخول الهمزة على لا واعراب نعت
... اسم المبنى وعطفة
٢٦٥ الفصل بين المضافين باللام المقحمة
... وبالظروف
٢٦٦ (خبرما ولا المشبهتين)
٢٦٧ بيان ان العازلة وعملها
٢٧١ لفظ لات كربت وتمت
٢٧٢ (المجرورات)
٢٨٣ الاضافة المعنوية
٣٧٥ اصافه غير الى ضد واحد
٢٧٧ الاضافة اللفظية
٢٧٨ اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى
... معمولها
٢٨٠ افادة اللفظية التخفيف
٢٨٣ حكم المضاف الى السبب والاجنبي
٢٨٥ عدم جواز اضافة الصفة الى
... موصوفها وبالعكس
٢٨٦ اضافة ذاوذات وذاصبوح وذاغبوق
٢٨٨ جوز الكوفيون اضافة الشيء الى
... نفسه مع اختلاف اللفظين واضافة
... افعل التفضيل
٢٨٩ حكم اى في الاضفة حكم افعل

٢٩١ احكام الاضافة من حذف المضاف
٢٩٢ وحذف المضاف اليه والفصل بينهما
٢٩٣ المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او
... المعتلة
٢٩٥ حكم اسماء الستة عند اضافتها
٢٩٦ حكمها عند القطع
٢٩٨ (التوابع)
٢٩٩ الكلام على عامل التوابع وعامل
... البدل وبدلية الجار والمجرور من الجار
... والمجرور
٣٠١ (النعت) والصفة العامة والخاصة
... ومن العامة الخال والخبر
٣٠٣ فائدته التخصيص والتوضيح او
... وعدم اشتراط اشتقاقه
٣٠٤ من الجوامد الواقعة صفة اما سماعي
... وقياسي ككل وجد وحق وشرعك
... وحسبك
٣٠٦ والسماعي ضربان
٣٠٧ وصف النكرة بالجملة وانها ليست
... نكرة ولا معرفة
٣٠٨ وصف بحال الموصوف وبمتعلقه
٣١٠ مطلب سواء عليهم ءانذرتهم الاية
٣١١ المضمر لا يوصف وكذا ذو اللام
٣١٢ مراتب التعريف
٣١٣ التزم وصف باب هذا بذى اللام
٣١٤ احكام النعت من جمع الا وصاف
... مع تفرق الموصوفات
٣١٥ وتفريق الصفات مع جمع الموصوفات
٣١٦ قطع الصفة رفعا ونصبا مع ان واوها
... اعتراضية
٣١٧ حذف الموصوف وتقديم مايصلح
... للنعت بابدال المنعوت والجر بالجوار
٣١٨ (العطف)
٣١٩ ولا يعاد العامل الاسمى والجار والمجرور
عطف على مثلهما ام المجرور على المجرور
٣٢٠ اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف
على الضمير المجرور ومنع تواتر القرآت السبع
٣٢١ المعطوف فى حكم المعطوف عليه
٣٢٣ العطف على العاملين مختلفين
٣٢٥ احكام العطف من حذف الواو مع
... معطوفها وكذا ام مع معطوفها و
... حذف الواو من دون المعطوف و
حذف المعطوف عليه بعد بلى وعدم حذفه
... بعد حرف التصديق والعاطف ام
... واما جواز تقديم المعطوف بالواو
... والفاء وثم واو
٣٢٧ ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى
... وغيرهما
٣٢٧ لايستنكر عود ضمير الاثنين الى
... المعطوف باو وعطف الفعل على
الاسم وبالعكس عطف الماضى على
... المضارع وبالعكس وعطف المفرد على
على الجملة وبالعكس اذ تجانسا وتطالق
... الصفة والموصوف اكثر من تطابق
المبتدأ والخبر والحال وصاحبها وتجويز
... المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد
(التأكيد)
٣٠٠ الفرق بين الفاظ التأكيد اذا اضيف
... اوقطعت عن الاضافة والاثنان
... لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح
٣٣٢ التأكيد اللفظى على ضربين
٣٣٣ قد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف
... بخلاف المعنوى وافادة بعض
... الابدال معنى الفاظ الشمول
٣٣٦ التأكيد بالنفس والعين وبكل واجمع
٣٣٧ (البدل)
٣٣٩ للبدل اربعة اقسام
٣٤٠ كون المبدلين معرفتين اونكرتين
٣٤٠ وظاهرين ومضمرين وابدال الضمير من
٣٤٣ (عطف البيان)

﴿حاجی احمد خلوصی و حاجی مصطفی درویش﴾

﴿و شرکاسی صحافهٔ عثمانیه شرکتی﴾

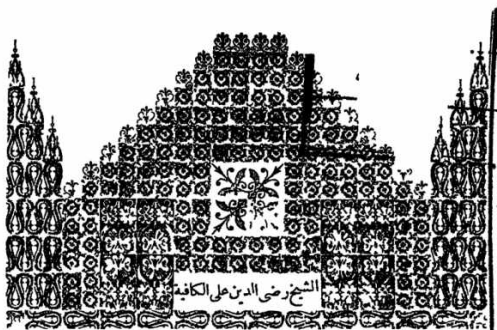
(شرکتمزلك بدایت تشکیلندبرو کتب و رسائل حریه و ترکیه طابت)
(مصحح و اهون فیئاتله نشر او لندیغی کبی لله الحمد اشبو یك او چنوز)
(بدی سنه سی دخی ﴿شیخ رضی﴾ نام کتابك)
(تحصیحنه اهتمام ایله طبعنه موفق اولنوب بوك دیوزتوسی)
(حکاکلار اقه زقاغنده (۳ و ٤) نومرولی مغازه او لوب شعبه لرندن)
(برنجی شعبه سی حکاکلرده (۳) نومرولی دکانده و ایکنجی شعبه سی)
(از میرده کاغذجیلر ایچنده بکارلی زاده حافظ احمد طلعت افندینك)
((۱٦) نومرولی دکانده و او چنجی شعبه سی قونیه ده صوفی زاده)
(محمد رضا افندینك دکانده و دردنجی شعبه سی طرزونده سپاهی)
(بازارنده کائن صحاف موسی افندینك دکانده و بشنجی شعبه سی)
(ارضروم ده کلیسا قپوسنده ملا داود زاده شمس الدین افندینك)
(و کورجی قپوسنده شیخ افندی یکنی سلیمان رفقی افندیلرك دکانلرنده)
(و التنجی شعبه سی بارطینده احسانیه جاده سنده قره قاش زاده)
(ابراهیم رحمی افندینك دکانده کرك و مصارفات نقلیه سی ضم)
(ایله استانبول فیئاتنه صاتلقده در و سلانیکده دخی استانبول)
(چارشوسنده مصطفی صدقی افندینك دکانده صاتلقده در)





درسعادت

(معارف نظارت جلیله سنك ایکنجی نومرولی و ذی القعده)
(۱ سنه ۳۱۰ تاریخلو رخصتنامه سیله سلطان بایزید)
(جامع شریفی کتبخانه سی تحتنده صحافهٔ عثمانیه شرکتنك)
(۸۷ نومرولو مطبعه سنده طبع او لنمشدر)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى حلت آلاؤه عن ان تحاط بعدّ * وتعالت كبرياؤه عن ان تشتمل بحدّ * ٢ تاهت فى موامى معرفه سابلة الافهام * وغرقت فى بحار عزته سابحة الاوهام * كل مايخطر بالذهن الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته * وجميع ماتعقد عليه ضمائر اولى الابصار فعلى خلاف مادلت القدسة عليه من نعوت جبروته * وصلواته على خاتم انبيائه * ومسلع انبائه * محمد بن عبدالله المبشر به ٣ قبل ميلاده * وعلى السادة الاطهار ٤ من عترته واولاده * وبعد فقد طلب الىّ بعض من اعتنى بصلاح حاله * ٥ واسعفه بمامسعه مقدرتى من مقترحات آماله * تعليق مايجرى مجرى السرح على مقدمة ابن الحاجب عند قرأتها علىّ ٦ فاندتت له ٧ مع عوز مايحتاج اليه الفائض فى هذا ٨ الفن * والسالك لمثل هذا الفج * من الفطنة الوقادة والصبرة القادة * بذلا لمسؤله * وتحقيقا لمأموله * ثم اقتضى الحال بعد الشروع * ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع * فان جاء مرضيا فبركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغروى صلوات الله على مشرفه لاتحاقه فيه * والافمن قصور مؤلفه فيابتحميه * والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل * (قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل تمرو تمرة وليس المحدود الا تاء من هذا النوع بجعل الذاتى كالعرضى تحقيقه فى باب الجمع بل هو حسب حقه ان يقع على القليل والكثير كالنمل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل ٥ الا على ماهوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب * وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما فى النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

(بسم الله الرحمن الرحيم) ٢ قوله تاهت فى موامى) الموامى المفاوز جمع موماة وامهلها موموة على فعلة وهى مضاعف فلت واوها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ٣ قوله قبل ميلاده) اى قبل زمان ولادته ٤ قوله من عترته) عترة الرجل نسله ورهطه الادنون اى الاقربون ٥ قوله وأسعفه) اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له واسعفته اعنته على امره ٦ قوله فاندتت له) ندبه للامر فاندب له اى دعاه له فاجاب ٧ قوله مع عوز) عوز الشئ عوزا اذا لم يوجد ٨ قوله الفج) الجمع معظم الماء كالجمة والفج الطريق بين الجبلين ٩ قوله (التجاوز عن الاصول) تجاوزت الشئ وتجاورته بمعنى وتجاوز عنه اى عفا وكأنه ضمن التجاوز معنى التساعد

٢ قوله الجناب) بالفتح الفناء ومافرب من محلة القوم ٣ قوله الغروى) والغرى الحسن يقال (مجازا) رجل غرى والعربون فرمالك وعقبى سميا غربين لان السهم ان المدركان يعرفهما بدم من يقتله يوم بؤسه ٤ (قوله لكن الكلم لم يستعمل) اى لم يطلق ٥ قوله (الا على ماهوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ (قوله وهو اشتقاق بعيد) لعدم المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هما كما لايخفى

(قوله كلمة شاعر) اى قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) اى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه تكلم به ٩ (قوله لكن القول اشهر) اى فى عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) اى فى العرف اللغوى (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) ٣ قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

مجازا على القصيدة والجمل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿وتمت كلمة ربك الحسنى﴾ واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه * ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف اوعلى اكثر اوكان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما الطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما الطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لامعنى له * فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان اومن حروف المعانى وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا ٩ لكن القول اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعدا ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله * ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمه كلاما كما عطى عطاء مع انه فى الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفمها وقد اختص الكلام فى اصطلاح النحاة بما سيجئ * والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعانى ٤ مع قصد ان تصير متواطئا عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظة بعد وضعه فى المعنى الاول انك واضعه اذليس جعلا اولا .ل لوجعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه ٦ كما اذا سميت بزيد رجلا ولايقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ٧ ومخرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المخرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ماسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لايكون الالمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان اولا ومع قصد التواطؤ اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ مايعنى به اى يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لايدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان اولا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لايدل

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بان المراد ماهو لفظ حقيقة او حكما على ماذكر ليتناول الضمائر المنوية ولاشك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل ايضا وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى

٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئا عليه) اى لابد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ ولا يتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصر حوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لايخلو عنه ظاهرا فتأمل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخراجه عن حد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت بزيد) اى بعد كونه مصدرا

٧ (قوله ومخرفات العوام) الظاهر ان المخرف الاول استعمل اللفظ المخرف فى ذلك المعنى بتوهم وضعه له لانه حمله وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهته المخرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المخرفات

٣ (قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه) فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المهملات ولا يرد حينئذ ماسيأتى من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب فى الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى اواعتبر مايستلزم دلالتها عليه ﴿ ٤ ﴾ اعنى الوضع وعلى هذا فلو قال المص

الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مرعاية ذلك احسن فد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سيأتى وربما يتوهم ان مفرد فى عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح فى شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد مادل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد بالمفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاه فى مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فتعو بعلبك مركب على الاول لا الثانى ونحو يضرب بالعكس ويزيهم ان نحو ضرب ويخرج بما لا ينحصر

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذى يدل جزؤه على جزء معناه ❊ والمشهور فى اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لاتركيب فيه لان جميع الافصال اذن يخرج عن حد الكلمة (٢ ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على مايجئ (واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون ٣ واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المعرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كصيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبدالله وضرب زيد غير علمين (فان قيل ان التاء فى لفظ الكلمة للوحدة لان كمّة وكلا كثرة وتمرا واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة (٤ فالجواب ان اللام فى مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجئ فى باب المعرفة وان سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان والالم يجز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج مالولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذاك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة لدلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود فى هذا الموضع هو الثانى اى ماهية الجنس من حيث هى هى لان الحد انما ذكر لبيان ماهية الشئ لا لبيان استغراقه (٧ ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث (فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة اوحكما كالمنسوب اما فى الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة (وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى مافوظ بها كما ذكرنا الان اصله مصدر ويعتبر الاصل فى مثله نحو امرأة

مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تعسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد (صوم) فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحينئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد مايستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور اولا فيكون معنى عبد الله علما مركبا ولا يكون عبد الله علما داخلا فى حد الكلمة والمراد بالكلمة فى حد المفرد هو المعنى ٥

٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه آه) فيستغنى بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب أن جميع المركبات لاتخرج به فاحتيج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء ثم من يدعى ان نحو عبدالله علما ليس كلمة واحدة تحتاج الى التاء لاخراج مثله ولعله اناسب ﴿ ٥ ﴾ بقواعد العربية ٩ (قوله وحروف المضارعة على معنى) وهو

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (٨ فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذهما لفظتان وكذا الكلمات (قلت لا يخرج مثل ذلك بنا موالوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كاد على ورقم لفظة واحدة وكذا كل ما يلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين (ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفردا لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع (فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا (ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصرى وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف ٩ المضارعة على معنى في المضارع ٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث في قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفا التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين (فالجواب ان جميع ماذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تمري وعلوي ووشوي ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت ٩ فلاوجب تغير البنية اذ لاتعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجئ في اول التصريف ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضي نحو ضرب فليه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

الاستقبال او الحال

٢ قوله (وعلى حال الفاعل (من التكلم والخطاب والتذكير مثلا ٣ قوله (والتنوين ولام التعريف) لاخفاء في ان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني وقد عدوهما فيها فكل واحدة منهما كلمة على حيالها فمعنى الرجل كلمتان لا كلمة واحدة لان قيد افراد المعنى اخرجه عن حدها كما اخرج نحو قالا وقالوا لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما اللفظة كما مر واما الف التثنية وواو الجمع وياء النسبة وتاء التأنيث المتحركة والفا التأنيث فقد قيل انها من حروف المباني زيدت في الكلم وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالف ضارب وميم مضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة انما حصلت بزيادة الالف فلذلك قيل انها للفاعل كما

قيل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للمطاوعة مع ان كل واحد من استفعل وانفعل كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمها فكذلك نحو بصري ومسلمان فالالفاظ المشتملة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة في اضرب ليست كلمة بل هي مع مابعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد فى جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة فى الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد

٣ ولا يصح ان ندعى ههنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب جزء كلمة كما ادعينا فى الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى فى الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفى هذه الكلمة المذكورة الجزآن معا معان ❊ قوله (وهى اسم وفعل وحرف) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التى تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه يكون احد جزئى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام (فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو أذهب زيد ونحو مر زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشئ الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وزيد بالجزئى ما يدخل تحت كلى ويصح كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا فى حالة واحدة كما يبحث فى باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان فى كونهما محكوما عليهما كما فى جاءنى زيد وعمرو او فى كونهما حكمين على شئ نحو زيد قائم وقاعد او فى حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها فى الاصل لحصول احد الشيئين (فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقين بلى ان اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون اقتضت مانعة الجمع والخلو كما هو المذكور فى مظانه وكذا كان ينبغى ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل (فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين (قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كالالم والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا يتنج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ٥ وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماض ٦ فقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما فى ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما فى قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يتنج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

٣ قوله (ولا يصح ان يدعى ههنا) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة

٤ قوله (فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد) وقد يقال ان الحركات الطارية والحروف الزايدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ❊ قوله (وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ) اى لان المعنى الكلمة لفظ

٦ قوله فنقول هذا ايضا مغالطة (فان قيل الاظهر ان يقال فى الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هى الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

اسم

٧ (قوله قلت لم يردان من آه) يعنى ان كلمة من فى هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة فى معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذى هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال فى قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين فى معنييهما ﴿ ٧ ﴾ فالمذكور فى هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب فى قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثانى فعل وهل هذا التناقض ٧ (قلت لم يردان من فى هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل فى المعنى الذى وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض فى نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له (وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو الانعرفه ففى جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور فى لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الامع اتحاد الموضوعين ❊ قوله (لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا والثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا والثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف امامن الاسم او من الخبر اى لان حالها اما دلالة اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام فى قوله لانها متعلق بمادل عليه قوله وهى اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان يدل على معنى فى نفسه او على معنى لا فى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا فى نفسه والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا والثانى الاسم اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفى والاثبات ٩ فتكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان قبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد ❊ قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ توقف المركب على جزئه ونعنى بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم فى جواب من قال ازيد

واعلم ان هذا انما هو الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهرى مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما بما ليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها بما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية فى انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائها من المعانى فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر فى ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين

بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفادا له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

قائم او اقام زيد او احدهما مقدارا دون الاخر وهو اما فعل كما في ان زيدا قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى ﴿ فصبر جميل ﴾ والمراد بالاسناد ان مخبرا في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ٤ (فقولنا ان مخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها (وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك اولعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فحذف بخلاف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لدخل استعمالها (وقولنا بكلمة كما في زيد قائم (وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ٥ (فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لادليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى (وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيدا عمرا اماما يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة اماما ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر (وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ماتركب بذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ماتركب به لذاته ٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها تاكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها اولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ماذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ماتضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس (وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا (واحترز بقوله بالاسناد عن بعض مركب من اثنين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من اثنين والاسم نحو ضرب وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولابد فيه من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي انثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لابعد وستة اقسام الاسم ان مع الاسم او مع الفعل او الحرف والفعل

تقديرا فلذلك قال ان مخبر احترازعن النسبة الاضافية

٥ قوله (فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر (قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الاثنيتين مسند ومسند اليه لا باكثر هما اما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به واليه فلذلك اقتصر على كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال) اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية او طلبية

٧ قوله (لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان) جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو لمجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا النسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربني ضربتك فانه قد لا وجد منك ضرب المخاطب صلا ويكون هذا الكلام سادة ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزاء بتصور صدقه مع انتفاء دلوله في الواقع بالكلية

٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل يرد على هذا الوجه الاخيران الاسناد ح يكون داخلا فى المتضمن ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فاذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد وامّا اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ﴿ ٩ ﴾ مجموع الكلمتين بمجموع الكلمتين مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يازيد فلسد دعوت الانشائى والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فعل واسم والباء فى قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرابط ٢ قوله (الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة) لم يقتصر على ماتقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر (قوله مادل اى كلمة دلت والاورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة مادم احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة فى قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها (وقوله فى نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز فى نفسه للما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى قوله قبل على معنى فى نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير فى قولهم مادل على معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى مادل على معنى فى نفسه اى لاباعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لاباعتبار كونها فى وسط البلد اوغير ذلك (وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل فى نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة ٢ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما فى هل زيد قائم لان الاستفهام معنى فى الجملة اذ فيام زيد مستفهم عنه وكذا النفى فى ماقام زيد اذ قيام زيد منفى ٣ والحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره اما مقدم عليه كما فى نحو يصرى او مؤخر عنه كما فى الرجل والا كثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا لمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

٩ قوله وقال المص ان الضمير فى قولهم مادل آه) قال المص فى الايضاح الضمير فى مادل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتبار فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لاباعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ماذكرناه كما لا يخفى على ذى فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظة فى فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى معقولا فى نفسه ملحوظا فى ذاته وكونه ملحوظا فى غيره آلة لتعرف حاله امر معقول كما اوضحناه واما حكم الدار كسنها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر فى نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة فى نفسها او غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببا ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ فى ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها) قد طول الكلام فى تحقيق ح

٤ قوله (وقد يكون الحرف دالا على معنيين) والا كثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معانى الضمائر كانت هىّ بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصلة فى تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع فى هذا المقام ماوقع فى عبارة المتقدمين من النحاة ولم يدقق النظر فيها ليطلع على مقاصدها ٦ قوله (فمعنى ◄ ١٠ ► من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

الجدار ودالا عليه بالدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولابد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما (٤ وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما فى كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى فى الفعل ومعنى فى الفاعل والاغلب فى معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعانى دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب ونون نضرب وتاء تضرب فى خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى فى نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها فى لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل فى لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان فى ذلك الشئ فائدة ماذا افرد من ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل فى انفسهما وللحرف فى غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا فى جاءنى رجل طويل موجد لمعناه اى الطول فى موصوفه حتى صار الموصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخراد الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول ✻ واما قولهم النعت دال على معنى فى متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك ضرب زيد مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج

لصحح الاخبار عن معنى من كاصح عن معنى الابتداء قال السكاكى لو كان الابتداء والانتهاء والظرفية معانى من والى وفى ومع ان الابتداء والانتهاء والظرفية اسماء لكانت هى ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هى متعلقات معانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجعت الى هذه نوع استلزام وفى ذلك اشارة الى ماحققناه من معانى الحروف واما مايقال من ان الواضع اشترط فى دلالة من على معناها ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك فى لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق فى الحرف لتحصيل دلالته على معناه وفى الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه تحكم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا فى نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا ينفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها مايتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك مما لا يشتبه فساد على ذى مسكة فى معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

٨ قوله (ولايندفع هذا الاعتراض الايما قال بعضهم الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره) اى الحرف لايدل الاعلى معنى مقصود فى غيره فلم يصلح للحكم عليه ولابه ووجب ◄ ١١ ◄ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول فى نفسه وعلى

بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ٨ ولايندفع هذا الاعتراض الايما قال بعضهم الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره فان ضرب مفيد فى نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفى فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لايفيد الامعنى الابتداء فى غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقترن بيان قوله فى حد الفعل هو مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع فى احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لايكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلاثة معينا فى نفس الامر لان ذلك المعين لايدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والمستقبل (وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لابدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لايعملان عندهم الامع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لامدلولهما وضعا (وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثانى كما يجئ فى بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال ٣ وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك فى معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا فى الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لايخل بكونه لاحدها معينا (وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا فى الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كما فى عسى او غير لازم كما فى بعت واشتريت ٦ ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذى مضى والفعل الآتى والفعل الحالى لان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض فى الزمان او فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال (والاولى ان يقال الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لايرد مثل هذا من الاصل ولايرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالقبور مثلا بمعنى كون الشئ فى الماضى او فى المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لابالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالقابر ٧ وعبر يعبر والحق انه بمعنى المضى او البقاء فى المكان او فى الزمان قال الله تعالى

نسبته الى غيره وهى معقولة فى غيرها آلة لتعرف حال طرفيها وقوع بعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذكر متعلق الحرف

٩ قوله (ويتبين معنى قوله غير مقترن آه) وذلك لان السلب انما يتعقل الايجاب فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به

٢ قوله (ان قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال) او بالعكس

٣ قوله (وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكهما فيه قلب

٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) اى غير الاصلى اعنى الوضعى

٥ قوله (لازما) اى غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله (ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى آه) قال المص الماضى والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذى انقضى والذى لم يأت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتدبر

٨ قوله (والحق ان مثل هذا الاهمال لايحسن فى الحدود) وقد يقال لاا هال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيماذكرناه من تفسيره) وهو ان الاقتران باحد الازمنة الثلاثة انما هو بحيث يكون ذلك الزمان مدلول اللفظ ايضا وقد يقال اعتبار الحيثية مشهور فى الحدود فالمعنى مادل على معنى مقترن من حيث هو مقترن فيكون دالا على الاقتران ايضا ٢ قوله (واما الكاف الاسمية فمعناها المثل آه) فمعنى الاسمية بالفارسية مانند ومعنى الحرفية همچو ٣ قوله (بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها) لا القليل ٤ (قوله ولوقلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره لم يرد عليه آه) اى لم يرد الاعتراض على حد الحرف بهذه الاسماء وان اكتفى بدلالته على معنى فى غيره وردت نقضا عليه كالافعال على ماسر ٥ قوله (ومن خواصه) اورد من التبعيض اذمن جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومثنى ومجموعا ومؤدى ومصغرا وقد اشار الشرح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير منعكسة) هكذا (غير) ذكر المص فى شرح المفصل قال بعضهم ارادان ه

﴿ كانت من الغابرين ﴾ واتمام يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال (٨ والحق ان مثل هذا الاهمال لايحسن فى الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد الا الالفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها (ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله فى نفسه (فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لاليفيدا معناهما الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه فى ذلك اللفظ فان لفظة الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم فى نفسها لا فى صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لالاثبات ذلك الابهام فى الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف (وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل فى لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لاالكثرة التى هى معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها وانما وجب القول بهذا فى رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولاذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما بنت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان (واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء واى فى الموضعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم (ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اىّ معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ماسوى اىّ من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اى امن تضرب ومن بمعنى اى فى التعيين فى الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا ٤ ولوقلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم ٥ قوله (ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

(قوله والمراد بالاطراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود الوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ (قوله فيطرد قضية الحد والمحدود (جعل اولا الاطراد صفة

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم * والمراد بالعكس عند النحاة ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحالهما وهذه عبارة المنطقيين ٨ فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجئ في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك (وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الاضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ٤ (واما قول الشاعر ٥ يقول الخنى * وابغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار اليجدع * فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجئ الا في ضرورة الشعر (وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه مالا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ٧ وديج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احدوا براهيم فليس يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانما لا اذا رى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف بعيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف ٢ وثانيها التمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يحمل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا بالمشابهة للفعل الذي اصله البناء وثالثها التعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

قول الشاعر يقول الخنى) اى الفحش ٥ (قوله وابغض العجم ناطقا) تميز بمعنى نطقا اى ابغض نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح اه

القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذي الخاصة آخرا هما اذ ذاك حقيقتا فهما فما ٩ (قوله اى لام التعريف الحرفية) لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر ذلك الاطلاق دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ (قوله والفعل لا يدل على الذات الاضمنا) الظاهر من كلامهم جميعا ان دلالة الفعل الاصطلاحي هو المقصود ههنا على الذات التزامية لا تضمنية وبيان الشارح ظاهر في العكس فتأمل ٣ (قوله الاضمنا) رد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الا ضمنا كما علم مما سبق فيجب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه لا بقصد به غالبا مفهومه الذي هو احد بل بقصد ذاته اعني ما صدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين ٤ (قوله واما

1987

٣ (قوله لم تثبت فى نحو قوله تعالى من عرفات) لانه غير منصرف ٤ (قوله وليس فيها ايضاشئ من تلك المعانى) يعنى الاربعة ٥ (قوله لكنهم حطوها عن النون) اى اقسام التنوين ٦ (قوله لان التاء التى كانت فيها لمحض التأنيث سقطت فيه علامة ولم تات التاء لجمع المؤنث لا لمحض التأنيث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقديرتا اخرى اذلم يعهد ذلك ٧ (قوله وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لامتحضة آه) لابد فى المؤنث من علامة التأنيث ﴿ ١٤ ﴾ - اسالفطا او تقديرا لانهم عرفوه بذلك ٨ (قوله

اقوالهم ولا معنى له الا فى الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذلو كانت للتمكن ٣ لم تثبت فى نحو قوله تعالى ﴿ من عرفات ﴾ ولو كانت للتنكير لم تثبت فى الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلا يبقى الا ان يقال هى فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع نائبا عن الجر كما فى جمع المذكر قائما مقام التنوين التى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس فى النون شئ من معانى الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التى فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ايضا شئ من تلك المعانى ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها ، وقال الربعى وجار الله ان التنوين فى نحو مسلمات للصرف ، قال جار الله وانما لم تسقط فى عرفات لان التأنيث فيها ضعيف ٦ لان التاء التى فيها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا امتحضة لتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد ٨ كما فى قوله ، ولا ارض ابقل ابقالها ، ٩ تأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصدر الذى هو تأويل البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما سقط فى نحو من عرفات لانه لو سقط تبعه الكسر فى السقوط وتم النصب وهو خلاف ماعليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع انه ٣ جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلة حذف التنوين وابقاء الكسر وروى بيت امرئ القيس ٤ تنورتها من اذرعات واهلها * بيثرب ادنى دارها نظر عالى * بكسر التاء بلا تنوين ٥ وبعضهم بفتح التاء فى مسله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كساير ما لا ينصرف على هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين فى مثله مع العلة ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة (واما تنوين الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بنى تميم فيروى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء فى القوافى تصلح للترنم بها فهما من المد فيبدل منها التنوين لمساسته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين لحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال ، اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعمن

كما فى قوله ولا ارض) اى لامكان ولا موضع ٩ (قوله فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصدر الذى هو تأويل البقعة) لمانع لم يعهد تقدير التاء مع وجودها واما تأنيث الضمير فيكفى فيه وجود التاء التى لجمع المؤنث ولا يكفى ذلك فى منع الصرف لضعفه ٢ (قوله وانما لم يسقط فى نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر) لان الكسر فى غير المنصرف انما سقط تبعا لسقوط التنوين ٣ (قوله جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلة حذف التنوين وابقاء الكسر) لان جعل الكسر تابعا للتنوين فى السقوط ههنا كما فى سائر غير المنصرف يوجب ذلك المحذور ٤ (قوله تنورتها) تورت اى رأيت من بعيد ٥ (قوله وبعضهم بفتح التاء فى مسله) وعلى هذا ذكر من المحذور ٦ (قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك (فى القافية) الترنم) ويلحق آخر الايات والانصاف المصرعة ٧ (قوله ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعمن) اتمثيل فى الحرف بالقعية المطلقة نحو ربن اولى

٨ (قوله وهو كقوله وقاتم) اى مغبر الجوانب ٩ (قوله الاعماق) العمق بالضم والفتح ايضا مابعد من اطراف المفاوز
٢ (قوله حاوى) اى خالى ٣ (قوله المخترقن) الموضع الذى يمر فيه الرياح * اخره مشتبه الاعلام

فى القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم العالى لان العلو تجاوز الحد وحدهذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا ٨ وهو كقوله * وقاتم ٩ الاعماق ٢ خاوى ٣ المخترقن * فيفتح ماقبل النون تشبيها لها بالخفيفة اويكسر لساكنين كما فى حيثذ على مايجئ فى آخر الكتاب وانما الحق بالروى المقيد تشبيها له بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه امافى الحال او فى الاصل كاذكرناولايخبر الاعن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل لايدل على الذات الاضما والحرف لايدل على معنى فى نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فانما يثبت والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو قوله * ياأميلح ٥ غزلا ناشدن لنا * من هؤليائك بين الضال والسمر * راجع الى المفعول المنتجب منه اى هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يابنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث فى ضربت فى غير موضعه واما نحو قوله تعالى ﴿ رب ارجعون ﴾ على تأويل ارجعنى ارجعنى ارجعنى ٦ وقول الحجاج ياحرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى بتثنية اذالتثنية ضم مقرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشئ الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتأكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأكيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به (واختص الاضافة اعنى كون الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما فى غلام رجل واما متعرف كما فى غلام زيد والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا يتكون المضاف ايضا فى مثلها الااسما (ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لتلازد عليه مثل قوله تعالى ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد * واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ويجئ مثله فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

لما عج الخفقن الخفق السراب
اى رب مظلمة كذا قطعته

٤ (قوله وانما اختص كون الشئ مسندا اليه الخ) فان قيل كيف يصح جعل الاسناد اليه خاصة للاسم مع شموله له فيكون منعكسا قلنا لاشمول ولا انعكاس ولذلك احتاج من عرف الاسم بما يصح ان يحدث عنه الى ان يقول او يكون فى معنى مايصح ان يحدث عنه ليدخل فيه الاسماء اللازمة الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن لنا آه) شدن الغزال شدونا قوى وطلع قرنه واستغنى عن امه (الضال بالالف السدر البرى الواحدة ضالة والسمرة بضم الميم من شجر الطلح وجمعها سمر

٦ (قوله وقول الحجاج حرسى) الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد معنى الحراسة دون الجنس

٨ (قوله كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مع ركب الى ضرب) اى مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب) آه) هذا مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول سلا لا احد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معا زوج) هذا زوج فى نفسه وكل واحد زوج للآخر لا فى نفسه ٣ (قوله فهو من المعرب من الاسماء لا يكون الامركبا من الاسماء لا يكون ـ ﴿ ١٦ ﴾ ـ من الامركبا من شيئين فصاعدا كخمسة

عشر ونحوه) التمثيل به لبيان ظهوره ان كان قوله ونحوه شاملا له وجعل التمثيل را جعا الى المركب مطلقا لا يحسن

٤ (قوله الاترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملا فى الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالمعتبر فى الاعراب التركيب الذى يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل اولا

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح مجدداه) فيه مناقشة تظهر بالتأمل فى الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك يحسب الاصالة دون العروض المتبادر من الثانى ان

وحده كان الاسمية فى قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الحالتين ❊ قوله (وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل) هذا حد معرب الاسم لانه مطلق المعرب لانه فى صنف الاسماء فلا يذكر الاقسامها فكأنه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التى تذكر هافى صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مع ركب الى اضرب وضرب مع ركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مع ركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب فى اصطلاحهم فى المجموع اشهر منه فى كل واحد من جزئيه او اجزائه ٣ فهو من ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص مورد فى حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغى ان يختار فى الحدود والرسوم اوضح الالفاظ فى المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو فى غير المعنى المقصود اظهر هم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب فى الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله ٤ الاترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجئ وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة فى اوائل السور نحو حم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح مجدد منه مراده الحرف والفعل الماضى والامر على ما فسره فى الشرح وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين فى كون المضارع اصلا فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه كما يجئ فى بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبنى الاصل بالحرف والماضى والامر المصدر فى نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وذاك

اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب وحينئذ فما اورده وينحصر مبنى الاصل فى الامور الثلثة والجملة من حيث هى جملة

(بان يقال)

٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة

٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اى يخرج هذه الاسماء المعربة عن حد المعرب

٨ قوله (وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان) جعل صاحب الكشاف الاسماء المعددة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع ﴿ ١٧ ﴾ في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

٢ وهذا الحد نسخ

٩ قوله (توقف كل محدود على حده فيكون دورا) ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة المعرب هو الاختلاف الحاصل في كلام المنشئ والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف في كلام المنشئ مطابقا لما في كلامهم هو المقصود الاصلي من معرفة المعرب لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها اولا معرفة

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي ان ضرب والالم يحمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال (وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الا صل احترازا من فسمى المبنى وذلك لان لا اسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعانى المنعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجي نحو الف باتا او نحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ ودع والمعانى الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذي فيه سبب الاعراب ففتح هذه الاسماء المجردة عن السبب ويحيئ في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشاالله تعالى (واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على مايجيئ في باب المبنى وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي (فقوله الذي لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه ﴿ قوله (وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا) هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله انتهاء حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل (قال المصنف ٢ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف ، وقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتيقن عند المنشئ الكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح مونوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب (ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض (فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا الى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما لتعذر كما في المقصور او للاستقال كما في المنقوص ٣ بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير ابدا لمانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبنى لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره

الاختلاف الحاصل (ش) في كلامهم فقول (٢) المنشئ ملاحظا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه في كلامهم هكذا فهذا الاسم اختلافه في كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف

٤ قوله (هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه فى الشرح) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيه على علة وضع ﴿ ١٨ ﴾ الاعراب فى الاسماء فهذا ايذان بمنزلة التصريح

٥ قوله (بيان لعلة وضع الاعراب فى الاسماء) ولو كان من تمام الحد كما يحتمله عبارة المتن لم يرد النقض بالعامل

٦ قوله (ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضميرما) اذا كان الاختلاف دالا على هذه المعانى كان هو الاعراب وهو باطل عند المص فالصواب ان الضمير لها

٧ قوله (فيهما فى الظاهر كالقاطع والسكين) ولا شك ان القطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة

٨ قوله وهذا تغير فى الاخر وكذا فى الف المثنى وياءه اه) يعنى ان الفتح قبل الالف والياء فى المثنى والضم والكسر قبل الواو والياء فى الجمع تغير فى الاخر ايضا

٩ قوله (لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته آه) لم يرد ان آخر المعرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ماذكره الشارح بل اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتبارى وليس

(قوله لفظا او تقديرا) مصدران بمعنى المفعول اى يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظ او تقدير

* قوله (الاعراب ما اختلف آخره به) ٤ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه فى الشرح

* وقوله (ليدل على المعانى المتعورة عليه) ٥ بيان لعلة وضع الاعراب فى الاسماء والضمير فى قوله اخره للعرب وفى قوله به لما قوله المتعورة اى المتعاقبة (قوله عليه اى على المعرب

(قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعنى بما الحركات والحروف ويدخل فى عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الاعراب ٧ فهما فى الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا (ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها فى الآلة اكثر منه فى الموجد (ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب اذى كان على الاخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقل الى شئ آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير فى الاخر وكذا فى الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الابعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا فى قولك جائنى مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقى قبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف (ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير فى نحو مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ماقبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان (قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على مانسب اليه الاندلسى على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الاخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا انبت الاختلاف من حيث لا تدرى بقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر شئ بشئ الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر (وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا (ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد (والحق

الموجود فى آخر المعرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعانى المتعورة عليه فهى الاعراب لا ذلك (ان معنى الامر الاعتبارى الذى يتصف بها آخر المعرب ولا استحالة فى ان يكون امر موجود فى آخر المعرب سببا لاتصافه

٤ قوله (فان زيد مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات آه) قال ولئن سلم انه ثمة اى فى آخر زيد امرا زايدا فلا ان يكون ناشيا عن متعدد من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسـ

ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب فى حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة فى مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة * هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا فى النصب وياء فى الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى زيد فى الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا اوجعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع فى نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد اختلف حال الواو والالف رفعا لانهما صارا شيئين بعدما كانا لشئ واحد (وينبغى ان تقدر كل واحدة من الكسرتين فى نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف فى آخره ثلاثة فهما كضمتى فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احدو باحد وياآ ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين ٩ وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامتى التثنية والجمع لايجوز حذفهما ٢ فبين ذلك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولوجعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة اوحرف حرفا كما فهم المص فهى ايضا ثلاث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا فى الحروف ولوجعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات (٣ والحق ان معنى الاختلاف ماذكرنا اولا وهو ثلاثة (وقال ايضا لوكان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم فى اول تركيبه غير معرب كما لوجعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءنى زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد (٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة مافيه اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة لكان الالتزام مشتركا بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به (فان قال اردت مايكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحه عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف (قوله ليدل على المعانى تعليل لوضع الاعراب فى الاسماء اعلم ان مايحتاج الى التمييز بين معانى الكلم على ضربين احدهما

الاعراب الى ثلثة بين ان الامر الزايد على تقدير تحققه هو الاختلاف الناشئ من متعدد اذ لايعقل اختلاف من امر واحد ولاشك ان الاختلاف الناشى من هذه الثلثة لايكون ثلثة بل اثنين اذ ينشاء من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف فى المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب فقط ولم يوجد هناك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظرا الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم فى احد طرفيه معربا لزم ان يكون فى الطرف الاخر كذلك دفعا للتحكم فيكون فى حال السكون السابق معربا ايضا وهو باطل وبما قررنا سار تقرير الشارح واعتراضه هباء منثورا ٦ قوله (فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة) اى من السكون ٧ قوله (وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة آه) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

ان يكون فى كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعانى الكلم المشتركة نحو القرء فى الطهر والحيض وضرب فى التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لايلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى عن الاخر لان جاعله لاحد المعنيين ٥ واضعا كان اومستعملا لم يراع فيما المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما (والثانى ان يكون فى الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدهما على الآخر او الآخر فلابد للطارئ ان لم يلزم من علامة تميزه للمطروء عليه ٧ ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لايلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغيره صيغة الكلمة كما فى التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يختلب له حرف دال عليه صابر كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى و مسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالموصوف الدال على معنى فى موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طرءان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لاغير كون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غير فلاحاجة الى العلامة لانها تطلب للتلبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللايق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٨ ولاتقتصر للتميز على الكلمة الاخرى التى بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر فى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ماتحن فيه فاحتاطوا فى هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون فى الاسم لانه يعد وتوعه فى الكلام لابد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التى هى اخف الحروف اعنى الحركات ٧ وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد وهى الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة تذكرها فى كل واحد منها ولم تجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت فى الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذى هو اقوى الحركات للعمدة وهى ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلاواسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التى تلى حروف الاضافة اعنى حروف الجر (وانما جعل للفضلات النصب الذى هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها (ثم اريد ان يميز بعلامة ماهو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر فميزبه مع كونه ، صوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافا اليه معنى

٦ قوله (واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر) اى الواضع فى وضعه له لم يلاحظ المعنى الاخر اصلا وكذا المستعمل فى استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه اليها وربما لاحظه فنصب قرينة

٧ قوله (ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة) فان المستعمل فى المعنى المجازى لابد له من ملاحظة المعنى الحقيقى فلا بدله من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع فى تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجمالا

٨ قوله (ولايقتصر للتميز على الكلمة الاخرى التى بها طرأ ذلك المعنى) كالعامل الذى يطرأ به المعانى المعتورة على الاسماء

٩ قوله (وجعلت) اى العلامة فى بعض الاسماء حروف المد

٢ قوله (معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة) اى اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف

العمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى فى هذه الفضلة نحو الله لافعلن فاذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر (وقد يحمل على المحل كما فى قوله تعالى ﴿وامسحوا برؤسكم وارجلكم﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما فى الاضافة زال النصب المقدر كما سيجئ ٭ ثم اعلم ان محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام (وكذا العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الاخر على مذهب الكسائى والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر (واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور ٣ اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة (وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة (وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات (وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المهد المذكور (وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر فى ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة (ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف فى الاسم كما يجئ فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا ينفصل بينهما كما لم ينفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثانى فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجئ فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى تكون بواسطة ثم يخرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى فى المجرور المسند اليه نحو مر زيد والاصل فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على معانى الفاظها اخر كما مر بلى قد يطرأ عليها فى بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما فى قولك ما بالله حاجة فيظلك على ما يجئ فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله (اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة) اى ما عداهما من متعلقات الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب كونها فضلة اى فى كون الفضلة فضلة

٥ قوله (ايضا ذلك) اى كونه حكم الفضلة

٦ قوله (اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين) اى الاسم والفعل

٧ قوله (اسماء الاصوات كنخ وجه وده) جمع وده كلاهماز جر للابل ودج صياح للدجاج ٨ قوله (تكتبان فى الطريق لام الف) قال ابو النجم العجلى اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاى بخط مختلف وتكتبان فى الطريق لام الف قال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولهما معا الا انه ميزين تسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفى الكشاف ان مسمى الالف لايكون الا ساكنا فلم يمكن جعل المسمى ههنا صدر الاسم كما فى الحروف الاخر ولم يستثن من اسماء الحروف ﴿ ٢٢ ﴾ الا الالف قيل وذلك لان اسم الهمزة محدث وهى داخلة فى الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم للهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر اسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظة لا وفيه تكلف لايخفى ثم ان جعله اسماء الحروف فى سلك الاصوات بعيد جدا لان اسماء الحروف تستعمل فى التراكيب مرادا بها معانيها التى يرادبها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كساير الاسماء المعربة بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت فى التراكيب يراد بها الفاظها فالحق فيها ماحقق فى الكشاف منقولا عن ائمة النحو غاية مافى الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد كثيرا كاسماء العدد ٩

وقالوا اعراب المضارع اصلى لاشتباهه الاسم خلافا للبصريين على مايجئ فى بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل فى الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا (فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهى فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم فى الاسماء المعدودة (قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعى (وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ اسماء الاصوات كنخ وجه ودج وده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن فى الاصل كلمات كما يجئ فى بابها والثانى اسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يتكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة (واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغى ان تقول لا ولا تقول لام الف (واما قوله ٨ تكتبان فى الطريق لام الف ٩ فمقصوده اللام والهمزة لاصورة لا (ولو نظر الواضع فى الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين فى نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لاتجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شئ كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وثا (٢ وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرفانه يكون فى التركيب مشابها للحرف كما من وتاء الضمير وكافه فعلم انه يبتنى لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلاثة (ثم نقول لايلزم الكسائى والفراء ما الزما فى ترافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر لانه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على التقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ (وانما لم يلزمهما ذلك ٣ لان العامل النحوى ليس مؤثرا ٤ فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر (٥ قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

قوله (بمقصوده اللام والهمزة لاصورة لا) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة (المنسوب) لها معينة الا فى اول الكلمة ٢ قوله (وانما صاغ على اقل من ثلثة آه) قال صاحب الكشاف ان اسماء الحروف تقع فى التعديد كثيرا فخففت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يندفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوى ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر فى الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هناه

٢ (قوله واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف علمها) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل معنوى ضعيف ينثنى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك يبطل عمله معها

المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعاله واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فتزاحم المبتدأ والخبر اذن كمعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر في نحو قوله تعالى ﴿ ايا ما تدعوا ﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على مايعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على مايعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة (ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف علمها فتسمح علمها كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وماولا التبرئة على مايجئ في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ يجئ في ابوابها (٥ و انما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل محمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فالطب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف (واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلي ولايحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله ❊ ٦ تداعين باسم الشيب في متثلم ❊ وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو ❊ وياء هاج بينهم جدال ❊ معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب ❊ (قوله واتواعه رفع ونصب وجر فالرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية والجر على الاضافة) اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزأ من الياء وفتحه الاتيان بعده بشئ من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

٣ (قوله وجه مشابهتهما للفضلة) اى المبتدأ المنصوب والخبر المنصوب

٤ (قوله تجئ في ابوابها) اى العوامل المذكورة

٥(قوله وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر آه) ومن قال العامل هو الابتداء قال لما لم يكن شئ منهما معمولا للآخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر الا ان المحكوم عليه اولى بالتقديم

٦ (قوله تداعين باسم الشيب في متثلم) قائله ذو الرمة وتمامه جوانبه من بصر وسلام الشيب بكسر الشين صوت مشافر الابل عند شرب الماء والمتثلم اسم موضع وقيل الذي فيه ثملة والبصرة جبارة رخوة يميل الى البياض والسلام بكسر السين الحجارة الرقيقة قوله تداعين الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شنيعة بعضها على بعض في حوض متثلم او مكان جوانبه من هذين الحجرين

سمى الحرف متحركا كأنك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ٧ ويضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لابعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرفا تاما (وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كأن الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا (واما جر الفك الاسفل الى اسفل وحفظه فهو ككسر الشئ اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وحفضا ٩ وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود ٢ من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا (وانما سمى المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله ﴿ الثيب يعرب عنها لسانها ﴾ اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص (قوله فالرفع علم الفاعلية) اى علامتها (والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولايكون فى غير العمد والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمد تشبيها بالفضلات كما مضى (وعلى قول المصنف الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى اولفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه (فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك (والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو بزيد وباحدو بمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ماسوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فروعها كما يجئ بين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لايكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى لاتقع الاعلى حركات غير اعرابية بانية كانت كضمة حيث اولا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا (وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ٣ والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولايطلق البناء على الحركات

٨ (قوله لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لابعده) ومن فرط الاتصال وشدة اللزوم تعذر او تعسر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلاتعسر اصلا فى ترك الحركة فالاتيان بشئ من تلك الابعاض لازم الحرف امابعده بلافصل واما قبله بلافصل اومع فصل

٩ (قوله وحركة البناء كسرا لان الاولين) اى الجر والحفظ

٢ (قوله من صورة الفم من الثالث) اى الكسر

٣ (قوله والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف) يمكن ان يقال الظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات و الحروف وذلك لان الاعراب انما سمى اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هى للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعانى اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة ايضا سموا المعانى بالقضية اى للاعراب ولاشك انها تقتضى اولا وبالذات ما هى علامة لها واما الاختلاف فهو

ع تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الأعراب هو تلك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهما متقابلان فنقول هذا التفيل يضمحل بان المعرب فيه شيئان الاختلاف وماهو سببه واما المبنى فليس فيه الاعدم الاختلاف اذلا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب ﴿ ٢٥ ﴾ الاختلاف ولما لم يكن في المبنى الا عدم الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

(٤ وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله والعامل ما به يقوم المعنى المقتضى ٥) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو امن قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل (فالباء في قوله به يقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير (فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرهما عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف (ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه (وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يقوم المعنى المقتضى (وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل (قوله فالمقرد

(انما جعل الاعراب في آخر الكلمة) آه (واذا قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ماهى صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ماهى صفة لدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

٥ للاعراب نسخه

٦ (قوله نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم) لان هذه المعانى ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل ٢ (قوله لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير) اما الظهور في نحو قام به فلاخفاء فيه واما في نحو تقوم به فلانه تفعل منه فمعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ (قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة) اعنى حين سئل كيف اصبحت قال خير اى بخير

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك و فوك وذومال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها فى اى معرب يكون فيدأ بعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل فى الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ماستوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها فى محلها اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر وهو شيئان احدهما المفرد اى الذى لايكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا اولا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لايكون من الاسماء الستة ولايجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لايستوفى شيئ من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدمر ذكره والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء (وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهته للفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد فى اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما فى الجمع بالواو والنون (قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ (وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه (والباء فى قوله بالضمة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالضمة (ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة فى حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لهم العمدة (وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا على مايجئ (٦ والثانى من الثلاثة اقسام مايعه الضمة رفعه والكسرة جر او نصبا وهو شئ واحد اعنى الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثانى ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد (وانما نقص هذا اتبع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعنى جمع المذكر السالم على مايجئ بعد (والثالث مايعه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد وساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجئ فى بابه) ثم نى بعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها ماستوفى الحروف اللازمة كلا فى محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

٤ (قوله وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لايكون من الاسماء الستة) يعلم خروجها من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هى اسماء محصورة وغير المنصرف لايكاد ينحصر فى عدد فاحتيط فى الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط فى امور كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحاله كالاعتناء بالانحصر مع ان الاختصار فى العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالضمة) فيكون الباء للالصاق

٦ (قوله والثانى من الثلاثة الاقسام مايعه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا آه) التعليل بالكسر من جمع المؤنث اولى لان الكسر من جمع المذكر قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط فى القيد الاول فجعله احترازا عما لايخرجه القيد الثانى وهذا الاحتياط بالثانى انسب

مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت اوجمعت ظهر ابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت ٧ لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فضيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجئ ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات الثلاث المذكورة والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجئ ٨ وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها (فلهم فى اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندى ان اللام فى اربعة منها وهى ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمانى المتناوبة كالحركات وكذا العين فى الباقين منها اعنى فوك وذو مال فهى فى حال الرفع لام الكلمة اوعينها وعلم العمدة وفى النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهى مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب (وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ماقبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ماقبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها مزيد ودم فى رد اللام فى الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ماقبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف مايستفاد من الحركات فى الظاهر فهلا نجعلها مثلها فى كونها اعلاما على المعانى (وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو هى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين (٢ وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ماقبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمل ماضعفناه ماتأول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ماقال فى فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد ولذلك مالانظيره لها (٣ وقال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ماقبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها والفا لانفتاحه كما فى ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ماقبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه (وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف نائبة منها للاشباع كما فى قوله ٤ ادنو فانظور * وقوله ٥ ينباع من ذفرى غضوب جسرة * وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا فى الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف (٦ وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون

اوردها مضافة الى غير ها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفى الاضافة الى ياء المتكلم فقط فى غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ (قوله وايش الغرض من ردها) قيل هى كلمة مستقلة بمعنى اى شئ وليست مخففة منه

٢ (قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ماقبل الحروف اه) ولانه لا يكون الاعراب فى وسط الكلمة

٣ (قوله وقال الربعى) ابو الحسين

٤ اوله و نئى حيثما يثنى الهوى بصرى * من حيث ماسلكوا ادنو فانظور

٥ (قوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة) اى قوية ضخمة وتمامه زيافة مثل الفنيق المكرم

٦ (قوله وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام او عين آه) هذا يناسب ماقيل من ان الاعراب هو الاختلاف والاعتراض عليه بماذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم فى التركيب الاول لا يكون معربا

فى الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو فى الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ماحررنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ماحمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى الباقيين لان دليل الاعراب لايكون من سنخ الكلمة فهى بدل يفيد مالم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التى هى اصلها ولايبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه (ويقال عليه اى يحذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها ٧ كما اقتصر فى المثنى والمجموع على مايصلح للاعراب من سنخهما اعنى علامة التثنية والجمع اذهى من سنخ المثنى والمجموع (ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على مااخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بهالاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات الاانها اقوى من حيث تولدها منها فاستبدبها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها حركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت فى المفردات الاعراب بالحركات التى هى الاصل فى الاعراب وبالحروف التى هى اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلا فى موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما فى موضعه (وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب (للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى اربعة منها كأنها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهى اذن كالحركات المجتلبة للاعراب (وكذا الواو فى فوك لانها كانت مبدلة منها الميم فى الافراد فلا ترد الى اصلها الا للاعراب وامافى نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها فى النسب نحو ابنى وبنوى فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها لتكون الواو التى فيها اصلا للرفع الذى هو اسبق الاعراب فمن ثم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه ياء (ثم نقول جعلوا الواو واياء فى الجر والفا فى النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانفتاح ماقبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف فى المعرب بالحروف التى هى اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التى قامت مقامها

٧ (قوله كما اقتصر فى المثنى والمجموع على مايصلح للاعراب من سنخهما) قد تقدم ان المختار عند الشارح ان المثنى ونظائره كلمتان فى الحقيقة صارتا من شدة الامتزاج فى حكم كلمة واحدة فلا يكون الالف فى المثنى كلام الكلمة اوعينها فى كونها من سنخ الكلمة

٤ لانفتاح نسخه

٨ قوله (على ان ماقبل لام الكلمة كان حرف اعراب) اى حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه) المذروان اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لوكان واحد هما مذرى على مايزعم ابو عبيدة لقالو مذريان فى التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٣ قوله (وذلك أن معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل) قال فى الصحاح الثناء ممدود ٢٩ بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل متنى وكل واحد من تثنيه فهم ثناء لو افرد تقول عقلت البعير بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفى حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقيل ثنا آن بالهمز ككسا آن وردا آن ٣ قوله (وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان والذان ونحوهما) قال فى شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتياجها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمكنا بالا خلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استنكاله وقال ان ذان صيغة موضوعة للرفوع وذين للمنصوب وحكم ان الحال فى الذان والذين كذلك واختار ايضا فى

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ماقبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه فى الاربعة منها ٨ على ان ماقبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما فى الباقين فطردا للباب (ومعنى حموك ابوزوجك او اخوه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن النئ المكر الذى يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح اوغير ذلك (والثانى من الثلاثة الاقسام التى اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وماحمل عليه ونعنى بالمثنى كل اسم كان له مفرد تم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على مابينى ٩ فى باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا فى المثنى اذ لم يثبت كل فى المفرد (واما قوله فى كلت رجليها سلامى زائدة * فالالف محذوفة للضرورة كما يجئ وكذا اثنان اذلم ينبت للفرد انلكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذهو كقولك اثنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى (٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذلم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كأنه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان فكان عليه ان يذكره (٢ وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى كلم يمكن ان يقال لمفردانان ان اذليس فى المفرد معنى الثنى فانثنا بان طرفا الحبل المثنى فالثنى فى مجموع الحبل لا فى كل واحد من طرفيه (٣ وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان والذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر فى شرح المفصل انها صيغ موضوعة للتثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان والذيان فمحوا ذان والذان عنده فى المثنى ينبغى ان يكون مثل عشرون فى الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت فى الظاهر مابوهم انه مفردها (وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان فى اخر هما مايصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب فى المثنى علامة للتثنية وكذا الواو فى الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما واتوا وهما وهموا وكما وكموا مما رادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابهما فجعل فيهما ماصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدكذا ذكر فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى هى اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر

شرح الكافية بناؤها فعلى هذا يجب على المص

ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعرب والاعراب فيها على ماختاره ثم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم تجعل مبناة فى الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للتى ليتهيأ له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان تجعل مبناة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة مما القياس مالقياس مفرداتها

اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ماقبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها (واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لوابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء لضمة ماقبلها واوامع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء المجموع ان حذف نونها بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لمايجئ فى التصريف وفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليـاء فهما فطـارية للاعراب كماذكرنا (وقال سيبويه حرف المد فى المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه فى الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور ٣ وفهم الاعراب من هـذه الحروف يضعف هذا القول (وقال ابو على لااعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لالفظ فقصد الاعراب اللفظى ونقول باى شئ نعرف ان هذه الحروف كانت فى الاصل حروف الاعراب ولم لايجوز كما اخترنا ان يجعل ماهو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضـا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لاتنافى بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهى لفظية (فان قيل كيف يكون معرب بلاحرف اعراب (قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لايدلهـا من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لايحتاج الى حرف اخر يقوم به (وقال الاخفش والمازنى والمبردانها دلايل الاعراب لاحروف الاعراب (وقال الكوفيون هى الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغى ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتى المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذاك مااخترناه (وقال الجرمى هى حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان فى الرفع معربين بحركة مقدرة اذا الانقلاب لم يحصل بعد كماذكرنا على مذهبه فى الاسماء الستة (وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر فى مثلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيون فى الاسماء الستة والكلام عليه مامر هناك (فان قيل علامة الاعراب لاتكون الابعد تمام الكلمة واتم اخترتم فى الاسماء الستة وفى المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها (فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفى اخرها لماتقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتهـا فان كان بالحركات فلابد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التى

٢ قوله (فارتفع التبـاس المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء المجموع) قدتوهم بعضهم ان الفرق بكسر النون وقصد الدفع الالتباس بين المثنى والمجموع من المعتل اللام فى حالتى النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلايحصـل الفرق بحركة ماقبل ياء الاعراب ففرق بحركة النون فيقال فى المثنى اشقين بكسر النون وفى الجمع اشقين بفتحهـا وهكذا مصطفين ومصطفين وهو سهو لان لام الفعل لايحذف فى المثنى فيقـال اشـقيـان واشـقين ويحذف فى الجمع فلااشتباه حتى يفرق بالنون

٣ قوله (وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف) ضعف بنفسـه واضعفه غيره واماضعفه فمعناه نسبه الى الضعف

٤ قوله (ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو) لاالانقلاب

هى من سنخ الكلمة فلابد انيكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اماتون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ٥ مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لايشوبها من تلك المعانى شئ (وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولاتسقط النون معها لانها لاتكون للتنكير (وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو يازيد ولارجل بخلاف النون فى نحو يازيدان ويازيدون ولامسلمين ولامسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين (وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقت بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفى فى الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معرّض للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فتخففت بعد الفتح بقلبها الفا تخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة للمجيئ فى التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا خلفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا اوياء نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجئ فى باب الوقف (وقال سيبويه النون فى الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن للام تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهى فى نحو جاءنى رجلان يافتى عوضا منهما وهو الاصل وفى الرجلان عوض من الحركة فقط وفى رجلازيد من التنوين فقط وفى رجلان وغلامى عوضا منهما ولامن احدهما وفى نحو يازيدان ولارجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على مادلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة (وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت الساكنين فقويت بالحركة وهو مااختزنا ان ارادوا انه كالتنوين فى معنى كونه علامة التمام لافى المعانى الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها فى الاضافة (وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع ونبوته مع اللام بضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع (وقيل هو بدل من تنوينين فى المثنى ومن اكثر فى المجموع بناء على ان المثنى كان فى الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

٥ مع كونها علامة الكمال تكون على افادته هذا المعنى على خمسة اقسام نسخه

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الاتنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي (واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولاينفك عن الاضافة حتى يتيز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تأكيداله نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا وكذا كلا كاجئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كان مرجع واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله مواطئا لتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جاءني كلانا وجئتما كلاكما وجاءا كلاهما وكلاهما جاآني (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لايجرى على المثنى اصلا اذلا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى (وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كافي المضافين الى المظهر ولاادري ماصحته (والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كافي اخت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الافي اثنتين وقال السيرافي هو بدلا من الياء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلتؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة (وكلتي فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابها كما في كلا وانما تجيء بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التأنيث لان التاء لم تتمحض للتأنيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم يفتح ماقبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء (واجاز يونس اختي وبنتي ولوكانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور (والالف ايضا لما كانت تغير للاعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما (٣ وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم (وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما اللزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لافي الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لاحاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد ٤ قال * في كلت رجليها سلامي زايدة * كلتاهما مقرونة بواحدة * وقال * كلت كفيه توالى دائما * بجيوس من عصاب ونم * والجواب انهما لوكانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال * كلا اذا ماثال شيئا فاته ٥ * وقال تعالى * كلتا الجنتين آتت اكلها * واوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اصيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر المثنى (واما البنان فالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولوكانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى (واعلم ان كلا وكلتا لاتضافان الا الى المعارف لان

٦ قوله (خرط القتاد) قول خرطت الورق اذا حتته وهو ان يقبض عن علاه ثم يمرك عليه الى اسفله والقتاد شجر له شوك مثال الابر (صحاح)

- فيها وان لم يتبع نسخه

٢ (قوله ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين) اى من لفظها فان التاء فيها بدل من الياء في اثنين

٣ قوله (وعند الجرمي) قال ابو عمر والجرمي اما ملحقة والالف لام الفعل فضده وزنه فعتل و لوكان الامر كما زعم لقالوا في النسبة اليها كتوى فلما قالوا كلوى واسقطوا التاء علم انهم اجروها مجرى التاء التي في اخت التي اذا نسبت اليها قلت اخوى

٤ (قوله قال في كلت رجليها سلامي زايدة الخ) وقال في الصحاح هكذا في كلت رجليها سلامي واحدة كلتاهما مقرونة زائدة اراد في احدى رجليها السلاميات عظام الاصابع قال ابو عبيدة السلام في الاصل عظم يكون في فرسن البعيره اخره ومن يحترث حرثي وحرمك يهرل

وضعهما التأكيد ولايؤكد التأكيد المعنوى الا المعارف كما يجئ فى بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا (ولايجوز تفريق المثنى الا فى الشعر نحو كلازيد وعمرو (والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿ كلتا الجنتين آتت اكلها ﴾ ثم قال ﴿ وفجرنا خلالهما نهرا ﴾ (والقسم الثالث مافيه الواو والياء ٥ قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول فى المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشرو ثلاث واربع احاد العشرون وملايون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما علیون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولما ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين فى آخره الف اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اسان ونابان ومذروان والذان وهذان بخلاف كلا فلا نحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين فى اخره واو اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته (٨ واماذو ونحوها داخل فى حد الجمع المذكور على اى وجه كان لانه واحده ذو قال ❊ ولكنى اريد به الذوينا ❊ قوله (التقدير فيما تعذر كعصى وغلامى مطلقا او استثقل كقاض رضا وجرا ونحو مسلمى رضا والمفظى فيما عداه) هذا بيان ان الاعراب المذكور فى اى الاسماء المعربة يكون مقدرا وفى ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقى مالم يذكر منها ظاهر الاعراب (قوله فيما تعذر اى فى معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر فى الفعل ٢ اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر فى بابين يستحيل فى كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا فى الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا ٩ والثانى باب غلامى يعنى كل مفرد احترازا عن نحو غلامای ومسلمی مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بتركيبه مع عامله كما تقرر فى قولك جاء غلام زيد مثلا يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بنبوته اولا فى نفسه والمسند اليه المحبئ فى مسالنا ليس مطلق الغلام بل العلم المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

٥ قوله قال انما افردت اولو وعشرون) قيل كان الواجب حينئذ على المص ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم

٦ قوله (واما علیون وقلون فانها جمع علية) العلية بالكسر الغرفة وزنها فعلية من المضاف هكذا قال بعضهم وقيل هى بالضم وزنها فعلية

٧ قوله (ولما ان نحد المثنى بانه اسم دال آه) هذا كلام لايجديه نفعا فى دفع قول المص لان اعتراضه على النحاة مبنى على تحديدهم المثنى والمجموع بما تقدم ذكره نعم ان اراد ان لانان نخترع لهما حدين آخرين لا نحتاج معهما الى استثناء تلك الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (واماذو) فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الاضافة

٩ قوله (والثانى باب غلامى) الاولى ان يقال يعنى كل ما اعرب بالحركات لفظا من المفردات والمجموع المكسرة وجمع المؤنث السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فيخرج ايضا نحو عصاى وسكارای ويدخل فيه نحو عبادى ومسلماتى ايضا

ثم كون المضاف عمدة اوفضلة ثم الاعراب (ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الزموا ان يكون حركة ماقبل الياء كسرة لتوافقها فلما ادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كائنا او ممتنعتين مستحيل ضرورة (وكذا فى نحو قاضى فى المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب (واما المستقل اعرابه فثبتان يستقل فى احدهما رفعا وجرا وفى الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ماقبلها وذلك محسوس اضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة فان سكن ماقبلها وماقبل الواو لم تستقل الحركتان عليهما نحو ظبى وداو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلخفتها لاتستقل على الياء مع كسرة ماقبلها نحو رأيت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود اولكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لايسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لايجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على مايجئ والمقصور من القاب المعرب (والثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائنى مسلمى والاصل مسلموى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين واولهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لوكانت الثانية واوا نحو سيدو مبت وان كان القياس فى ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما فى الاخرى وكسر ماقبل الياء لاتمام ماشرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم فى نحو سيل وميل اى لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ماقبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لايجوز فيها ولذا قيل فى جمع ابيض بيض وفى فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة فى المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فنحو سيل كهيام (٤ وان كان الاسم الذى قلب واوه ياء للادغام فى الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا فى جمع الوى لى ثبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر فى جائنى مسلمى (واما فى حالة الجر والنصب فالياء باقية لانها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جائنى صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف (٦ واما الفظة فى فى الاحوال اللاث فقد دخلت فى باب غلامى فنظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة

الشارح ان يقال كان الاولى ان يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ماالختاره فى علامة التثنية والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا فى حالة الجر كما هو الاصل

٢ قوله والطرف محل التغيير (فمن ثمه لم يكسر الضم) اى لم يقلب الضم كسرا

٣ قوله (فنحو سيل كهيام) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل فتهيم فى الارض لاترعى

٤ قوله (وان كان الاسم) الى قوله لى مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كهيام

٤ قوله (فقالوا فى جمع الوى لى) الالوى هو الرجل المجتنب المقرد ولا يزال كذلك

٦ قوله (واما الفظة فى فى الاحوال اللاث فقد دخلت فى باب غلامى) دخول فى فى باب غلامى ظاهر لاشبهة فيه واما فى فيحتمل ان يقال اعرابه بالواو تقديرا فى حال الرفع وبالياء لفظا فى حال النصب والجر على قياس مسلمى وكأنه انما ادرجه فى باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة

فى قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى فى نحو من زيد و من زيدا و من زيدٍ لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية * واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى و خالفهم المصنف كما رأيت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه و غلامك و غلامای و من ان لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا تناسب البناء بل لها شرط كما يجئ فى الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او فى بعض الاحوال دون بعض فما بقى من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله والفظى فياعداه * قوله (غير المصرف مافيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى * عدل ووصف وتأنيث و معرفة و عجمة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها الف * ووزن فعل وهذا القول تقريب * مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدى كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين) توله مافيه علتان * اعلم اولا ان قول النحاة ان الشئ الفلانى علة لكذا لا يريدون به انه موجبه بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك الشئ ينبغى ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم فى اصطلاح الاصوليين ماتوجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين فى غير المصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع فى غير المصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى (ويدخل فى الحد الذى ذكره المصنف لغير المصرف مادخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين فى جميع ذلك (فى قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو فى حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعنى اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ماحد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو مالا يدخله الكسر والتنوين السببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة (٢ وكذا على ماحد المصنف يكون مادخله اللام او الاضافة ممافيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط به التنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف (وقولوا هذا القول ٣ بانه لما لم يكن مع

٨ قوله (وكذا المجموع بالالف والتاء علما) للمصنف ان يمنع وجود السببين المعتبرين فى مسلمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يجعل التنوين للمقابلة لا للتمكن وان يحذف كما مر

٩ قوله (وعلى ماحد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو مالا يدخله الكسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ماسبق فى حد المعرب

٢ قوله وكذا على ماحده المص يكون مادخله اللام او الاضافة آه) قد يقال دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون فى الاسم مع اللام او الاضافة سببان معتبران كما فى هذا اذا اعتبر مقاومة سكون الوسط احد السببين فيمكن ان يدعى صرف الاسم مع اللام او الاضافة على مذهبه ايضا لان المراد مما ذكره فى الحد سببان معتبران لا ينتقض بنحو هند اذا صرف ولا يمكن اجراء ذلك فى الضرورة او التناسب

٣ قوله (بانه لما لم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف) اى حتى يحذف لاجل السببين فيصير ممنوعا من الصرف بحذفه ء

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا باصالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاحر واحركم منصرف لان التنوين لم توجد فتحذف كما في احران واجمون (٥ وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحر واحركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له لحاجة داعية الى اعادة الكسر اذا لوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الاقدر الحاجه (وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل * لا للاضافة ولا للبناء ولا لشئ اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني (وانما يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر (وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بلى ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها للعلتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم تقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله (وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الأسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فمبني * في باب المصدر فلا يبنى لهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم (وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجئ فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت

٤ لاجل السببين والاسقط ههنا وكان الاسم ممنوع الصرف من هذه الجهة

٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاحر واحركم منصرف) وانما مثل بالاحر واحركم لان دخول اللام والاضافة لا ينا في وجود شئ من سببيه بخلاف ما فيه علة مؤثرة نحو احمد كم وعثمانا اذ لا علمية مع الاضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال اولا يكون مادخله اللام والاضافة ممافيه علتان من التسع غير منصرف

٥ قوله (وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لامكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود السببين الآن دخول اللام والاضافة اوجب فيهما ضعفا

١ قوله (فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل) اى وهو كونه فرعاً من وجهين ٣ فى أسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل نحضه

مقام اثنتين (فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس (٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال فى المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقى عمله حسب وهذا مطرد فى كل مايعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل

(واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات اوبتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ فى باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفى ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه فى البناء دون الفعل (واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ فى بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط (قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ٤ اى تكون علل منع المنصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة وقد الحق باسباب المذكورة ماشابه الف التأنيث المقصورة ٥ وهو كل الف زائدة فى آخر الاسم العراء كانت للالحاق ٦ كالفى ارطى وذفرى وحبنطى اولا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث فاذا عدالالف والنون سببا لمشابهة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولا لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء ٧ واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين (احدهما ضعف مايشبهه الف الالحاق الممدودة اى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التأنيث دون الالف فى نحو سكرى لكون الهمزة فى الاصل الفا (والثانى كون همزة الالحاق فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون فى نحو سكران لمشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست فى مقام حرف اصلى والف الالحاق المقصورة وان كانت فى مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اى الالف المقصورة لالما قلة عن علامة التأنيث اى الف التأنيث الممدودة (واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل مانعرفه كان مجهولا فى الاصل عندنا والجمعة فى كلام العرب فرع العربة اذ الاصل فى كل كلام

٤ قوله (اى يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدل ووصف وكذا وكذا والنون زائدة ٥ (قوله وهو كل الف زائدة) اى لا للتأنيث ٦ قوله (كالفى ارطى وذفرى آه) قال الجوهرى الارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به والفه للالحاق لا للتأنيث لان الواحدة ارطاة والذفرى من القفاء هو الموضوع الذى يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة لا ينون لان الفها للتأنيث وبعضهم ينونه فى النكرة ويجعل الفه للالحاق بدرهم وهو جرع والحبنطى القصير البطين يهمز ولا يهمز والنون والالف للالحاق بسفرجل يقال رجل حبنطى بالتنوين و حبنطاة والقبعثرى العظيم الشديد الالف ليست للتأنيث لانك تقول قبعثراة فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر هذا وماشابهه لا ينصرف فى المعرفة

وينصرف فى النكرة قال وانما زيدت الالف فى قبعثرى ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة وقد خطى فى هذا الحكم ٧ قوله (واما الف تأنيث الالحاق الممدودة) كعلباء يلحق بسرداح

ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذ في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التأنيث كما يجئ بعد واوفرع مازيد اعليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغر او منسوبا وشاذا ٩ وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار مهم بلاعلة مخصصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذهو عندهم معرب والجر انواع وجره قبح فالفتح الذي في باحد عدهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا محالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للبني اي الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مل سلاسلا واغلالا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف مالا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى ﴿ سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال هو والكسائي ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف مافيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ماهو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وماهو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لامطلقا بل بشرط العلم ودون غيرها من الاسباب لقوتها كما بين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله ﴿ فاكان حصن ولا حابس ﴾ يفوقان مرداس في مجمع ﴿ ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز ردالاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولايخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مدالمقصور الانادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية بفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى (قوله سلاسلا صرف لمناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا ٣ فهو كقولهم هأني الشيء ومرأني والاصل امرأني (قوله قواريرا يعني اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما تحتمل ان تكون بدلا من التنوين تحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى ﴿ الظنونا والسبيلا والرسولا ﴾ فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لمناسب اواخرى الاى في هذه

مو صو فان معنى فلذلك لم يعتبرا بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا ينافيانه بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك مما لا يحصى) ككونه مبنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذو فا منه شيء

٢ (قوله ويجوز صرفه للضرورة اوالتناسب) قيل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة مايتاوله انكسار الوزن واتزخافه وذلك يجوز ولايس بموجب

٣ (قوله فهو كقولهم هنأني الشيء ومرأني) قال في الصحاح هنؤ الطعام وهنئ بالضم والكسر وهنأني الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومرئ بالضم والكسر منل فقه وفقه قال الاخفش يقال مرأني الطعام وبعضهم يقول امرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني ومرأني اذا اتبعوها هنان قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأني

٣ (قوله وفرس مأمورة اى مؤمرة) قال ابو عبيدة آمرته بالمدوامرته لغتان بمعنى كثرته ومنه الحديث وامر هو اى كثر قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسر اى كسر وآمر الله ماله بالمد قال واما قيل مأمورة للازدواج والاصل مؤمرة على وزن مفعلة والسكة الطريقة المصطفة من النخل قال الاصمعي هي ههنا الحديدة التي تحرث بها ومعنى مأبورة مصلحة وقيل ملقحة ٤ (قوله وحار حزاب) الحزابي بالحاء المهملة والزاء المعجمة رجل حزاب وحزابية ايضا اذا كان غليظا ماثلا الى القصر ٥ (قوله واماهوازن) هي

قبيلة من قيس قوله (وشراحيل) علم رجل وكذا براقش اسم كلبة ومعافر اسم حي من اليمن قال الجوهري شراحيل اسم رجل لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة عند سيبويه لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة فان صغرته انصرف عندهما لانه عربي وفارق السراويل لانها اعجمية ٦ (قوله نحو جالي وكالي في المنسوب) لا يعلم من هذين المثالين كون ياء النسب غير معتد بها في منع الصرف الا اذا جعل مجرد هذا الوزن سببا مستقلا في المنع هذا ان قصد الاستدلال وان قصد مجرد التمثيل فلا كلام فيه ٧ (قوله وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب) قال الجوهري تهامة بلد ونسبة اليها تهمي وتهام واذا فتحت التاء لم تشدد كما في يمان وشآم الا ان الالف في تهام من لفظها

السورة لان اواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الاترى الى قوله عليه الصلاة والسلام (خير المال سكة مأبورة ٣ وفرس مأمورة) اى مؤتمرة يعني كثيرة النتاج وقال تعالى (والفجر ثم قال يسر ويمال سجعا لموافقة قلي * (قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث) اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سيبين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذي الق رباعيته ورجل شناح اى طويل ٤ وحار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو التراعي والتغازي فالاصل فيه ضم ماقبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء ٥ واما نحو هوازن وشراحيل على ان فتقول عن الجمع وسيجيء حكمهما واما يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى يائي النسب فهذا الوزن مارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن ٦ نحو جالي وكالي في المنسوب الى جال وكال ٧ وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال * ارقني الله برق بالتهم * يالك برقا من يشفه لا يلم * قال سيبويه منهم من يقول يماني وشآمي بتشديد الياء وهو قليل ويجيء وجهه في التصريف انشاء الله تعالى * وانما تعد ياء النسب عارضة ٨ في قاري وكراسي ٩ وعواري وبخاتي ودباسي ونحوها لانها ثبتت في آحادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياآت في الاحاد وليس ذلك اي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه مطردا الاترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كان ياؤه للوحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مسل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية (وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئهما وتقدير النسب في الرباعي انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهي السن (ويجوز ان يقال في اثنانيا انه منسوب الى الثمانية اي بحذف العدد لان الثاني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يجيء تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل في هيجان وفلك وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال التاعي * يجد

وفيهما بدل عن احدى يائي النسبة وقد يستعمل التهمة في موضع تهامة ٨ (قوله في قاري) القمري منسوب الى الطير قر والانثى قرية والجمع قاري غير مصروف والدبسي طائر منسوب الى طير دبس والادبس من الطير والخيل ما لونه بين السواد والحمرة ٩ (قوله وعواري) العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب

٢ (قوله برمة اعشار) اى انكسرت قطعا قوله (وثوب اسمال) السمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا رح اقصاد تقصدت الرماح تكسرت ٣ (قوله ونطفة امشاج) نطفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ (قوله ولا بآجر وآنك) الاجر قد يشدد راؤه قال فى الصحاح الآنك الاسرب وافعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا آنك واشد قال المص وايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا ٥ (قوله ولا بابل لانها لفة ردية) الابل خوص المقل وفيه ثلاث لغات ابل وابل والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر ﴿ ٤٠ ﴾ الدوم بشجر المقل ٦ (قوله بلقتها) تمامه

وشطت الباطل عندى حدى

٧ (قوله صواحبات يوسف) وكذا قوله قد جرت الطير ايامنينا جمع ايامن جمع ايمن قوله (وقوله) اى الحجاج قوله (جذب الصرارين) فى الصحاح الصارى الملاح والجمع صراء مثل قارى وقراء وكافر وكفار وقال فى باب الراء الصرارى الملاح والجمع الصرارون واستشهد بقول الحجاج جذب الصرارين بالكرور وقال وقد يقال للملاح ايضا الصارى كالقاضى والكرور جمع كرو هو حبل الشراع ٨ (قوله كعنصوة وقحمدوة) يقال فى رأسه عناص اذا بقى فى رأسه شعر متفرق فى نواحيه الواحدة عنصوة فهى فعلوة وبعضهم يقول عنصوة بلحقها بعرقوة والقحمدوة خلف الرأس ٩ (قوله فقولا بغير القلب لخرج نحو ايس) يمكن ان يلتزم كون آيس على وزن يابس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى الخراج كما فى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو فمخذو عنقلم يخرج عن صيغته الاصلية خروجا تاه بل يستعمل على تلك ه

وتمانى مولعا بلقاحها * وهو على النوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا (اما سراويل فاعجمى فى الاشهر وقد قيدنا الآحاد بالعربية او عربى مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجئ واما نحو اكلب واجمال فانها وان لم يأت لها نظير فى الآحاد الا ان كونها جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فتت فى عضد جمعيتها مع انه نسب الى سيبويه ان اضالا مفرد وكذا قال تعالى ﴿ تمانى بطونه ﴾ والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو ٢ برمة اعشار وثوب اسمال ٣ ونطفة امشاج (ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بجيئ افعل فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كما ان ٤ ولا بآجر وآنك لانها اعجميان ٥ ولا بابل لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشذ لانه جمع تدة على غير القياس او هو جمع لا واحد له بدليل قوله * ٦ بلقتها واجتمعت اشدى * فانث الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام وانعيم واما قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ انكن ٧ صواحبات يوسف ﴾ وقوله * جذب الصرارين بالكرور * جمع صراء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقبل المالم يكن له فى الاحاد له نظير اشبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين * وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الآحاد وعدم النظير فيما عنده سبب مستقل لاحتياج الى الجمعية كما يأتى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة * وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالكلب او كونه على وزن جمع الجمع كساجد فلا نظير عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفى التأنيث اعنى الممدودة والمقصورة مقام سببين فلازم مهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها ٨ كعنصوة وقحمدوة وجحاجرة وخزابة وغيرها كما يجئ فى باب التأنيث * قوله (فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخروجهم او تقديرا كعمر وباب قطام فى تميم) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا التخفيف ولا للالحاق ولا للمعنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يأس وقولنا

ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال (٢ قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج (قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر ومحمر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذهما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الان نقول كأنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها (قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيء اوخروج تقدير اى خروج مقدر ويعنى بالعدل المحقق مايتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كاحد (واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء فى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت * ولم يسترب بوك حتى رميت * فوق الرجال خصالا عشارا * والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مقفود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف (فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثرفيه ولم يؤثر فى اربع (قلت هذا التراكيب المعدول لم يوضع الاوصفا ولم يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما فى عمر اذلا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال فى نحو رجيل ورجال اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج اسم من صيغة الى صيغة اخرى فالحد محمول على ظاهره مستغنى عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المص انه لابد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والاورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالمصغرات والمنسوبات التى وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل فى جريان هذا القيد فى جميع المعدولات

٢ قوله (خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق) انما اختار تفسيره بالخروج ليظهر كونه صفة للاسم فيكون فرعية حاصلة فيه كما يقتضيه جعله سببا لمنع الصرف فيه و اما الاخراج فيدل على صفة الاسم ضمنا

٣ قوله (والتعريف كما فى عمر) فيه ء

ماقالوا ولوكان معرفة ولاشك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءنى القوم مثنى (واما اخر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل ٤ فمعنى اخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ٥ فمعنى رجل اخر رجل غير زيد (ولايستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد وحمار اخر ولا امرأة اخرى (وتستعمل اخريات فى المعنى الاول ولاتستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءنى فلان فى اخريات الناس اى ٦ فى الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام وطويق بالجرد عن اللام والاضافة ماهو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة آخر (قيل الدليل على عدل اخر انه لوكان مع من المقدرة كما فى الله اكبر لزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل مادام معنى من ظاهرة او مقدرة لايجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولايجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لايحذف الا مع بناء المضاف كما فى الغايات او مع سادّ مسد المضاف اليه وهو التنوين كما فى حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ❊ ٧ الاعلالة او بداهة سابح ❊ اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام (ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بماذهب اليه الخليل فى اجع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال فى امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لايحذف الااذا جاز اظهاره ولايجوز اظهاره ههنا (ومنع ابو على من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لوكان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لايقع صفة للنكرات كما فى قوله تعالى ﴿ من ايام اخر ﴾ (واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لايجوز مخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولوكان معنى اللام فى المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما (وذهب ابن جنى الى ان قياس اخرلما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه فى جميع الاحوال فاخر فى قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من (٨ ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى و اخريات معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لايتبين فيهما حكم منع الصرف فى موضع نحو اجر ان واجمون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام

(فمعنى آخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد آه) هذا معنى مايقال من ان آخر كان فى الاصل موضوعا للاختلاف فى الصفة فنقل الى الاختلاف فى الذات

٥ قوله (فمعنى رجل آخر رجل غير زيد) فاذا قيل جاءنى زيد وآخر بنهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاءنى زيد وغيره

٦ وقوله (فى الجماعات المتأخرة) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله (الاعلالة آه) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علالة وهو سابح تقديره الاعلالة سابح او بداهة سابح لدلالة الثانى عليه

٨ قوله (ويلزم على هذا القول ان يكون آخر ان وآخرون واواخر آه) لكن لايكون على هذا القول لفظ آخر للمفرد المذكر معدولا لان مجرد حذف من لايوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع تصاريفه معدولا لكنه لايؤثر العدل فيه لاستغنائه عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا فى غيره الا فى اخر كما قرر فى الشرح

قوله (فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المص اعنى خروجه عن صيغته الاصلية آه) انما احتاج الى هذا التفسير ليتصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها لشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تتمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة ﴿ ٤٣ ﴾ من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله (وضع تأكيدا للمعارف) ربما يدعى كون الفاظ التوكيد اعلاما جنسية لما نبها فيها علية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلية ٤ قوله (ورد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة) وقد صرح فيما بعد بان صباحا ومساء وضحى اذا اريد بها معينات كانت معربة منصرفة قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه فاحره مثقل سواء قلنا انه مبنى على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمخالفته لاخواته المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا تزاع فيه الان الجوهرى حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر وينبغى منه انه معرب غير منصرف واما ماذكره ههنا من نحو عتمة وضحوة ففيه بحث لان الظاهر انهما فى حكم غدوة وبكرة وفينة اذا اريد بها معينات وهى غير منصرفة وصرح به المص فى الايضاح وقد عدها العلامة فى الاعلام الاجناس

والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا (وفى ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد قالا ولى ان لا يدعى كون اخر وتصار يفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلاثة مطلقا (وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها كما يجئ فى باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا ٢ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعنى خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومساء وبكرا معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة) ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت فى سحر على ما يجئ (واما جمع ومنه اخواته من كتع وبصع وبتع فالا كثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فمن حمل كحمراء وحمر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل الجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله ❊ حلائل اسودين واحمرينا ❊ شاذ كما يجئ فى باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جانى الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لاصنعة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى فى التكسير وفعلاوات فى الصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ فى باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفى جمع فمن الخليل انه تعريف اضافى وكذا فى اجمع لان الاصل فى جاءنى القوم اجمعون اجمعهم اى جيمعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف (ولهذا ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجئ واما مع حذفه فالمانع من اعتباره (وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى ٣ وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله ❊ قد صرت البكرة يوما اجمعا ❊ مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول شبه العلية ٤ ورد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت

وافقه الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلية الجنسية مؤثرة فى منع الصرف مع التأنيث كما سامة وصرح الجوهرى ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتقصى عن ذلك بان تقدير العلية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة ه

٥ وبكرة وفينة واماعشية وعثمة اذا اردت بهما عشية ليلتك وعثمتها فمصروفتان اتفاقا كما صرح به المص فى الايضاح فى مباحث العدل بل صرح فى مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به سحر بعينه غير منصرف للعدل والعلمية اومبنى وصرح فى مباحث العدل بان سحرا منونا يطلق على سحر بعينه فتأمل

٥ قوله (قال اثانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الا حاوصا) الحوص ضيق فى مؤخر العين والمرأة حوصاء ومعنى بالاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر بن كلاب واراد بعبد عمرو عبد عمرو بن شريح بن الاثالحوص هجيا الاعشى علقمة ابن علاثة بن عوف بن الاحوص فاوعده بالقتل

٦ قوله (فاجع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع آه) فقد اجتمع العدل والوزن فلايكونان متضادين

٧ قوله (وكان على المص ان يذكر سحر معينا) وقيل مبنى لتضمنه معنى اللام كامر

٨ قوله (ويذكر امس رفعا على لغة) انما قال رفعا لما سيذكره ان مذهبهم ان يعربوه فى حال الرفع غير مصروف وان يبنوه على الكسر فى حالتى النصب والجر قال سيبويه وبعض بنى تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافى لانهم تركوا صرفه وسيأتى ٩ قوله (كحطم وختع) الحطم الكسر رجل حطم (قالوا) وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحمة لفاشية وختع فى الارض اى ذهب ودليل ختع اى ماهر بالدلالة ٢ قوله (وياكم) لكع عليه ء

معينات فانها اذن معارف بلاعلامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف (وقال المصنف فيه وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صارا بالغلبة فى باب التأكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب (لكن يبقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل من اى الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لايجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغبة اوالعلمية كاسماء واداهم ٥ قال اثانى وعيد الحوص من آل جعفر * فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاضلون لايجوز فيه لاقبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لايجئ فى الاغلب الا فى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكأن معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل انه اتم جمعا فى قرأتى من كل شئ فهو تفضيل لقولهم جميع نحو احدواشهر فى الخمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل فى اللفظ عن لوازم افعل التفضيل اللاتئة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا فى اخر ٦ فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف (ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جماء وحقه جمعى كاخرى (والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه (ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على افعل وهو صفة فجاز جماء كحمراء واذا جازلك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا فى العدل المحقق اذهو غير منصرف فى القول المشهور ٨ ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بنى تميم كما يجئ فى الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس الطلق واريد به فرد من افراده معين فلابد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق اولا نحو قوله تعالى ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ اخذا من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما عليهما فقدرة كما يجئ فى الظروف المبنية (قوله اوتقديرا قد مضى التقدير * اعلم ان ماهو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وجعر فهذه كلها منصرفة وان سمى بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام (احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وختع فى مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب فى مبالغة ضارب (وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يافسق ٢ وياكع فهو فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يا فساق وياكاع كما يجئ فى باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع

قالو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقا ما لها لفته في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجئ لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او منوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو زال وفجار وفساف اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجئ في اسماء الافعال (وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرنا هما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف ٣ كقثم وجمعى لانه ثبت قائم وجاح ٤ وعدم قثم وجمعى قبل العلمية ٥ فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم رتجل اى غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمر ان وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ماتقدم لتلاتخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف احقاقا للشكوك فيه بالاغلب ٧ اما ادد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا تقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لوجاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال الاعشى * يأبى الظلامة منه ٩ النوفل الزفر * لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدو لان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه (فان قيل هلا حكم في المرتجلة التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحبة وحية (قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في فعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح ٣ فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل (وانما خولف جلا على الاكثر وذلك لان مثل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد

٤ الموسخ لكعا اى لصق به رجل لكع اى لئيم وامرأة لكاع وقد لكم لكاعة فهو لكع وامرأة لكعاء فلا يصرف لكع في المعرفة لانه معدول من الكع ولكاع من لكعاء ٣ قوله (كقثم وجمعى) قثم له من المال اذا اعطاه دفعة جيدة ٤ قوله (وعدم قثم) وقثم اسم رجل معدول عن قائم وهو المعطى يقال اجتماه وهو قلب اجتاحه وجمعى اسم رجل قال الاخفش لا ينصرف لانه مثل عمر ٥ قوله (فحكمنا بكونه معد و لا عن فاعل جنسا) هذا مخالف لما قدمنا من ان عمر معدول عن عامر علما ٦ قوله (وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي) اى اسم الجنس الصفة ٧ قوله (اما ادد) ادت الناقة تؤد ادا اى رجعت الحنين في اجوافها والاد الداهية والامر الفظيع وكذلك الآد على مثال فاعل وادد ابو قبيلة يصرفه العرب وجعلوه كثعلب ولم يجعلوه كعمر ٩ قوله (قال الاعشى الباهلي يأبى الظلامة منه النوفل الزفر) اوله اخور غائب يعطيها ويسألها ٩ قوله (النوفل) الكثير العطاء اى يأبى الظلامة لانه السوفل

الزفر والزفير ادخال النفس زفر يزفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فالعدول له

الى الكسر فى نحو موضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوله واما ورق) قال الجوهرى ورق شاذ كوحد ٨ (قوله لكن ﴿ ٤٦ ﴾ اكثر من مفعل كما يجئ فى التصريف)

حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧ واما ورق فى اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كما يجئ فى التصريف او فهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل عمل (واما شمس بن مالك بضم الشين فلم يلزم ما يعتبر فى الوزن (ولو سلم لازمه قلنا انه منقول عن جمع شموس والازم جواز صرفه وترك صرفه كما فى هند لان امر العدل ظاهر وليس كالجمة فى نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر فى الثلاثى الساكن الاوسط ٩ واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قلنا ان تركتب كونها معدولة (قوله وقطام فى تميم اى فى لغة تميم اما فى لغة اهل الحجاز فقيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه فى المعربات غير المنصرفة ويعنى بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجئ اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على رأى النحاة كفجار للفجور وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا فى المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار فى التقدير معدولتان عن فاسقة وفاجرة (والقسم الرابع هو الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله قيل لمشابهتها ايضا النزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم اعتبروا فيه اكثر هم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر لوزن وعدل المقدر كحضار وانما فادوا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا فى ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه فى عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذى هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان اولا وسيجئ الكلام على تقدير العدل فى مثله فى اسماء الافعال * قوله (الوصف شرطه ان يكون فى الاصل فلا تضره العلة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع اقنى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر) الوصف ٣ تقدير الكلام شرطه ان يكون فى الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضر العلة فلذلك امتنع اسود وارقم، واما الى الآن لم يقم لى دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به فى منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكر وهو عدم قوله التاء فانه مقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء فى اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للذكر واربعا للمؤنث والمذكر فى الرتبة قبل المؤنث بخلاف يحمل وبحملة فان بحملة للمؤنث فالتاء طارئة بشئ و ان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد

ذلك لان التاء فى اربعة للتأنيث فى اربعة رجال باعتبار التأنيث فى الجمع المذكر ﴿ بالوزن ﴾
كذا الحال فى الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة

بالوزن الاصلى فى يعمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد مايخرجه عن الاعتبار وهو التاء فى المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض فى اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهى اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن فى الحال حاصلا فيها والمخرج عن اعتباره فى حال اخرى فسواء كان ذلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغى ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز فى اربع للمؤنث استعمال الاصل اعنى اربعة للمذكر وفى الثانى اعنى يعمل وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان فى عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل (قوله فلا تضر الغلبة، معنى الغلبة ان يكون اللفظ فى اصل الوضع عاما فى اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال فى احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشئ الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا النجم فى الثريا والبيت فى الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما فى كل ما فيه سواد فكثر استعماله فى الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود واغيره نحو عندى اسود من الرجال و بهذا الشرح يتبين لك انه لا تخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجئ وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ماوضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ماوضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى ٢ لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال فيد ادهم لكن المقصود فى باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف فى شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له فى باب احمر اذ انكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف فى احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة اولا حتى يجوز فى السود ان ٣ المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر فى منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجئ فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو فى الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف فى مثله عندهم قول ابى على ٤ فى كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصر فوهما ولانحوهما فى النكرة فحملت ان معنى الوصف مقر

من الحيات وفيه سواد ٢ قوله (لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم) والسر فى ذلك ان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة فى مفهوم الوصف مع ملاحظة اضافه بمعنى المشتق منه فلا يصح اجراؤه على غيره وهو ظاهر ولا عليه ايضا اذ يصير المعنى قيد هو قيد فيه همة والاسم اذا دل على ذات مبهمة باعتبار معنى مخصوص فهو الوصف مطلقا واذا دل على الذات فقط فهو اسم محض غير صفة مطلقا واذا دل على ذات معينة باعتبار معنى مخصوص فهو فى عداد الاسماء وفيه شائبة الوصفية نحو آله وكتاب

٣ جمع اسود قال احب لحبها السودان حتى احب لحبها سود الكلاب

٤ (قوله فى كتاب الشعر الابرق) الابرق كل مافيه سواد و بياض والابرق غلط فيه حجارة ورمل وطين مختلطة وجمعه ابارق (قوله والابطح) بطحه القاء على وجهه فانبطح وتبطح السيل اى اتسع فى البطحاء والابطح مسيل واسع فيه دقاق

الحصى والجمع الاباطح والبطحاء مثل الابطح

فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه و نحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ٥ ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الموصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلاجعة اذن لسيبويه فى منع صرف آجر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لاتعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو الابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها (قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا يثبت ايضا فى الاستعمال ٦ نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة مثل امرؤا انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم الصفة فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى الاصل للوصف اى طاير ذو جدل وهو الاحكام (وقد قيل للدرع جدلاء فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ماتوهموه تحقيقا (٧ ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لايقصد معنى الوصف مطلقا لامارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طايرا ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لاتقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط و وهم (قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع) اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء فاهو بالالف مختتم التأثير بلاشرط للزوم الالف وضعا على مامر ولذا قام مقام سببين وتريد بتاء التأنيث تاء زايدة فى اخر الاسم مفتوحا ماقبلها تنقلب هاء فى الوقف فعمو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا لوسميت بنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها (والتأنيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة اولاهذا ولاذاك كفترة فالعلمية شرط تأثيره مختتما فلا يونر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتأنيث بالتاء فالظل لم يجئ الامن التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ماذكر المصنف حاصل وذلك الظل ان وضع تاء التأنيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة قائم فلم يعتد بالعارض (وانما قلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولايجئ لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الاخير لازمة

٥ (قوله ومعنى ارقم) الارقم الحية التى فيها سواد وبياض
٦ قوله (نحو ايم افعى) الايم الحية
٧ قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات اه) ظاهر كلام المص يقتضى ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكلية معتبرة فى منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف فى هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فح لايمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافعى واخيلا فى معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم ببطلان منع الصرف فيها كما امكن ذلك الشارح ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما اورده الشارح سابقا من ان هذه ه

للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة وزجلة وحارة واما فى غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما فى حجارة وغرفة كما يجئ فى باب التأنيث (ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لاتحذف الا فى الترخيم كما يحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة فقولك عايشة فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع وان ان كانت العلمية فى غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما فى جبرائيل وميكائيل وارسطاطا ليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطا ليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بماليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ماشئت (واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التأنيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث فى نحو غرفة والف الالحاق فى نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لايكون الا حال الوضع وكلما فيه ازاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى (وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا مالا فاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم (وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ماوضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث (وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ماكان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما فى الزيدان والزيدون على مايجئ فى باب الاعلام ❊ فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل فى نحو حمزة انه قائم مقام سبين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام سبين ولاتكون سببا ❊ قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء فى الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم (وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب اوغير حقيقى كجمل ومصر (والالف لاتقدر كالتاء اذ الالف للزومها لاتحذف حتى تقدر (ولا توثر التاء مقدرة ايضا الامع العلمية (ولايصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كما فعل المصنف فى شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ماكان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفى نحو حائض لتاء مقدرا اذ لوكان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للذكر كمقرب وليس كذلك و لكنت تقول فى تصغيره تصغير الترخيم حيضة كما تقول فى سماعية وليس كذلك لانك تقول فيه حييض (الاترى الى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ومنه مع العلمية ايضا منصرف كما يجئ (وانما اشترط فيه العلمة ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن الوصفية بالكلية

٨ (قوله فعلى هذا لو سميت بنت واخت مذكرا لصرفتها) وان سميت بها مؤنثا حقيقيا كانت كهند فى جواز الصرف و عدمه ويحتمل ان يقال انها مصروفة فتح قطعا على قياس ماسر من كلام العلامة فى عرفات وذلك لان التاء الموجودة فيها لفظا ليست بمتحصنة للتأنيث فلا تعتبر فى منع الصرف ولايمكن معها تقدير تاء اخرى اذلم يعهد ذلك فى كلامهم كما مر هناك

هذه نسخة اوضح دلالة على المقصود

المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة عملا لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف اخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجيء ومايسد مسده الحرف الاخير في الزايد على الثلاثة لان وضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد ثالثة ٢ وامانحو ثبة وشاة فحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا اومؤنثا حقيقيا اولا هذا ولاذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حزة (وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا (والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة اوغير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلى وحبلوى ٣ ولاتقول في جزى الاجزى كما لا تقول في جادى الاجادى (وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء (وان سميت به مذكرا حقيقيا اوغير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطرء آن التذكير في الوضع الثاني على ماضعف تأنيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير (واما اذينة وعينة لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ اواسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا اوغيره (فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التأنيث (وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لقوات الساد مسد حرف التأنيث ومايسد مسد الساد (وكذا الخلاف فيما سكن خشوه للاعلال لاوضعا كدار ونار وفي الثاني كيد اسم امرأة (وان كان فيه العجمة كماموجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لاغير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لاغير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع (فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي اوغير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة (وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها المصنف (احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان ربابا اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به

٢ (قوله واما نحو ثبة وشاة لحذوف اللام) الثبة الجماعة واصلها ثبي والجمع ثبات وثبون واثابي والثبة ايضا وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه لان اصله ثوب كما قالوا اقامة فعوضوا الهاء من الواو والذاهبة من الوسط

٣ (قوله ولاتقول في جزى الاجزى) جاز جزى اي سريع والجزنوع من السير فوق العنق .

٤ اسم رجل على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا اومؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرا وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر لجهنم او اسم سيف آه نسخه

كان مذكرا بمعنى القبر وكذا لوسميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذمعناه في الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذوالتاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للذكر استعملت للمؤنث (وثانيها انلايكون تأنيث المؤنث الذى سمى به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لوسميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولايلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذى كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا (وثالثها ان لايغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسم عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكر وجاز الصرف ايضا اولا تستعمل الا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كبعل وحسن او زايدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما ٥ لظهور امر التأنيث بالطرء آن مع ساد مسد التاء اوساد مسد الساد (و ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه و ابوعمرو يمنعونه الصرف مختصا كما و جور لظهور امر التأنيث بالطرء آن (و ابو زيد و عيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين و يرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله (قوله وشرط تحتم تأثيره اى تأثير المعنوى و المراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب (قوله زيادة على الثلاثة اوتحرك الاوسط والعجمة اى اذا سمى به المؤنث وذلك لماذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد الساد مسد التاء (واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء و لامسد الزايد المذكور و ليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية لتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تأثيره اى تأثير التأنيث المعنوى به (قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب تمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة (قوله فان سمي به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه الذى عبر عنه بالمعنوى (قوله فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلاثة ولايفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك

٥ (قوله لظهور امر التأنيث بالطرء آن) فان الطارى له جدة وطراوة وظهور وليس ذلك اللامر الاصلي بل هو بمنزلة امر بال

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا و دابقا) قال الجوهرى حنين موضع يذكر ويؤنث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة انثته ولم تصرفه كما قال * فصروا نبيهم وشلو ازره * بحنين يوم تواكل الابطال * قال ودابق اسم موضع والاغلب ﴿ ٥٢ ﴾ عليه التذكير والصرف لانه فى الاصل

اسم نهر و قديؤنث ولايصرف

٣ قوله (وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان) سدوس بالفتح ابوقبيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفى المثل كبضع تمرالى هجر والنسبة اليه هاجرى على غيرقياس وعمن بالمكان اقام به وعمان بالتخفيف بلدوادما الذى بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد

٤ قوله (وقريش) القرش الكسب والجمع وقدقرش بقرش قال الفراء وبه سمت قريش وهى قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن ادّ بن طابخة بن الياس بن مضر (منه)

الامر ضعيف الا اذا سدمسد علامته حرف ولاتقاومه الحركة القائمة مقام السادّ ويكون ماء وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة وسيجئ ان العجمة لاتأثيرلها فى اللاتى الساكن الاوسط بالسببية بل امامؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها تقدم وجور منصر فان لعدم الحرف الزائد و عقرب تمنع لان الباء قام مقام تاء التأنيث (واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام فى منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا فى صرفها اوترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا ٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف فى القبائل بتأويل الاب ان كان اسمه كشقيف اوالحى وفى الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف فى القبائل بتأويل الام ان كان فى الاصل كخندف او القبيلة وفى الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما (وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما فى ثمود وواسط ٤ وقريش فيجوّزهما ايضا على التأويل المذكور (وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال * وهم قريش الاكرمون اذا انتموا * طابوا فروعا فى العلى وعروقها * ويصفونه بينت نحو تميم بنت مر ٦ وقيس بنت عيلان (وكذا قديؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقديؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جائتنى قريش مصروفا اى اولاد قريش قال الله تعالى ﴿ كذبت ثمود المرسلين ﴾ بصرف ثمود على ماقرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تعالى ﴿ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا اوهم قائلون ﴾ ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولامنع فيه (واما نحو قولهم قرات هودا فان جعلته اسم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كلام وجور (واما اسماء الكلم المبنية فى الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة و اللفظة ويجئ بسط القول فيها وفى اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور اوغيرها فى باب الاعلام ان شاء الله تعالى * قوله (المعرفة شرطها ان تكون علية) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس فى العرب عيلان غيره وهو فى الاصل (مبنيان) اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن غيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر

مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب (واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم (وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف ۞ قوله (العجمة شرطها ان تكون علية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع) قوله علية في العجمة اى كون الاسم علما في اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيها ايضا علما كابراهيم واسمعيل اولا كقالون فانه الجليد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأته (وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا ينصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان تتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع مايما قبلهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما وعادته ويق الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على مايقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف مايستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان وآذربا يكان ونحو ذلك (واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجمع سائر التصرفات كالجام والفرند والبرق والبذج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كأنه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كزجس وبنم فتقيمها الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما ففي العجمة على ماقال المصنف مجموع الشرطين واجب العلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط (وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثير له في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف مختتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شئ بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

٥ كقولهم تميم بنت مر فالتذكير للحي والتأنيث للقبيلة سواء كان الاسم في الاصل لرجل او امرأة ويعصر وعصر اسم رجل لا ينصرف لانه مثل يغتال واغتال وهو ابو قبيلة منها باهلة

٨ للسببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف نبخه

(٩ والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لايؤثر مع تحركه وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه (والذي غره تحتم منع صرف ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وتركه صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على اللاتة في التأنيث المعنوي واما لكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لمنع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح (وبتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتأنيث اقوى منها (قوله وشترو هو حصن بار آن (ويجوز ان يقال امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا الضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح الني عليه السلام * قوله (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر عما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض) قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم (وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجئ في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم (انكن صواحبات يوسف) وقوله * جذب الصرارين بالكرور * وقوله * واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم *

٢ خضع الرقاب نواكسي الابصار * كاذكره ابو علي في الحجة (وصابط هذه الصيغة ان يكون اولها * مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر اولا كساجد ودواب * او ثلاثة ساكن الوسط فلوفات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة (وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٩ قوله (والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف) تجاوز عنه بمعنى تعدى عنه وقد سبق نظيره

٢ قوله (خضع الرقاب نواكسي الابصار) نكست الشئ قلبته على رأسه والناكس المطأطى رأسه وجمع في الشعر على نواكس وهو شاذ كما ذكرناه في فوارس قال الفرزدق نواكس الابصار كذا في الصحاح فكان قوله كما ذكر ابو علي اشارة الى ذلك

والمؤثر هوالمشروط مع الشرط (قوله وحضاجر علما للضبع غيرمنصرف (قوله علما حال من الضمير الذى فى غير منصرف اى لاينصرف فى حال كونه علما للضبع والضبع لايطلق الاعلى الانثى والذكر ضبعان وذلك ٣ لانه لايبقى اذن فيه معنى الجمع اذيقع على كل واحدة منها وهى علم للجنس لالواحدة معينة فهى كاسامة للاسد على مايجئ فى باب الاعلام) ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغى ان يكون منصرفا كثمان ورباع (والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذاسمى به لاينصرف لان المعتبر فى الجمع عنده ان يكون فى الاصل كاذكرنا فى الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية فى منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين ٤ فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية (فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كايسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كاسمى باباين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلا كشئ واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه فهم من معنى اباين معنى التثنية اذمعناه هذان الجبلان المعينان فلاتنافى بين العلمية والجمعية والتثنية (والاولى عدى ان لاتنافى ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد فى الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فتنافا فنقول ٥ الاطلاق لاينافى الخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لابد فيه ان لايكون لاعاما ولاخاصا بل لابد فيه من الاطلاق ٧ ولانسلم ان هذا القيد شرط فى الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثانى عام وكلاهما وصفان واراد المص باطلاق العموم قلنا لانسلم ان ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة فى باب منع

٣ انه اذا كان علما ينبغى ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله (قوله فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد) لم يقصد بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التنافى بين الجمعية والعلمية فلايصح اعتبارها فى مساجد بعد العلمية فانه ظاهر الفساد بل اراد فى هذا المقام ان تحقق ان الجمعية يمكن ان يجامع العلمية وانها لاتعتبر خ فى منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلمية معتبرة فى منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المص ٥ قوله (الاطلاق قيد كما يقال الوصف لابد فيه ان لايكون عاما ولاخاصا بل لابد فيه من الاطلاق) قيد معنى الاطلاق هو ان لايعتبر قيدولاعدمه فهو فى الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا اعتبر الضمام مفهومه الى ماسمى مطلقا ٥٥ كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام بملحوظ اذ المراد الاطلاق لاالتقييد بالاطلاق وقد غير فى بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما ينافى الخصوص اذا كان قيدا ولانسلم ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المص هو ان الوصف مطلق اى غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال م هذه عبارة تلك النسخة فتقول الاطلاق لاينافى الخصوص الااذا كان اطلاق قيدا كما يقال الوصف لابد فيه ان لا يكون لاعاما الى آخره منه

٧ قوله (ولانسلم ان هذا القيد شرط فى الصفة) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالته على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاحمر علما للاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للحية واحمر علما لاحمر اذا قصد به معنى الحمرة فين العلمية المقتضية للاحاطة بالخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالها مفاة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن فى العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعانى لكن ذلك الاسم لايكون وصفا مقابلا للاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شائبة الوصفية واما فى قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غيره لامنه فتأمل

٨ قوله (انما سميت هاتا) من هنات البعير هنا اذا طليته بالقطران قال الاموى لتهنى بالكسر اى تمرى ٩ قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هى هى آه) لم يدع المص الا الاطلاق المنافى لاعتبار التقيد فى مفهوم الصفة المجمع للقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ماذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية فى قولهم اسم الجنس ﴿ ٥٦ ﴾ اما اسم غير صفة واما صفة معناها كما ذكرناه

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير التعمل وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجئ فى باب الوصف فاذا بنت فى اسم ان دلالته على ماذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره فى منع الصرف عروض مايمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه مايمنع الجرى وهو العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لى فى اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية فى باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا فى اربع فقول يمكن ان يعتبر فى حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض فى نحو اسود وارقم الغلبة المانعية من الجرى فالعلمة ههنا كالغلبة هناك نفرق بينهما الان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لاتنفك عن مراعاة معنى الوصف كما فى اسود وارقم والاكثر فى العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هاتا لتهنأ وقول حسان * وشق له من اسمه ليجله ٢ فذو العرش محمود وهذا محمد * وايضا فنحن نعلم ان القلب كاللفظ وقفة من الاعلام والقلب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التى اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح ولو كانت الصفة ٩ من حيث هى هى تقتضى العموم وتنافى الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه * فان قلت فاذا لم يكن بينهما تنافٍ فلم لم يمتنع هاتٍ ومحمد فى المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلى ٢ قلت كذا كان يجب الان المقصود الاهم الاعم فى وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كما فى القلب اولم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلمح لمحا خفيا فيها ويؤمأ اليه ايماء مختلسا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول فى الجمعية فى نحو مساجد علما انما لم تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعية (فاذا بنت ان معنى الوصف والجمعية لايعتبران فى الموضع الذى يصح فيهما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى الجمع وفى حاتم اذا

مرتين كون الاسم دالا على ذات ماموصفة باعتبار معنى معين هو المقصود اولا ترى ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلالتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولاشك ان الوصية بهذا التفسير لاتجامع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه يظهر الفرعية فى الاسم كما سيأتى فى كلام الشارح فلذلك حكم المص بمنافاتها للعلمية وكأن الشارح نظر الى الثانى فحكم بعدم المنافاة وقس على ماذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية فى كرام صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لايجامع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية (لم) اذا اعتبرتا على ماهما عليه من الاطلاق لاتجامعان العلمية نعم لاتزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الاتصاف اذا كان واجبا كما فى نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا فى منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا اولا واما الجمعية فلم يوجد فيها مايعتد بها والله اعلم

لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن فى منع الصرف مساجد مما قال ابو على وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له فى الآحاد نظير كان الاعجمى ليس يشبه العربى فيزيد عنده فى الاسباب شبه العجمة (وعند الجزولى فيه سببان تامان غير مبنى احدهما على سبب اخر ٢ كما قال ابو على ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولى يعد عدم النظير فى الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد ابن الاخضر يصرف نحو مساجد عملا بزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الا كثرون على انه غير منصرف قال * فتى فارسى فى سراويل رائع * واختلف فى تعليله فعند سيبويه وبعه ابو على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الاجر ولذلك اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان جمع ماوازنه ليس منوعا من الصرف الاترى الى نحو كالب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوى وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هى شرط لسبب الجمعية الاعد الجزولى فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كامل لكن الكلام فى العجمة الجنسية ويجوزله ان يعتبرها فى هذا الوزن خاصة لا فى غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد هو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال * عليه من الهوم سروالة * فليس برق لمستعطف * ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك فى الاعلام كدابن فى مدينة معينة (وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعمل عمروذلك انا لما قاعدة معهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم تتحقق فيه لكونه لالة مفردة نقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جازلك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان منل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء نحو قولهم * جاء الشتاء وقميص اخلاق * شراذم يحبب منه اتواق * ٣ وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الاترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز فى نحو جار حراب ان يقدر الجمع وذلك لتجوز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت جمار احزابى وحزابيا فقول

كما قال نمضه

٢ قوله (كما قال ابو على) فان اباعلى جعل احد السببين ههنا مبنيا على سبب آخر هو العجمة

٣ قوله (وشراذم لفظ جمع بالاتفاق) الشرذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شراذم اى قطع وشراذم جمع بلا خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله (هو جمع حزباء) الحزباء الارض الغليظة والحزباءة الحصن منه ٥ قوله والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف واصله التشديد كما قلنا فى الصحارى ٦ قوله (سماء الاله فوق سبع) سمائيًا) سماوة البيت سقـ

جمعها على فعائل كما يجمع سحابة على سحائب ثم رده الى الاصل ولم ينون كما ينون جواريا ثم نصب الياء الاخيرة لانه جعله بمنزلة الصحيح الذى لا ينصرف كما تقول مررت بصحايف

٧ قوله (منصرفا او غير منصرف) المنقول من المصنف فى اماليه ان الصرف مذهب البرد ومن قال بقوله ومنع الصرف مذهب سيبويه ومن قال بقوله

٨ قوله (وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى آه) واما ما يقال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب فيتقدم عليه قطعا ففيه بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الاعراب

٩ قوله (ومن ثم صرف جندل وذلذل آه) ذلاذل القميص مايلى الارض من اسافله الواحد ذلذل القميص وهو قصر (بخلاف) الذلاذل والجندل الحجارة ومنه سمى الرجل والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

٤ هو جمع حزباء اى الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف (قوله ونحو جوارا اى المنقوص من هذا الجمع * اعلم ان الاكثر على ان جوارا فى اللفظ كقاض رضاوجرا وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق * فلو كان عبد الله مولى همجوته * ولكن عبدالله مولى موالى * وقال اخر * سماء الاله فوق سبع سمائيا * وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف (ثم اختلفوا فى كون جوار وغواجرا ٧ منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة (واما منع الصرف فسببه ضعيف اذهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ماتبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان اقصى الجموع الذى هو النمط فصار منصرفا (والاعتراض عليه ان الياء الساقط فى حكم الثابت بدليل كسرة الراء فى جاء تنى جوار وكسر الراء حكم لفظى كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ماحذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقى كم وشيء والا كان كالمعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصوري جنادل وذلاذل (وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء الساكنين (وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء فقصر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستقال الياء المكسور ماقبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط فى الرجوع اى يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت (والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسر له فى السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جانى الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لاتخف بالالف واللام وتثقل الفرعية باق معهما (وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا لحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

بخلاف نحو احوى واشق فانه قدم الاعلال فى مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف اخوى المنون نابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل فى جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين (واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة فى غير المنصرف بقدر مايمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوى بكونه منصفا بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلاتنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا فى الجمع الا قصى (وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويجئ فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله فى التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة فى الرفع ومفتوحة فى النصب والجر نحو جاء نى جوارى وقاضى واعيلى بياء ساكنة ورأيت جوارى وقاضى واعيلى ومررت بجوارى وقاضى واعيلى بياء مفتوحة فى الحالين (واما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوى فى باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها فى نحو قوله * ٣ يفوقان مرداس فى مجمع * كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فمحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان اونكرة سواء * واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احيى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها منطرفة بعد ياء مكسورة مشددة فى غير فعل اوجار مجراه كاحيى والمحى وقياس منلها الحذف نسيا كما يجئ فى التصريف انشاء الله تعالى فسيبويه يعد حذف الياء نسيا يمنع الصرف لانه بقى فى اواله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كثرة الرا كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع (والاولى قول سيبويه الا ترى انك لاتصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لايحذف الياء النالثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان فى اول الكلمة الزيادة التى فى الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل اعنى المحيّ فى الاعلال فاحيّ عنده كاعيل سواء فى الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو فى تصغير احوى كاسيود فى تصغير اسود كما يجئ فى التصريف ويكون فى الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور * قوله (التركيب شرطه العلية وان لايكون باضافة ولا اسناد مل بعلبك) انما كان شرط التركيب العلية لان الكلمتين معا تدخلان فى وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذا العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولو لاها لكان التركيب عرضة للا تفكاك والزوال (قوله وان لايكون باضافة ولا اسنادا لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجئ فى باب المبنيات (وكان عليه ان يقول ولا مع باجزوه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو مازيد (ويقول ايضا وان لايكون الثانى العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو مازيد (ويقول ايضا وان لايكون الثانى

٢ قوله (ويجئ فيه الخلاف المذكور آنفا) فسيبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى ويجعل التنوين عوضا عن الياء كما فى جوار ومن ذهب الى صرف جوار يقول ههنا هذه قاضى باثبات الياء ورأيت قاضى ومررت بقاضى باثباتها وقفها فظهر الاختلاف ههنا لفظا اذ لاخلاف فى وجود ما يمنع الصرف فلا يتصور تنوين الصرف بخلاف جوار حيث اختلف فى وجود مايمنع الصرف فيه ٣ قوله (يفوقان مرداس) ردست القوم رميتهم بحجر والمرداس حجر يرمى به فى البئر ليعلم افيها ماء ام لا ومنه سمى الرجل ٤ قوله (واعيل) حال اعيل كحال جوار فى الاتفاق على صورة اللفظ والاختلاف فى الصرف وعدمه لا كحال قاض اسم امرأة

مما يبنى قبل العلية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر عملا فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول على مايجئ في باب المبنيات* قوله (٥ مافيه الف ونون ان كان اسما فشرطه العلية كعمران اوصفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رجن دون سكران وندمان) اعلم ان الالف والنون تماتوءمان لشا بهتهما الف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التأثير وتشابها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوى الصدرين وزنا فسكر من سكران كعمر من جراء وكون الزايدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزايدين في نحو حراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي حراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث (وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني ٦ في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لامناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلو النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الاترى الى ادغام النون في الواو وجرأهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى (ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا وقال الاكثرون تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلية او الوصف والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين (قوله ان كان اسما اى غير صفة وانما شرط فيه العلية ليؤ من بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التأنيث بالتاء (قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان لا وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجئ في باب العطف (وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل مايجئ منه فعلى لا يجئ منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان

٥ ان لف والنون اذا كانا في اسم نحو عمران

٦ (قوله في النسب الى صنعاء وبهراء) بهراء قبيلة من قضاعة

٧ اى على خبر كان وعلى جواب ان المحذوف

المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لامن لفظه اعنى بالتاء ولامن غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف * فان قلت لانسلم انوجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التأنيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه * قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لايؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضرورى كما ذكرنا فى التأثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى (٨ م نقول منع الصرف فى رحمن اولى لان الممنوع من الصرف بما هو على هذا الوزن وصفا فى كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى (والمخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم فى فعلان صفة هل انثى منه فعلانة اولا وهل وجدله فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب فى فعلان وقد جاء عربان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال*٢م دون بيشة من خرق ومن علم * كانه لامع عربان مسلوب * وقد جائت الفاظ تحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورمان (وقال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لاتصرف اذا سميت بعراق اذ الهاء بدل من الهمزة (قوله ومن ثم اختلف فى رحمن يعنى ومن اجل الاختلاف فى الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه فى قولك الله رحمن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ الرحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف فى منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين * (قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كسمر وضرب او يكون اوله زيادة كريادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل (لجئ بعملة بالتاء (قوله يختص بالفعل نحو ثمر فان هذا الوزن لم يأت فى الاسماء الاعجميا نحو بقم ونحو شالم ليت القدس وكلاهما فى كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو ثمر لفرس وبذر لله وعثر لموضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو زيد وبشكر وترجس خواص لعدم هذه الاوزان فى اجناس اسماء العربية فيزيد وبشكر فى الاسماء منقولان وترجس اعجمى ٨ ونحو تنضب وبرمع واعصر واصبع ٩ وتدراء واعد من العالبة فى الفعل (واما فعل فمن الخواص ادلم يأت

٨ (قوله وبرمع) يقال فلان ذو تدراء اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واعد حجر يكتحل به

٩ (قوله وتدراء واعد) يقال فلان ذو تدراء اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واعد حجر يكتحل به

٨ (قوله ثم تقول منع صرف رحمن اولى اذ به يصير الفرد اعنى رحمن ملحقا بالاعم الاغلب ٢ (قوله كم دون بيشة من حزن) البيش بكسر الباء نبت ببلاد الهند وهو سم وبيشة اسم موضع وقد تفتح فيقال بئشة ٣ (قوله نحو حسان وقبان حس الرد للكلاء استأصله قبن فى الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ (قوله نحو شيطان) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ قوله ورمان) رمان قيل فعال كتفاح وخماص وان لم يكن تركيب رمن مستعملا وقيل فعلان من رم

٦ (قوله ولا فى صرف ندمان) ندم فهو ندمان اى نادم ونادمنى فلان على الشراب فهو ندمى وندمانى وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى والمرأة ندمانة والنسوة ندامى ايضا (قوله وخضم) هو اسم العنبر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا بذلك لكثرة خضمهم وخضم ايضا اسم ماء

٨ (قوله ونحو تنضب) تنضب شجر يتخذ منه السهام والتاء زائدة لانه ليس فى الكلام فعلل وفى الكلام تفعل مل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

٨ (قوله وبرمع) برمع حجارة بيض رقاق تلمع

فعل فى اسماء الاجناس الادنى لدوبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ﷺ ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ﷺ وقولهم لطاير تبشر ولاخر تبوط لتسويطه عشه فيجوز فى دئل بمعنى دوبة ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشى سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دأل والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون فى دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ماتقل ان الوعل لغة فى الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان (قوله اويكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فاولق المشتق منه مألوق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايقق علما تكونه ملحقا بجعفر ٢ كهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشدّ واحبّ واما ألبب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذ لم يأت فى الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية (والنحاة قالوا فى موضع قول المصنف اويكون اوله زيادة كزيادته اويغلب عليه اى يكون ذلك الوزن فى الافعال اكثر منه فى الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن فى الاسماء تساوى به الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل (والذى حمل الصعب على مخالفتهم شيئان احدهما انه رأى فاعل فى الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت العلة فى الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته فى الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كحاتم وعالم ٢ وماسم (والثانى انه رأى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعده ان هذا الوزن فى الاسم اكثر منه فى الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومنهما يجئ افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلى فلم يجئ منه الا ماحكيناه للافعال من بعض الافعال اللازمة كاخرج وادهب لا من كلها فلم نسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب و احال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى (قال و يجئ افعل ماضيا للافعال من غير ماجاء منه فعل ثلاثى قليلا كانجم والحم واثمر ويقابله فى الاسماء ومن غير الفعل الثلاثى ايضا فى القلة ٣ نحو ابدع واهكل وارنب (ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال اللازمة بل جاء على ماحكيت انت من مذهب الصريين وهو ان افعل التعجب فعل ٤ ومن كل مايجئ منه افعل التفضيل الاسمى يجئ منه افعل التعجبى الفعلى والذى جاء فى فعل يفعل مفتوحى العين وفى فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع من حكاية النفس فى المضارع نحو ادهب واحمد يزيد على افعل فعلا ٥ اذ لا يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا كانيب على مايجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى (لكن الانصاف ان العلة فى افعل الفعلى

تضعيف ايقق ان شدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشتهتا فى الظاهر الزائد فايقق فعلل ملحق بجعفر كهدد

نسخة

٢ (قوله كهدد) مهدد من اسماء النساء وهو فعلل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ (قوله و نون نهشل) النهشل الذئب والصقر وهو منل جعفر

٢ قوله (وماسم) ماسم بفتح السين شجر اسود

٣ قوله (نحو ابدع وافكل) الا بدع الزعفران والافكل على افعل الرعدة

٤ فيكونان فى غير الالوان والعيوب فكما يجئ افعل فعلاء وهو اسم يجئ افعل بفعل ايضا وهو فعل لان افعل فعلاء من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع لم يجئ الا قليلا نحو اشيب فى كل ماذكرنا يساوى الاسمى والفعلى و يزيد الفعلى بمجيئه حكاية عن النفس فى باب جدت واجد فى غير الالوان والعيوب

و من باب اذهب ويذهب من كل مايجئ آه نسخة • قوله اذ لا يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا ه (ل - ز)

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا فى احد القبيلين لايمكن الحكم به الابعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو اما متعذر اومتعسر ولاسيما على المبتدئ فلايصح ان تجعل الغلبة شرط وزن الفعل (وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا فى احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان افعل فى الفعل مثلا قياس فى الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واجد وليس فى الاسم قياسا فى شئ كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به فى نحو نمر وضرب لايمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر اومتعسر (وانما اشترط فى وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية فى جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذلا فعل متصرف الاوله مضارع ولايخلو المضارع من الزيادة فى اوله (واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها فى جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجعرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد فى الفعل لاتكون الا لمعنى (واما فى الاسماء فقد تكون لمعنى كاجر وافضل منك وقد لاتكون كارنب واقفل وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى (وانما اشترط مع هذا الشرط ان لايكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولايكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لاتلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وترجح التاء فى الجر اذ الوزن فى الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويملة اما الحاق التاء باسودة فى الحية فلايضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ فى الاسماء والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واسترق اعجمى ومنها تفاعل وتفوعل وتفاعل ودحرج ودحرج ودحرج واقعل واقعل واقعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك (واذا سميت بزجس بكسر الون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلاتؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلى السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعنى ترجس على وزن تضرب وترتب على وزن تقتل (وادا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة فى اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لايضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لاختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر فى الاستعمال اراق وارق (وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلايضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويعزو كذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل

ه ربما يقال باب الافعال ليس بقليل فاذا قوبل افعل التعجب بافعل التفضيل بقى هناك فى الاسماء افعل فعلاء وافعل الاسمى من غير فعل كارنب واخواته وبقى فى الافعال ماضى الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه النلاثة تزيد على افعل فعلاء وافعل الاسمى زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن فى احد القبيلين لايمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن فى القبيلين آه نسخه

٧ قوله (وهو اما متعذر اومتعسر) اى العلم الذى هو معنى الاحاطة ههنا

٢ قوله (وترتب) امر ترتب اى ثابت قوله (بضم التاء الاولى) وبضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية على ما فى الصحاح فهو وزن الفعل مع الشرط كما فى ترتب بفتح التاء الاولى وضم الثانية

ايضا اخص لانها مطردة فى الفعل اذ لا فضل ثلاثى متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل تحوعد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك فى المضارع مابعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجارى مجراه والجزم لا يكون فى الاسماء فنقول فى المسمى بقل واخش جاءنى تقول واخشى وكذا فى المسمى بقل وبع جاءنى قول وبع (وان لم يكن فى المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعدا وبقيل وبيع ٣ لم يعتبر الوزن الفائت الاصلى تقول جاءنى قيل وبيع وفى فل وبع وخف جاءنى قول وبيع وحاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال فى علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما فى رد وبع (وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع ادنى العلية (واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمى بلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم (واما التغيير فى الاول فهو فى العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمى الا مخففا هذا (واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذى لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمع الصرف فى نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما (واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله * انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٥ * متى اضع العمامة تعرفونى * والجواب انه ان كان علما فمحكى لكون الفعل سمى به مع الضمير فكون جملة كزيد فى قوله * نبئت اخوالى بنى يزيد * ظلما علينا لهم فديد * وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى انكشف اوجلا الامور اى كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجمل لا يقدر الا بشرط تذكره فى باب الصفة او ما يغير ذلك فقليل نادر ولا سيما ادالزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة * قوله (ومافيه علية ،وثرة اذا كر صرف لما تين منهما لا تجامع مؤثرة الا ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا ذكر بقى بلا سبب او على سبب واحد) يعنى بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا (فالاول فى موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل فى اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام فى تميم والثانى ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر اولا كاصبع واعمد وزيد وبشكر وفى موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابى على والجرولى والسبب الثانى عند ابى على شبه العجمة وعند الجرولى عدم النظير فى الآحاد وليست سببا عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو يمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره (٠ اما سراويل علما فعند سيبويه فالعلمية والتأنيث المعنوى وقد يدكر لكن التأنيث اعلى فلذلك اعتبر كما مر فى التأنيث فقال سراويل كمقرب

٣ اصله قول وبيع

٤ قوله (نحو كعسب) كعسب الرجل اذا قارب بين الخطى

٥ قوله (وطلاع الثنايا) الثنية طريق العقبة يقال فلان طلاع الثنايا اذا كان ساميا لمعالى الامور

اذا سمى به وعند الجزولى فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضى ان لاتؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن علة ان لايلغى سيبافيقول فى جراء نحلا سببان الثانى من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالاخفش وابو على واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمى وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وهو قياس قول سيبويه فى احر المنكر بعد العلمية ولاتنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر (واما اخر وجمع على فعير مصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم (واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لاعدل فى الاصل (والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلما اذ العلمية وضع اخر (وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظى وبالعلمية لم يتغير اللفظ (وعكس سيبويه الامر فى سحر اذا سمى به غير ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان اورجل اوغيره بجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل فى باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل (والثانى اعنى كون العلمية شرطا لاغير ففى موضع واحد على الخلاف

٥ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سببين عند بعضهم والعلمية شرطه وفى الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كما فى عمران ووجود فعلى كما فى سكران واختصاص اللفظ كما فى رحمن وعند الباقين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطهما عند بعضهم فى الاسم نحو عمران وعثمان لانه يمتنع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر (والثالث اعنى ان تكون العلمية شرطا وسببا معا فى اربعة مواضع اتفاقا فى المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفى الاعجمى وفى المركب وفى ذى الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ماذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لايعتبر معها واما ان تجامع ولاتؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولى فانه لايلغى سببا فهذا حال العلمية فى جميع باب مالاينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فقول انما انصرف كل ما فيه علة مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط اوشرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون فى الاسم فلو فرضنا اجتماعها فى اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما فى آذربيجان لكان يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لايؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة اوعدم النظير فى الاحاد فى باب مساجد على الخلاف المذكور ولايجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين

لان اوزان العدل اما افعال او مفعل او فعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شئ منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثانى انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلية المؤثرة اثنان منها اذا العلم يكون اذن منقولا بما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقى على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل لتمشية قول المصنف (ويمكن ان يركب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا فى دئل وكما يمكن ان يقال فى اصمت علم المكان القفر اذا صله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت فى حال العلية ولم تطرأ العلية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا فى شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقى فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلى الذى الغيناه لاجل العلية قلنا فى ثلاث ومثلث وباتهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلى مع العدل كما فى احر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة (والذى يقوى عندى ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره فى باب احر كان او فى غيره وسيأتى تمام الكلام عليه فى موضعه (وقياس قول سيبويه فى احران ينصرف اخر وجع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتى ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علية فيه اذن ولا عدل اذا لعدل انما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بنى تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلى مع العلية التى ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير (واما عند الجزولى فلسبب واحد وهو عدم النظير فى الآحاد وشبه سبب اخر يعنى الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو على الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احربان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب واكل (وقال العبدى لا فرق بينه وبين احر ولا نص للاخفش فى ترك صرفه (وقول الجزولى اولى (واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمى حمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس

قول الجزولى يعتبر فيه عدم النظير والجملة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها (واما الكلام فى احمر بعد التنكير فسيجىء ومثله فعلان الصفة اذا سمى به ثم نكر سواء بصرفه الاخفش خلافا لسيبويه (وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزؤه ذو الف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذا الف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما (٢ وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير بجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال ومفعول تجامع ماويعنى بها فى شرط فيه التأنيث بالتاء والبجمة والتركيب والالف والنون فى الموضوع اسما (قوله الا العدل) ٣ مستثنى مما يبقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظة مابعد استثنائها اى لاتجامع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ماضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهى شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت فى اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر بيجان فاذا نكر يبقى بلاسبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع الاثنين من اثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الاسم احدهما كما فى نحو عمر واحد فاذا نكر الاسم بقى على سبب واحد قال وانما قلتوهما متضادا ن ليصح حكمى الكلى بكون كل مافيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذلو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير ٤ لبقاء السببين المستغنين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه فى العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لووقع لكان مقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما فى حمراء وسعدى علين بلى لوكانت الاسباب اللازمة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منهما غير معينين فيكون للعلمية تأثيرما بكونها احد اللازمة المؤثرة اما منها وبمكن ان يجوز اجتماعها ويمنع طرء آن العلمية اذن على الوزن والعدل كما فى نحو اصمت على ماسر اذا لم تضادا ايضا واجتمعا فى اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرء آن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا فى اصمت (والاعتراض الحق ان يمنع الاصل المذكور وهو قوله يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قال على مايأتى ٦ (قوله وحالف صفة الاحمر فى ان احر علم بعد التنكير لايلزمه باب حاتم

٢ وقول الاخفش قوى قوله مؤثرة آه نسخه

٤ قوله (مستثنى مما يبقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظة مابعد آه) يمكن ان يقال قوله لاتجامع مؤثرة الاماهى شرط فيه حاصل معناه كل ماتجامعه العلمية مؤثرة فهى شرط فيه فقوله الا العدل مستثنى من هذا الحاصل فيكون المقصود بالاستثناء اخراجهما عن اشتراط العلمية فيهما وح يكون تفريع قوله فاذا نكر اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة لبقاء آه نسخه

٥ زيد فى بعض النسخ من هنا الى قوله اذلو لم يتضادا

لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين فى حكم واحد) ٢ قوله (اعتبارا) منصوب على انه حال من سيبويه اى خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه ٣ اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش (قوله ولا يلزمه باب خاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف ٤ للعلمية الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان فى خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله فى حكم واحد) يعنى فى الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج فى هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون ٥ قد جمعت المتضادين فى حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا فى حالة فاذا نكرت احمر فانه يصح اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كان ثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلى فيه جاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى فى حال التسمية كالوسمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه غير ملاحظ له لغة ولذلك تراها فى الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى ٧ كزيد وعمرو وقليلا ما يلحظ ذلك ٨ وان كان لم يعتبر فى وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كالوسمى باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا (وقال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله فى افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى (واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلى كما اعتبر فى نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان فى احمر (اما الاول فلضعف افعل التفضيل فى معنى الوصف ولذا لا يعمل فى الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (واما افعل فعلاء فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلمية واسعار لفظه بالالوان والحلق الظاهرة فى الوصف يكفى

٢ قوله (قوله اعتبارا منصوب على انه حال آه) ويمكن ان يجعل مفعولا له اى خالفه فى منع صرفه لاعتبار الصفة ٣ لان معنى خالف سيبويه اعتبر الصفة بخلاف الا خفش نسخه ٤ اذ فيه العلمية نسخه قد جمعت المتضادين ٥ (قوله قد جمعت المتضادين آه) اى اعتبرتهما فى حكم واحد فكأنك جمعتهما فى حالة واحدة ٦ (قوله والحق ان اعتبار ما زال بالكلية آه) احتراز عن نحو اسود ٧ (قوله كزيد وعمرو وقليلا ما يلحظ ذلك) يقال زاد زيدا وزيادة ويقال عمر الرجل بالكسر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اى عاش زمانا طويلا ٨ (قوله وان كان لم يعتبر فى وضع العلم الوصف الا صلى بل قطع النظر عنه بالكلية آه) وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيبويه فلا نزاع بينهما فى الحكم ح

في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من ٩ لظهور وصفه اذن كاذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف اعني من ٣. بخلاف باب اخر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخيهن افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها * ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه بزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذا العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيض مدحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احميد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو يبطر بيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب ٤ وفي تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبروه لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وصع مستأنف (قال بعضهم بعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه باء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو منئ وتلا لكونه وضعا مستأنفا فلا ينصرف اديرّ تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليون ورجيلون في جمع مصفر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو جحيزة تصغير جحزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في اديرّ والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الغرضية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يحل التصغير بهما نحو سكران وعثمان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة أه نسخة

٢ قوله بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة) عرى من ثيابه يعرى عريا وفرس عرى ليس عليه سرج وجمعه ابراء ٣ (قوله ولو سميت به المذكر) بخلاف المؤنث اذ هناك علية وتأنيث

٤ (قوله وفي تحلئ تحيلئ) التحلئ ما افسده السكين من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية) يظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تجامع العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها

٦ (قوله ومعرفة ماينقلب الفه) قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير امالدلالة على ان النون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامران فليس الاحفظ ﴿ ٧٠ ﴾ ٦ الالف ٢ (قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

في سكران وعثمان وان انقلب يا ء كما تقول في سلطان عما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة ماينقلب الفه مما لاينقلب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة (قوله وجميع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسرة) اى كان بدونهما يجر بالفتح فصار بسببهما يجر بالكسر * اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية النون المحذوف لمع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف النون معهما لمع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لاتجامعهما اذالتنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والجموع (ويجوز ان يقول لما ماقبت اللام والاضافة التنوين صار نائبا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه طلتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب في الاسم وقد ذكرناهل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب مالا ينصرف (٣ ورد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر ٤ قالاول اولى * قوله (المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض المعمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ماولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه (قوله هو ما اشتمل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني مالان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك (ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه (ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ٥ اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام فكل مافيه احد هذه الاشياء مرفوع (والاولى على مااخترناه قبل ان يقال المرفوعات مااشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما ينبئ بل هو اصل في جميع العمد على ماتقرر قبل * (قوله فيه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) قوله (فيه الفاعل) اى وبما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة) اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بمامنع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام في هذا المعنى ٣ (قوله ورد على الثاني) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره في توجيه الكسر مع اللام والاضافة ٤ (قوله والاول اولى) وهو القول بالتبعية ٥ الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وماجرى مجراها فكل مافيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبران واسم كان واسم ماولا المشبهتين بليس وخبرلا التي لنفي الجنس اذا دل كل واحد منها على كون الاسم عمدة الكلام نسخة (قوله ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية) هذه النسخة هي الموافقة لتوجيه كلام المص ولقول الشارح فالاولى فتأمل

(انماقدم الفاعل على سائر المرفوعات بناءمنه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علامة الفاعلية وقدذكرناماعليه (قوله ماأسند اليه) قدعرفت فى حدالكلام معنى الاسناد ولم يقل ماأخبربالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحوبعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله اوشبهه) يعنى به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل اومعناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير فى نحوزيد قدامك اوفى الدار اوالظاهر نحوزيدا مامك خلامه لكون الرافع فى الحقيقة عندهالفعل اواسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الطرف والجار على مايجئ فى باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل اوشبهه وفى عليه لما ٧ واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدألان نحوزيد فى قولك زيد قائم مسند اليه قام لان قائم خبرعنه والمسند اليه هوالمخبرعنه فى الحال اوالاصل كما مر فى حدالكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هومسند الى المبتدأ وان يقال هومسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهومع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر ضمير رافع لشئ كالجوامد فهووحده مسند الى المبتدأ نحوانت زيد* ان قيل فالمبتدأ فى قولك قائم زيد يدخل فى حدالفاعل لان المسند قدم عليه * قلت هومؤخر تقديرا وتقديمه كلاتقديم (قوله على جهة قيامه به) اى قيام الفعل اوشبهه والضمير فى به للاسى على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما اولا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق باسند اوصفة لمصدره اى اسنادا على طريقة اسناد القيام (ويعنى بتلك الجهة ان لايغير صيغة الفعل الى فعل وينعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ماأسند الفعل اليه على هذا النحط من الاسناد فاعل عندالنحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحوقرب وبعدزيد وكذا الافعال المتعدية نحوضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لايقوم باحدهما دون الاخربل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به) يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا فلايحترزان عنه ليدخل فى الحد (وعند من حديهذا الحدليس بفاعل وخلافهم لفظى راجع الى انه اهل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا (وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيماقصدلاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولوقال ابواه لكان نصا (والعامل فى الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هوالاسناد وقد ذكرنا فى حدالاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل * (قوله والاصل ان يلى فعله فلذلك جازضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلى فعله) اى يكون بعده بلا فصل من قولهم و ليك الشئ اى قرب منك (قوله فلذلك جاز) اى جوازهذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انماجاز ضرب غلامه زيدمع انمايرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى

٧ (قوله واحترز بقوله وقدم عليه من المبتدأ اه) قال المص هذا القيد لدفع توهم دخول زيد من زيد قائم فى حدالفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قائم مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد ليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللفظية

الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معللا بما ذكر و ذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل و اصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكره ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجئ (وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجئ بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجئ به لاغراض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام واما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ماهو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجئ خلافا للبصرية (وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله * جزى ربه عني عديّ بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات ٢ وقد فصل * وبقوله * لما عصى اصحابه مصعبا * ادّى اليه الكيل صاع بصاع * ويجوز التأويل برب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله * الا ليت شعري هل يلومنّ قومه * زهيرا على ماجرّ من كل جانب * ٣ والاولى تجويز ما ذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا (وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه فتمن زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر هنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ في باب مفعول ما لم يسم فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا (وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قتلت بأخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فتمن حسن رجوع الضمير الى المتأخر عنه في المسئلتين * قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة اوكان مضمرا متصلا اووقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه) هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (قوله لفظا) منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره (قوله فيهما) اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجئ فليلزم كل واحد مركوه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل

٢ هوى الذئب والكلب وابن آوى يعوى هواء اذا صاح صياحا

٣ قوله والاولى تجويز ماذهبا اليه لكن على قلة) وذلك لوروده في كلام الفصحاء قال حسان رضي الله عنه ولوان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره كما حملة ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال غيرهم لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكادلو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله تفنى حلاها هند عن حلى

الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله * قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الاترى الى امكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لايجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كأنه اتصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة (قوله اووقع مفعوله بعدا لا) اى مفعول الفاعل نحو قولك ماضرب زيدا الا عمرا (وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما ذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتأخر وما ذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ماضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبية عمرا فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ماضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ماجاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ماجاء راكبا الا زيد ٧ (فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ماضرب زيدا الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ماضرب عمرا الا زيد وفيه انعكس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ماضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ماضرب احدا احد الا عمرا زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني في ماضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ماضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل

٤ قوله (وذلك انهم لايجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل آه) فيه نظر لانه ← لاجواب في كلامه لما ماوقد ثبت انه لابد له من جواب مقرون بالفاء وقوله لكان في جواب لو دون اما فتأمل

٦ قوله (بخلاف ماجاء راكبا الا زيد آه) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قيد جاء غيره راكبا و يجوز ذلك هناك وايضا في الاول ينحصر مجيئه في حال الركوب ولا ينحصر ركوبه في حال المجيء وفي الثاني ينحصر المجيء راكبا في زيد ولا ينحصر زيد في المجيء راكبا لجواز ان يجيء غير راكب ايضا اذا تعدد المجيء

٧ وبالتقرير المذكور الآن لاضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا و مضروبية هذا مقصورة على هذا فما مع ان استثناء شيئين آه

في نسخة اخرى

٨ قوله (نحو ماضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما اى لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

٩ وقوله (او ذكرتهما) اى ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ وماضرب الازيدا وماضرب احد الازيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا ماعين نحو ماضرب احد احدا الازيد عمروا وقدر تهما ماعين ولم تذكرهما نحو ماضرب الازيد عمرا بقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعو المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فى ماضرب الاعمرا زيدا المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد وتخنص مضروبية عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذا الاصل فيه الاوهى حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول فى البدل ماسخا احد بشئ الاعمرو بدرهم ولا تقول فى غير البدل ماسخا احد بشئ الاعمرا الدينار (ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ماضرب احد احدا الازيد عمرا ودلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كأنهما واقعان موقع ما بدلا منهما اى كأنهما واقعا قبل الاولا يسا بمستثنيين فكأنك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عد الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ماضرب احد احدا الازيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ماضرب الازيد عمرا اوكان احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ماضرب القوم الا بعضهم بعضا اوكلاهما مذكورين ٤ لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ماضرب احد بشئ الازيد اوالا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الاوهى تضعف عن استثناء شيئين الاعلى الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿ ومانراك اتبعك الاالذين هم اراذلنا بادى الرأى ﴾ فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ماتراك اتبعك احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الرأى اى بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه مالا يجوز فى غيره (وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ماضرب الاعمرا زيدان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ماضرب زيد الاعمرا فالمعنى لا بعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ماقبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمول له الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ماجاءنى الازيدا احدا وتابعا للمستثنى نحو ماجاءنى الازيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك مرأيت اذا يريق الا الموت ضاحكا ووجه ذلك ان مابعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ماجاءنى الازيد بمعنى ماجاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا تو غل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشئ الواحد وامانحو ماضحكا الاوزيد فليس فى الحيز الاجنبى

٣ قوله وماضرب الازيدا و ماضرب احدا الازيدا فى المفعول) اى احد وفيه بحث اذ يلزم حذف الفاعل فكانه جعل الضمير المستتر من قبيل المقدر دون المذكور

٣ قوله (وماضرب القوم) اى احدا

٤ (قوله لكن المستثنيين لم يبدلا منهما (سواء بدل شئ منهما او ابدل احدهما دون الاخر بسوط نسخه طريق نسخه

من عامله اذ قولك ادام بشق الاللوت معمول رأيتك و ضاحكا معموله الاخر (فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما فضل الابعد المستثنى غير ملامة المذكورة امامرفوع او منصوب ولايكون الا في النثر كقوله ✻ كان لم يمت حتى سواك ولم تقم ✻ على احد الا عليك النوائح ✻ وكقوله ✻ ٤ لا اسهى يا قوم الا كراها ✻ باب الامير ولا دفاع الحاجب ✻ اضمر والله عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واسهى باب الامير كاره او الكسائى جوز مطلقا عمل ماقبل الا فيما بعد المستثنى بمامر اه كان العمل رفعا او نصبا مسريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما في قولك ماضرب الا زكا زيد في الدار وفي غيره ولا تقدير نصب ولا رفع (وابن الانباري جوز رفع مابعد المستثنى فقط دون النصب فتبين ان على هذا قول الا مهمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك النصب مستثنى اوله كما مضى فلا يجوز في ماضرب زيد الا عمرا ماضرب الا عمرا زيده وانما امتنع في اول بدل المشقة معمولا حاصلا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ماضرب احدا الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد بآلة على الاحتمال لانه لم يستثن بعد احد شئ يمكن ان ضرب زيدا كما كان في ماضرب زيدا الا عمرا اه تمن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا

٤ (قوله اى قامت النوائح آه) قيل فالفعل الاول بقى بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير وفيه تعسف

(قوله او معاملا) يعنى مافى اعم منه بنى الحصر وذلك ان ما مهمورة عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ماضرب زيد الا عمرا فان قدمت الاسم على هذا انعكس الحصر كما ذكرناه نحو ماضرب زيدا الا عمرا (واصحاب معنى الاصوليين في افادة الحصر استدلالا نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ه وانما الولاء لمن اعتق ✻ واجيب بان المراد في الحديث التأكيد بمعنى ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا لمن اعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ✻ قوله (واذا اتصل به ضمير نحو ماضرب زيدا الا هو) اى اتصل به عامل ضمير وهو راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الكوفيين ومسئلة ضرب زيدا الا هو اذ لو قدمه لسكن احدهما قبل الذكر لفظا واصلا كما مر (وينبغي ان يجوز عند البصريين ايضا نحو ماضرب زيدا الا هو حتى كما تقدم (وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ماضرب زيدا الذي ضربه غلامه او اكرم هذا رجل ضربها هذا قيل (ولو قيل ما اكرم رجل هذا ضربها جاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الانفصال الذي بين الاولين قليل بما مر في الاخيرين (قوله او وقع مسألا) اى وقع الفاعل نحو ماضرب عمرا الا زيدا مسألا نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ماضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محققة فلو قدمت الفاعل بلا الانعكس المعنى ولو قدمه معها جاء المحذور المذكور (قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة حواليا في مثل زيد لمن قال من ضارب وليل زيد ضارب لخصومة ✻

٥ (قوله وانما قلت آه) قد فصل هذا المعنى سابقا بالحاق في بعض النسخ ومع ذلك الالحاق لايحتاج الى هذا الكلام

انما الولاء لمن اعتق نسخه

ووجوبا فى مثل ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد) قوله (لقيام قرينة جوازا) لايحذف شئ من الاشياء الالقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا اووجوبا (قوله ٦ زيد لمن قال، من قام) الظاهر ان زيدا مبتدأ لان الفاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا فى جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسميه بخلاف ماذا كان ذا زايدا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ فى باب الموصولات وايضا فالسئوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم ﴿ الا حظية فلالية برفع حظية من باب حذف الفعل بلاخلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النساء فانا لا الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية (قوله وليك يزيد ضارع لخصومة) هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا هنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال ليك يزيد سأل سائل من يكبه فقيل ضارع اى يكبه ضارع والسؤال فى الاول مصرح به ٧٤ والبيت للحرث بن نهيك وعجزه ﴿ ومحتبط مما تطيح الطوايح ﴾ يقال بكبته اى بكبت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ فى باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الافعال والضارع الذليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة (قوله لخصومة) متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى برابحة الفعل اى يكبه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان زيدا كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمحتبط الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوايد ٢ مثل اورس فهو وارس. واعشب فهو عاشب اوعلى النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل (وقوله مما تطيح متعلق بمحتبط اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله وما، مصدرية اوبمعنى المقدر اى يبكى لاجل هلاك المنايا يزيد (ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هايلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله (قوله ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك (انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس

٦ (قوله زيد لمن قال من قام) الجواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار، ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية ففى الجواب روعى التنبيه على اصل السؤال وقد بنينا هذا المعنى كما ينبغى فى حاشية تلخيص المفتاح فارجع اليها

٨ قوله واليت لحارث بن نهيك وتمامه) رجل نهيك اى شجاع لانه ينهك عدوه اى يبالغ فيه

٨ (قوله من قولهم ضرع ضراعة) خضع وذل

٢ (قوله مثل اورس فهو وارس) الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه تقول منه اورس المكان. واورس الرمس اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر م والغمرة طلاء يتخذ من الورس وقد غمرت المرأة وجهها تغميرا اى طلت به وجهها ليصفو لونها منه

٤ (قوله يقال طاح يطوح اى هلك وسقط وكذلك اذا تاه فى الارض

تشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة (واما لم يحكم بكون احد مبتدأ واسم جارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا قائلا على مذهبه اذ ليس من قبيل ما نحن فيه وبطل مانسب اليه بوجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو ❊ لا تجزعى ٥ ان منفس اهلكته ❊ ٦ ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمفس اى ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على مايجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوقاف والخلاف يطرد فى نحو ❊ لوذات سوار لطمتنى ❊ وهلا زيد قام اعنى كل حرف لايليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعل كما يجئ فى قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لوخاصة نحو قوله تعالى ﴿ لوان الله هدانى ﴾ اى لو ثبت وتحقق ان الله هدانى فان مع مافى حيزه فاعل ذلك المقدر (قوله وقد يحذف فان معا مثل لم) اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجئ فى التنازع (واما حكم بعد نم بحذف الفعل والفاعل معا لان نم حرف لايفيد معناه الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق فى حد الاسم وهما افاد المعنى الكلامى فلابد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقه لفظة نم وذلك الكلام فى مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نم اى نم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لاواجب ولذا قال وقد يحذفان ❊ قوله (واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وفى المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا اوشبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان (قوله ظاهرا بعدهما) انما قال ذلك لان بعض المضمرات لايصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لايخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع فى المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاء الاخر والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله اوبما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ماضرب وماأكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ماقام وماقعد الا زيد فلا يجوز

٥ (قوله ان منفس) يقال لفلان منفس وتنفيس اى مال كثير

٦ آخره فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

٦ اوان اهلك

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيته فلابد ان يكون ٧ فى العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع (وانما لم يجز ان يكون منه اذلو كان الملغى ههنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار حكذا ماضربت وما اكرم الا انا وماقام الى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فى ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد القدر فى ماقعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ماضربت وماقام لانه لامتعدد فيهما لاظاهرا ولامقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لايختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الالغاء فى الاول ماضرب الا انا وما اكرم الا انا اذلا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى فى باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل فى المتنازع وفى نايه اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى اويكون فيه نائب عن المتنازع اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى ويكون الاخر هو المعمل ولايظهر فى الا انا الذى بعدماضرب نايبة عن الا انا الذى بعدما اكرم كما ظهرت فى الف ضربا نايبة عن الزيدين فى قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ماضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذلكل منهما من الفاعل عمل للاخر على السواء (وكان يجب ان تعمل فى اعنى مقام الاهو ومقعد الا زيد ولايستعمل منه فى كلامهم بل المستعمل مقام وما قعد الا زيد (ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على مايجئ (ويلزم البصريين ايضا فى هذا المقام مثابرة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الالدلالة الثانى عليه لانه هو وكل ماذكرنا من امثال الاول فى المتصل المرفوع يجئ منله فى اعمال الثانى فيه (واما ان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول والمختار عند المصنف وجوب حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب الفعل نحو مررت بك ومن هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل والمجرور ولاسيما اذا تقدم ذلك الضمير على الاسم الظاهر نحو اياك ضربت واكرمت تقول المصنف ظاهرا غير وارد ورده ٢ وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذقد يتنازعان فى ماهو قبلهما اذا كان معمولا نحو زيدا ضربت وعمرا اكرمت وبكرا ذممت وخالدا مررت (واما اذا ضربت واكرمت (قوله قد يكون فى الثانى) اى يكون نزاع بين العاملين فى التنازع على ضربين احدهما اما بتقابل الوصفين والمختلفان لايجتمعان اما بتقابل فى التنازع فى المضمر [illegible] اعمال الاول [illegible] (المصنف)

٧ فيه ضمير موافق للمتنازع سواء كان الملغى هو الاول او الثانى وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول فسخه فقول المص بعدهما آه نسخه

٢ قوله (وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعان آه) قيل فيه بحث لان الاخلاق فى الاختيار انما تأتى فى المتأخر لا فى المتقدم لان الاول اقرب واهم ولافى المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولامخالفة للاصل فى اعماله مع تساويهما فى القرب وامتياز الاول بالاهمية

المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا ايضا فى المفعولية والمختلفان على ضربين ٣ لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثانى المفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا وبالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد (قوله مختلفين) حال من الفعلين لان معنى قوله فقد ٤ يكون اى التنازع فقد يتنازعان ٥ اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين (واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كاذكرناتين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام ، قوله (ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول) اى البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يسند به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى العطف فى نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لا كرمه زيد وكاد يخرج زيد (وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم (قوله الاول اى اعمال الاول ، قوله (فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجاز خلافا للفراء مثل ضربنى وضربت زيدا وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ماهو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضربنى واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين ضربتنى واكرمت هنداضربتانى واكرمت الهندين ضربتنى واكرمت الهندات (والكسائى يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل لخالفه كما قيل ، فكنت ٦ كالساعى الى منعب * مؤايلا من سبل الراعد * وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده مايفسره فى الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول ضربنى واكرمت زيدا والزيدين والزيدين اوهندا والهندين والهندات) (ونقل المصنف عن الفراء مع هذه المسئلة اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مداول

٣ قوله (لانه اما ان يطلبا الاول للفاعلية والثانى للمفعولية اى يطلب الاول المتنازع فيه ليكون فاعلا له ٤ اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان واحترز به نسخه ٥ قوله (اى فقد يتنازع آه) هذا التفسير مقدم فى بعض النسخ على قوله لان معنى آه وهو الظاهر

٦ قوله (كالساعى الى منعب) بالفتح ثعبت الماء فجرته والثعب بالتحريك مسيل الماء فى الوادى والمثعب بالفتح واحد مثاعب الحياض

على فساده فى الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة (وقال جاز ان تأتى بفاعل الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربنى واكرمنى زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثانى للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربنى واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت لكل هذا حذر انما لزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) يعنى اذا عملت الثانى وطلب الاول للمفعولية قالواجب حذف المفعول وافق البصريون ههنا الكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان لوجه اللزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفى المفعول هذا المدنع مرتفع لانه فضلة يحذف فى السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعنى الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنيت عنه) فى مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربته واكرمنى زيد وقال المالكى يجوز ذلك على قلة (قوله والا اظهرت) يعنى ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولى باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ماهو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيق لان المعلوم فى قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد فى قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمار قبل الذكر فى المفعول لا فى الفاعل فلا يبقى بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما فى الظاهر منصوب برأسه ظاهر فى المفعولية كمفعولى اعطيت وقد جاء ذلك فى القرآن والشعر قال الله تعالى ﴿ ولا يحسبن٧ الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴾ اى بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما * وقال الشاعر * ٨ لا تبخلنا على غرائك انا * نطال ما ٩ قدوشى بناء الاعداء * اى لا تبخلنا اذلا * فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لامتناع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول * قلنا ان جاز الحذف فى هذا المفعول فالحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل فى علة جواز الاضمار قبل الذكر وهى امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر فى مطلق المفعول لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء فى ضربنى واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبنى وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافى هذا (والحق ان يقال فى هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبى قبيح ولا سيما اذا صارا فى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه * (قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار الاان يمنع مانع فتظهر) هذا بيان انه اذا اعملت الاول ٢ على ماهو المختار عند الكوفيون فكيف يكون حال الثانى فقال لا يخلو اما ان يطلبه

٧ بالياء ٨ (قوله لا تبخلنا) اى لا تحسبنا جازعين على غرائك اى على اغرائك وقدوشى بنا قبائل الاعداء الى الملك فلم يضر نا ٩ (قوله قدوشى بنا) ووشى كلامه اى كذب ووشى به الى السلطان وشاية اى سعى ١ قوله * ايها الناطق م المرقش عناء عند عمرو هل لذاك انتهاء * يعنى ايها المتكلم بالكذب والاباطل عند الملك هل لذاك الكلام انتهاء م المرقش المزين منه

٢ على ماهو اختيار الكوفيين نسخه

للفاعلية اوللمفعولية فتقول فى الاول ضربت وضربنى زيد اوضربت وضربانى الزيدين وضربت وضربونى الزيدون وضربت وضربتنى هندا وضربت وضربتانى الهندين وضربت وضربتنى الهندات تضمر الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر بلاخلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (قوله والمفعول على المختار) اى واضمرت المفعول ايضا فى الثانى كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولايحذفه نحو ضربنى وضربته زيد (ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثانى اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذى حقه ان لايعمل مع وجود الاقرب وحتى لايظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجبه الى غيره (فلا اتفق البصريون والكوفيون فى مثل هذه المسئلة ٣ اعنى عند اعمال الاول وطلب الثانى للمفعول على ان المختار اضمار المفعول فى الثانى كان خلو الثانى عن الضمير فى قوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾ وقوله تعالى ﴿ آتونى افرغ عليه قطرا ﴾ دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثانى والا كان افصح الكلام اى القرآن على غير المختار اى على حذف المفعول من الثانى عند اعمال الاول (قوله الا ان يمنع مانع فتظهر) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولى باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول فى الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التأنيث نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا (قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثانى مفعولى حسبت ٤ ولا اضماره لانك لواضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذهما مبتدأ وخبر فى الاصل وتطابقهما فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولواضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه (والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولى حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فان كانتا واحدة ﴾ وقبله ﴿ فان كن نساء ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتى على المعنى المقصود فيجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبانى اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتنى اياه هندا قائمة وحسبتنى وحسبتها اياها هندا قائما وفى كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبى بين العامل والمعمول وفى بعضها بين المبتدأ والخبر فى الاصل * قوله (وقول امرئ القيس * ٥ كفانى ولم اطلب قليل من المال * ليس منه لفساد المعنى) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت فى كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلاضرورة اذلو اعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن ولاغيره وايضا لو اعمل الثانى لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا فى كفانى فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شئ غير مختار

٣ اعنى اذا اعملت الاول والثانى طالب للمفعول فتحذفه

٤ والاعتراض قد سبق قال ولا اضماره آه فتحذفه

٥ اوله * ولو ان ما اسعى لادنى معيشة

بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثانى كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لايختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له فى ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الاخر (اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان لو تنفى شرطها وجزاؤها سواء كانا منبتين او منفيين فان كانا منبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لى مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام منبتان وان كان احدهما منبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفى وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمنى اكرمتك ٨ ولو شتمتنى لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فنقول اوله* فلو ان ما اسعى لادنى معيشة ، وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اى لو ثبت ان سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعى لادنى معيشة اى ان طلبى لقليل من المال (وقوله كفانى) جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا اى ثبت ان طلبى لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفى ان التناقض انما جاء لجعلك الواو فى ولم اطلب للعطف ونحن نقول ٢ ان الواو للحال (فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغى ان يكون بالراجح او بما هو نص فى المقصود لا بما يحتمله و غيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا * فان قلت فألام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل فلما قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ، ولكنما اسعى لمجد مؤثل ، وقد يدرك المجد المؤثل امثالى * والمعنى لو كان سعيى لتحصيل اقل ما يعاش به من المال ٣ لكنت اكتفى بذلك لانه قد حصل لى ذلك ولم اكن اطلب المجد (والا ظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما فى قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اى له القبض وله البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيى لقليل من المال لمعنى ما وجدته منه عن السعى ولم يكن منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر والحمد ولكنى اسعى لتحصيل مجد موثل اى مؤصل مدخر لنفسى ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر ٤ واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة خلافا للجرمى نحو اعلمت واعلمنى زيد عمرا قائما على اعمال الثانى وحذف مفاعيل الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثانى (والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت فى الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمى لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثانى وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا

٨ فالشتم مثبت والاكرام منفى .
٩ فالشتم منفى والاكرام مثبت

٢ (قوله ان الواو للحال) فالمعنى كفانى قليل من المال غير طالب له وفيه بحث وهو ان الكفاية انما هى على تقدير السعى لادنى معيشة فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به التأمل الصحيح من ذى فطرة سليمة

٣ لكان يكتفى وجدان قليل من المال من الطلب والجد ويمنعنى منه نسخه

على اعمال الاول ﴿ قوله (مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى) قوله (مفعول مالم يسم فاعله) اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله (وقولهم فعل مالم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له (قوله الى فعل ويفعل) اى الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله فى الماضى ويكسر ماقبل اخره حتى يعم نحو افاضل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله فى المضارع ويفتح ماقبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة (قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت (اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب علمت كما يجئ فى بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثالث مفعولا علمت فكل ما نبت للمفعول الثانى من باب علمت ينبت للثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى علمت ظرفا غير متصرف اوجارا ومجرورا اوجملة نحو علمت زيدا عندك اوابوه منطلق او فى الدار٢ لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجئ والجملة كالا تقع فاعلا لا تقع مفعولا ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى ﴿ قيل يا ارض ابلعى ماءك ﴾ اى قيل هذا القول وهذا اللفظ (وكذا قد تجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهى فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اى تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا (وما اجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وماحذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم (وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الامحكية اومؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام (والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسندالى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسندا اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون التئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمروا فاعجبنى مسند

٢ فلا كلام فى امتناع قيامه مقام الفاعل لان معنى غير المتصرف من الظروف فان يلزم النصب على الظرفية والجار والمجرور لا ينوب

نسخه

الى ضرب وضرب مسندا الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شئ اسندا ى ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد (واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل (والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة والالبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل ونحو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانى المفعولين واعلمت زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل (وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبست بخلافته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرأيت من اتخذ الهه هواه ﴾ ٣ هذا الذى قلنا من حيث القياس ولاشك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبه (وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله * نبئت عمرا خير شاكر نعمتى * لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثانى مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام نائبها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى فنقول اعلمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه (قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك) انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغى ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل (ولاشك ان الفعل لا بد له من مصدر اذهو جزء وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدى من مفعول به يقع عليه (٥ وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فلن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل (واتما لم يقم المفعول معه مقامه اذهو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه (وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروريانه واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد (واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذى لا بد لكل فعل منه (قوله واذا وجد المفعول به تعين له) اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين (واما الكوفيون ووافقهم بعض

٣ هذا مع انه لاشك مع هذا كله ان قيام الاول فى علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما فى علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل احق بصقبه واما فى اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثانى والثالث لانه عالم وقيام الثانى فى اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلبس مع لزومه مركزه نحو اعلمك زيد اباك نسخه

٤ قوله (بصقبه) صقبت داره اى قربت ٥ واما الجار والمجرور فاما ان يلحقه بالمفعول به لانه هو لكن بواسطة حرف الجر او يلحقه بالظرف لجريه مجراه فى كل حكم نحو ان من الكرام زيدا وان امامك نهرا ونحو ذلك واما المفعول له فغرض ورب فعل بلا غرض نسخه

المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا ٦بالقرأة الشاذة ﴿ لولا نزل عليه القرآن ﴾ بالنصب ٧ وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب * لسب بذلك الجرو الكلابا * وامثاله (ومنع الجزولى نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى امرتك الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد اوالخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اى استحسن قيامى (ويشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصيرا معا كلا ماظو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة اوالضرب الفلانى ولذلك قال المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة فى كل مايؤب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان اوزمان اوفى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها (ويشترط فى الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فى الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله تعالى ﴿ كل اولئك كان عنه مسؤلا ﴾ عنه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر بمسؤلا الظاهر كما فى قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ لكن ليس فى مسؤلا المفسر ضمير كما كان فى استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول (والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها بعضا (ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة (وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر (والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره (قوله من باب اعطيت) اى مما له مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى آخذ والدرهم معطو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره * قوله (ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظيه مسندا اليه اوالصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وماقائم الزيدان وافاقائم الزيدان فان طابقت مفردا

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب) وبقرأة ابى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون

٧ قوله (قوله وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة آه) ونظيره قول الآخر انج لى من العدى نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا منه

٢ قوله (بمسؤل) اى مسؤلا عنه فى كتابه

جاز الامران والخبر ٣ هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) واعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان فى الماهية لم يجتمعا فى حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ماهو الاكثر فى كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية فى حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد ومافى الدار من احد بزيادة الباء ومن ٤ فكأنهما معدومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغيرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التى لا فائدة فيها الا التأكيد ٢ لكنه يشكل بقولهم لارجل ظريف فى الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ أن اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل (ووجه الاشكال هو ٣ ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس مجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدأ والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ (فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل (فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسمه الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا النبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد (قوله الاسم المجرد) لا يرد عليه نحو سم بالمعيدى لان تراه وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ عند من قال أأنذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدى وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التى لا تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثانى فى قوله مسندا اليه خرجت اللئة (قوله او الصفة الواقعة الى آخره) ٤ هذا هو حد المبتدأ الثانى والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا فى حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد فاعله مسده ولو تكلفنا له تقدير خبر لم يتأت اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلونى البراغيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة (قوله رافعة لظاهر) احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا

٣ قوله (والخبر هو المجرد المسند به) لم يوجد فى نسخة المتن عند الشارح لفظة به ولا الهمزة فى قوله او الصفة

٤ قوله (فكانهما معدومان) فالتعريد اما حقيقى او حكمى

٣ (قوله لكنه يشكل بقولهم آه) هذا الاشكال ومابعده يتجه على تقدير ى الطلاق والتقييد بخلاف ماسر

٣ قوله ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد) واتما لم يجر مجرى الزائد لتغييرها معنى الكلام بالنفى

٤ (قوله هذا هو حد المبتدأ الثانى وهو الصفة الواقعة آه

٥ (قوله والصفة المشبهة) والمنسوب كقرشى فى حكم الصفة

نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائمان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد دخل الاستفهامية نحو ماقائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان يجعل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان مجرى ماقائم لكونه بمعناه قال ٨ غير مأسوف على الزمن * يقضي بالهم والحزن * ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجئ في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطئ يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدأ آت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر (ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجئ في باب حروف الجر (ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول مالا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك في شئ بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل اللاسنادالية ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ (واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر (واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشئ لخصوصيته ٢ (وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا او تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذ في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجئ (قوله فان طابقت مفردا جاز الامران) اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ مابعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعده (فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا والمفرد المفرد مابعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي مابعدها ليس بمفرد مبتدأ لاغير مابعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلابد من مطابقة مابعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر

٦ فالام اقائمان هما والصواب اقائم هما

٧ (قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام آه) وكذا بعد ابن نحو ابن جالس اخوالا و بعد متى نحو متى ذاهب العمران وبعد كيف نحو كيف مصبح ابناك وبعدكم نحو كم ماكث صديقاك وبعد ايان نحو ايان قادم رفيقاك الى غير ذلك

٨ (قوله غير مأسوف على زمن) الاسف شدة الحزن وقد آسف على مافاته

٢ فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شئ آخر في المبتدأ الثاني نسخه

انها خبر عما بعدها و تحتمل ان تكون مبتدأ مابعدها فاعلها على لغة ❊ يتعاقبون فيكم ملائكة ❊ والعامل فى المبتدأ الثانى تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى ما اخترنا فى حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدأ والخبر (قوله والخبر هو المجرد) دخل فيه المبتدأ الاول والثانى والاسماء المعدودة (قوله المسند) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة (قوله المغاير للصفة المذكورة) اخرج منه المبتدأ الثانى ❊ قوله (واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكون عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول (وانما اعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل والنحى الامر المعنوى اعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه (واما وجوب تقديم الحكم فى نحو قائم الزيدان مع ان كل واحد عامل فى الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل وقيل انعاقد الفعل فى الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه ٣ فارادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر (قوله ومن ثم) اى ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعنى ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد فى داره فالعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا (قوله وامتنع صاحبها فى الدار) امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير فى صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز (ومن جوز ممه ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المصنف ههنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التى يجب فيها تأخير ثم يذكر المواضع التى يصح فيها تنكير المبتدأ (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفى الدار رجل وسلام عليك) اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ماقال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لايكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد فى الفاعل مع انهم لايشترطون فيه التعريف ولا التخصيص (واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لايكون الا بعد معرفته (وقال ابن الدهان وما احسن ماقال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فارادوا من اول الامر انها فعلية و ليبدى بالاسم لايحتمل صيرورته كلاما باسم آخر وبالفعل فلم يتعين للفعلية آه نسخه
ومن ثمه جوز نسخه

٢ الثرى التراب الندى قال الاصمعى العرب تقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر ترعى اى تمطرا ولا تم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه النهص

٣ اى جعل الله اعوجاجا فى الحجر لافيك يضرب فى الدعاء بالخير ومدح بالمخاطب بعدم الاعوجاج ٤ فغلط لانه على ماذكروا فى تعليل كون المبتدأ معرفة اومختصا يجب ان يحصل له الاختصاص بغير الخبر حتى اذا حكمت بعد بالخبر عليه تكون حاكما على مختص قبل الحكم اما اذا قلنا ان الاختصاص يحصل له فى الخبر فيكون غير مختص بدون الخبر فتكون قد حكمت بالخبر على غير المختص فيكون المحذور باقيا ولو كفى الاختصاص آه نسخه ٥ فظهر ماقلناان

المحكوم عليه بشئ اولا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين اونكرتين مختصتين بوجه اونكرتين غير مختصتين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كالو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلنوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار جاز لك ان تقول رجل قائم فى الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا فى الفاعل لايجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار ان تقول قام فى الدار رجل (ولاانكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لايلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع (احدهاماء التجيبة على مذهب سيبويه كما يجئ فى بابه (والثانى المبتدأ الذى هو فاعل فى المعنى نحو شر اهر ٤ ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشرما الجأك ٥ الى مخة عرقوب (الثالث المبتدأ الذى خبره ظرف اوجار ومجرور (الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وماحدث اومايقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام امرأة (الخامس مابعد واو الحال نحو ما راك الا وشخص يضربك (السادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها (السابع الجواب نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لايحصى ولاضابط له كقولهم شهر ٢ ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت فى جر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ اما قول المصنف فى ماء التجيبة وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ماعليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل كون المبتدأ معرفة اومختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها اوتأخر لان المخصص فى الصورتين حاصل ٥ على الحمل فظهر بما ذكرنا ان قول المص فى نحو فى الدار رجل ان المبتدأ يخصص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله فى نحو ارجل فى الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فمقول لوكفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدأ عند المخاطب على ماذكروا (ولوكان المجوز للتنكير فى ارجل فى الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار لزم امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار اوامرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يتخصص

التخصيص الحاصل بتقدم الخبر فى نحو فى الدار رجل لايتجه ايضا واما قوله فى ارجل فى الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل نسخه

به المبتدأ (قوله فى احد خير منك) ان وجه التخصيص فيه ان النكرة ٦ فى سياق العموم فقولك احدهم جنس الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يحمل لبعض من الجملة شئ ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يختص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمى على الواحد حكمى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشئ (وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفى الدعاء من كان الناس ثقته ورجاء فانت ثقتى ورجائى (وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة (وقيل كلمة الشرط مبتدأ لاخبر له هذا ماقيل فيها (ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفا لكثرة الاستعمال على ماذكرنا فى حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر اومفعولة له والظاهر فقولك من قام قمت اى ان من قام اى ان انسان قام كقوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربته اى من ضربت اى ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اى من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا فى نحو ماكان فليكن كذا هو فاعل وفى ماافعلت افضل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفى ماافعله افضل مفعول للفعل المقدر وماتفعل افضل ماتفعله افضله (وكذا فى كلمات الاستفهام (وقوله فى سلام عليك) انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ماكان عليه فى حال النصب غير مطرد فى جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلى لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه (وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ماهو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا تخزل ابو تمام وترك الانشاد على مايحكى لما ابتدا القصيدة وقال ﴿ على مثلها من اربع وملاعب ﴾ فعارضه شخص كان حاضرا فقال ﴿ لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ﴾ وبعد المصراع ﴿ ٢ تذال

٦ فى سياق النفى تفيد العموم نسخه

٧ وكذا نحو ماكان فليكن كذا وما تفعل افعل آه نسخه

٢ قوله (تذال مصونات الدموع السواكب) الاذالة الاهانة واذالت المرأة قناعها اى ارسلته

مصونات الدموع السواكب * هذا مع ان سلام لايجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذى هو بمعنى مصدر سلمت تقول سلام عليك فعلى ماقرر المصنف ينبغى ان يكون معنى سلام عليك قولى للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام فى قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اى جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث * قوله (الخبر قديكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابد من عائد وقديحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قديكون جملة اسمية اوفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لايصح ان تكون طلبية لان الخبر مايحتمل الصدق والكذب وهو ووهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة مايحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا فى قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لايحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ماذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى ﴿ بل انتم لامرحبا بكم ﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع فى نحو قولهم امازيد فاضربه (وقال ثعلب لايجوز ان يكون قسمية نحو مازيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذلا مانع (قوله فلابد من عائد) لاتخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هى المبتدأ معنى اولا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما فى ضمير النسان نحو هو زيد قائم وكما فى قولك مقولى زيد قائم لارتباطها به بلاضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلابد من ضمير ظاهر اومقدر وقديقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هى الضمير اذهو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثمه قيل فى بعض الاخبار كما يجئ ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس فى موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كما فى البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال ❁ قد اصبحت ام الخيار تدعى ❁ على ذنبا كله لم اصنع ❁ وقال ❁ ثلاث كلهن قتلت عمدا ❁ فاحزى الله رابعة تعود ❁ قال لان كلهم ضربت بمعنى الجدا ى مامنهم احد الاضربت وقال السيرافى ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب بتهياء رده الى الجحد كما تقول فى زيد ضربت مازيد الامضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد ٣ فى جواز حذف الضمير معه (والسماع فى غير ذلك امافى المجرور فنحو قوله تعالى ﴿ ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور ﴾ اى ان ذلك منه واما فى المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال ❁ ٤ فتوب لبست وثوب اجر ❁ او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف فى الصلة فى بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجئ فى باب الموصولات وجواز حذف الضمير فى الصلة احسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لاغنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى ﴿ اهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ ثم الحذف بعدها فى الصفة احسن منه فى خبر المبتدأ نحو جاءنى رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى (وانما كان الحذف فى الصفة انقص حسنا منه فى الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروراته (فالحذف فى الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ماقال سيبويه يجوز فى الشعر بلا وصف ضعف وهو فى غيره ضعيف (واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان فى معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ اى ماهى وان لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر ٥ بشرط ان يكون بلفظ الاول قال ❁ لعمرك ما معن بتارك حقه ❁ ولا منسئ معن ولا متيسر ❁ بجر منسئ فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال ❁ لا ارى الموت يسبق الموت شئ ٦ ❁ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده ❁ وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول فى الشعر كان او فى غيره قال ❁ اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت ❁ حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا ❁ وليس هذا فى خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابوه اظهر اذا كان زيد يكنى بابى طاهر قال الله تعالى ﴿ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا ﴾ ومنع بعضهم فى غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده ❁ قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة ❁ اى ظرفا اوجارا ولم يذكره لجريه مجراه فى جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو زيد قائم اوكائنه هو فى نحو و ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر (واما البصريون فقالوا لابد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله (اذ كل موجب يتهياء رده الى الجحد) فيه تكلف ٣ قوله (فى جواز حذف الضمير منه) كان ذاك باعتبار طول الكلام ٤ صدره فاقبلت جبواعلى الركبتين

٥ قوله (بشرط ان يكون بالفظ الاول) اى فى خبر المبتدأ وغيره ٦ تمامه ❁ نقص الموت ذا الغنى والفقيرا

لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني يجوز ولو لا شاهد له واما قوله تعالى ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا (وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا ماز بزيد لشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي (وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا (ولما منع عنه قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لعلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء (والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اى بمتعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد القاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط * واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لابد على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فضد ابى على معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمه وجب حذفه (وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له (وكذا الخلاف في ان الخبر انهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله * فان فؤادي عندك الدهر اجمع * ويعطف عليه كقوله * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام *

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف اوذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ﴾ لاصريح المصدر اما قوله * ٢ احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس * فلا عتماد الظرف قبل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضبر في انها لاتوصف مثله (ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتدأ له اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر (وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد (وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسر وليس بشيء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد (واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان و ذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصحح تقديم الخبر و يمنع كون زيد فاعلا والازم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والالم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلي (والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه و بين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفائه درج الميت * واعلم ان ظرف الزمان لايكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس ، اليوم خمر وغدا امر * اي شرب خمر وقوله ، اكل عام نعم تحونه اي حوانيته ٥ ولو قلت الارض يوم الجمعة اويزيد يوم السبت لم يجز لانه لافائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله (ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كأنه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية (ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله (احقا بني ابناء سلمى بن جندل) سلمى حي من دارم وابو سلمى بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره

٣ الا في ثلثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آه نصحه

٤ وتمامه يلحقه قوم وتتجونه

٥ والثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤلا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا تم آه نصحه

المنكر وجوه يبقى نحو الصوم فى يوم اويوما خلافا للكوفيين وذلك ان فى عندهم يوجب التبعيض فلا يجوزون صحت فى يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا يعم افادة فى التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما فى الا وعند البصريين او وجب الكوفيون النصب كما ٦ اوجبوهما فى المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا فى اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه اوجره بفى اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما او فى يوم والسير يوم الجمعة او فى يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿ الحج اشهر معلومات ﴾ فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة بجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام فى امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وادراك منى يمين اوشمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجئ عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ﴿ ٨ الاجبريل امامها ﴾ خلافا للجرمى والكوفيين ٩ واذا كان المكان فى موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزله من قرب اوبعد قال سيبويه لا يستعمل مما الا ما استعملته العرب فلا تقل هو منى مجلسك ومتكاء زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان فى هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان متكاء زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا فى تعيين القرب اوالبعد (وما استعملته العرب مقعد قولهم هو منى مزجر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا معقد ازار ومقعد الحائن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال ابوذؤيب ﴿ فوردن والعيوق ٢ مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتلع ١ اى عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كى لا يخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو معقد الازار لجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها فى معنى البعد كناط الثريا فرفعه اولى قال لان الطرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء (وفيه نظر وذلك لان الظرف فى قولك انت منى مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفى الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة اوالبعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى بريد ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى هذا القدر (وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مددت اليه يدى لم اناله وهو منى دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

٦ اوجبوه ظ

٧ قوله (وان كان آه فيه) اشارة الى الفرق بين ما اذا كان الظرف المتصرف خبرا عن اسم مكان وبينه اذا كان خبرا عن اسم آخر كزيد مثلا وهذا الفرق لم يفهم من قوله فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فاتلق لنا من كتيبة ﴿ مدالدهر

٩ وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو دارى خلفك ومنزلى امامك جوز وارفعه فى السعة نسخه

٢ قوله (مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتلع) ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم على شرف م والضريب الذى يضرب بالقداح وهو المؤكل بها والجمع الضرباء وقوله لا يتلع اى لا يرفع رأسه م اى على محل مرتفع فوق نسخه

انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا اويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ما سمالي ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا نملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشئ اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت مني فرسخين بالنصب على ان مني خبر المبتدأ اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذوي سير فرسخين او على الظرف اي في فرسخين اي انت من اشياعي ماسر تا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ سلمان منا ﴾ * واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل عندهم وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مقتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله * وساغ لي الشراب وكنت قبلا * ٣ اكاد اغص بالماء الحميم * اي قبل ذلك يقوى مذهب البصرية * ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحدوالاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله تعالى ﴿ وازواجه امهاتهم ﴾ او لحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء * ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت * فانما هي اقبال وادبار * وقوله تعالى ﴿ ولكن البر من آمن ﴾ وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ اي لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعني لزوم النصب في خبر المتصرف قدعلم من قوله فلا كلام في امتناع رفعه

٣ قوله (اكاد اغص بالماء الحميم) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذي يأتي في شدة الحر

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة او السبت مما كان في الاصل بمعنى المصدر جائز على ضعفه نحو اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثنان اذ الظرف لا ظرف له آه نسخه

البر من آمن وحالها اقبال او فى الخبر نحو برمن آمن وذات اقبال اوجعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو لكن البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثانى اى الذى لا يغاير المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة اوعدم التغير كقوله * انا ابو النجم وشعرى شعرى * اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول انا اناى ما تغيرت عما كنت قال * ٤ رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع * فقلت وانكرت الوجوه هم هم * واما الجامد فان كان مأولا بالمشتق نحو قولك ٥ هذا القاع عرفج كله اى غليظ تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مأولا به لم يتحمله خلافا للكسائى فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلابد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائى لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان اونعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هوله نحو زيد قائم وان جرى على غير من هوله اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل فى هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هى وتمام البحث فيه يجئ فى باب الاضمار ان شاء الله تعالى * قوله (واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من أبوك اوكانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه) قوله (من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام وماجاءك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوزان يجئ بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ماقبله بالتغيير او مغير لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه (وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر (قوله اوكانا معرفتين اومتساويين) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما فى قوله * بنونا بنائنا وبناتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد * وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفايدة فلا يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله (رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع) يقال رفوت الثوب ارفوه بهمز ولا بهمز ورفوت الرجل سكنته من الرعب قال ابو خراش الهذلى واسمه خويلد رفونى البيت وقوله لا ترع اى لا تخف ولا يلحقك خوف ورعت فلانا وروعته فارتاع اى افزعته ففزع وفى الصحيح لم ترع فى البيت

٥ قوله (هذا القاع عرفج) القاع الارض المستوية والعرفج شجير ينبت فى السهل الواحدة عرفجة

ابى تمام ❊ لعاب الافاعى القاتلات لعابه ❊ ٢ وارى الجنا اشتارته ايدعواسل ❊ اى بنوا بناثامثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعى (قوله اوكان الخبر ضلاله) اى ضلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحوزيد قام فانه لوقدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحوالزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير اوبالفاعل على لغة ❊ يتعاقبون فيكم ملائكة اوتقول منع ذلك حملا على المفردمع انه قيل فى قوله تعالى ﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ واسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ ان كثير والذين مبتدأن مقدماالخبرين (ويجب ايضا تأخيرالخبراذا اقترن بالفاء نحوالذى يأتينى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هوالتعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدرالكلام (ويجب ايضا تأخيرالخبر اذاجاء بعدالا لفظا اومعنى نحو مازيد الاقائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غيرالا انعكس المعنى كماذكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيره ولايجوزالتقديم مع الالما يجئ فى باب الاستثناء (ويجب ايضا تأخير الخبراذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم اوكان ضمير الشان للزوم تصدرها ❊ قوله (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدرالكلام مثل اين زيدا وكان منحصا ٣ مثل فى الدار رجل ٤ اوالمتعلقه ضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا ٦ اوعن ان مثل عندى انك قائم وجب تقديمه) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدرالكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذالاستفهام وسائر مايقتضى صدرالكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لايتقدم عليها احد ركنى تلك الجملة ولا ماصار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسايرمايحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها فلا يقال ان من يأتنى اشكره (واما قولهم علمت ايهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثر كالضرب والمنى جوزتقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع ان تقديمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى للصدر (واماقولهم الذى مايضرب والذى انتضربه يضرب فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لايؤثر فى صلته معنى ونحوقولهم زيد من ابوه وعمرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ كما انه لايؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته كذلك (فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا ان مفرد وقوله قبل وماوقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة (قلت لاشك ان لفظ ان اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة اوبالمفرد فان فى ان زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد (وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحوغلام زيد راكب (قوله واذا تضمن الخبر المفرد) اعلم انه لايقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة

(الاستفهام)

٢ قوله (وارى الجنى اشتارته ايدعوا سل) ارى السحاب ودقه والارى ايضا العسل اشتار العسل اجتناها

٣ وله ليس فى المقروة على ابن الحاجب

٤ اوالمتعلقه صحح الشارح بكسر اللام وبفتح اللام فى المقروة على ابن الحاجب

٦ اويكون خبرا عن ان نسخه

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد (قوله اوكان مصححا اى كان الخبر اى تقدمه مصححا لمجئ المبتدأ نكرة على ماذكر قبل فى جواز تنكير المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه مافيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر فى الاغلب مما يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووضوء يومئذ باسرة ﴾ وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لايرفع اللبس ولايعينه للخبرية اذلو قلت فى رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم اوبدلا منه (واما الظرف فانه اذاتقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا اومحلا هذا كله على مذهب سيبويه (واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب قولنا فى الاغلب احتراز عن قولهم امت فى جر لافيك ، وقولنا مما يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لماذكرنا قبل (قوله اولتعلقه) اى لتعلق الخبر بكسر اللام ونعنى بالتعلق جزؤ الخبر فقولك على الثمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس يتعلق فى الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور مابعامله القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لايلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت منلها زيدا على الثمرة لكان مثل صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على الثمرة زيد منلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيد على الثمرة منلها اذالفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير وتأخر الخبر عنه نحو فى الدار مالكها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشئ لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الاترى الى قوله تعالى ﴿ واذا تلى ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب لافى نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة (والاولى الجواز فى الكل لماذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظى (قوله اوعن ان) يعنى اوكان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عندابى على اذا كان الخبر ظرفا (وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة ٧ لانك لوجئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندى اوغير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع الفخمة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لاتصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فاذا تقدم الخبر عرف من اول الامر ان الذى يجئ بعده ان المفتوحة لان الخبر لابد من مبتدأ ولايصلح له الا المفتوحة واما ان قلت ان زيدا قائم عندى فربما التبست المفتوحة بالمكسورة لانك لوجئت آه نسخه ٧ قوله (لان المكسورة آه) هذه النسخة تؤدى الى التكرار

المفتوحة كما يجئ في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجئ خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان (واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة ويجئ في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير (واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما تذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة (ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد ا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ في باب الاستثناء (واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ ٣ قوله (وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل) اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل (والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائم لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾ فكل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزؤه المبتدأ بعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل الى معنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقته اياه افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود (وانما اجاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقة الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن العلام بنصب العلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول الرئيس اجراى ظاهر قسره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك من تميم لا غير قلت تميمي انا نسخه

٣ قوله (فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقته اياه) قد يقال لا دلالة للمطابقة المذكورة على رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ لان اختلافه يستلزم اختلاف بعضه اختلافا على سنة اذا اعتبر البعض مطلقا من كل ويجاب بانه لا كلام في صحة هذا الاعتبار والدال على رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ هو وجوب المطابقة حيث لا يصح مع تعدد الابعاض البيض والابعاض السود في واحد مثلا بان يقال هذان اسودان ابيضان او سود بيض فتأمل

٤ (قوله وحصل بالا نكسار كيفية متوسطة بينهما) فالثابت ظاهرا فى جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لكل واحد من الطعمين فالخبر ان معا يتضمنان ضمنيا واحدا ثابتا ويل مركبا هو المشهور

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثانى اعنى ماانصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذالمعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر ٤ وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما * واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة فى المزدحم * وكذا ماهو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ ٥ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلابد من الواو ٦ لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احد هما عالم والاخر جاهل * (قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل اوظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم وكل رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم وليت ولعل ماتمان بالاتفاق والحق ببعضهم ان بهما) اعلم ان الفاء تدخل (على خبر المبتدأ الواقع بعد اماوجوبا نحو اما زيد فقائم ولا تحذف الا لضرورة كقوله * فاما القتال لاقتال لديكم * اولا ضمار القول كقوله تعالى ﴿ فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ اى فيقال لهم اكفرتم وتجئ * علة الاتيان بالفاء فى خبر مثل هذا المبتدأ فى حروف الشرط وتدخل جوازا فى خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احد هما الاسم الموصول اما بفعل اوظرف ويدخل فى قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا فى نحو ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ وصلتها لاتكون الافعلا فى صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجئ * فى الاسماء الموصولة والاغلب الاعم فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم ﴾ وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ﴾ اذلا يريد بكل موت تفرون منه يلقاكم اذرب موت فرمه الشخص فالاقاه ذلك الوقع كوت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف

٦ اذا المعنى فى جميع اجزائه نحو

٥ (قوله نحو هذا اسود وابيض وهذا حلو وحامض) كان دخول العاطف ههنا للنظر الى تعدد الخبر لفظا والاولى تركه واما نحو ابيض اسود فان نظر الى تأويله بالابلق كان الاولى تركه وان نظر الى ان المبتدأ والخبر متعدد ان معنى كان الاولى ان يؤتى به

٦ (قوله لان المبتدأ مفكوك تقديرا اه) لم يرد ان هذا من قبيل العطف فيا بين الجمل بل اراد تصوير الفك فان قلت اذا كان من قبيل العطف فى المفردات وجب تشارك المفردين فى الاسناد الى شئ واحد وهو باطل قطعا قلت ربما يعتبر العطف بينهما اولا حتى يصيرا به كشئ واحد فيسند المجموع الى مجموع المبتدأ على ارادة التفصيل اعتمادا لفهم

على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظا ايضا كان ذكر عاطف اوجب ومنه قوله ان من تكل علم وعمود كل صناعة والوجه فى العطف بين الخبرين ما ذكرناه فتأمل

نحو الذى قدامك اوفى الدار فله درهم) وانما وصل المبتدأ الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل اوالظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لايكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين (وانما جاز ان لايكون مبهما كما فى قوله تعالى ﴿ ان الذين فتنوا ﴾ لانه دخيل فى معنى الشر (وكذا كان حق الصلة ان لاتكون الافعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الاانه لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جازان لايكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لايكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين فتنوا ﴾ وكذا كان حق الخبران تلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها) مع قصد السببية نحو الذى يأتينى له درهم (ولا يلزم مع الفاءان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون مابعد الفاء لازما لمضمون ماقبلها كما فى جميع الشرط والجزاء ففى قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منه ﴾ الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجئ تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله تعالى (والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتينى اواما مك اوفى الدار فله درهم (وقد يجئ صفتها ايضا ما ضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا فى الموصول (وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى ابهامها (وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير اللمة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم (وعند سيبويه لاتدخل الفاء على خبر غير ماذكرنا من المبتدآت (والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتداء نحو زيد فوجد وانشد ❊ ٢ وقائلة خولان فانكح فتاتهم ❊ واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول منله بنحو هذه خولان فانكح (قوله وليت و لعل مانعان باتفاق) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور الا ماند كره و ذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر و لابد خلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وقد تقدم ان مايؤثر فى الجملة لايدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله مالايؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ❊ ان الذين فتنوا المؤمنين ❊ الآية (والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل (وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحه فى جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على مايجئ فى الموضع المشار اليه اجرا هما مجرى ان المكسورة (واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلابد خلها شئ

٢ (قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم آه) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كما لايخفى وبه من العجب ٣ فى قوله واذا تضمن الخبر المفرد فتنبه

من نواسخ الابتداء الا فى الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لاتخرج كلمات الشرط فى التقدير عن التصدر فى جملتها وذلك نحو قوله * ٤ ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآجاً ذرا وظباء (قوله والحق بعضهم انها) اى الحق ان فى المنع من دخول الفاء بليت ولعل ٥ قال المصنف اتباعا لسيبويه ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش (ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان الجمهور لدخول الفاء معان سيبويه خلافا للاخفش (قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق) لاوجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ماستثنى (وماذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل لزوم التناقض وذلك لان مابعد الفاء الجزائية لايكون الاخبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لايحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى * ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم * (قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا) المستهل المبصر الهلال وقد ذكرنا انه لايحذف شئ لاوجوبا ولاجوازا الامع قرينة دالة على تعينه * اعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجئ فى بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه لبعد انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح والذم والترحم كما يجئ فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال فى نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على مايجئ فى بابه (قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا وجائزا واذا فى قوله اذا السبع للمفاجأة (واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون خبر المبتدأ الذى بعدها اى فالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة (ولايجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذلا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الاحيث على مايجئ فى الظروف المبنية (وماذكره لايطرد فى جميع مواضع اذا المفاجأة اذلا معنى لقولك فالمكان السبع بالباب فى تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب (وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوزان تكون فى قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لايكون خبرا عن الجثة كما مر (ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اى ففى ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه (ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية ٨ وعامله محذوف على ماقال المصنف اى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأت ولاحاجة الى هذه الكلفة فان

٤ (قوله ان من يدخل الكنيسة يوما آه) الكنيسة معبد النصارى قوله جثا ذرا الجؤذر ولد البقرة الوحشية ٥ قوله قال المصنف اتباعا لعبد القاهر آه) قال المص فى ايضاح المفصل وهو يعنى منع سيبويه من دخول الفاء فى خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه بعد قوله (الذين ينفقون اموالهم بقوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منه) واما الفقه فبعيد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات قال والظاهر ان نسبة هذا المنع اليه مبنية على نقل الزمخشرى فانه وان ابهم الكلام فى المفصل الا انه اوضحه معللا فى غيره

٦ بدله لولا زيد لكان كذا ومثل ضربى زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمرك لافعلن كذا بخط ابن الحاجب قوله كذا ليس فى المقروءة وجعله بدلا تعسف ظاهر

٨ (قوله وعامله محذوف على ماقال المص اى ففاجأت وقت) وهو المختار فى الكشاف

اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح (ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ فى نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف (واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم مابعدها لماقبلها كما تقدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج (وقال المازنى هى زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها (وقال ابوبكر مبرمان هى للعطف جملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (قوله التزم فى موضعه) يقال التزمه الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته اى فى خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر فى موضعه فيحذف الخبر وجوبا فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادمسد ذلك الخبر وهو فى اربعة ابواب على ماذكره المصنف * اولها المبتدأ الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين (وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى قوله * لوذات سوار لطمتنى * وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى كما يجئ فى حروف الشرط دخلت على لاوكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ماكان كما تبقى مع غير لا من حروف النفى فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر ينتفى الاول اى انتفى انتفاء ووجود على لانتفاء هلاك عمرو انتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كافادة لوفى قولك لولم تأتنى شتمتك كما مر فى بيان قوله * ولو ان ماأسعى لادنى معيشة * كفانى ولم اطلب قليل من المال * لكن منع البصريين من هذا التقدير وجلهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمروجوبا فلابد من الاتيان بمفسر كما مر فى باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الامكررا فى الاغلب كما يجئ فى قسم الحروف ولاتكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولايجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر فى امازيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ فى الاغلب كما فى لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ٣ وهى لفظة لولا اذهى موضوعة لتدل ٤ على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولاقاعد ولاغير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ السادمسد الخبر وهو جواب لو (وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال * قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت بعض الاسهم السود * لادرّ درّك انى قد رميتهم * ٥ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦ * (وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربى اوبمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض مايضاف اليه كما يجئ فى بابه نحو اخطب مايكون اى كون واكثر ٤ شربى

١ ٢ اى يعلم قطعا انتفاء الاول لانتفاء الثانى لانه لازمه اى الثانى لازم للاول واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعا بخلاف العكس

٣ (قوله وهى لفظة لو اذهى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم) الموجود فى النسخ المتعددة لفظة لولاوح لا يصح قوله اذ هى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم كما لايخفى فالاولى ان يقال لفظة لو وضعت لحكم ذلك يقتضى دلالة لو لا على وجود مابعدها كانه قيل لولا كلمة برأسها لكنها مركبة من لو ولا فناسب ذلك ان يكون لولا دالة على وجود مابعدها

٤ على ان الاسم الذى بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها فقولنا لولا على يمنى لولا على موجود نمخه

٥ (قوله لولا حددت ولا عذرى لمحدود) عذره بعذره عذرا وعذر او الاسم المعذرة والعذرى

٦ اى لولا الحد وهو الحرمان نمخه

السوبق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة (ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو على بزيد كان ذا مال (ويقال سمع اذنى زيدا يقول ذاك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذا الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر (وجوز الكسائى تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما فى قوله كلمته فوه الى فىّ (ويجوز عند الكسائى اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قائما (ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء (وفى خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو قائم الزيدان عندهما (وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربي زيدا قائما حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه قائما اى ماضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا ٨ اكثر شربي السويق ملتوتا (وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفظا والعامل فى الحال محذوف اى ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لايستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش (وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض مايقع عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد ان كل مافيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لاينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان (فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد فى الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب منى واقع على زيد حاصل فى حال القيام وهذا المعنى مطابق لمعنى المتفق عليه اعنى ما اضرب زيدا الا قائما (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له

٨ قوله (اكثر شربي السويق ملتوتا) يقال لتت الشيء يلته اذا شده واوثقه ولتت السويق اللته اذا جدحته ×

فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه (وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما (وما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ماتقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم مايسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لايحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ (وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان نقول هذا اللفظ اوتريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا (ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عدم تمتع اد هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لايحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا (والقرينة الدالة على تعين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لايمكن تقييده بقيد الابعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عدم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما (وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لاتفسدوا في الارض ﴾ وقوله ﴿ (واذا ماغضبوا هم يغفرون) ﴾ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض في الميدان فتى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جائني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر (فان قيل لم لايكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها (قيل لان مل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ماقيل فيه ٤ والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول في المعنى وضربي زيدا يلابسه قائما اذا كان عن الفاعل في المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فتى ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال على ما اورد مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض في الميدان) الميدان واحد الميادين يقال مادالشيء يميد اذا تحرك

٤ مع هول الاستقراء هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة آه نسخه

فى كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم ينبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذى اوقعهم فى هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ماذهب اليه المالكى) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل فى الحال حاصل وفى صاحبها ضربى وهو الياء اوزيد فنقول حذفا كائن اوحاصل العامل فى الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفاه فى نحو زيد عندك اوفى الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف فى كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه * واعلم انه يجوز رفع الحال السادمسد الخبر عن افعل المضاف الى ماالمصدرية الموصولة بكان اويكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجاز افجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا فى الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذ لا مجاز فى اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز (ويجوز ان يقدر فى افضل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر سيرى السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ماالمصدرية مقام الظرف نحو قولك ماذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات مايكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب مايكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ماالمصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليها الواقع فيه كقوله * وماليل المطى بنائم * ومنع المبرد من نحو قولك احسن مايكون زيد القيام وذلك لان احسن فى الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام (واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان فى الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى ماالمصدرية (قوله وكل رجل وضيعته) الضيعة فى اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة (وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه مذهبان (قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع صيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التى بمعناه فلا يكون هذا المال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ للعطف فى غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو مقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى فى نصب المفعول معه على ما يجئ فى بابه وذلك انه يقول النصب الذى على المفعول معه

هو الذى كان فى الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها فى الاصل حرفا فانتقل الى مابعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لايستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى مابعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك (وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس فى تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا (وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فجعله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولوجاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين فى قولك ضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك مايسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر (ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيدا قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده (ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره هذا (والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لاواجب وفى نهج البلاغة ﴿ ٣ واتم والساعة فى قرن واحد ﴾ فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا قالوا نحو زيد والريح بإربها فبإربها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والباقى نحو زيد وعمرو يضربه (وقريب منه قول امير المؤمنين على رضى الله عنه ﴿ فهم واجلة كن قدرآها ﴾ وانما جاز ذلك لتضمن الخبر ضميرهما (والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك كالصفة فلا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لاخبر فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ وبإربها حال ﴿ واعلم انه قد يغنى ماتضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة ٥ طليحان وتوالك مقاتل زيد قويان اى زيد ومن بقاوه زيد قويان (قوله ولعمرك لافعلن) ضابطه كل مبتدأ فى الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجئ فى باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ماأقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولايستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن (وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او فى الدار على ماذكرنا قبل (ويجوز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر والسد بشئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف (ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا السادمسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ماتقدم مما سد مسد الخبر ﴿ ثم اعلم ان الاغلب فى الاستعمال تعريف المبتداء ٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل

فلانا اى يعارضه ويفعل مثل فعله وهما يتباريان وفلان يبارى الريح سخاء

٥ (قوله طليحان) طلح البعير اعيى فهو طليح وناقة طليح اسفار اذا جهدها السير

٣ وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكر ان بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من زبور ولايخبر بالمعرفة عن النكرة الاعند سيبويه فى نحو كم مالك واقصد رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة فى ذلك الكلام فالجواب ان المفاد فى نحو اخوك زيد الطلا فى لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذى جهله المخاطب لاذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ وجعله عليه لانفس الخبر لكنه جئ بالخبر نكرة فى الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا آه فصححه بخطه

و الفعل خال من التعريف و التنكير كما ذكرنا فى اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه ممايطرأ و يحتاج الى العلامة وهو التعريف و بقيناه على الاصل فكان نكرة (وانما كان الاصل فى الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه و الفعل مختص بكونه مسندا لاغير فصار الاسناد لازما له دون الاسم (واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغى ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغى ان يكون معلوما كالمسند اليه (و انما الذى ينبغى ان يكون مجهولا هوانتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول فى قولك زيد اخوك هوانتساب اخوة المخاطب الى زيد و اسناده اليه لااخوته (واذا تعددت المبتدءآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عماقبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها و هكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التى بعد الاول وهى مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدءآت الى ضمير متلوه الا المبتدأ الاول (وان لم تضف المبتدءآت كل واحد منها الى ضمير ماقبله فانك تأتى بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدءآت وماقبل الاخر لمابعد اول المبتدءآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده فى داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة فى داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد فى داره اى عمرو داره مشتملة على بكر و خالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر و خالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرا بجمع بكر و خالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر و خالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدءآت اكثر ❊ (قوله خبران واخواتها هوالمسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا) اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل فى رفع الاسماء الفاعل وفى نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه و الخبر يشبهه لكونه ثانى جزئى الجملة وخبران واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه للفاعل و اسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذى هو فاعل (و قد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة و خبر ما الحجازية للمفعول (وكذا تقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات و اما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا و النصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمد وهى اسم ان و اخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان و اخواتها

وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لمشابهتها الفعل المتعدى كايجئ في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يتقدم الرفع على النصب كما تقدم فما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذى يعمل عمله اعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولى ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كايجئ في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبران و اخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى (قوله بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير ﴾ واوقال هناك الغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذى كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذى كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض (قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ) اى في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا و منبئا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلابد من الضمير ولايحذف الا اذا علم (قوله الا في تقديمه) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لايجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كايجئ في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله و الاصل ان يلى فعله فلما اعملت العمل لفرعيتها لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لايكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كايجئ في قسم الحروف (قوله الا ان يكون ظرفا) استثناء من قوله في تقديمه الذى كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الذى موجبا لكونه من منفى اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا و انما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فلم تتصرف آه نعمه

لتوسعهم فى الظروف مالا يتوسع فى غيرها لان كل شئ من الحدثات فلابد ان يكون فى زمان او مكان فصارت مع كل شئ كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لايدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لايدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اد كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف * قوله خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لايثبتونه) ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه و وجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما ان ان للمبالغة فى الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبرلا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف (قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صادر الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فيق على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها (قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لابنحو لا رجل ظريف بحسن لانه فى الظاهر صفة لاسم لا والمال ينبغى ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال مامثل له واحتمال غيره سواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبرلا يحذف كثيرا فظريف فى لارجل ظريف فى الصفة اظهر و قال فى مالنا لايحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذى ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه حملا على المحل وذلك لان لاهذه مشبهة بانّ فكما يجوز فى توابع اسم انّ وان كان معربا الحمل على المحل فكذا فى توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لاوانّ فى هذا الباب بان لاتزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لانها تغير بها عما كانت عليه فلايجوزان تقدر كالعدم ويحمل الاسم بعده كالمبتدأ به كما فعل مع انّ وكان مقتضى ذلك ان لايجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى اعتبر فلكونه اصلا فى هذا الاسم مع مشابهة لالانّ التى الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذى كان له فى الاصل لان كل واحد منهما بعيد (قوله ظريف فيها) لافائدة فى ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقاه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة فى الدار و هذا معنى سمج وماله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف فى كون

لكثرته فى الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف فى الحقيقة جار و مجرور لكونه بمعنى فى نسخه

٣ (قوله وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبران بسبب مشابهة ماحمله لان

٤ (قوله وارتفاع خبر لابها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة آه) ماتقدم من قول الكوفيين ان حمل على الحلاقه. منافى لهذا الاجماع والاولى ان يقال اراد جميع نحاة البصرة القائلين بعمل لاوان) واخواتها فى اخبارها

٥ قوله (سمج) اى قبيح

ظريف صفة لغلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس فى الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى فى كون فيها متعلقا بالخبر (قوله ٦ و بنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا) اقتدى فيه بجار الله قال الجزولى بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسى لا ادرى من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بنى تميم يحذفون وجوبا اذا كان جوابا اوقامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز فى ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بنى تميم * قوله (اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو فى لا شاذ) اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف ٧ واما الجملة الاسمية التى تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزءآها نكرتين نحو لا رجل قائم (قوله وهو فى لا شاذ) اى عمل ليس فى لا شاذ قالوا يجئ فى الشعر فقط نحو قوله * من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح * والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد فى شئ من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس وهى فى نحو لا براح ومستصرخ الاولى ان يقال هى التى فى نحو لا اله الا التبرئة الا انه يجوز لها ان تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ فى غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها فى العمل كما يجئ فى المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المكرر بعدها لان النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا اوليس او غيرهما من حروف النفى او النهى او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لا رجل فى الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهى نص فى الاستغراق كما ان ماجاءنى رجل ظاهر فى الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ماجاءنى رجل بل رجلان وماجاءنى من رجل نص فى الاستغراق فلا يجوز ماجاءنى من رجل بل رجلان ٩ * قوله (المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية) قد تبين شرحه بما ذكرنا فى حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم فى اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واياك ومسلين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا فى النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذى جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها فى حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجئ فى جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد التركوب الذى هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اروا التخفيف فى الشعبية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول المطلق كما يجئ فى جعل المفعول معه والمفعول له اصلا فى النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

٦ قوله (و بنو تميم لا يثبتونه آه) قال الزمخشرى و بنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم اصلا

٧ بخلاف اسم لا وخبرها بلى يجئ اسم لا معرفة مع تكرر لا ووجه مشابهة اسم ما فى لغة الحجاز للفاعل مشابهته لاسم ليس ووجه مشابهة ما ليس للنفى ودخول الجملة الاسمية وكونها فى الاظهر لنفى الحال كليس نفسه

٨ (قوله فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو) وهذه الداخلة على المعرفة مكررة هى لا التبرئة كما هو المشهور وسنذكره عن قريب .

٩ هذا ختم الكلام فى المرفوعات

٢ قوله (قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيق آه) جعل المفعول الحقيق الذى هو الاثر عين الفعل الذى هو التأثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضى معطوفا على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فما ذكرناه يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول به آه

وان كان الاصالة فى النصب بسبب كون الشئ من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فضل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات فى الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمما شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبرهما المجازية وخبر كان واخواتها (قوله فانه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه) ٣ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيق الذى اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد فى قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا ما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا فى قولك زرتك لمعاليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لو قال الاولى مفعول مطلق ذكرا ولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة (قدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اسد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على ذاعله يصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففى قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وحالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فيحرف مرتحو ضرب فى يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما فى حوسكفرت الله دنبا (قال سيبويه فى قولهم حتتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع فى الكلام واختصر قال وليس هذا فى سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وليلة ستون عاما وسير عليه فرسخان يعنى انك جعلت المحول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا بجعله كاثرى فى غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضرورى بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذى لاحلة له ولاغرض قليل بخلاف الفعل المصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولو لامراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيب المعنى (وانما سمى ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جركما لمحصول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هو اسم ما فعله) ٣ قال ابن قاسم ههنا اسم

٣ مما وجد ما الفاعل المذكور الاان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان فى قولك ضربته تأديبا ضاربية المتكلم لاجل اسناد الضرب اليه لاسناد التأديب فالاولى تقديم ما صار الفاعل الذى هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره فتدبره

٣ قوله (قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه) اعترض بانه لا حاجة الى ذكره لان كلا مه فى قسم الاسم فلو قال ما فعله لكان المراد الاسم قطعا فكانه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه

٤ قوله (فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هذا آه) فان قيل فعلى هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذى هو الحدث واجيب بانهم الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية

٥ قوله (والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما) قيل عوده الى ما لا يصح قطعا لان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الى اسم ففيه ان الفعل لا يكون بمعناه قطعا والجواب ان المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي آه) وربما يدفع بان المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولاتها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار) اى لا بالنسبة الاخبارية التي في ضربت

٨ القهقرى الرجوع الى خلف فاذا قلت رجعت القهقرى فكأنك قلت رجعت الرجوع الذى يعرف بهذا الاسم لان القهقرى ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقرفصاء) القرفصاء ضرب من القعود يمد ويقصر وهو جلسة المحتبي الا انه يحتبي بيديه مكان الثوب

بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذى هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اى قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما مؤولا به بالفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذى هو الضرب ٤ فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذى فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات يجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله الفاعل (واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعلا مالكن لم يفعله فاعل الذى هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب (قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ٦ ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت جني وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها ٧ قوله (ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثني ولا يجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل (ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى ٨ والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست المطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة (واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا سا حسنا او مع حذفه نحو اعمل صالحا اى عملا صالحا ومنه ضربت ضرب

الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لاتفعل فعل غيرك (واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بين نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اى نحو ضربته اىّ ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان اياوافعل التفضيل بعض مايضافان اليه كما يجئ في باب الاضافة (ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد ضرب (واما في بعض اوكل نحو ضربته بعض الضرب واكل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا (واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقرى في رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه (وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء والرجوع القهقرى (وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقرى القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحو موعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفاتها وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل وبعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان اولا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح ميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا (ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا (واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة مقامه دالة على العدد بافرادها (وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الالة مقام المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لاتثنية الالة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك نبيت الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع (ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع (قوله فالاول لايثنى ولايجمع) اذ المراد بالتأكيد ماتضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لايكونان الا مع النظر الى مرتبتها فناقضا (قوله

٩ اى كل واحد من مثالي مابين كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بخلاف اخويه) يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العددا ثنين فصاعدا) قوله (وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا) اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر اوغير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق ٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا (ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا (ومذهب المازنى والمبرد والسيرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملة الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله * هذا سراقة للقران يدرسه * والمرؤ عند الرشى ان يلقها ذيب * اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته اواسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لنبئ من الافعال * قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خيرمقدم ووجوبا سماما مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وجدا وشكرا وعجبا) اعلم انه لابد فى الواجب الحذف والجائزة من القرينة (قوله ٣ جوازا ووجوبا) نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا (واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ماتعلقت به من فاعل اومفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك جدعا وشكرت شكر اوجدت جدا (وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكائية ﴿ نحمده على عظيم احسانه * ونير برهانه * و نوامى فضله وامتنانه * حمدا يكون لحقه اداء ﴾ واما ما يبينها فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك اوبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله اوبين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اى شدة وسحقا لك اى بعدا وكذا بعدا لك اوبين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف اوالاذن اوالشفة اواليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا لك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ماذكرنا من ذكر الفاعل اوالمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لالبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكرهم * وسعى لها سعيها ﴾ وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما بانابة لقصد الدوام والدروم بحذف ماهو موصوع للحدوث والتجدد اى الفعل فى نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا

٢ قال زين العرب فى شرح المصابيح ان العرب يستعملون القعود فى مقابلة القيام والجلوس فى مقابلة الاضطجاع ونحوه وحكى ان النضر بن نميل دخل على المأمون وقام بين يديه فقال له المأمون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال فكيف اقول قال قل اقعد

٣ (قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر) الصواب قوله سماعا وقياسا نصب على المصدر بفعل محذوف ومافى الكتاب سهو من القلم كما لا يخفى

تحننن على مرة بعد اخرى وحنانا بعد حنان وتحنن ترحم وحنان كسحاب الرحمة والرزق ودواليك اى مداولة على الامر وتداول بعد تداول

منك ومعاذالله وسبحان (واما المتقدم مايدل عليه كما فى قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وصبغة الله ﴿ ووعدالله ﴾ اولكون الكلام ممايستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك فبقى المصدر مبهما لايدرى مانعلق به من فاعل اومفعول فذكر ماهومقصود المتكلم من احدهما بعدالمصدر ليخص به فلما ينتهما بعدالمصدر بالاضافة اوبحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلايقال كتب كتاب الله ووعد وعدالله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدالك وعقرالك عقرالك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحدالدواعى المذكورة وبين المصدر المبهم امابالاضافة اوبحرف الجر فلوظهر الفعل رجع الفاعل اوالمفعول الى مكانه ومركزه بعدالفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحوقوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واماقولهم ٤ حردت حرده وجدت جده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحوذلك فليس انتصاب الاسماء فى ذلك على المصدر بل هومفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ☆ دار لسعدى اذه من هواكا ☆ والمعنى قصدت به جهته التى ينبغى ان تقصدها من يطلبه (ويجوزان يكون المعنى حردته حرده الذى يليق به وجدته جده الذى ينبغى فيكون مضافا للبيان النوع كما فى قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى لهاسعيها ﴾ (والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلى الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعدحذف الفعل ٢ كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل ٣ والمعنى هولك اى هذا الدعاء لك (وكذا كل مافيه من التبيينية المبينة للعارف نحوقوله تعالى ﴿ ومايكم من نعمة فمن الله ﴾ ان جعلنا مابمعنى الذى واما اللبينة للنكرة فهى صفة لها كما اوجعلنا مافى الاية نكرة وقدبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحومرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهومن هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتداء لاحل لها لانها مستأنفة * ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لاينوى قبلها تقدير ا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجئ فى بابها نحوهيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولايكون لهااذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبنؤها على الفتح اكثر اذن ٤ لتبقى مبنية على الاعراب الذى استحقه حال المصدرية فيرجع اذن فى استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد (ويجوزان يراعى اصلها فى المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيهات هيهات لماتوعدون ﴾ فهو بمنزلة بعدا لماتوعدون استعمالا واما فى المعنى فهيهات اسم فعل

٤ قوله حردت حرده) يقول حردت حردك اى قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله نسخه

٣ (قوله والمعنى هولك اى هذا الدعاء لك) والمشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين نسخه

والالم بين (واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها ينصبها كالمصادر المذكورة ههنا وهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبانتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قياسها مقام افعالها (وقد يجوز فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمال التى اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيدا ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا (ويجوز ان يكون حاشى من هذا الباب ٥ فيكون حاشى زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى بهيات لزيد (ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو دفرا اى تنحى وبعدا اى تعسا اما بعدا بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فيهما من الفقرى والقرفصاء اعنى ان جيهما مصادر لافعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبعدا لم يستعمل ناصبهما وبينا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبعدا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير اتنحت دفرا وتعست بعدا (ومنها اسماء اعيان هى اله مقامة مقام المصادر نحو ترابا لك وجندلا اى رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بعدا والفقرى (ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هناءة وعاذبا لك اى عياذا وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جاريا والفرق بينهما ماذكرنا فى القسمين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قبل فى قم قائما (ومنها سماع اصوات قامت مقام المصادر كاهامك اى توجعا ٦ وواهالك اى طيبا وافاوفة لك اى كراهة فيقدر بجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يبن بالجار نحو ايها اى كفاوويها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق (والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو ٧ وى لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما ٨ واوه على اخواتى وآه من ذنوبى (والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب (واصل كلها وى على ماقال الفراء حيث بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بما فى قوله ﴿ فحيرنحو عند الناس منكم ﴾ ٩ اذا الداعى المثوب قال يالا ﴿ فصار معربا باتمامه نلا ئيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلالك لضرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما مر فى سلام عليك

٥ (قوله فيكون حاشا زيدا مصدرا مضافا) لاحرف جر حاشى كلمة تفيد معنى التنزيه فى باب الاستثناء تقول اساء القوم حاشى زيد وهى حرف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة فمعنى حاشى الله براءة الله وتنزيهه وهى قراءة ابن مسعود على اضافة حاشى الى الله اضافة البراءة ثم قال الله وتعست بعدا البيان من يبرئ وينزه والدليل على تنزيل حاشى منزلته قراءة ابى السماك حاشا لله بالتنوين كشاف ٦ قوله (وواهالك اى طيبا) اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله ما اطيبه ٧ قوله (وى لزيد آه) وى كلمة تعجب يقال ويك ووى لعبد الله واما ويه فكلمة يقال فى الاستحثاث ٨ قوله (واوه) اوه من كذا كلمة توجع وربما قلبوا الواو الفا فقالوا آه ٩ قوله (منهم اذا الداعى المثوب) التثويب فى اذان الفجر ان يقال الصلاة خير من النوم

ثم جعل ويح وويت وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قبحه ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتله وكاتمه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره فى اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز فى كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بقائه على مصدريته ويكون باؤه نظرا الى اصله حتى كان صوتا لالكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لاتثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال * عمرتك الله الا ماذكرت لنا * هل كنت جارتنا ايام ذى سلم * ولاتقل قعدتك الله واكثر مايستعملان فى قسم السؤال فيكون جوابهما مافيه الطلب كالامر والنهى قال * قعيدك ان لاتسمعينى ملامة * ٣ ولا تنكاى ٤ قرح الفؤاد فيجمعا * وان زائدة وقال * ايها المنكح الثريا سهيلا * عمرك الله كيف يلتقيان * هى شامية اذا ماانتقلت * وسهيل اذا استقل يمانى * وقد ذكر الجوهرى استعمال ٥ قعدك وعمرك فى القسم الذى لاسؤال فيه قال يقال قعدك لاآتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لآتينك وقعيدك الله لاآتيك وعمر الله مافعلت كذا وعمرك الله مافعلت كذا قال ابن يعيش لايستعملان الا فى القسم (قال الجوهرى وقد جاء عمرك الله فى غير القسم واستشهد بقوله * عمرك الله كيف يلتقيان * وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم (وقد ذكرنا انه فى البيت قسم السؤال (والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل ان جعلتك قاعدا * تمكنا بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله فى عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك الله تعميرا (ويجوز ان لايكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك ٣ اى اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيدك الله اى نسبتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدر ان محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدتك اى قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب

٣ قوله (ولاتنكاى) نكأت القرحة اى فشرتها

٤ قوله (قرح الفؤاد فيجمعا) يجمعا بكسر الياء وهم لايقولون يعلم بالكسر لكن لما اجتمعت ياآن قويت لتحمل الكسر

٥ قوله (قعدك وعمرك آه) قال بعد ماذكر هذه الامثلة اعنى قعدك وقعيدك لاآتيك وقعدك الله وقعيدك الله لاآتيك هذه مصادر منصوبة بفعل مضمر و المعنى بصاحبك الذى هو صاحب كل نجوى كما يقال نشدتك الله ومعنى عمرك الله احلف ببقاء الله ودوامه واذا قلت عمرك الله فكانك قلت يعمرك الله اى باقراره له بالبقاء وقال فى شرح المفصل عمرك الله فيه معنى السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال وكذلك فى قعدك الله معنى السؤال ايضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله تقديرا) انما قال تقديرا الان فعله لم يستعمل كما مر وسيصرح به ايضا

٣ قوله) اى اسئل الله تعميرك او اسأل الله عمرك آه) يقال سألته الشئ وعن الشئ ايضا

سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لايستعملان الا فى القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤل كانه قيل طول الله عمرك افعل لى كذا وكذا ❊ قوله (وقياسا فى مواضع منها ماوقع مثبتا بعد نفى اومعنى نفى داخل على اسم لايكون خبرا عنه اووقع مكررا مثل مازيدالاسيرا وماانت الاسيرالبريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) قوله ماوقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاعجازا لكونه صاحب ذلك المصدر (والثانى ان يكون المصدر مكررا اوبعد الااومعناها نحو مازيدالاسيرا وماالدهر الاتقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريعا تقريعا (وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ماكان زيد الاسيرا من هذا (وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر اوالتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع فى بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لادلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد اواسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير ومازيد الاسير كما ذكرنا فى المبتدأ فى قولنا فانما هى اقبال وادبار فينحى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها اومفعولها بين بالاضافة اوحرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال ❊ عجب لتلك قضية واقامتى ❊ فيكم على تلك القضية اعجب ❊ قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك (قوله مثبتا بعد نفى) انما شرطهما لانه لوكان منفيا نحو مازيد سيرا اولم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا (قوله داخل على اسم) صفة لنفى وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا فى نحو ماكان زيدالاسيرا وماوجدتك الاسير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ماذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ لايكون هواى المصدر خبرا عنه الابمجازا (قوله اومعنى نفى) يريد به مافى انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا (واعلم ان هذا المصدر الذى

بعد الا او معناها فد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو مازيد الا سيرا لبريد او باللام نحو مازيد الا السير وكذا يجئ مكررا نحو مازيد الا سير اسير اقالوا الخيبة حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده اووقع مكررا بعد اسم لايكون خبرا عنه حتى لايرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه الفائدة الا بتكلف ✻ قوله (ومنها ماوقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ✻ (فشدوا الوثاق فامامنا بعد واما فداء) ✻ يعنى بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل اوالمفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة ٠ واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية اوخبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ماتضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام مايتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلاصح ذلك وتكررت تلك الفوائد استقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام ٤ متضمن المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمناته فوجب حذفها فقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما تأمل واستراق اومن اوفداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما مابعد واما فداء ﴾ وتقول فى الخبرية زيد يكتب فقرأ بعد او يعاو يعاو عمرو يشترى طعاما فاما بعا واما اكلا ونحو ذلك ✻ قوله ومنها ماوقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى) يعنى ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذالمعنى مثل صوت حمار (قوله بعد جملة) يعنى بها نحوله صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهى مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام فى مسئلتنا وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثانى اذن يكون مرفوعا لاغير لان الجملة المتقدمة لاتدل اذن على معنى الفعل اعنى على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه ٢ فالاصل له صوت يصوته صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر (قال سيبويه وانما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت

٤ قوله متضمن المصدر الذى هو اغراضه مقام متضمناته) هى الافعال الناصبة

(٢ قوله فالاصل له صوت يصوته صوت حمار) الصوت معروف وقد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك صوت تصويتا

ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوّت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوى (وقد قيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجئ في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه (وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل (وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى ﴿ صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله) لان قبلها ما يؤدي معنى اضافها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكور قبلها لقيامها مقام اضافها (واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف ٥ اى مثل صوت حمار فبهذا زان تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخوزيد على الوصف اى مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرى ومثله قليل كما يجئ في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لاغير فاذا انتصب المصدر اعني نحو ٦ صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاء في زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيد الاغير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الاترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وهذا كما قال سيبويه في نحو لاماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجئ في باب النداء (واجاز

٣ فهو مائل الى الجملة لانها بمعنى الكلام ٤ او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجئ في باب البدل واما على الوصف آه نسخه ٥ (قوله اى مثل صوت حمار فبهذا زان تعريفه مع كون الموصوف نكرة) كان يقال صوت الحمار (٦ قوله صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف) اى مثل صوت الحمار او منكرا ٧ (قوله فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار) كما هو حكم الوصف في لارجل ظريف وظريفا ٧ فان كرر منفي لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لاماء ماء باردا فان شئت بينت الثاني نظرا الى كونه تكريرا للفظا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ والاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب

الخليل فى هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع فى الثانى دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعل الثانى مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثانى كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا فى الدار صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما اسند اليها لحدث معنى ولابد الفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروى فى بيت رؤية ﴿ ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف ﴾ نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فى غاية الضعف فالوجه الاتباع فى مثله ﴿ قوله (ومنها ما وقع مضمون جملة لا يحتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى توكيد النفسه) يعنى يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا تحتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه اعترافا فى له على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل بدل وحده على الضرب والزمان (واما فى مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها (ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذى هو الدعاء الحق ٩ اذ هو دعاء الى الصلاة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله ﴿ انى لامحك الصدود وانى ﴾ قسما اليك مع الصدود لأميل ﴿ لان قسما بمعنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معانى هذه المصادر وحيث بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار فعلها كما تقدم ففى مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تأكيدا لانفسها ولا يمتنع فى كل ماهو تأكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا فى نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره ﴿ قوله (ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيد الغيره) اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل رجع زيد القهقرى فى ان المصدر فى كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول جملة وفى الثانى مفرد اعنى مجرد الفعل من دون الفاعل ﴿ ثم اعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه ٢ مؤكدا لنفسه

٧ قوله (فى بيت رؤية فيها ازدهاف ايما ازدهاف) الزهف الخفة والزق وفيه ازدهاف اى استعجال وتقسم ومنه قول رؤية فيه ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما على الحال صحاح واوله * لولا توقى على الاشراف * * الحمنى فى التفنف التفنف * فى مثل مهوى هوة الوصاف * قولك اقوالا مع التعلاف * فيها ازدهاف ايما ازدهاف ** والله بين القلب والاضعاف * اى لولا انى اتوقى لرميت بى فى الهواء البعيد فى مثل هوة الوصاف وهو نه مثل عند العرب قولك بدل من الثاء فى الحمنى فيها ازدهاف اى فى تلك الاقوال تسارع الى القلب والله اى هو بين القلب ومايحبوبه فلا يخفى عليه ما تضمر لى ايها الاب يخاطب اياه الهجاج ٩ او دعوة الحق اذ هو دعاء الحق نسخه

٢ على التفصيل ان قولهم الحق فى جميع نسخه

ان جميع الامثله الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول اوماهو فى معنى القول قال تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لاقولك اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول مافيه مصدرية اى قولا غير قولك (ومعنى هذا زيد كمعنى قوله * انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لاكما تقول فى حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقا اى قولا حقا (وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل ٣ وكذا قول ابى طالب * اذا لاتبعناه على كل حالة * من الدهر جدا غير قول التهازل * اى قولا جدا (وكذا قولك لافعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان اوا كثر بل هو قطعة واحدة لا ينثنى فيها النظر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة قالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فمقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدم مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى «مقولة فمعنى جميع هذه المصادران كانت بعد الجملة الخبرية قولا حقا «مطابقا للخارج (وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق (واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب «مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا (وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه (واما قولهم ٥ اجدّك لا تفعل كذا قال * اجدّ كالا تقضيان كراكما * ولا يستعمل الامع النفى فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها (فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المحاطين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد (قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى المحاطين اوغيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فبان ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها «مقولة (ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابى طالب اقول اتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ايجدمك كما قال الاصمعى ومنه قوله * احقا بنى ابناء سلمى بن جندل * تهددكم اياى وسط المجالس * اى افى حق ٥ ومعنى حقا وجدّك متقاربان او نقول انتصابه

٣ قوله (وكذا قول ابى طالب اذن لا تبعناه على كل حاله آه) هذا من قصيدة له فى مدح النبى عليه السلام واوله « فوالله لولا ان اجئ بسبة « تحير على اشياخنا فى المحافل * ومعنى تحير اى ترجع ٤ قوله (وكذا قولهم افعله البتة آه) وقطعت همزة البتة على خلاف القياس ٥ اوله * خليلى هياطال ماقد رقدتما

٦ قوله كما توهم بعضهم آه) كالزمخشرى والمص فى الايضاح قوله (اجدك واجدك بمعنى ولا يتكلم به الامضافا قال الاصمعى معناه ايجد منك هذا ونصبه على طرح الباء قيل ما اتاك فى الشعر من قولك اجدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله (ومعنى حقا وجدك متقاربان) جد فى الامر يجد ويجد وكذا اجد

على الحال ٢ كافى فعلته جهدك على الخلاف الذى يجئ فيه (والعامل فى اجد كما الفعل الذى بعده اذالم يكن مصدرا بمالان لها صدر الكلام (ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجد ان جدا ثم بين مايسأل عن الجد فيه وهو لانقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بماقدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغى ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لايحتمل من حيث اللفظ سواها كافى المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لايجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبدالله قولا باطلا لان اللفظ السابق لايدل عليه فظهر ان قولهم فى نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا فى قولك زيد قائم حقا ليس بشئ ادليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل فى اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولايجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله (فاذا ثبت هذا فلنا انماقبل لمل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص فى معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه وا ما ص غير المحتمل فلذلك قبل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلايذكر المثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى المؤكد لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه فى مقابلة التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون الغير مؤكدا كالنفس (وانما وجب حذف الفعل الناصب فى المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلايجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولايمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلايتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب (فالاضافة الى الفاعل فى نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه ☆ (قوله ومنها ماوقع مثنى نحو لبيك وسعديك) ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ اى رجعا كثيرا مكررا المرتان لغير التكرير نحو ضربته ضربين اى اثنين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال ☆ ٤ دعوت لمانا بنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور ☆ قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على اعمى بالياء واصل لبيك البث لك سايبى اى اقيم لخدمتك واعتمال مأمورك ولاابرح عن

٢ (قوله كافى فعلته جهدك على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرئ الاجهدهم بالفتح والضم قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدك فى هذا الامر اى ابلغ غايتك ولايقال اجهد جهدك بالضم فائدة هذه الزيادة الحقيقة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر فى ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ماذكره ههنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لمانا بنى مسورا آه) مسور اسم رجل ولبى الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسور المانا بنى اى اصابنى من الحاجة فلبانى اى فاجابنى ثم قال فلبى يدى مسور اى اقيم فى طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشئ الذى يديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه

٢ (قوله وقولهم دواليك اى تداول الامر دوالين) تداولته الايدى ﴿ ١٢٦ ﴾ اى اخذته هذه مرة وهذه مرة

٣ (قوله وهذاذيك) الهذ الاسراع فى القطع وفى القرأة

٤ (قوله وطعنا وخضا) الوخض طعن غير جائف وقد وخضته بالرمح

٥ (قوله أرضى وذؤبان الخطوب تونشى) الذئب معروف وجمعه اذؤب وذئاب وذؤبان وذؤبان العرب صعا ليكها الذين يتلصصون يقال للرجل اذا تناول رجلا ليأخذ برأسه ولحيته ناشه يونشه نوشا

٦ (قوله اونعمت عينك نعمة اى قرة) ويقال ايضا ونم عين ونعام عين ونعمى عين

٧ لايجب حذف فعله بخلاف فاهالفيك فلا اتجمى عنها معنى المبتدأ والخبر وصار معنى فاهالفيك اصابة داهية ومعنى فاه الى فى اى مشافهة اومشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر كما كان فى الاصل اعرب من الجملتين ماقبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المصدر او الحال اى فاه وفاها فلما صارت الجملة آه نصبه

مكانى كالمقيم فى موضع والتثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده وردالى الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى اب فلايكون محذوف الزوايد واماقولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسبسل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسبسل بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادين الاان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف اب فانه يتعدى باللام ٢ وقولهم دواليك اى تداول الامر دوالين ٣ وهذا ذيك اى اسرع اسراعين قال ﴿ ضربا هذا ذيك ٤ وطعا اوخضا ﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ﴿ جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط ﴾ وهيهاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا التكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿ فقالت حنان ماأتى بك هاهنا ﴾ اذونسب ام انت بالحى عارف ﴾ ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن (ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياما ايضا كل ماكان توبيخا مع استفهام كان اولا نحو قوله ﴿ ٥ ارضى وذؤبان الخطوب تونشى ﴾ واما كرا وانت فى الحديد وقياما قدعلم الله وأقياما وقدقعدالناس (واتما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ازجار المويخ عما انكر عليه وقداستعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائما وقد قعدالناس واقائما قدعلم الله وقدقعدالناس وكذا قولهم اتميما مرة وقيسا اخرى وقدقيل انها احوال كما يجئ فى باب الحال وعما يشبهه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نم ونعمة عين اى افعل وانم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول ٦ اونعمت عينك نعمة اى قرة وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لافعل ذلك ولاكيدا ولاهما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولاكودا ولامكادة ويقول الراد على الناهى لافعلن ذلك ورغما وهو انا ويقول ، اغتديت ولااغتداء الغراب ﴿ واهتديت ولااهتداء القطا ﴾ اى ولااغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك (واتما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه (ومن القياسات نحو ﴿ وتبتل اليه تبتيلا ﴾ عد سيبويه وهذا آخر القياسات وتسمى الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاهالفيك اى فاه الداهية والمعنى دهيت دهيا والاصل فوهالفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمه مشافهة الا انه ٧ لايجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاهالفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوهما لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فانحى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه

الى فى اى مشافهة اومشافها من تغير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ماقبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال مقيل فى فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ماكانا عليه وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فاه الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك ❁ قوله (المفعول بماوقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما) قوله ماوقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ماوقع عليه اوجرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى ماضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بالا يعقل الابه فعلى تفسيره ينبغى ان تكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لايقع على هذه الاشياء فى الاصطلاح وكلامنا فى المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لانهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشئ آخر وهو عمروا وغيره وليس بمفعول فى الاصطلاح (والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال هو مايصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا (فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال فى سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا فى قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد مرور به ومقوم اليه وزيدا فى قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له (وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليدخل فى نحو ضربت زيد وماضربت زيدا (وافعال القلوب فى الحقيقة لاتتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا الى الاول فالمعلوم فى علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما فى الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة (وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكساة ومعطوة اى مأخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على

٨ قوله (فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لايفهم بعد اسنادك آه) قد يقال هو مسند الى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود والاسناد لايستدعى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لايخفى وعمرو فاعل حقيقة وقصدا وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو وفيه ما قصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثانى فى مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما مر (وباب اعلمتك زيدا قائما فى الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا فى كسوت واعطيت فنصب الثانى والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثانى كما قلنا فى علمت (وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم ﴾ وكذا الضمير فى المفعول فيه ومعه (٢ واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين واشباهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اى المفعولية (وقال الفراء هو الفعل والفاعل (وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا فى حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية (وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم ﴿ قوله (وقد يتقدم على الفعل) هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هى فى الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والام يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر (وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب موسى عيسى اذا وقلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فى معموله كما يجئ (وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها كما يجئ فى باب الموصولات (ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت اكرمه (وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجئ فى حروف الشرط من انه لابد من نائب مناب الشرط المحذوف عداما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتخلى الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (وكذا ان سد شرط آخر مسد شرط اما نحو ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب (ومع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر فى التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معمولة

٢ قوله (واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين) كما انه هو الرافع للفاعل عندهم

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بفلامه كانه لامفسره قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذ ابتلى ابراهيم ربه ﴾ لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية (واجازه البصرية وهو الحق) كتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه اوغلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ٣ ولايجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لايتقدم على الفعل فكيف يفسر ماهو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير يجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ماتصل به المفسر فقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ماطعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل ✧ واعلم انه لايوتى بفعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لاينصبه فلايقال زيدا ضربه كما يجئ في المنصوب على شريطة التفسير ✧ قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة حوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) واهلا وسهلا) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كاذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا (قوله امرأ ونفسه) اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المادي فان الضابط كونه مادي قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسيره سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (وقال الكسائي انتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لايقدر قياسا فلايقال عبدالله المقتول اى كن ذلك (وقال الفراء لوكان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عند سيبويه بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسك خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حسبك واثبت خيرا لك ووراء لك واثبت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير اثبت في الآية وكذا قوله ✧ ٤ فواعدته سرحتي مالك ✧ اوالربى بيهما اسهلا ✧ اى قولي اثبت مكانا اسهل ٥ وكذا قولهم انه امرأ قاصدا اى انه عن هذا واثبت امرأ قاصدا وقرينة اثبت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شئ ثم جئت بعده بما تنهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان يقتصد بائت او اقصد او مايفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ماذكر سيبويه واورده الزمخشري في دلائل اعجاز سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك يوجب اضمار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المعمولية نسخه

٣ قوله (ولايجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفي احد ضميرمستتر راجع اليه فلا مانع

٤ (قوله فواعدته سرحتي مالك) السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحة يقال هي الآكم على وزن الآكم وسرحة ايضا اسم موضع وقديكنى بها عن المرأة فيقال سرحة فلان م بالفتح شجر حسن المنظر مر الطعم

٥ (قوله وكذا قولهم انه امرأ قاصدا اى انه عن هذا واثبت امرأ قاصدا آه) قال المصنف تقدير اثبت في هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهروه في مثل انه واثبت امرأ قاصدا وعد الزمخشري انه امرأ قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

ولعله سمعانه وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرالكم وخيرالك والاقالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اذا قصد والقصد فى الامر خلاف التقصيروالافراط قال ❊ كلاطر فى قصد الامور ذميم ❊ (قوله اهلا) اى اتيت اهلا لاالجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا (وقال المبرد هى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا) واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فقدرله فعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحو الفقيرى على نحو ماذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة (ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولازعماتك كأنّ المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر مانخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولازعماتك اى هذا الحق ولاتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولاازعم زعماتك اوازعم هذاولاتزعم زعماتك (ومنهاقولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غيرمعروف بفضيلة يسمى يزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى ومن انت ذاكرازيدا اوتذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكرزيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى فىّ والنصب اقوى واشهر (ومنهاقولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسعير والمعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوزان يكون العذير بمعنى العذر الا ان الغالب فى مصدر غيرالاصوات قليل كالنكير وامافى الاصوات ٢ كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال ❊ جارى لاتسكرى عذيرى ❊ سيرى واتفاقى على بعيرى ❊ بين بقوله سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذرفيها ولايلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنع الى المخاطب اى اخضر عاذرك اوعذرك اوالحال التى تعذرفيها ولاتلام وهى ٣ فعل المكروه الى ذلك الشخص اى الك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايذائه ٤ اى انت ذوعذر فيما فعلته به من المكروه ومنه مايروى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لابى بكر ❊ اعذرنى من عايشة ❊ اى من جهة تأديبها وتعريفها وفى الخبر ❊ لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم ❊ اى يقبلوا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمذنبهم وهلكهم فمعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايذائى اياه اى الى عذر فى ايذائه فهل فيها من يعذرنى (ومنهاقولهم اهلك والليل ان كان الواوفيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لايسبقك الليل اليهم وان كانت لعطف انتصب الليل بفعل اخرغيرناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل (ومنها كليهماوتمرا اى اعطنى كليهما وتمراواصله انه قال شخص بيديه زيدوسام وتمر لاخر اىّ هذين تريدمشيرا الى الزبدوالسنام فقال ذلك الاخر ذلك (ومنهاقولهم الكلاب على القراى ارسل واحشدا وسوكيلة اى اتجمع حشدا وكل مئ ولاسيمّة حراى اصبع كل مئ ولاتركب شتيمة حروازتأنى فاهل الليل

٤ الرحب بالضم السعة

٢ (قوله كالصهيل والنئيم) النئيم صوت ضعيف كالانين يقال نأمت القوس وسمعت نئيم الاسد

٣ (قوله وهو فعل المكروه الى ذلك الشخص اى الك العذر) هذا على المعنيين الاولين اعنى العاذر والعذر ظاهر واما على المعنى الثالث فلايصح هذا التقدير اعنى قوله اى من الاجل الاساءة كما لايخفى

٤ (قوله اى انت ذوعذر آه) هذا محصول معناه على التقادير الثلاثة

واهل النهار اى فتأتى اهل الليل واهل النهار اى اهلالك بالليل والنهار وديار الاحبة اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر اوكل شئ ولا شئ حرا ى كلاهما لـ وكل شئ اهم ووجوب الحذف فى جميع ماذكر وامثالها لكونها امثالا واكالمثل فى كثرة الاستعمال والانتقال لاتغير * واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لايحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجل ادلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه ولايحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاء ؤه اوغير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله * ٦ وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها * الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى * اى يؤثر بالجرح واما للبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط * قوله (والنائى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا) قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان اثر مخشرى لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا، واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ٥ كما صرح به فى فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى كما قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت ياحمراه فكأنك تنبيه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المراثى لاتبعد اى لاتهلك كأنهم من ضنهم باليت عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لاتبعد اى لاابعدت ولاعلكت وكذا المندوب المتوجع عليه نحو وازيلاه وانبوراه وواحزناه اى احضر حتى يتحضر من طاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لاتدعوا اليوم بورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا ﴾ امرهم بقول وانبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى ياللماء ويالله وياهذا احضرا حتى يتعجب منكما وكذا لايرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واسلوه عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه واوفته قائمة واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء

٥ قوله (وكل شئ اهم) يقال الاهم الشئ اليسير
٦ قوله (فان تعتذر بالمحل) يقال المحل هو السنة القحط
٣ قوله (لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله) الفجيعة الرزيئة وقد فجعته المصيبة اى وجعته وكذلك فجعته وتفجعت له اى توجعت
٤ قوله (اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا آه) الاولى ان يقال فى قولك ليقبل زيد فان ماذكره ظاهر فى الاخبار فلا يكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله
٥ قوله (كما صرح به لما فصل آه) حيث قال واتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك يازيد ثم قال او مندوبا كقولك يازيد آه
٦ قوله (ومنه قولهم فى المراثى لاتبعد) رثيت الميت مرثية ورثوته اذا بكيته وعددت محاسنه وكذلك اذا نظمت فيه شعرا

لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يعامل معاملة الفعل فلايكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سدمسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولامنع من دعوى سده مسد هما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا اوتقديرا اذلانداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لوكان مقدرا اوكان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت اوناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى (وقال ابو على فى بعض كلامه ان باواخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لاتكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز فى اداته مالايجوز فى غيرها الاترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لايكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولاللتكلم لان اسم الفعل لايضمر فيه ضمير المتكلم (والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا اومضمرا غائبا اومتكلما اومخاطبا لكنه لايبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى مثانهما وبجمعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر اوتضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع اوتوجعت وقيل لوكان اسم فعل لتم منى دون المنادى لكونه جملة (والجواب انه قد يعرض للجملة مالا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية والنداء لابدله من منادى * واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا ونحو يازيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كاقيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يازيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله * يابؤس للجهل ضرار الاقوام * والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجئ زيد راكبا * قوله (وبنى على مايرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون) انما قال على مايرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه ومايرفع به الاسم الضم والالف والواو (وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولايعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلابد فيه من الاعراب ثم انا لوجررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولوفتحناه لشابه غير المنصرف فرفضناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين مارفع بعامل رافع ولايعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر (قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلاعامل (وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وتمم المضاف

٦ قوله (ولوفتحناه لشابه غير المنصرف) اى لاشتبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف نحو يا احمر لغير معين

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولاادرى مايقول فى نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبا (قوله مفردا) اى الذى لايكون مضافا ولامضارعا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء اوكان معرفة قبله فيضم نحو يازيد ويارجل ويا هذا ويا اثنان والضم مقدر فى المقصور والمقصور نحو ياقاضى ويافتى وفى المبنى قبل النداء نحو ياهذا ويا هؤلاء (ويونس يحذف اليـاء فى المقوص ويعوض منها تنوينا فيقول ياقاضٍ لانه لم يعهد لام المقوص ثابتا مع السكون بلالام اواضافة ولا يحذف فى يامرى من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة (وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف فى ذلك لفظا ومعنى (وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لايبنى الالمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال * يابجر بن ابجريا انتا * انت الذى طلقت عام جعتا * وجازيا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاحوص يااياك قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال * سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام * وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن (وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرفا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المعرب نحو ياقوم وياقومنا وحركة المبنى نحو ياقوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل * قوله (ويخفض بلام الاستغاثة نحو يالزيد ويفتح لالحاق الفها ولالام نحو يازيداه وينصب ماسواهما نحو ياعبد الله وياطالعا جبلا ويارجلا لغير معين) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو ياالله ارتجب منه نحو يا للماء ويالدواهى وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب (وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اداة المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدماء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو والمقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف التشبث منابه الاترى انك تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولايجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قديلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويالمضيعف اى ياقوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يجئ فى حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله * يالكهول وللشبان للعجب * كسرت

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له تماصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلابد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله * يالعطّافناويالرياح * وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله ياالله للمسلين (وفتحت اللام فى التعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو ياللدواهى وياللماء وياللفليقة ٣ (وحكى الفراء عن بعضهم انه اصل يالزيد يآل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لآل له نحو ياللدواهى وياالله ونحوهما (وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو ياالله من الم الفراق وهو متعلق بمادل عليه مانبنه من الكلام اى استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمعنى ياالله للمسلين اخص الله بالدعاء لاجل المسلين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يالزيد لاقتلنك قال * ٤ مهلهل ياليكر انشروا لى كليبا * ياليكر اين اين الفرار * وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولامجازا (ولايجوز دخول اللام على المنادى فى غير المعانى المذكورة فلو قلت ياالزيد فتكان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب الا ياوحدها لكونها اشهر فى النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد (قولا ولالام) قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب صاحبه فى الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة الندوب فيكون مرة واوا ومرة ياومرة الفا كزيادة المندوب على مايجئ (وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ماقلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر (قوله ونصب ماسواهما) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان اومع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسمايجئ بعده شئ من تمامه اما معمول للاول نحو ياطالعا لعا جبلا وياحسنا وجهه وياخيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون عطفا اولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لاثلاثة وثلاثين عندى (وقال الاندلسى وابن يعيش هوانما يضارع المضاف اذا كان عطفا والا فلا فيقال عندهما فى غير العلم باثلاثة والثلاثون اوو الثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جماعة معينة

٣ الفليقة الداهية

يالبكر) مهلهل اخو كليب بن وائل يقال شعر مهلهل اى رقيق قيل انما سمى به لانه اول من ارق الشعر

٦ من اللانسخه

والا قلت ياثلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغيرمعين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى ياخيرا من زيد بل اشد وامانعت هوجملة اوظرف نحو قولك ياحليما لايجهل ويا جوادا لايبخل قال * ٢ اياشاعر الاشاعر اليوم مثله * جريرولكن فى كليب تواضع * وقال * اعبداحل فى شعبى غربا * الوما لاابالك واغترابا * وقال * ادار ٣ بحزوى هجت للعين عبرة * فماء الهوى يرفض اويترقرق * وقال * الايانخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام * فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذالم تجعله علما جاز ان تعرف بالقصد كما فى يارجل وان لايتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول فى النكرة ياحسنا وجهه ظريفا وياثلاثة وثلاثين ظرفاء وياعبدا حل فى شعبى غربا وتقول فى المعرفة ياحسنا وجهه الظريف وياثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس فى الموصوف بالجملة اوالظرف ايضا ان يجوز نحو ياحليما لايجهل القدوس وادارا بحزوى الدراسة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكره فالوجه ان لايوصف الابالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول ياحليما لايجهل غفارا الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد بل كل منهما اسم لشئ مستقل نحو يارجل وامرأة اولم يكن الوصف بالجملة اوالظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل وامرأة ويارجل الظريف ولايجوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا بخلاف نحو ياثلاثة وثلاثين اذالاول لايستقل من دون الثانى من حيث المعنى ٥ وبخلاف نحو ياحليما لايجهل لان الجملة والظرف لايكونان صفة للمعرفة الاترى انك لاتقول فى باب لا لاحليما لايجهل ولاغلاما من الغلمان فى الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهرانهم مضطرون الى جعل نحو ياحليما لايجهل والظرف يصح وقوعهما مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يارجلا ظريفا (فان قيل اجعل الجملة اوالظرف صلة للذى وقدصح وصفا للمعرفة (قيل يبعد الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الاترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائى والفراء بجوز نحو يارجلا راكبا لمعين ٦ لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفى كلام سيبويه ايضا مايشعر بجوازه (وفيه امكان لاستلزام لارجلا راكبا ولاقائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلايجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما فى ثلاثة وثلاثين فى العدد فلايلزم من ضم متبوعاتها فساد كما لزم فى نحو ياحليما لايجهل (قوله ويارجلا لغيرمعين) الفراء والكسائى لايجيز ان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله * فيارا كبا اما عرضت فبلغا * ندامای من نجران ان لا تلاقیا * انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اى يارجلا راكبا اولكونه

٢ قوله (قال اياشاعر الاشاعر اليوم) هوجرير يعجو عباس بن يزيد الكندى

٣ حزوى اسم موضع بعينه واراد بماء الهوى الدمع لانه يبعثه ومعنى يرفض ينصب متفرقا وتر قرقه جولانه فى العين

٤ قوله (فماء الهوى يرفض او يترقرق) ار فضاض الماء ترشيشه يقال رفرقت الماء فترقرق اى جاء وذهب

٥ قوله (وبخلاف نحو ياحليما لايجهل لان الجملة والظرف لايكونان صفة للمعرفة آه) ولايصح الحمل على الحال اذليس المعنى على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه نصحه

٧ اى بجواز يا رجلا راكبا لمعين

معرفة ولايرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لافى اللفظ ولافى التقدير اذلا مانع من ذلك (واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو ياضاربا لرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبدالله وياخيرا منزيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك فى المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يازيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز فى يازيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف ﴿ قوله (وتوابع المنادى البنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يازيدا لعاقل والعاقل والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابوعمرو النصب وابوالعباس ان كان كالحسن فكالخليل والافكابى عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ماذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار قطعه) كان عليه ان يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى اخره زيادة الاستغاثة ٧ فان توابعه لاترفع نحو يازيدا وعمرا ٨ ولايجوز عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الامجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولايجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجئ الكلام عليه فى باب الاضافة (وقال الاصمعى لايوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لايجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يازيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذلايلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه (ثم تقول توابع المنادى على ضربين اما بدل اوعطف نسق مجرد عن اللام اوغيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذواللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وكان متبوعهما مضموما اولا فتقول يازيد ورجلا اذاقصدت التنكير كما تقول يارجلا وتقول يازيد ويارجل اذاقصدت التعريف وكذا ياعبدالله ورجلا وياعبدالله ورجل واذا كان مضافا اومضارعا له نحو يازيد وعبدالله وياعبد الله وطالعا جبلا وتقول فى البدل يازيدا خانا وياعبدالله اخ وذلك لان البدل ساد مسد المبدل منه والاول فى حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه فى اللفظ مايمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستأنف الذى باشره النداء هذا مانص عليه سيبويه واجاز يازيد وعمروا على الموضع اذ بين مايباشره حرف النداء حقيقة وبين ماهو فى حكم المباشره فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها (وعلى ماأجاز لايمتنع نحو يازيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجازيا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع مالايجوز فى المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز

٧ (قوله فان توابعه لاترفع نحو يازيدا وعمرا آه) وكذلك يقال ياتميما اجمعين ولايجوز اجمعون وكذا يقال يازيدا الظريف بالنصب فقط

٨ ويا تميما اجمعين ويازيدا اخا فى البدل وكذا المجرور باللام نحو يا لكحول ولاالشان ونحو يا لزيد وعمرو ونحو يا لزيد الظريف لا ترفع توابعه ولا تنصب

قيامه مقامه فيجاز ان يكون فى اللفظ كالنداء المستأنف والذى ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجئ فى باب التوابع فطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا لمال بكر بالضم فيهما ويجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجئ فى التوابع (فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المبا شر لتبو عهما فليجز لارجل غلام لعمرو فى البدل ولا غلام وجارية فى العطف (قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ماقبل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لاضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجئ فى بابها الاترى الى انفرادها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لافيها غول والى جواز انفراد الها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهور ها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا عملى انه قد جاء لاغلام وجارية بالفتح فى المعطوف (واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فمقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها (وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه فى حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف النداء كما تقول فى يائيها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا خالنا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه الرفع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يازيد ويا قاضى ويا نبى ويا هذا فلا يخلو اثر ابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما نظيرة كما فى يازيد الحسن الوجه قال * ياذا المحو فنا بمقتل شيخه * ٢ جر تمنى صاحب الاحلام * وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يازيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب والنية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يازيد ابا عمرو فى عطف البيان ويازيد ذا المال فى الوصف ويا تميم كلكم فى التأكيد ويا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل انتداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية (وان الانبارى يجيز فى هذه المضافات الرفع ايضا كما فى المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول فى الوصف يازيد الظريف والظريف وفى عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيد او فى التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفى المعطوف ذى اللام يازيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يازيد لانه هو لفظا ومعنى

٢ جر بجاء مهملة مضمومة بعدها جيم ساكنة يريد بذلك والد امرئ القيس الشاعر قتلته بنو اسد

﴿قوله﴾ لقائل يانصر نصر نصرا) جاز فيه اربعة اوجه احدها ان يضم الاول وينصب الثا

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة * انى و اسطار سطرن سطرا * ٢ لقائل يانصر نصر نصرا * وفى جعل ابى على وجار الله يا زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان مالايفيده الاول من غير معنى التأكيد والثانى فيما نحن فيه لايفيد الا التأكيد فان وصفت الثانى نحو يازيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثانى ايضا على انه توكيد لفظى للاول موصوف وابدل منه بما حصل له من الوصف كما فى قوله تعالى ﴿ باناصية ناصية كاذبة ﴾ كما ذكرنا فى ليزيد صوت صوت حسن ولايجوز ان يكون الثانى مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لايوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يازيد زيدا الطويل بنصب زيد الثانى على انه توكيد مثل ياتميم اجمعين فلا يمتنع اذ رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثانى ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجئ فى قولهم لاماساباردا * تم اعلم انه انما جاز الرفع فى المفرد جملا على اللفظ ولم يجز فى المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب فى اعرابه لا للبنى فى بنائه الا ترى انك لاتقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة جملا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث فى المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لارجل فلشابهة الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كانا تابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التى هى خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد فى هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب (واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد فى القياس لكنه لم يثبت (فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولاسيما الوصف منها كما جاز فى لارجل ظريف فكنت تقول يازيد الظريف والام لاتمنع البناء بل لم تمنع فى الخمسة عشر (قلت انما جاز ذلك فى لاالا فى الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لاباشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى لغو الظرف لالنفى الرجال فكانه قيل لاظريف فيها بخلاف يازيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الترف على ما اورد الاخفش فى مسألته الكبير ان بعضهم يقول فى الوصف وعطف البيان نحو يازيد الطويل وياغلام زيد انهما مبنيان على الضم كما فى البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل (قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع) اى فى المنسوق دى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على عطف المصدر يعنى يانصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثانى مصدر او بالعكس والثانى ان يضم الاول ويرفع الثانى على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر او الثالث ان يضم الاول والثانى على ان الثانى بدل من الاول او تأكيد لفظى له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثانى بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثانى علما فكانه خوطب الدهر مجازا على هذا فالثالث لا يكون لامصدار

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما فى يائيها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما يباشره الحرف وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه فى التوابع ان تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى البناء ٢ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب فى التوابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل) اى المبرد يوافق الخليل فى اختيار الرفع اذا كان ذو اللا مثل الحسن فى عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما فى الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال عنده ربما يسمى ذلك بالعلم الاتفاقى كانت اللام فى مثله لازمة لانه لم يصر علما بالنقل بل صار بعض حروف ذلك العلم وذلك امافى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة فكالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن لبرون ان لم يكن غالبا فامان يكون مقولا لامن الصفة او المصدر اولا والمقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزاء المثال اتحاد خلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصليه ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة لذم ٧ كالقبيح والجهم لو سمى بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل فى المثل انما سميت هاتانك اسمأ والصفات تقبل العلمية اذا استعملت فى بعض ما يصلح لها كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول فى محمد وعلى الحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب قالوا بنوا الليث فى بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن فى الاصل المقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان فى اصل فعلا وليسا بمطردين قياسيين قال ﴿ علا زيدنا يوم القار أس زيدكم ... بابيض ماض النفر تين يمان ... وقال ﴿ رأيت الوليدين اليزيد مباركا ﴿ شديدا بأحلاس الركاب معاودا ﴿ واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد

٢ قوله (ويلزم الخليل وابا عمرو نظر الى العلتين) للخليل ان يقول اردت ان الرفع اولى للتنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما واما السؤال على ابى عمر فساقط لان المتبوع اذا كان منصوبا تعين النصب فى التابع قطعا واذا كان مجرورا يحمل على لفظه كالمر

٧ قوله كالقبيح والجهم) رجل جهم الوجه اى كالح الوجه

والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة المهدة فى كون الاعلام اللا زمة لامها فى الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا فى نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم تثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا فى الثلثاء والاربعاء وربما يكون فى هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته فى واحد من جنسه كالمشترى فى الكوكب المعين فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعين و لغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هى اسماء موضوعة لمسمياتها (وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لامها مجرى واحدا فى التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشترى ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ما حال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بلى يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه بمجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد فى الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كثرى خلاف ما نسب المصنف اليه (قوله والمضافة المعنوية) اى التوابع المضافة وهى فى مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس فى نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر فى شرح المفصل فى تجويز الرفع فى نحو ﴿ياذا المخوفنا وفى نحو ياصاح ياذا الضامر العنس مع انهما مضافا فان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجئ فى باب الوصف فكأنه قال ياذا الرجل الضامر العنس فالصفة فى الحقيقة مفردة والثانية ان اللام فى الضامر والمخوف اسم موصول مع صلته فى حكم المفرد وان كان مضافا باللفظ فكانه قال الذى ضمرت عنسه ولو كان الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه فى قولك يازيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نسخه

ليس باسم الاشارة ولايكون الالف واللام موصولا الافى اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ماقدمناه وهو ان المضاف اللفظى وان كان مضارعا للمضاف لكن لايجرى تابعا مجرى المضاف فى وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى (قوله غير ماذكر) اى غير ذى اللام (قوله مطلقا) اى مفردين كانا اولا وكان متبوعهما مضموما اولا (قوله والعلم الموصوف بابن) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما فى النداء اما فى غير النداء ففى جريها مجراهما وجهان الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو فانه لايفتح المنادى فى مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهى كون المنادى علما احترازا عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يازيد ابن عمرو فى الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يازيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولايجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة (والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يازيد ذا المال (و بعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفق اللفظ نحو يا عالم بن العالم (والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا (ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءنى زيد بن عمرو وقوله * جارية من قيس بن ثعلبة * شاذ (وان اختل احدى الشرايط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر فى كل ماذكرنا لفظ ابن وابنة لاتثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لايكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى و المجموع ليسا بحلين وايضا لايكثر استعمالهما * قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل و التزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة) لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة لتنوين فهى كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الافراد و التعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة ما فى الاخر وزيادة لاتستنكر كما فى لقد والان على مايجئ فى وضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحدهما (وقال المبرد فى الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ما قال في يا الله و يا عبد الله) وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى ياهذا و لا حاجة الى ما اركبا اذ لا مانع من كون الشئ المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا (ولما قصدوا التفصل بين حرف النداء و اللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو ياشئ ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما من المخاطب ما نيه شئ مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ و الموجود وهذا مجاز و كثر مثا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة اياشترط قطعه عن الاضافة اذهى تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة وما لفظ شئ وما يمنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا زاله ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما ضمير الغايب فانه وضع مبهما مشروطا ازاله ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فلا غلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رأيته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة (ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على ياهذا دون ياايها و من ثم جوز بعضهم في نعت ياهذا النصب و الرفع كما في يازيد الظريف واوجب رفع نعت اى) وفصل بعضهم في وصف ياهذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو ياهذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز الرفع و النصب نحو ياهذا الطويل رفعا ونصبا (واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يازيد الظريف ولم يثبت (وانما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم يمكن اتنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ اياما تدعوا ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم يكون اسم الاشارة او ضح من اى و صف اى به في بعض المواضع نحو ياايها فيقتصر عليه (وانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجئ في بابه فجعل شئ في بعض الاماكن من اين خلف حرف

٢ و قوله (وان يكون) اى وان لم يكن ملوما كما في يارجلا هذه النسخة محولة على التكرار

يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهـذا الرجل ٣ فعلى ماذكرنا ليس هذا التركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس (وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اى (وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلتا اعنى ايها (ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اىّ موصولة فى غير هذا الموضع وندور كونهـا موصوفة كما يجئ فى باب الموصولات قيل لوكانت موصـولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها (والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتى فى الموصـول فحرف النداء على هذا تكون داخلة على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يامن قال كذا (والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات بالجملة وهو الرجـولية وهذا حد النعت كما يجئ اى مادل على معنى فى متبوعـه (وقال بعضهم هو عطف بيـان لعدم الاشتقاق (والجواب ان الاشـتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجئ فى بابه ولا يوصف اسم الاشـارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيـان ماهية المشـار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات كوهذا العالم فقبح هذا الابيض (واما التعريف باللام فلان تعيين المـاهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشـارة فلم يبق الا تطابق النعت المنعوت مع انهما كلمتـان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هـذا لايفيد الاتعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد نظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثمه لايجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلاتقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولايجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر (قوله والتزموا رفع الرجل) اى اسم الجنس الواقع صـفة لاى ٢ وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكأنه باشره حرف النداء (واما الظريف فى يازيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصـود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه * اعلم ان تابع المنـادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته عـلى زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لاغير كان نعتا للطويل اولزيد واما فى اى فان التابع الذى يجئ بعـد وصفه لايكون الا تابعا لوصف اى لانه هو المـنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

٣ فعلى هـذا ليس نحو ايهذا الرجل لاجل آه نسخه

٢ صفة مفردة لمنـادى مضموم نسخه
٣ قال سيبويه تقول نسخه
٤ قـوله (يازيد الطويل والجمة) الوفرة الشعرة الى شحمة الاذن والجمة اكبر منها والوحمة اكبر من الجمة وهى التى المت بالمنكبين

ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال (ولا يجوز يا ايها الرجل وعبدالله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبدالله صفة اىّ ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه (وان ابدل من وصف اىّ فان جعل البدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجئ فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب (ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اىّ لما تقدم ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى (واما اذا جئت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبدّ من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جعلا على الوصف وزيد بالضم وذا المال جعلا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو لا حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى (٥ ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد (واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ومنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث (والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا اللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا (قوله لانها توابع معرب) يومئ الى ان المعرب لا محل له والى انه لا يحمل على محله وترك ظاهر اعرابه وفى الموضعين نظر (اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا بالفتحة نحو حسن الوجه ومودّب الخدّام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال ☆ طلب المقب حقه المظلوم ☆ واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه مع الجمل على موضع ما ذكر اليه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله فى ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجيز فى نحو حسن الوجه والبدر الرفع فى المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو (وله ان يركب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا تقول ان اسم عطف على الاسم وكذا نقول

٥ قال الاندلسى نسخه

(فى نحو)

في نحو٦ قوله * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ٧ ودون معد فلتزعك العواذل * وقوله * فلسنا بالجبال ولا الحديدا * ان المنصوب عطف على الجار والمجرور (قوله والتزموا رفع الرجل) كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للنادى المضموم فلم يجز فيه النصب كما فى يازيد الظريف (قوله وتوابعه) كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ماجاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالتعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ماجاز فى توابع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا يا الله خاصة) يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة مافيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا ذا رأيت قال * يسمعها لاهه الكبار * وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال * معاذ الاله ان تكون كظبية * ولا دمية ولا عقيلة ربرب * واما التجم والصعق والذى وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس ولا يجتمعان الا فى الشعر كقوله * ان المايا يطلعن على الاناس الآمنينا * الا انها ليست لازمة اذ يقال فى السعة ناس فقالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة والله بفتح العين اى عبد فأله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان علما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤوله اى يعبد وصار مع لام العهد عمالله فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما (ولا تقول اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجئ الآله فى السعة اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الآله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ماقبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا تدغم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللامين لم يلتقيا (والاكثر فى بالله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل (وحكى ابو على يا الله بالوصل على الاصل (وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه لها اى استتر فيقال فى قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز فى غيره كاختصاص سبحانه تعالى وخواصه فى اللهم وتالله وآلله وهالله ذو الله مجرورا بحرف مقدر فى السعة واما الله لتفعلن بقطع الهمزة كما يجئ فى باب القسم (وقوله * من اجلك يا التى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى * شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله (فلتزعك العواذل) وزعته أزعه وزعا كففته

٧ قوله (ودون معد آه) فانه حمل دون الآخر على محل دون الاول لان معنى لم تجد من دون عدنان لم تجدان دون عدنان والدا يقول قصارى الانسان الموت فينبغى ان يتعظ بموت من قبله ويرتدع عن المعاصى فيقول انسب الى عدنان اومعد فان لم تجد من بينها من الآباء باقيا فاعلم انك ستصير الى مصيرهم واراد بالعواذل مايزعه ويكفه من حوادث الدهر وزواجره سماها عواذل على السعة

لزوم اللام وقوله ❊ فيا الغلامان اللذان فرا ❊ ٢ ايا كما ان تبغيالي شرا ❊ اشد (وبعض الكوفيين يجوز دخول ياعلى ذى اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من ياآخرا تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقال الفراء اصله ياالله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لاتؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال * انى اذا ماحدث ألمّا * اقول ياالله يااللهما * وقد يزاد ٣ ما قال * وماعليك ان تقول كلما * سبحت او صليت ياالله ماه اردد علينا شيخنا مسلما * ولا يوصف اللهم عند سيبويه كالا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة بالنداء نحو ٤ ياهناه ٥ ويا تومان ويا ملكمان وقل (وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة ياالله وقد يقال ياالله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى ﴿ قل اللهم فاطر السموات والارض ﴾ وهو عند سيبويه على النداء المستأنف ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها (قوله وانك فى مثل يانيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦ المنادى المكرر اذا ولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب وانك فى الاول الضم والنصب قال * يانيم تيم عدى لا ابالكم * لا يلقيكم فى سؤة عمر * وقال * يازيد زيد اليعملات الذبل * تطاول الليل عليك فانزل * اما الضم فى الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثانى عطف بيان وهو البدل على مايأتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو توكيد لفظى لتيم الاول وقدمر فى توابع المنادى المبنى ان التأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف (وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا ابالك لتأكيد اللام المقدرة واتجابيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لابعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجيء فى باب الاضافة لانك لما كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الاول وكأنه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى ﴿ لا فيها غول ﴾ وقال * فلا والله لا يلقى لمابى * ولا للما بهم ابدا دواء * مع ان حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله * وصا لياآت ككما يؤثفين ❊ من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما بدل فى قوله تعالى ﴿ كلا هدينا ﴾ لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلا المضافين نحو قوله * بين

٢ قوله ايا كما ان تبغيالي شرا) بغيته الشيء اذا طلبته له وفى رواية ان يكسبالى شرا

٣ فى اخره نسخ ٤ قوله (ياهناه من كلمة كناية ومعناه شيء حقير تقول فى النداء ياهن اقبل وياهنان اقبلا وياهنون اقبلوا ولك ان تدخل فيه الهاء فتقول ياهنه كما تقول له ومالهِ وسلطانيه تزيد الهاء لبيان الحركة كقولك ان تشبع الحركة فتتولد الالف فتقول ياهناه اقبل وهذه اللفظة مخصوصة بالنداء كما خص به يافل ولك ان تقول ياهناه اقبل بهاء مضمومة وياهنانيه اقبلا وياهنوناه اقبلوا وحركة الهاء فيهن منكرة ولكن هكذا رواه الاخفش ٥ قوله (ياتومان ويا ملكمان آه (يقال ياتومان يقال ياتومان للكثير النوم ولا يقال رجل نومان لانه يختص بالنداء ٦ المنادى المفرد اذا تكرر لفظه وولى الاسم الثانى آه نسخه

ذراعى وجبهة الاسد * وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان اصله ياتيم تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجها رابعا فى نحو ياتيم تيم عدى وهو انه كان فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يازيدبن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالموصوف فى التبيين * قوله (والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ياغلامى ويا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كو او العطف وفائه وياء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولاسيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة (وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوها ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامى واما يا غلام بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة (وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول ياعدو وياعدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنيا

قليس بشاذ كما شذ ياغلام لاجتماع الياءين (وقد يضم فى النداء ماقبل الياء المحذوفة وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء العلم بالمراد ومنه القرأة الشاذة رب احكم وربما ورد فى الدرة الحذف والقلب فى غير النداء لكن الحذف فى الفواصل والقوافى ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالهاء وقفا) اذا وقفت على ياغلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجئ فى باب الوقف واذا وقفت على ياغلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز جذفها واسكان ماقبلها كما تقف على ماحذف يأؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد كما يجئ فى باب الوقف واذا وقفت على ياغلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا يابى ويااسى) يطرد فيهما ما فى سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها يجواز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لايجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التأنيث لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم كما فى علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتأنيث انقلا بها فى الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدرة بعدها واوكان الامر كما قالوا لسمع يابتى ويابتى ايضا (ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء المرخيم فيلزم فتح ماقبلها نحو ياب ويام على ماحكى يونس لئلا تلتبس بنداء الاب والام بلاتاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما فى اخت وبنت (والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ماقبلها كما فى ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لوحركت (وقال الاندلسى اصل يابت ويامت يابتا ويامتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لاتستثقل فتحذف واماحذفها فى يابن ام ويا ابن عم فمحتمل للنقل الحاصل بالتركيب وقيل يابت ويامت انهما رخما بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجئ من نحو قوله* ٢ كلبنى لهم ياامية ناصب * وقد يقال يابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التى هى اصلها وجازيا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف ياابتى ويا امتى فانه لايجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه ٣ (قوله ويابن ام ويابن عم خاصة مثل باب ياغلامى) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف والقلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو ياغلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ماجاز فى باب ياغلامى من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويابن عم اجتزاء بالفتحة عن الف لزيادة استثقاله فبولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم اوكسرها اكثر من حذف ياتحو ياغلامى * قوله (وترخيم المنادى جائز وهو فى غيره ضرورة

٢ (قوله كلبنى لهم اميمة ناصب) هم ناصب اى ذونصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه وينعب كقولهم ليل نائم اى ينام فيه
٣ (قوله ويابن ام ويابن عم خاصة) قد نبوهم ان العمة فى حكم العم

انما كثر الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له ٢ فقصد بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتباطا * قوله (وهو حذف فى اخره تخفيفا) يعنون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف الاعتباط مع انه لابد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذى ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباط جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء فى نحو ياغلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الاترى الى ان مورد الاعراب ماقبله (ويخرج منه الحذف فى باب عصا وقاض لان الحذف لالعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يدودم لانه واجب * قوله (وشرطه ان لايكون مضافا ولامستغاثا ولاجملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء تأنيث) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهى ان لايكون مضافا ولامضارعا له وان لايكون مستغاثا ولايكون مندوبا ولايكون جملة والشرط الاخير ثبوتى غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والثانى كونه بتاء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف (وانما لم يقل ولامندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى (واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف فى اخر الاسم الثانى نحو قوله * خذوا حظكم يااعكرم ٣ واذكروا * او اصرنا والرحم بالغيب تذكر * وقوله * اباعر ولاتبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعى موته فيجيب * اى ياال عكرمة واباعروة وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى كما فى قول ذى الرمة * ديارمية اذمى تساعفنا * ولايرى مثلها عجم ولاعرب * وقول المتنبى * لله مافعل الصوارم والقنا * فى عمروخاب ٤ وضبة الاغلم * ٥ وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحويا تأبط (والفراء والاخفش جوزا ترخيم اللذى المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخان نحو رجل علما (ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم اللذان عليا سكن اوسطه اوتحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان اوعلانية المحذوف عند سيبويه (والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله * الااضحت حبالكم ٦ رماما * ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اما ماالى امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف اليه على ماختاره البصرية ولاترخيم الجملة عليين لانهما اذا سمى بهما يراعى حال جزئيها قبل العلمية فى استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على مايجئ فى باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٢ فيقصد سرعة نحضه

٣ (قوله واذكروا او اصرنا والرحم بالغيب تذكر) الاصرة ماعطفك على رجل من رحم اوقرابة اوصهر او معروف والجمع الاواصر والرحم القرابة والرحم مثله

٤ (قوله وضبة الاغلم) جعلهم اغناما لانهم كانوا جاهلين حيث عصوه فضل بهم ماضل وقد يتوهم ان الاغلم بالثاء لابالنون من الغثمة وهو البجمة والاعتم هو الذى لايفصح شيئا والجمع عتم

٥ (قوله وبعض العرب) اراد عمرو بن حابس

٦ (قوله رماما) اى بالية جمع رمة

٧ (قوله واضحت منك شاسعة (اماما) قال المص فى الايضاح ورده المبرد بان الرواية وماعهدى كعهدك ياالماما وهو من تعسفاته

٨ (قوله شاسعة) اى بعيدة

الاستقلال لان عبدالله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروى اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثانى ولاحذف اخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لايكون الا فى اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل خذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف(٨ وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذى وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة عليمن (وامتنع الترخيم فى المستغاث الذى فى اخره زيادة المدلان الزيادة تنافى الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة فى اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر(قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف انما اشترط العلمية فى الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على مالقى (وانما اشترط فى العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية المعرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يدودم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لايعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصاقانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف(فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن (قلت البناء فيه عارض فهو فى حكم المعرب وضعه مشبه للرفع على مابينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتاء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولازائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما فى باب مالاينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى (وانما يزال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذا لتاء كلما اخرى لكنها امتزجت بماقبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل فى المثل * قبل البكاء كنت عابسة * ٩ وقبل النعاس كنت مضيرة * ولو اعتبرنا سد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بمايصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه فى جمع السلامة نحو عرفات وتقديره فى نحو الدار والشمس وليس لاتى التأنيث هذه الاحوال (قال سيبويه كل اسم فى اخره تاء فان حذف التاء منه فى كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل فى المضاف حال العلمية فليس اثر النداء ولا باعتبار ماقبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل النعاس كنت مضيرة) الضمير والضمير على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمر الفرس بالفتح و بالضم ايضا ضمورا واضمرته وضمرته

ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما اولا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني قمع التاء كما في قوله* كليني لهم يا اميمة ناصب * وليل اقاسيه بطي الكواكب * فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وقمعها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ماقلنا اذا وقفوا الحقوا باخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ماوقفت بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء السكت ٢ باخر ماليست حركة اخره اعرابية ولامشبهة بها نحو وه وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله * ففي قبل التفرق يا ضباعا * ولايك موقف منك الوداعا * ولايرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الاماشذ من نحو ياصاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس الطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان (وقال المبرد هو مرخم كروان ولاضرورة الى ماقال مع ماذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الاعند الفراء وابن السراج قال * فقالوا تعال ٣ يازي ابن مخرّم * فقلت لهم اني خليف صداء * وكانهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من وجوهها لايزاد عليها شيء اخر من الخارج فعلى هذا لايمتنع عندهما مجيء سائر التوابع * قوله (فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد (قسم ماحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيد ان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان ونديمان وحراسان وباقي المنسب وماشابههما نحو كوفي ورومي وكرسي والف التأنيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها ٢ كما في حرباء وعلباء (قوله اسماهذا اذا جعلناها فعلاه من الوسامة اي الحسن على ماهو مذهب سيبويه لاافعالا جمع اسم على ماهو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لامن باب جراء ٣ ورجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايضا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولااسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم تصرف لاني التأنيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا (قوله اوحرف صحيح) كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لايحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا تسمحه
٢ قوله (يازي) رخم زيد بحذف الدال صداء قبيلة من اليمن او حي من بني اسد وقيل اسم فرسه ٣ قوله (كما في حرباء وعلباء) الحرباء هو اكبر من العظاية يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت ويتلون الوانا بحر الشمس وهوذ كرام حبين والعلباء عصب العنق
٣ وقد يجئ في التصريف جحجح الفريقين فيه وتر جحجاحهما نسخه ٤ قوله (في نحو غفر ناة وسعلاة) الغفرناة الناقة القوية والسعلاة اخبث الغيلان وكذلك السعلاء بمد وبقصر

عفرناة وسعلاة الالتاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في ٥ مستماح ومستميح (ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفاواوا وايا ساكنين ماقبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو ٦ كنهور ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويتها بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ماقبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ٧ ملحقان بجردحل اولم يكونا له ٨ كمليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ماقبلهما من جنسها (واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسنيين وقفا فما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال بحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين (والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لافي قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة (وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود (واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حراء والمشهور حذف الزيادتين معا (وبعضهم يجوز يا حراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قوله ❊ كليني لهم يا اميمة ناصب ❊ والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذوي الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يتلبس بالمذكر (وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بناء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشتبه به واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به (وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان اولا (اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ماذكره غيره لان جميعها مشروط

٥ قوله (كما في مستماح ومستميح) محت الرجل معاها عطيته واستمحته سألته العطاء

٦ قوله (كنهور ومشريف) الكنهور العظيم من السحاب والشريف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع يقال شريفة الزرع اذا قطعت شريفه

٧ قوله (ملحقين بجردحل) الجردحل الجمل العظيم من الابل الضخم

٨ قوله (كمليق وقبيط العليق مثال القبيط نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرشك وربما قالوا العليق مثال القبيطى الناطف وكذلك القبيط والقبيطاء بالتخفيف والمد يقال اذا خففت مددت واذا شددت قصرت

٩ قوله (مطلقا) اى على اللغتين

بالعلمية واشتهار المسمى بجعله مما يزيل اللبس فى الغالب ثم ان الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ماذكر على ثية الضم كان اولا والافلا (والفراء يحذف الساكن ايضا فى الاسم الذى قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على ثية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نم واجل وهو ضعيف لان معنى ثية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ (والكوفيون يحذفون ٤ فى نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة اعنى الالفين مع الياء التى بينهما كزيادة الجمع (والبصريون يختارون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف (قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير) لااريد حذف شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعضمتين متصلتين ٥ عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالانثيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت ياخمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولاتخليه تاء لانها ثالث التاء التى كانت فى خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لوسميت رجلا بمسلمتين قلت فى الوقف يامسلمه بالها لان التاء تطرف لفظا ولايوقف على تاء التأنيث الا فى بعض اللغات (قالوا فاذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم انسان واثنين ومن ثم لايضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجئ فى باب المركب (قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثانى اسم برأسه ولايلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون (قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد) اى غير ماحذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ماحذف منه كلمة وهو المركب * قوله (وهو فى حكم الثابت على الاكثر فيقال ياحار وياغو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال ياحار وياغو ويا كرا) اى المحذوف للترخيم فى حكم مابت فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ماكان عليه وكان القياس ان يكون جعل مابقى بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت فاذا بقى ماقبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لانعلة موجبة قياسية كان لم تقض بالامس فلذا صار ماقبل المحذوف فى نحو غدويدودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لوقصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لانعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف فى النداء بأقصى مايمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه فى صورة المقوص مارأيت وفى نحو يازيدبن عمرو ماهو المشهور من قبح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته فى الكلام ليس مقصودا بالذات بل هو تنبيه المخاطب ليصغى الى مايجئ بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم فى الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب (ومن جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسيا

٣ قوله (هرقل وسبطر) هرقل ملك الروم على وزن خندف ويقال ايضا هرقل على وزن دمشق واسد سبطر على وزن هزبرای يمتد عندالوثية

٤ قوله (فى نحو حولايا ويزدرايا) لكنهم يقلبونها همزة فيقولون يا حولاء على اللغة القليلة كما سياتى فى ترخيم شقاوة وخزاية

٥ اى عندالتركيب

مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير مايق الافى مواضع بعضها مختلف فيه و بعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه (قال الجمهور فى نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة ياأعلى وياقاضى برجوع الالف والياء لانه زال فى اللفظ الساكن الاخير الذى حذفاله (وقال المصنف ونم ماقال لوقيل ياأعل وياقاض فى هذه اللغة لم يعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولاخلاف فى رد الالف والياء فى اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا (ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ماقبله من الفتحة والالف فتقول يا اسمار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما فى قوله * عجبت لمولود وليس له اب * وذى ولد لم يلده ابوان * وقولهم انطلق فى تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل فى التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع فى الفعل وصيانة له من الكسر ماامكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار (وغير سيبويه يجيز فى نحو اسمار مرخما الكسر ايضا لالتقاء الساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكنيرة كما فى هرق (والفراء يحذف الراء الاولى ايضا فى اسمار مع الالف قبلها والساكن المدغم فى نحو ٣ ارزب بناء على اصله فى هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول فى المسمى بنحاب ياتحاب وفى رادّ ياردّ وفى مضارّ اسم مفعول يامضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يقون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت (اوالفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لايرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير فى الترخيم ٤ فيقول ياأعمر بكسر الراء وياأعمر بسكون القاف وبفتح العين فى مقرّ ولايحذف الحرف الساكن كما فى نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك فى خدب اذلم يكن للساكن اصل فى الحركة (وماذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور فى قولهم ياقاضى وياأعلى فى المسمى بقاضون واعلون الاان الفارسى فرق بينهما بان الياء فى قاضى اصلا فى الثبوت فى بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر فى عمر فانه لم يثبت فى موضع من المواضع (ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول ياثمولان الواو فى التقدير ليس اخر الكلمة (ومنع الفراء من ذلك لان الواو فى الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال فى ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لايجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود فى حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياعم وياسع وياعم فى ترخيم عمود وسعيد وعماد كعامر (واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ماقبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو

٣ ارزب

٤ قوله (فيقول ياأعمر بكسر الراء وياأعمر بسكون القاف وفتح العين فى مقراء) اى الراء التى هى عين الكلمة

٥ وخدب فيبقى الساكن على حاله نسخه

٢ ومنهم من يجيزا بقاؤه على حاله نسخه

٣ قوله (نحو ارزب) ركب ارزب اى ضخم والركب منبت العانة

٤ قوله (وخدب) وجل خدب اى ضخم

كان صحيحا وفى حكمه نحو ياحار ٢ ويامرو وياقرى فى حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ماقبلها اوالفانحو ياقاضى ويامشترافى قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة ونمود ابدلت الواوياء والضمة كثرة نحو ياقلنسى وياثمى وفى الكثيرة قلت ياثموياقلنسو لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن اخره واوقبلها ضمة الاوتقلب الواوياء والضمة كسرة نحو التغازى والادلى لما يجئ فى التصريف فى باب الاعلال والمادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ماقبل المحذوف ياء اوواوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول فى غلبان وتزوان ياغلى وياتزا وفى الكثيرة ياغلى وياتزو لانك اذانويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الف بخلاف مااذا لم تنوه كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى (وان كان واوا اوياء بعد الف زايدة قلبت همزة نحو ياثقاء ٣ ويا خزاء فى ثقاوة وخزاية وفى الكبيرة ياشقاو ويا خزاى لازكل واوا وياء تطرفت بعد الف زائدة قلبت الفا ثم همزة كما فى رداء وكساء لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجئ فى التصريف (وان كان ماقبل المحذوف باقى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ماحذف من الاصول رددته لما مر كيا سادة فى ترخيم شاه اوفاه كما تقول فى ترخيم شيءوديءياوشيءوياودى بردالعين الى سكونها عند الاخفش وياوشيء وياودى بابقاء حركة العين عند سيبويه والاول اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجئ فى باب النسب فان الاخفش يقول وشى وسيبويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ذاالين ٤ كما تقول ياالاء فى المسمى بلات وان لم يكن الثانى حرف لين لم ترد للحذف كما تقول ياثب وياعد فى ثبة وعدة كل ذلك لان المادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجئ فى المعربات ٥ اسم ثانية حرف لين ٦ لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد (وان ادت هذه اللغة اى القلب الى قلب مالا يكون منقلبا كما برخم حبلیان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لاتجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء اوواو ولم يعهد الاالتأنيث غير منقلبة عن شئ (وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بجحنجب بفتح الدال (واما السيرافى فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شئ عرض وليس بنية اصلية (وكذا ذكر المبرد عن المازنى فى كل مامادى نية الاستقلال فيما الى وزن لانظيره انه لايرخم الاعلى نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقدمل وسعود وهندلع وعنفوان (واجاز السيرافى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الاترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على نية الاستقلال يامنص ٩ وفى خضم ياخض مع ان مفعوفعا ليسا من ابنيتهم فتقول ياطيلس ويافرزدو ياقدعم وياسعي ويا هندل وياعنق فالواو اذا رخمت صحراوى على القلب قلت الواو همزة فلوازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمز المنقلب عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لاتصرفه نظرا

٢ قوله (ويامرو) المر وحجارة بيض براقة يقدح منها النار الواحدة مروة وبها سميت المروة بمكة

٣ قوله (وياخزاء) اى خزى خزاية اى استحيى فهو خزيان

٤ قوله (كما تقول ياالاء فى المسمى بلات) هى كلمة لازيدت عليها التاء

٥ قوله (اسم) على حرفين

٦ لم يرد المحذوف نسخه

٨ قوله (بجحنجب) الجحنجب ضرب من الجنادب وهو الاخضر الطويل والجحنجب ايضا الجمل الضخم

٧ وقوله (وقدعمل) القدعمل والقدعملة الضخم من الابل ويقال ماعنده قدعملة اى شئ

٩ قوله (وفى خضم ياخض) خضم على وزن بقم اسم رجل ابى قبيلة وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ فيهم

الى الاصل * قوله (وقد استعملوا صيغة النداء فى ٢ المندوب وهو المتفجع عليه يا اووا واختص بواو حكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف فى اخره) هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده (قوله المتفجع عليه) دخل فيه المجرور ٣ فى نحو تفجعت على زيد فلا قال يا اووا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لاستعمال فيه الاحرف النداء المشهورة اعنى ياكما ذكرنا دون اخواتها لانها انما تصرفت ودخلت فى جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا ووا ويلا وواثبورا (قوله واختص بوا) يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترين الندبة والنداء (وقيل قد يستعمل وا فى النداء المحض وهو قليل (قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى) فيقال وازيدوا عبد الله واطالما جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة (وقال المصنف بناء على مذهبه اعنى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه ٤ كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى فى المندوب لاشتراكهما فى معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام كقولهم فى باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له فى معنى الاختصاص كما سيجئ (قوله ولك زيادة الالف فى اخره) اى لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا (وقال الاندلسى يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والاوجب الالحاق معها تقول يا محمدا على بلا الحاق (وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد وازيدا ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب (قال ابن السراج تقول فى نداء البعيد يا زيداه والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم ياهناه فى المنادى غير المصرح باسمه * قوله فان خفت اللبس قلت واغلاماه كيه واغلاماه كموه) اخر الكلمة لا يخلوا من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه (والفراء يجوز اتباع المدة للحركات ٥ قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت (وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختار وافيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه فى الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا لضرورة كما يجئ واما الانكار فلا يطلب مدا تاما ليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما فى قطام وحذام وحيث اعلاما

٢ قوله (المندوب) من ندب الميت اى يبكى عليه وعد محاسنه ليعلم الناس انها اصابه امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع

٣ قوله (فى نحو تفجعت على زيد) اى توجعت

٤ قوله (كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله (قياسا على مدة الانكار) مدة الانكار تتبع حركة الاخر فقال فى هذا عمرا عمروه وفى رأيت عثمان اعثماناه وفى مررت بغلام اخدامه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته المدة كقولك فى جاءنى زيدا زيديه ومعناها انكار ان يكون الامر على مازعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف مازعمه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل فى مدالندبة كما ذكرنا فلا تقلب الالبس (قال الاندلسى والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء لزومها (قال سيبويه وتقول فى ندبة يازيدو ياغلام يعنى ماسقط منه ياء الاضافة وازياده وواغلاماه فحمت الكسرة كما فحمت الضمة فى يازيد (قلت ولواخترنا ههنا مختار الاندلسى اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى ٦ لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعدالنون التثنية التى بعدالالف اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيدناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التى بعدالياء فالالف هو الوجه نحو قوله و اجمجمتى الشامتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حركة من جنسها اتفاقا نحو واغلاميكه فى غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ووامنهوه فى المسمى عنه لئلا يلتبس بالمسمى بهما ولايجوز فى النداء المحض ياغلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معافى حالة (واما المندوب فلم يكن مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلاميكاه والساكن لايخلوا اما ان يكون تنوينا والفا اوواوا اوياء اوميم جمع اوغيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذى هو محل التخفيف (واجاز الفراء فى المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها قمعها لاجل الف الندبة والثانى حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ماقبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه فى جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما فى مدة الانكار (وماذكرناه اولاهو المشهور المستعمل وان كان الفاحذفتها لالف الندبة عند الصاة نحو وامعلاه واغلاميكماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجئ فى التصريف (وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا اوياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو ياقاضياه وباراضياه ويارامياه ويارميماه ٧ وياسمدواه واما اذا ندبت ياغلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه ياغلامياه لان اصلها الفتح عنده (واجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها فى المضاف الى المضاف الى الياء نحوا انقطاع ظهراه (قال السيرافى والقياس فيهما واحد بجوز سقوطها لاجتماع الساكنين (قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه اوجه امالان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلى بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التنبية فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك لزوم الف التنبية فى المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لاتلزم المندوب (اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه (واما قوله السكون العارض فيه كالاصلى فنقول ذلك فى الالف لكونها كالف الندبة فى الصورة فجازان يغنى عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا لقولك ياقاضياه فى ياقاضى وان لم يكن الواو والياء اصلى فى الحركة فان كانتا مدتين اى ماقبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلاموهو ووا اخا غلاموهى ووااضربوا ووا اضربى اذا سمى بهما فانك تكتفى بما فيهما من المد عن الف الندبة

٦ (قوله لحصول اللبس) لاحتمال ان يكون المرد اندبة ياغلام بالضم ٧ (قوله وياسمدواه) لم اجد هذه الكلمة مستعملة جنسا كيف ولوكانت اسم جنس لوجب قلب الواو ياء كما هو القياس الواجب الاطراد وجعلها علما مرتجلا او اعجميا مشكل ايضا لانها معربة اذ لاوجه لبنائها فيجب القلب ايضا وغاية ما تكلف تصحيحها ان تجعل اعجمية محكية على حالها فلا يرد وجوب القلب لكن يبقى الكلام فى ان الحركة مقدرة على الواو او الكلمة بتمامها فى محل التحرك وقد يتوهم انها تصحيف سندوعلما منقولا عن الفعل لكنها ح يكون جملة محكية على حالها فلا تكون الحركة مقدرة بل محكية وقد صرح بان واو ضربوا لا اصل لها فى الحركة ولو مثل بيدعوا علما لكان اقرب وقد ضرب فى بعض النسخ على هذه الكلمة والله اعلم بالصواب م قال الشيخ لم يظهر لى معناه

لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو ياقاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بهما نحو ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو واقاتل لواه ويا قاتل كياه واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلاماكموه وواخاغلامهمى والواو والياء بعدهما اللتان حذفتا في الجمع للاستقال كما يجئ في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كما قلنا ٢ في غلاماهوه وغلامهمى واما الفا المد قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو يامناه في المسمى بمن (وسيبويه يجيز نحو واقنسروناه اذا لم نع (وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكور ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه الياء كما يجئ في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيدياه واقنسرياه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه (وتقول في المسمى باثنى عشر عند سيبويه وا اثناعشراه بالالف في اثنى لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت واثنان (وقال الكوفيون واثنى عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف (واجاز ابن كيسان الوجهين * قوله (ولك الهاء في الوقف) يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واواكانت اويا والفا جائز في الوقف لا واجب (وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاماوينبغي ان لا يجب عند هذا القائل معوا لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ماقال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فالبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة (وانما الحقوا هذه الهاء بانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفيها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كاتين بها الحركة في غلاميه على ما يجئ في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما (وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واتباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال * يامرحبا بحمار

٣ قوله (ناجية) الناجية السريعة تنجو بمن ركبها

٣ ناجية * والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره * قوله (ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامنتح وازيد الطويلاه خلافا ليونس) هذا الذي ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة ويعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه (وانما دلك لتحصيل عذر الادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول واضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عطيما وقد ضربه

المتفجع عليه واشتهر به وكذلك ياحسنا وجهوه فى المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب فى الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمانى وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول فى المضارع للمضاف والطالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه (وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (ولم يونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظ او اتصاله بها فى المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان فى اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتاه والجميجمة القدح (وحكى الكوفيون ان رجلا مسحّاه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسى عن الكوفيين انهم ربما نوّنوا المندوب فى الوصل نحو وازيدا ياهذا * قوله (ويجوز حذف حرف النداء الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى) يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه اولا (وانما لا تحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له ولا يكون هذا الا فى المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هى اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هى مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغى ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار فى حذف حرف النداء من اى يوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها ذا الرجل (وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب و بين كون الاسم مشارا اليه و كونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل و جعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره و جعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء ﴾ وليس فى الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجئ فى الحروف فبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذ ندا وهانحويا انت و ياايك تقول فى الموصولات من لا يزال محسنا احسن الىّ (ومن قال فى ضبط مايحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف فى ياغلام رجل وياخيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللبالغة فى تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منا ديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما فى النداء المحض فلما تقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا لزم الحافظ على النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها (ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه فى آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لئلا يكون اجحافا (قوله اصبح ليل) اى ادخل فى الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس ٣ تبرما به وكان مقرّ كا و يقال انه سألها عن سبب تقريكهن له فقالت له لانك تقيل الصدر خفيف الجز سريع الاراقة بطىء الافاقة (قوله ٤ الطرق كرا) رقية يصيدون بها الكرى يقولون * الطرق كرا ان النعام فى القرى * ماان ارى هنا كرا * فيسكن و يطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع حامرى امّ عامرى والمعنى ان النعام الذى هو ا كبر منك قد اصطيد وحل الى القرى فلا تحلى ايضا (ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق) قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل ٥ وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك ففيم استعجالك فى الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الا على فذهبت كلمتا مثلا * قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا) المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم (قوله الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى ياقوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى قصدهم عن السجود ويجوز

٢ قوله (قوله لئلا يكون اجحافا) اجحف به اى ذهب به وسيل اجحاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به

٣ قوله (تبرما به وكان مقركا) برم به بالكسر اذا سئمه وكذا تبرم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركها زوجها ولم تسمع هذه اللفظة فى غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد الذى تبغضه النساء

٤ قوله (الطرق كرا رقية) وفى المثل الطرق كرا الطرق كرا ان النعامة فى القرى يضرب المعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينيه ينظر الى الارض

٥ قوله (وانت مقمر) يقال اقمرنا اى طلع علينا القمر

ان يكون بدلا من قوله اعالهم فلا تكون لازائدة اى فزين لهم الشيطان ان يسجدوا هذا ❊ واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والالم يجز فى المذكر الا يافلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يانم فى ياعماد ولو كان ترخيم فلان لقيل فى المؤنث يافلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يامكرمان ويا ملامان ويانومان اى ياكريم ويا لئيم ويا نائم كذا يا ملكعان اى يالكع وكل ماهو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ماهو على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله ❊ ٦ فى لجة امسك فلانا عن فل ❊ وقال ❊ اطوّف ماالطوّف ثم آوى ❊ الى بيت قعيدته لكاع ❊ ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وبما اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان تأتى باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والمجئ بهاء التنبيه فى مقام المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى اوالمشارك فيه نحونحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بمناسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال اوالمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لالافتخار ولاالتصاغر نحو انا ادخل ايهاالرجل ونحن نقرأ ايهاالقوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اىّ هو مادل عليه ضمير المتكلم السابق لاالمخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذالمنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولايجوز فى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء لاحقيقة كما فى يازيد ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء فى الخالى عن معناه بالكلية وحال ظاهراىّ ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى كعالهما فى النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل فى نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت اوقعدت وان كان فى الظاهر جملة معطوفة على جملة الاانه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وقعودك كما يجئ فى باب حروف العطف وقديقوم مقام اىّ المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحونحن العرب اقرى للنزل اومضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ❊ ٧ انا معاشر الانبياء فنابك ❊ اى قلة كلام و قولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال ❊ بنا تميما ٨ يكشف الضباب ❊ قال ابو عمر وان العرب نصبت فى الاختصاص اربعة انبياء معشر وآل واهل وبنى قال ❊ انا بنى ضبة

٦ قوله (فى لجة امسك فلانا عن فل) سابقه ❊ تبرايديها عجاج القسطل ❊ اذ عصبت فى العطن المقر بل ❊ تدافع الشيب ولم تقتل ❊ فى لجة البيت فقوله عجاج اى الغبار والدخان ايضا و قوله القسطل بالسين والصاد ايضا الغبار وقوله عصبت اجتمعت و تدافع الشيب اى يدافعن تدافع الشيب وقوله فى لجة اختلاط الاصوات واما قوله ولم يقتل من الاقتال واصله تقتتل فلما اريد ادغام التاء فى التاء سكنت الاولى ومعنى البيت اذاجتمعت الابل فى عطن له تراب كالدقيق المغربا، ارتفع الغبار من ايديهن لدفع بعضهن بعضا على الماء تدافع الشيوخ ذوى الاحلام ولا يقتلن و قد كثر اصوات الرعاة لقول بعضهم لبعض امسك البعير الفلانى عن البعير لئلا يضره

٧ (قوله انا معاشر الانبياء فنابك،) بكاثر الناقة و الشاة تبكأ بكاء اى قل لبنها

٨ (وقوله يكشف الضباب) الضباب الغبار

لانفر* اقول لاشك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لايكون ذا اللام ونحوايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بالمقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعنى اواخص اوامدح قال والنقل خلاف الاصل قالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام فى نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لايظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه بجامعته للام وقد يأتى الاختصاص الذى باللام اوالاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام اوالاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق وبعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ اوالترحم نحو قوله * ٢ لنا يوم والكروان يوم * تطير البائسات ولا تطير * وقوله * ويأوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى * بفعل لايظهر وهو اعنى اواخص فى الجميع اوامدح واذم وارحم كل فى موضعه هذا ماقيل (ولو قيل فى الجميع بالنقل من الناداما يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجريناهذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ماهو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ ينصب عليه ٣ مايشبهه فى القبح شئ مما قبله كقوله * ٤ لحى الله جرما كاذ ترشارق * وجوه كلاب ٥ هارشت فاز بأرت * وقال * ٦ اقارع عوف لااحاول غيرها * وجوه قرود تبتغى من تجادع * واعلم انه ليس لك فى قولك ياايها الرجل وعبدالله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبدالله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ماسرابالك واخب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح اوترفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجئ فى باب النعت وامااذا قلت يازيد وعمرو الطويلين اوالطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت ياهؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لايفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع اوينصب على المدح اوالذم اوالترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والافهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف * قوله (الثالث ماانضم عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل اوشبهه مشتغل عنه بضميره اومتعلقه لوسلط عليه هو اومناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره مابعده اى ضربت وجاوزت وآهنت ولابست)

٢ (قوله لنا يوم والكروان يوم تطير اليائسات) اى الكروان والتأنيث باعتبار قصد الافراد من الجنس واليائسات نصب على الاختصاص يقال يئس الرجل يأس بؤسا اشتدت حاجته ٣ لفظة ما مرفوعة بشبهه ٤ (قوله لحى الله) لحاه الله اى قبحه ولعنه اى ابعده ٥ (قوله هارشت فاز بأرت) الهراش والمهارشة بالكلاب تحريش بعضها على بعض وازبأرت الكلاب تفشت وازبأر الشعر انتفش ٦ (قوله وقال اقارع) الا قارع الشداد والقارعة الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقرير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل (وهذا عند الكسائي والفراء ليس بما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت اخاه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما (واتما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذلك ٨ الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه (ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر اوشبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا الهاء في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم يبنت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد بقولك عمرو واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجئ في مذهب البصريين ايضا (واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر بضربه ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لان فاعل كما تقدم في باب الفاعل (ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرء يهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر ٩ لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ماقبله (قوله كل اسم بعده فعل) احتراز عن نحو زيدا بوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه (قوله اوشبهه) ليشمل نحو زيدا انا ضاربه اوانا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا يصب بنفسه لوسلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لانتصب ماقبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما نسخه قوله اخاه ليس في نسخته

٨ قوله (الا يرى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه آه) قيل عليه ان لم تقدر عاملا في زيدا يلزم دخول العامل اولا في البدل وهو غير سائغ وان قدرت عاملا فيه فقد حصل المطلوب اذا المقصود تقدير ناصب ويطرد هذا في جميع المثل نسخه

٩ قوله (لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ماقبله) قيل فيه نظر

قوله (ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز ليس في نسخته

فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته (ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو (وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران ومازيدا ضاربه البكران والام ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لالفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران (قوله مشتغل عنه بضميره) اى مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لوسلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره اى لوسلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه (قوله او متعلقه) اى مشتغل بضميره او بما تعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه واما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله ❊ فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال ٢ طالعات بمخرم ❊ مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته اومررت به او انا ضاربه بل الشرط اتصاله لفظا او محلا او اتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها (واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣ وبقوله لوسلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا اني ضربته وعمرو ليت تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (ومن الواجب تصدرها كم نحو زيدكم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته وأضربته وكذا العرض نحو زيدا لا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته والا أولا اولوما اولوما وكذا الا التي نحو هندا لا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ماضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال ❊ قد اصبحت ام الخيار تدعى ❊ علي ذنبا كله لم اصنع ❊ يروى برفع كله

٢ قوله (طالعات بمخرم) المخرم بكسر الراء منقطع انف الجبل والجمع المخارم

٣ قوله (لوسلط عليه هو او مناسبه لنصبه (وانما جعلهما لان حاصلهما واحد كما مر

ونصبه اما لان فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي تخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما الا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجع نظرا الى كونها النفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته (ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيدا لو ضربته ضربك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يحيء في بابه (واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب (واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها) واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيدا انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيدها ته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه حرّ على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدا ن تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله (وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد و يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا

لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعنى نحو زيدا ضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا (ونحو نعم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولما لم يكن المفعول الاول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول كما يجئ فى بابه جاز نحو زيد ظنته قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيد اظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ماهو فى صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكمانين قبل (واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول فى الفاعل زيد لم يضرب الا هو وفى المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه مالا يجوز فى المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله فى المتصلين هذا (وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر (وكذا اجاز ابقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل فى المفسر نحو التى ضربت زيدا ضرب اى ضرب زيد التى ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب (ومنع الفراء المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل فى نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه فى نية التقديم كما كان معه فى نية التأخير فى ضرب غلامه زيدا (والذى ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا الفاعل وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع فى المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر (وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لوسلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذويل ماقبلها فكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذيول ما بعدها

وامانحو قوله تعالى ﴿ اذاجاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسبح فانما عمل مابعد الفاء فيماقبلها اى فى اذا على المذهب الصحيح كما يجئ فى الظروف المبنية ان العامل فى اذا جزاؤها لاشرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم مابعدها لماقبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجئ تحقيقه فى الظروف المبنية وامانحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء فى الجميع للسببية ويجازم ذلك عمل مابعدها فيماقبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره فى حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل يأتينى فانا اكرمه لانها فاء السببية الواقعة موقعها اذهى داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاء لاغير كالجزاء بلى لولم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل امايكن شئ فاجلدوا الزانية والزانى ثم عمل به ماعمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾ كما يجئ فى حروف الشرط وشعل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما فى قوله تعالى ﴿ فليذوقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه وبمعنى اماهذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه (و يخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى لايكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لايكون من هذا الباب اذلو سلط عليه لم ينصبه لانه لاينصب الفعل الاماهو من جملته وذيوله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سيبويه اذالتقدير عنده فيمايتلى عليكم حكم الزانية والزانى فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربته اولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لايعمل فيماقبله كما تقدم (قال البصريون اذالم يجز نصب الاسم المذكور الاقبل مالوسلط عليه هو اومناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلاقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لولم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعنى بضميره اومتعلقه لنصبه فالم يصلح هو اومناسبه للنصب لولا الضمير اومتعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم (فان قيل اشتراط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدى الى صحة مذهب الكسائى والفراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب فى اطراده فى مفسر عامل الرفع فى نحو ﴿ ان امرؤ هلك ﴾ اذلا فارق فكان يجب ان لايتأخر المفسر عن المرفوع اذلا يعمل الفعل الرفع فيماقبله (قيل ان الاصل فى المفسر ان يصلح للعمل فى معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا فى نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل فى زيد فامافى نحو ﴿ ان امرؤ هلك ﴾ ولو ذات سوار لطمتنى ﴿

فلم يكن للفعل محمل آخر اذلو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢ ولا يجوز فعلى ماتقرر لا يحمل الفعل على التفسير فى زيدقام لما لم يضطر اليه (وكذا فى ازيدقام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذالهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمى (واختار الاخفش فى نحوا زيدقام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال سيبويه فى نحوأ انت زيدضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ماقدمناه فبقى خبر المبتدأ وهو زيدضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه للمانعين فى شرح قوله عند عدم قرينة خلافه (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحوأ اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على فعل (وقال الاخفش فى أأنت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اى اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذى لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية فى نحو زيدقام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الافعلا اذلا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الابعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض (واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه (قوله او مناسبه لنصبه) ليس فى اكثر النسخ هذه اللفظة اعنى او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تكن فى الاصل اذا لمصنف لم يتعرض لها فى الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد فيهما من مناسب حتى ينصب زيدا الان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا فى هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب فى موضعين احدهما ان يكون الفعل اوشبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان تتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى ﴿ فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ﴾ والثانى ان لا يكون الفعل الظاهر اوشبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه اومررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول فى زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اى غلام زيد فقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل اوشبهه والثانى ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع اومنصوب لفظا اومحلا يمكن نصب ذلك الفعل اوشبهه اومناسبهما اورفعه لذلك الاسم ايضا اولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

١ وذا لا يجوز نسخ

قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اى ازيد ضرب عمرا ضربه (والاخفش يجوّز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متعين التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا أبالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو اما الخوان اللحم اكل عليه او ازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربته اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته (قوله ينصب بفعل يفسره مابعده) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كريدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر الاعلى معنى المفسر والفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحسبت عليه وهذا الثانى على ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ماهو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت اه لاقى بك او فى به او فى بغلامك او فى باخيك او فى اى شئ كان لاتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ماجرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل فعل متشغل بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر راضعا كان اوناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلاواسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مرّ به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لو بس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت ألخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ماأسندت اليه الفعل المبنى للفعول اى ألابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد (ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ (قوله لانه ان امكن ان يقدر ماهو) هذا كلام جيد متين لكن عبارة المص فى شرحه هكذا وهذا المقدر ان يمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان اولى مثل زيدا ضربته وان لم يمكن فعناه مع معموله الخاص وان لم يمكن فعناه مع معموله العام فقد جعل معناه مع معموله الخاص مقدما وذلك عكس ماذكره الشارح وقد فسرت عبارة المص بان المجاوزة معنى مررت مع معموله الخاص كررت بك ومررت بزيد وان الاهانة معنى الضرب مع معموله العام كضربت النصارى لان ضرب المتكلم لجميع النصارى غير متصور

زيدا والاصل الملابسة كما ذكرنا في أكلوان اكل عليه وأكلوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة ٥ مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لو بس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه (ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملابسة ههنا كما تقدم في مثل مذهب الكسائي (والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد متعديا مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فاللابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار نحو اليوم زيدا ضربته وأبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربه اى ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال (وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم الخوان اكل عليه ان لابس اللحم الخوان ٥ قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا للفاجأة) حال الاسم المحدود لابعد واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو أالسوط ضرب به زيدا لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لايجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى مابعد اذا المفاجأة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجئ ٥ ثم اعلم ان المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لايظن ان رافعه فعل

٥ قوله (مطلقا آه) اى سواء كان هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذى عمل في الضمير بواسطة حرف الجر اولا وحاصله ترك التفصيل الذى اشار اليه بقوله ولك ان تفصل

كما ان ناصبه اذا نصب فعل (قوله عند عدم قرينة خلافه) الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لوسلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومنال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه (وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يطهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب (قوله او عند وجود اقوى منها) اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ماذكروا اما واذا المفاجأة اما اما فتجامع مع ثلاث قرائن للنصب هي مع احديها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا بجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجئ اما اما فانما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلهما بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته او لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقط اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ماقبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ القى الصحيفة كي يخفف رحله ﴾ والزاد حتى نعله القاها ﴿ فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيدليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فامامع الثلاثة فهي مغلوبة نحو امازيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله تعالى وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض (واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لا مرحبا بكم ﴾ فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو ألا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها الا بتأويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيدا طلب منك ضربه فنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو زيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا وما اليست من قرائن الرفع كما بينا لم يبق التعارض في امازيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو (٦ وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا تجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم (وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور * قوله (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام و اذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي ٣ وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور (قوله بالعطف على جملة فعلية) نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعلين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب بلفظه

٦ قوله (وفيما قالوا نظر وذلك لانهم) في بعض الحواشي ان المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي فاذا هو هي اواياها تدل على الخلاف وسيتضح الحال في مباحث الظروف المبنية ٢ وبعد حرف الاستفهام وحرف النفي كذا في المفروة ٣ اذهي مواقع الفعل نسخه

وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه (والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤ (قوله وبعد حرف النفى) هى لوما وان نحو قوله ❊ ٥ فلاحسبا فخرت به لتيم ❊ ولاجدا اذا ازدحم الجدود ❊ وكذا مازيدا ضربته (وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا اوتقديرا لمايتى مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذهى عاملة فى المضارع ٦ ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل فلايقال لم زيدا تضربه ولالن بكرا تقتله كمايقال انزيدا تضربه اوضربته لقوة ان يجزمها للفعلين واماليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان مابعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ماستدلالا لابقولهم ليس الطيب الاالمسك برفع المسك كما يجئ فى باب ماويحمل عليه قولهم ليس خلق الله منله اى ماخلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه انليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس ثمه وفى قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما فى قوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ قوله (وحرف الاستفهام) علة اولويته بالفعل كملة اولوية حرف النفى به (قال سيبويه ليس جواز الرفع فى الهمزة بجوازه فى نحو قام زيد وعمرو كلمته يعنى ان الرفع فى التى احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية فى اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفى احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولاتصير مع حرف النفى طلبية ❊ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهى تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التى خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التى اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجئ فى قسم الحروف فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية فلاتدخل عليها الاعلى قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئى الجملة التى تدخلها فعلا تذكرت المحبة القديمة فلاترضى الابان تعانقه فيجب ان تليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين (وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش فى ان الرفع اولى اوالنصب فى نحو أانت زيدا ضربته والوقف فى اختيار النصب اذا فصل بظرف فى نحو أاليوم زيدا ضربته (والاسماء المتضمنة للاستفهام مل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع فى متى زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذيلزم عطف الخبرية على الانشائية ٥ قوله (ولاحسبا آه) والتقدير ولاذكرت حسبا فخرت به يخاطب رجلا من تيم بن عدى اى لم تذكرلهم حسبا تفتخرون به ولاذلك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر

٦ قوله (ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل آه) العمل فى هذه الافعال اظهر لانها تكرار للقدر

ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا فى هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متعلق على شئ فحقه لزوم اصل المتعلق عليه اذا امكن (واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرضه اولى نحو ليم ضربته كما فى زيد ضربته والعلة كالعلة (قوله واذا الشرطية) فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ فى وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا فى الشاذ كقوله * ٢ اذا الخصم ازى مائل الرأس انكب * ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف (والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة نحو ﴿ اذا السماء انشقت ﴾ اى اذا انشقت السماء (ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار ابعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفى والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو ولاظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى على ما يجئ فى الظروف المبنية (واما على مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز فى جميع ما ذكرنا ونذكرانه منصوب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم ذلك الظاهر (قال السيرافى يجوز هلا زيد قتله بتقدير هلا قتل زيد قتله (وروى الكوفيون * لاتجزعى ٣ ان نفس اهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى * اى ان اهلك نفس اوان هلك نفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد فى بيت ذى الرمة * اذا ابن ابى موسى بلال بلغته * فقام بفاس بين وصليك جازر * على رواية رفع ابن اى اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر فى الرفع والنصب اذا امكن (قوله وحيث) حيث دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه (ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ٤ اما اذا كسعت بمانحو حيثما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنه معنى الشرط نحو متى وايانا لايفصل بينها وبين الفعل الاعد الضرورة قال * فتى ٥ واغل يزرهم بجيوبه * ويعطف عليه كأس الساقى * وقال * ٦ صعدة نابتة فى حاير * اينما الريح تميلها تمل * فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها (قوله وفى الامر والنهى) قد تقدم ذلك بعلته (قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة) اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبراله وقولك بعشرين

ودخول الظهر يقال لرجل ازى وامرأة زواء والذكب داء يأخذ الابل فى مناكبها فتظلع منه وتمشى منحرفا يقال نكب البعير فهو انكب قال العديس لايكون النكب الا فى الكتف قال الشاعر اذا الخصم آموهو من صفات المتطاول الحاير

٣ قوله (ان منفس) المنفس المال الكثير يقال لفلان منفس وتفيس اى مال كثير وقد لامت امرأة النفر لتمنعه من الفقر على اتلاف ماله فقال لها لاتجزعى لاهلاكى تفيس المال فانى كفيل باخلافه بعد التلف واذا هلكت فاجزعى اذا اخلف لك منى

٤ قوله (اما اذا كسعت) الكسع ان تضرب مؤخر الانسان يدك او بصدر قدمك

٥ قوله (قال فمنى واغل) الواغل الداخل بين الشاربين من غيران يدعى

٦ قوله (وقال صعدة نابتة) الصعدة القناة المستوية تنبت كذلك لاتحتاج الى تثقيف والحائر مجتمع الماء يصف الشاعر امرأة تشبه قدها بالصعدة وهى الرمح المستوية

متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اسم لان قولك كل واحد من مماليكى اعم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات والمبتدأ على الثانى لا يقع الا على من اشتريته انت فرضه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره (والمثال الذى اورده المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه (فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا (ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل أرأيت احدا او اليهم او غلام ايهم رأيت فتقول زيدا رأيته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه اليضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية (واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا * قوله (ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليناسبا فى كونهما فعليين (فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية (وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه (واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

٢ قوله (وعلى ان خلقناه صفة) لقائل ان يقول اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق متصف بانه مخلوقنا كائن بقدر وعلى هذا لا يمتنع نظرا الى هذا المعنى ان يكون هناك مخلوقات غير متصفة بتلك الصفة فلا يندرج تحت الحكم واما اذا جعلناه خبرا او نصبنا كل شئ فلا مجال لهذا الاحتمال نظرا الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد اختلف المعنيان قطعا ولا نجد به نفعا ان كل مخلوق متصف بتلك الصفة فى الواقع لانه انما يفهم من خارج الكلام ولا شك ان المقصود ذلك المعنى الذى لا احتمال فيه فالمثال مطابق اذا دقق النظر فيه

المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس فى عمرو كلته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهى انه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهى انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل (واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافى وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض السيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها اوعلى الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلته فى داره اولا جله اونحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد (واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها (ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتى فى باب المضمرات (واجيب عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه (واجاب ابو على عن اعتراض الاخفش بان الاعراب للم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها (واسد الاعتراضات هو الاول) والجواب ما قال السيرافى فى م ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير (وجوزه ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت فى الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتداء الاول فلا خلاف فى جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى فى بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجئ فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصرى جاره ❊ قوله (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب فى اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ غير مفسر بشئ فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الملائة الا اذا عند سيبويه ٢ ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع اومنصوب نحو اذا زيد قام واذا زيدا ضربته كما ذكرنا فى متى وحيثما (قوله وحرف التحضيض) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجئ فى قوله ❊ الا رجلا جزاه الله خيرا ❊ التقدير الا ترونى اى هلا ترونى (وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء

٢ لكنه لا يفصل بينها وبين معمولها اتفاقا لا فى الضرورة

(اتفاقا)

٢ قوله (تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا) الناب الناقة المسنة والجمع النيب النيب الضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذى لاغناء عنده والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه لانه كمى نفسه اى ستره بالدرع والبيضة ٣ كر فى الشرط وجميع هذه الاحوال اعنى البقاء على الاصل من

اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها امامفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته اوغير مفسر كما فى قوله * ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا * اى لولاتعدون (وكذا ان ولو فانه قديقدر الفعل بعدهما بلامفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو ﴿ اطلبوا العلم ولوبالصين ﴾ ولاشك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفى والشرط والنهى والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الاان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وماولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال ٣ كالا للعرض على مايجئ الكلام عليه فى اسم لاالنفى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب فى ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه فى العرض * قوله (وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع) اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل اوشبهه فيما قبله لايكون الاالنصب كما ذكرنا (وقوله بضميره اومتعلقه اى بنصب ضميره اونصب متعلق ضميره لان الفعل لايشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فى قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذلمعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوزابن السراج والسيرافى فى مثل هذا المبنى للفعول اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول التمرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله (وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو أأذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذالاصل موافقة الاسم المحدود بضميره اومتعلقه فى الرفع اوالنصب اذضميره اومتعلقه نائبه كان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوى فى ان زيد ذهب اوذهب به اوذهب غلامه اوذهب بغلامه رافعا وتنوى فى ان زيدا ضربته اوحق عليه الضلالة اوضربت غلامه اوحق على غلامه الضلالة ناصبا * قوله (وكذا ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ٥ ﴾ اى ليس من

الاختصاص والقلبة فى الافعال والاشتراك بين القبيلين والاختصاص بالاسماء امور موقوفة على السماع لاطريق للقياس فيها ولاعلة مخصصة لكل واحد منها بمااختص هذا وقد جاء حروف التحضيض قبل الاسمية شاذا قال * ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها * واما حرفا الشرط فالخلاف فى لو قد مضى فى باب المبتدأ واما ان فاكثر البصريين على انه لايدخل الافى فعل ظاهرا ومقدرا م ونقل عن الاخفش جواز ارتفاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا ومن الحروف اللازم دخولها على الافعال الالعرض فيجب النصب بعدها نحو الازيدا تكرمه على مايجئ الكلام فيه فى اسم لاالنفى الجنس

حذف الفعل (ش) فى قوله وان (١٢) احد من المنسرين (ل) استحارك ٥ (قوله فى الزبر) الزبر جمع زبور وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشئ اى كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب فى الزبر وهو وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لونصبت فسد المعنى لانم

هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكلام الكاتبون او قصوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد فى قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾ وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت فى صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة * قوله (ونحو ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيبويه والاظ المختار النصب) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة فى بداء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ماروى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار نحمل له النصاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله ﴾ الى قوله فسبح كما يجئ فى الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما فى ﴿ وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جلتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعده وقوله فاجلدوا هو الذى وعدبان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فيخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا (قوله والا فالمختار النصب) اى لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه ٦ (واعلم ان ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون منبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيد الم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر (وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يقض نفى الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المقوض نفيه بالا الا ترى ان قام زيد فى

٢ التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر من الاوامر والنواهى وليس الامر كذلك فليس من هذا الباب ٦ هذا آخر شرح ما ذكره المص نسمه

مثالنا يوافق فى المعنى لم يقم الاهو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الاياه (فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون فى المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى مختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار فى اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الاهو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الاهو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الاهو لان المشتغل به اذن بعد الافلابد من تقدير موجب كما تقدم (وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ماقبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعنى ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكونهما احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الاياه التقديران اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الاياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول فى نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكن بالتسليط ان زيدا اعطاك اياه فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيد لم يضرب الاياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان (والثانى اى الذى المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الاهو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الاهو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك (وان كانا متصلين ولابد ان يكون الفعل من افعال القلوب او ما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فى المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذا لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز لا فى افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن الضمير ولكن بالتسليط ان زيدا علم علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ماقبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيدان اياه علمه قائما اى ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اى ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل (واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيدا مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب فى ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته

٢ (قوله انلابس زيد) ويكون المعنى انلابس زيد نفسه بضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مخلة كماذكره ولايصح انيقدر لابس وضميره للغلام لانه مفعول متأخر فلايصلح مفسرا ايضا بل على هذا ابعد ٣ (قوله واما انكان الضمير في المسئلتين) يعني في مسئلة كون الضمير المخالف للمتعلق ﴿ ١٨٠ ﴾ مرفوعا وقدبين الحال في صور الاتصال اعني قولك انزيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال انزيدا مر بغلامه فانه يتعين الرفع اى ان مر زيد مر بغلامه ولايجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولاعلى تقدير انجاوز زيدا اى متعلق زيد والضمير لزيد على التقديرين (وفي مسئلة كون الضمير المخالف للمتعلق في الاعراب منصوبا كما في قولك ان زيدا ضربه غلامه و ان زيدا مربه غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابسه زيد ضربه غلامه و الضمير المتصل لزيد لانه يلزم كون الفاعل مفسرا للمفعول المتصل وقس باقي الاحوال على مافصله و الظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دأبه في امثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حوالة بعضها على بعض ٤ (قوله لابس) فاعله ضمير راجع الى الاخ

اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اى غلام زيد على ماذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل و كلاهما لايجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لابس زيد وضمير لابس لزيد ولايجوز كما قدمناه وعلى ماقررنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولايجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره و بالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولايجوز (٣ واما ان كان الضمير في المسئلتين مفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الاياه وان زيدا لم يضرب غلامه الاهو تقدير الرفع في المسئلة اولى انلم يضرب زيد اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الاياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الاياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستتر حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء و تقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الاهو و تقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الاهوا وان لم يلابس زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الاهو على تقدير المصنف و بالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الاهو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الاهو (واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه و بالتسليط ان زيدا اى ابازيد ضرب اخوه و على تقدير المصنف ان زيدا ٤ لابس بضرب ابه هذا ماعرض لا تمام هذا الباب و الله اعلم بالصواب * قوله (الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك و الاسد و اياك وان تحذف و الطريق الطريق) سمي اللفظ المحذور به من نحو اياك و الاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير (قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا واما لفظ المحذر

(منه)

منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد (قوله تحذيرا مما بعده) مفعول له و العامل فيه المصدر اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد الحاجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر ففى عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه و فيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات الاترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا (وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان اوههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كما فى نحو جاءنى زيد اوعمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او اماشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجئ فى حروف العطف (قال سيبويه فى قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾ لو قال ولا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا اوذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بقدير اتق و لا يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر (وضابط هذا الباب ان نقول كل محذور معمول لحذر اوبعد او شبههما مذكور بعده ماهو المحذر منه اما بواو العطف اوبمن ظاهرة اومقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياى و الشر ومازرأسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر و الظاهر لا يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا و قد يجئ متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم ادابلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا و ليس بمعطوف و من جهة اضافة ايا الى المظهر و سيبويه يقدر نحو اياى و الشر بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذيرا لا تحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذ قبل مك واستجاب كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغير سيبويه يقدر فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه لجماعة ﴿ اياى ٢ وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اى لا بعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا اولا وانمضمر متكلما اومخاطبا اوغائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ (قوله وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح) حذفته بالعصا اى رميته بها والاسل شجر و بقال كل شجر له شوك فشوكه اسل ويسمى الرماح اسلا

﴿ دكت الارض دكادكا ﴾ ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولانانقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الاعن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا (قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لايجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتقى نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجئ في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد اونح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ماضربت الااياك وماضربت الاايای (فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فى ماضربت الاايای ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ماضربت احدا الا ايای فالفاعل والمفعول فيه ليسا فى الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك ايای ضربت قلت الضمير المفصل حكمه فى كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت فى اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله (وقد صرح السيرافى بجواز نحو ايای ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف فى شرح المفصل عند قول جار الله الله احد فمعنى ايای ضربت ضربت الاايای واياك نعبد اى مانعبد الاایاك وانما وجب الحذف فى الاول والثانى لان القصد كما قلنا فى النداء ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لانه لايستعمل هذه الالفاظ الاذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف فى اياك والاسد فى المكرر وانما وجب حذف العامل فى نحو اياك والاسد لانه فى معنى المكرر الذى ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد (فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف (فالجواب انه لايجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا المعنى اياك بعد وبعد الاسد + قوله (وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولاتقول اياك الاسد لامتناع تقدير من) اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اولا معها فالذى بغير ان نحو اياك

والاسد يجوزفيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقدعرفت معنى العطف وامامن فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعدنفسك من الاسد والذى مع ان يجوزفيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوزفيه وجه ثالث وهوحذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها تأويل اسم فلاطال لفظ ماهوفى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هومع المجرور كشئ واحد وكذا ان المصدرية وبعدحذف الحرف صاران مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحوالله لافعلن (وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحوالله لافعلن نادر وحذف حرف الجرمع غيران وان سماع نحواستغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاه الخيرا اى بغى له (وقال الاخفش الصغير يجوزحذف حرف الجرقياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان لم يثبت فلهذا لم يجزحذف الجار من اياك من الاسد اذليس بقياس ولم يسمع (فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لايجوز وهو اشذ من حذف حرف الجرلانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واماحذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كماقال ابوعلى فى قوله تعالى ﴿ ولاعلى الذين اذاماتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت واماقول الشاعر ❊ فاياك اياك المراء فانه ❊ الى النسردماء والتمر جالب ❊ فاما لضرورة الشعرواما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجرعلى ما يقدر به ومع هذا لايجوز قياس سائرالمصادر عليه (وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع ❊ وقدترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمارفعله قياساوهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحوقوله ❊ اخاك اخاك ان من لا اخاله ❊ كساع ٣ الى الهيجاء بغيرسلاح ❊ والذى مع العطف نحوشانك والحج ونفسك ومايعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ماتقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكررههنا مثله هناك (وان لم يتكرر وخلا من العطف فلاخلاف فى عدم وجوب الحذف كاهناك وكذا يجوزههنا ان يكون الواو بمعنى مع ❊ قوله (المفعول فيه هوماعمل فيه فعل مذكور من زمان اومكان) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هوقسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذاقلت ضربت امس فقدعملت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هومضمونه فعلته امس فامس ماعمل فيه الضرب لاضربت (واحترز بقوله مذكور عن نحوقولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لابد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقديرفى بمعنى ان المفعول فيه ضربان مايظهرفيه فى وماينتصب

٣ قوله (الى الهيجاء آه الهيجاء الحرب يمد ويقصر

٣ قوله (ولاخلاف آه) فى بعض النسخ هكذا ولاخلاف فى انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان مائبت آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفى جوفه فتأمل ◄ ١٨٤ ► ٣ فى الزمان فيخرج المقادير المعينة من

بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلابد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لايطلقون المفعول فيه الاعلى المنصوب بتقدير فى فالاولى ان يقال هو المقدر بفى من زمان اومكان فعل فيه فعل مذكور* قوله (وشرط نصبه تقديرفى وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والافلا وفسر المبهم بالجهات الست وجعل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته ومابعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح) ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل النصب بتقديرفى والمبهم من الزمان هو الذى لاحد له يحصره معرفة كان اونكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة اونكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان (قوله وظرف المكان ان كان مبهما) اختلف فى تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلاخلاف على الظرفية (وقيل هو غير المحصور كما قلنا فى الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير المسوحة كفرسخ وميل ٢ ولاخلاف فى انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاة وتلقاء وماهو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب ومابمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لايقال زيد جانب عمرو وكنفه بل فى جانبه اوالى جانبه وكذا خارج الدار فلايقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لايقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه (وتكلف المصنف لادخال المعدود فى لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه فالمكان المسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحى الذى هو امر خارج عن مسماه (وقال الموقت ماكان له اسم بسبب امر داخل فى مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور فى البلد والدكاكين فى السوق والبيت فى الدار وامانحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ (وينبغى ان يستثنى من المبهم فى قوله ايضا نحو جانب ومابمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها (وكذا بعض مافى اوله ميم زايدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان مع انه ينتصب كل ماهو من هذا الجنس فلايقال ثمت مضرب زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان اولا والثانى لاينتصب على

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولاخلاف فى انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان مائبت له اسمه لاجل اضافته الى شئ خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازا وحذاء وحذة وماهو بمعناها ويخرج عنه المعدود بالمساحة كاميل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيئان المبهم والمعدود على ماقال الجزولى آه نسخه

٤ فعلى قوله سمى المكان المبهم مبهما لانه لايطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل لاطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شئ آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم فى ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولى ثلاثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم تقول مقتضى ماحد به المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار وداخلها ولاينتصب على مانص عليه سيبويه نسخه

٥ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولم يعم نحو المجلس والمقعد نسخه ٥ (قوله من الحدث الواقع ﴿ ١٨٥ ﴾ الى قولى نحو المجلس والمقعد) هذه النسخة تدل على جواز ضربت مكان الضرب وقاتلت مكان القتال دون النسخة الاخرى

٦ (قوله ورميت بالسهم) رميت الشئ من يدى اى القيته فارتمى و رميت بالسهم رميا ورماية

٧ فان الخلف يصير قداما كالمستقبل يصير ماضيا وكذا المعدود يتغير بتغير القياس الماسى و اما اسم المكان المشتق من حدث بمعنى الاستقرار فانما انتصب على الظرفية لكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مثل هذا المكان مشعر بكونه ظرفا لحدث كدلالة صيغة اسم مكان فالمكان فى مثله مدلول عليه بشيئين بخلاف نحو المضرب و المقتل و المنصر فان مضمونها اعنى الضرب و القتل والنصر ليس بمعنى الاستقرار فى ظرف فهو لايشعر بالظرفية فيه (وانما لم ينتصب مثل

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت وتزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق ٥ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والميت فتقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قمت مقامه و جلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل مافيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ وكذا نمت مبيته واقت مشتاه ومالبس فيه معنى الاستقرار لاينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القرأة وشتمتك منزل فلان (وقال الاكثرل من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها (وهذا القول هو الذى ذكره المصنف فى الكافية ثم قالوا حل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصاها لمشابهتها للجهات فى الابهام (قال المصنف وكذا حل لفظ مكان على الجهات لالابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا ولاينبغى للصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لاينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلايقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغى على قول هؤلاء الاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لايخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما تنصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلثة (٨ واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا مافيه معنى الاستقرار (واماقول

هذا لمكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه

مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعد ولهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لايشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولايتعدى اليه الا مافيه معنى الاستقرار نسخه ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغى ان لاينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

المصنف فى الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لاعلى الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لايدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لاعلى مبهم المكان بالتفسير الذى فسره (قوله ولفظ مكان) ٢ وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور فى الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار (قوله وما بعد دخلت * اعلم ان دخلت وسكنت وتزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار وتزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذا الافعال الثلثة فحذف حرف الجر الذى فى معمها فى غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه (وقال الجرمى دخلت متعد فابعده مفعول به لامفعول فيه (والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا مايستعمل فى مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت فى البلد وكذا نحو قوله تعالى ﴿ وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا انفسهم ﴾ وقولك نزلت فى الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول فى مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح (واما نحو ذهب الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله * ٤ فلا بغينكم قناو عوارضا * ولاقبلن الخيل لابة ضرغد * اى فى قنا وفى عوارض وهما موضعان ومثله قوله * لدن بهز الكيف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب * ويكثر حذف فى وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب اوالبعد حتى يكاد يلحق بالقياسى نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الحاتن ٦ ومنزلة الشغاف * ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين مايصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة اونكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز ٧ وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه مامكن كما تقول شهرا فى جواب كم صمت اوكم سريت فالاول يعم جميع ايامه والثانى جميع لياله (والذى يصلح جوابا لمتى هو لزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولايجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لوقلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز

٤ (قوله فلا بغينكم قناو عوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد) العوارض بضم العين جبل بلاد طى عليه قبر حاتم وقنى ايضا جبل ضرغد ايضا جبل ويقال مقبرة فيصرف على الاول ولا يصرف على الثانى واللابة الحرة والخيل الفرسان والخيول ايضا يقال اقبلته الشئ اى جعلته يلى قبالته يقال اقبلنا الرماح نحو القوم واقبلت الابل افواه الوادى

٥ (قوله لدن بهز الكف يعسل متنه) رمح لدن ورماح لدن عسل الذئب يعسل عسلا وعسلانا و هو الجيب و عسل الرمح عسلانا اذا اهتز واضطرب والرمح عسال

٦ (قوله ومنزلة الشغاف) الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب

لاختصاصها ويجوز فى جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة فى جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة فى جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الالتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة فى جواب متى خرجت من البلد ٨فالا يصلح الاجواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة ومالا يصلح الاجواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة ومايصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان (قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لاتصلح الاجوابا لكم يعنى الليل مطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿ يسبحون الليل والنهار ﴾ اى الدهر فاما اذاقلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى (وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهى كالدهر والليل والنهار واللابد اى يكون جوابا لكم لاغير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولواضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والافاى فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ❊ ولنذكر حكم الظروف فى التصرف وضده وفى الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف مالم يستعمل الا منصوبا بتقدير فى اومجرورا بمن وقد يجر من بالى وحتى ايضا ويجر ابن بالى ايضا مع عدم تصر فهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك و ﴿ من بيننا وبينك حجاب ﴾ واما نحو جئت من عندك ﴿ وهبلى من لدنك ﴾ فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف مالم يلزم انتصابه بمعنى فى اوانجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذا على تفصيل يأتى فى الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجئ فى المركبات وقد يجئ حيث واذ متصرفين نحو ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذ انزلت ﴾ ٨ ومن العربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزبين وذات العويم وذاصباح وذامساء وذاصبوح وذاغبوق فهذه الاربعة بغيرتاء وانماسمع فى هذه الاوقات ولايقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلهاتلازم الظرفية فى غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم ❊ عزمت على اقامة ذى صباح ❊ لامر مايسود من يسود ❊ واماذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجئ فى باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجئ فى المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجئ فى باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اى فراق يقال ذلك اذاكان الرجل ممكاعن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذالم يكن ذلك الفعل مما يختص ببعض اوقات الزمان دون بعض

٨ وليس كل مايصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود فاصلح لهما وهو المختص المعدود اذاكان جوابا لكم استغرقه الفعل وليس ايضا كل مايصلح جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذى لايختص نحو ثلثة ايام وشهر اوسنة آه نسخه

٨ ومنه من العربة بعيدات نسخه

زمن التقاء اعنى بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ماعين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر ٩ وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعنى بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلاو نهارا اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجئ حكمهما فتكونان اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة اعنى الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلابد فيها امامن العلية وامامن اللام اوالاضافة وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لابالة ولا بالعلية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية ضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولوكانت اعلاما لم تتصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهى معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس فى لغة اهل الحجاز اعنى البناء اذا لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المهملة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الامعرفا بلام العهد سواء كان علما اولا كاليبت والنجم والصعق وقوله تعالى ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ بلى وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلية فيه بعدالعدل عن اللام لتحصيل السببين (وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبنى كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكرا ومساء وصباحا ونهارا وليلا معينة فانها منونة اتفاقا الامازعم الجوهرى ان ضحى معينا لاينصرف كسحر ولا ادرى ماصحته اما غدوة وبكرة فهما وان كانتا معينتين مع العلية الاان تلك العلية هى الجنسية كما فى اسامة ونذكر فى باب العلم ان علم الجنس فى معنى النكرة على ان الخليل كما يحيء بعيد حكى اتيتك اليوم غدوة وبكرة منونين (والحق عبدالقاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر فى منع الصرف لاعن سماع والاولى منعه اذلم تسمعا الامنونتين فكل مائبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلية والمقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اماغدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما فى ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابوالخطاب انه سمع ممن يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان فى يومه اوغده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانا كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلية فيهما كما فى سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعينها من دون علية ولالة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلايقاس عليها فى مثل هذا

٩ قوله (وسحير) السحر قبيل الصبح تقول لقيته سحريا هذا اذا اردت به سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفة تقول سر على فرسك سحر يافتى فلاترفعه لانه ظرف غير متمكن وان اردت به سحرا لا بعينه صرفته والسحرة بالضم السحر الاعلى

٩ قوله (وسحير) تقول سر على فرسك سحيرا واتمام ترفعه لان التصغير لم يدخله فى الظروف المتمكنة كما دخله فى الاسماء المتصرفة

التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلابد فيها من اللام او الاضافة تقول رأيته عند السحر الا على ولاتقول عند سحر الاعلى (واما الكلام فى انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول فى التعيين اتيتك اليوم غدوة اوبكرة وفى غير التعيين لقيته العام الاول اويوما من الايام غدوة او بكرة فتمتنع الصرف فى الحالين فهو فى غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجئ الكلام على اعلام الاجناس فى باب الاعلام وان علميتها لفظية لامعنى تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اوربح غدوة وبكرة فهما منونتان لاغير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب الاكثر فى اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجئيل فهى مرتجلة فى اعلام الاجناس كسعاد وزينب فى اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هى الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن فى غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا فى القرآن فى قراءة من قرأ بالغدوة والعشى (قال سيبويه والاصل فى هذين الاسمين غدوة وبكرة محولة عليها لاجتماعهما فى المعنى وفى البنية كما ان بذر محمول على يدع فى حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر (وحكى ابو على عن ابى زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته القينة بعد القينة اى الحين بعد الحين فهى علم الجنس كما تقول لقيته فى ندرى ولقيته فى الندرى اى فى الندرة (وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين فى عشية كما فى غدوة يعنى انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال (قال السيرافى حكاية سيبويه لاتردو سحر غير منصرف لانه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ماهو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بلا اضافة ٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وسايق من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ❁ ٣ صلاءة ورس وسطها قد تفلقا ❁ ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التى بمعنى قدام معنيان آخران هى فى احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله (وحوال وحوالى وحول آه) يقال قعدوا حوله وحواله واحواله وحوليه وحواليه ولا تقل حواليه بالكسر
٣ قوله (صلاءة ورس وسطها قد تفلقا) الصلاية الفهر وكذلك الصلاءة قال امرء القيس مداك عروس اوصلاية حنظل فاضاف الى الحنظل لانه يفلق بها اذا يبس الفهر وهو حجر يملاء الكف يسحق عليه الطيب والورس نبت اصفر باليمن تتخذ منه الغمرة فلقته فانفلق وتفلق اى شققته فانشق

﴿ أأتخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أأذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذى هو خلقهم وورائهم فهم كانهم قدامه فى المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها الظرفية عندسيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله * الاقالت الخنساء يوم لقيتها * اراك ٤ حديثا نامع البال افرعا * اى زمانا حديثا وجوز فى لفظتى مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس مليا من الدهر وقريب ومليا وقريبا واماغير سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها اووجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ماذكرته من الظروف فمعى * واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويحتين اى مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعندابى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل بهما جميعا وقد يجمعهما وقد يختلفان بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكرهم بايام الله ﴾ اى بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ٥ غلوة سهم ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبى صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ٢ لاتاتيك السمر والقمرا اى مدة طلوع القمر ومنه قوله * ٣ باكرت حاجتها ٤ الدجاج بسحرة * اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لانغالبت بالبكور (قال النحاة قد توسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضر مستتبنا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله * يسارق الليلة اهل الدار * وقد اتفقو اعلى ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لايتوسع فى طرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدى الى ثلاثة فلا يقول يوالجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فليجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه متعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا قالوا والذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاسل خرجت فى يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ماتعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا الان حذف حرف الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

(قياسا)

٤ قوله (حديثا نامع البال افرعا) الافرع كثير شعر الرأس

٥ قوله (غلوة سهم آه) غلوت بالسهم غلوا اذا رميت به اقصى مايقدر عليه وابعده

٢ قوله لا اتيك السمر والقمر) يقال لا افعله السمر والقمر اى ما دام الناس يسمرون فى ليلة قمراء

٣ قوله (باكرت حاجتها الدجاج بسحرة) آخره لاعل منها حين هب نيامها * الشعر للبيد بن ربيعة العامرى والضمير للخمر والعلل الشرب الثانى يقال علله وعل بنفسه يتعدى ولا يتعدى

٤ الدجاج ههنا الديكة والمعنى بادرت بشرب بها صياح الديكة وتلك الشربة الجاشرية وهى من قولهم جشر الصبح

قياسا مع ان وليس بقياس فى غير المواضع الثلثة فلاتقول فى مررت بزيد وقت الى عمر ومررت زيدا وقت عمرا وانما كان قياسا فى باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ماقررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاعيان المذكورين (واماقول المصنف فى نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لايجوز ان يكون مفعولا فيه اذهو لايكون الاظرف الزمان اوالمكان فنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والانتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لايكون الاناصلا او مفعولا به (قلنا على مااصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا فى سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولااسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحابه ليدل على كونه مفعولا له (فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة فى باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام (كمالك يوم الدين) كايجئ واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى اللام فهى مختصة الاانه كالمضاف الى المفعول به الذى كان منتصبا بنزع الخافض كقوله ❁ باكرت حاجتها الدجاج بسحرة ❁ اى حاجتى اليها فهى فى الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشئ بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء

٥ (قوله وقتيل الطف) الطف موضع قريب من الكوفة

٥ وقتيل الطف وليس بمعنى فى كاذهب اليه المصنف على مايجئ فى باب الاضافة ❁ قوله (وينتصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير) اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار اوممتنعه كافى المفعول به اذهو كماذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلاقرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسم الآن والثانى كافى المنصوب على شريطة التفسير حسب ماذكرنا فى المفعول به مفصلا فمايختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومايختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومايوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه اولاتسرفيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف ومايستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ومايجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ❁ قوله (المفعول له هو مافعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر كماذكرنا فى المفعول فيه (قوله مذكور) احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبنى التأديب فان التأديب فعل له الضرب الاانك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان نقول فى المفعول له هو مافعل لاجله مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو مافعل فيه مضمون عامله من زمان اومكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت

وقد اعجبنى التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له لبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما فى ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنا او تأخر عنه كما فى جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام فى قوله له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة (قوله خلافا للزجاج) مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت ادبته بالضرب تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح ونحوه فان المجئ ليس بانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه وفى الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى التأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى ٢ واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب الاترى ان معنى جئت راكبا جئت وقترك وكونى والاول حال والثانى مفعول فيه (والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ محاذرين الموت لتكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك فى نحو قوله ﴿ وزعل المحبور والهول من تهور الهبور ﴾ الاان تجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك ووحدك على ما يجئ فى باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره ﴿ قوله (وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له) يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وماذهب اليه فى الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجئ لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة حاملة على الضرب آه) المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ويقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتأديب للضرب والثانى ما ليس كذلك كالمجئ للقعود والقسم الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده فى الخارج معلولا له والقسم الثانى يكون بحسب وجوده فى الخارج علة للفعل

٢ (قوله واى منع فى ان يتفقا آه) قد يقال الممنوع هو الاتفاق فى المفهوم دون الاتفاق فى مأل المعنى المقصود منه

القوم فانهم لايسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط لهذه الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما فى الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب فى ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما فى الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طلوع الشمس وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوف مفارقك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا بهم دقة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلل تفضيلا وتفسير المصدر المجمل كما فى ضربته تأديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى زمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لايكون علة نفسه بل هى اثره اى ضربته لتأديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى اتأدب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل وفى الزمان اذ بما لايحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد ❊ والشيخ ٤ ان قومته من زيغه ❊ لم يقم التقيف منه ما التوى ❊ وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية وشاركته الحدث فى الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لايشترط تشاركهما فى الفاعل وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه فى نهج البلاغة ❊ فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة وابتلاء للبلية ❊ والمستحق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى لايجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استحقاقه اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولايعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الحجاج ❊ ركب ٥ كل عاقر جهور ❊ مخافة وزعل المحبور ❊ والهول ٦ من تهور الهبور ❊ فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والتوريس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان وذلك انه تأول فى الذكرة على القرأة الشاذة ❊ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ❊ بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم فى الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اى حذف اللام (قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل) اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا فى الفاعل كما ذكرنا (وافتصر المصنف على شرطين مما شرط فى المفعول له فلم يشرط كونه مصدرا لدخوله فى قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشرط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لايكون من غير لفظ الفعل لانه علم

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض ماقال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تأديب (قلنا فجوز ايضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكرا مالك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهران المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (فمقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا (قال المصنف واتما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك مايدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز وبيت الحماج قاض عليه وكذا قول حاتم ﴿ واغفر عوراء الكريم ادخاره ﴾ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ﴿ وكذا قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ وقال الجرولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه منلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا ﴾ والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكى اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل ﴿ قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضربته فى كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيد فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وتشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ماقاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل مابعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جائنى زيد

وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجئ ويحتمل حصول مجئ احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لايمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر * قوله (فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما زيد وعمرو والا تعين النصب نحو مالك وزيدا وماشأنك وعمرا لان المعنى ماتصنع) اعلم ان مذهب جمهور ٢ النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو والعطف الذى فيه معنى الجمع كما يجئ فى بابه فاسب معنى المعية ان قالوا لايتقدم المفعول معه على ماعمل فى مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها (وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خلال لست عنها بمرعوى * والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة (وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا فى الظرف خبرا للمبتدأ والاولى احالة العمل على العامل اللفظى مالم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة اوصاحبها وكذا فى غيره والاضمار خلاف الاصل (وقال عبدالقاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة وانصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته (وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب مابعدها مجازية كما اعطى مابعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نمس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته (قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان) هذا اولى مما قال عبدالقاهر فى نحو قام زيد وعمرو انه لايجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذى هو العطف لادعاء وهو نوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة (وقوله جئت انا وزيد وزيدا) مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغى ان يكون العطف فى جئت انا وزيد عند عبدالقاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل فى الاعلى للعطف وهل يشترط فى نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حسن المعنى على مصاحبه (قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية ادلا يسند الجلوس الى السارية وكذا لايجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما دلك عنده مراعاة لاصل الواو فى العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم مازلت اسير والنيل ولايقال سرالماء لجرى (٢ قوله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لاقترابه مايصح مثله السير كقوله تعالى ﴿ ولله يسجد من فى السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ وقريب

٢ البصريين نسخة

٢ قوله (وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير) فيقدر حينئذ يسير بمعنى يجرى لان يحمل اسير على المعنى الحقيقى والمجازى معا وكذا الحال فى الاية

منه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين﴾ او على حذف جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اى وسقيتها ماء وقيل لايجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿ذو مرة فاستوى﴾ ولهذا يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولايجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لاتقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف ممول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على مايأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اى فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لاادخل بينك وبين مالك ولااشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اى انت اعلم بربك فاعمل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك اى انتما مقترنان فانا لاادخل بينكما ولاادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ مايكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك بمجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ماذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك (قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لانه واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلافصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لامتنع كما يجيء في باب العطف (قوله وان كان معنى) اى ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وماشانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والحائط وامر أونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول نحو مالزيد وعمرو وماتان زيد وعمرو (قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا بصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضروريا ولو سلما انه ليس بضروري قلنا لم لايجوز مخالفة الاصل لداع وان لم

يكن ضروريا (وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا (والثانى نحو مالك وزيدا وماشانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور (فالكوفيين يجوزون فى السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار (والبصريون يجوزونه للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لايحمل مقدر الضعفه (فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف فى العطف (وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده فى القرآن كقوله تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر فى قرأ حمزة وفى النصب فى مثل هذا اعنى ماشانك ومالك وزيدا وماشان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اى ماتصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع فى الاختيار هذا لك وابالك لفوات ما الاستفهامية (وقال سيبويه تقديره ماشانك وشان ملابستك زيدا ومالك وملابستك عمرا وماشان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر (قال السيرافى هذا تقدير معنوى لايخرج ذلك عن معنى ماصنعت وماتصنع لان هذا ملابسة ايضا يعنى ان سيبويه لايريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولايجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجئ فى باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا لتبين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر (قال الاندلسى بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وماشانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولاسيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة (وقال الاندلسى يجوز ان يكون الفعل بكان مقدرة كما فى مالك وزيدا اى ما كان شانك ومكانك (وقال السيرافى وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت مالك لابست زيدا والواو وحدها معنى الاسم انما ارتكبا هذا الاضمار لزعم سيبويه ان نصب الاسم بعد [illegible] عن الفعل ونصب الاسم بالفعل يصح جمع بين الواو وذلك لفعل [illegible] فى هذا الى مذهب عبد القاهر فى الجميع والقسم الذى اعنى الذى مايكون فى غيره متعد بالعامل قوى نحو مالك وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما انجدتى والمتغور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدة المصاحبة اعم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما فى غير الفعلية (فان سيبويه اذا نصبت مابعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما بها والشئ اذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيف وصار كانه منطوق به (ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لامعنى لتخصيصه ما بالماضى وكيف بالمستقبل (قال السيرا فى لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما ارتمثيل على الوجه

الممكن والتمثيل ليس حدا لايتجاوز وقول الراعى * ازمان قومى والجماعة كالذى * ٢ منع الرحالة ان تميل ميلا * اى ازمان كان قومى والجماعة (وقول بعضهم انا واياه فى لحاف اى كنت واياه فى لحاف ابعد من نحو ماانت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ماوكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولايجوز ان يكون العامل فى قوله واياه (قوله فى لحاف لماذكرنا ان المفعول معه لايتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورأيك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضميرى نصبة بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاد ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اى كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لارى معنا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا القيت فمقول العامل فى الجماعة واياه كالذى وفى لحاف وانما امتنع النصب فى الاصح فى ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال بماقبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقة ماقبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم مابعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعى لايتجاوز ماسمع منه وقوله تعالى ﴿ فاجعوا امركم وشركائكم ﴾ ٣ لايجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ماقبله الا بتقدير فعل لان الاجاع لاتعدى الى الاعيان لايقال اجمعت زيدا فيكون التقدير اجعوا امركم واجعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا معه اى اجعوا امركم مع شركائكم للسلامة من الاضمار * قوله (الحال مابين هيئة الفاعل اوالمفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما) قال المصنف لاينخل فيه النعت فى نحو جاءنى رجل عالم لان المراد فى الحدود ان يكون لفظ المحدود دالا على ماذكر فى الحد وقولك عالم فى جاءنى رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لادلالة فى لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها فى قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لاهيئة الفاعل بل انما على كون عالم فى جاءنى رجل عالم بانها هيئة الفاعل من تقدم قولك جاءنى رجل بخلاف الحال فانها راكبا فى قولك جاءنى زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل اوالمفعول حتى لوقلت رجل قائما خولف لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى رجل (اقول لقائل ان يمنع ان الحد وجد يلزم ان يدل على كل مايذكر فى حده بل يكفى ان يكون فيه مايذكر فى حده وبعد التسليم فليس فى هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما توهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل اوالمفعول مطلقا الا فى حالة الفعل فيظن فى جاءنى زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا الا فى حال المجئ فيكون

٣ قوله) كالذى منع الرحالة ان تميل ميلا) الرحالة سرج من جلود ليس فيه حشب كانوا يتخذونه للركض الشديد

٣ الاولى انتصاب شركائكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بقدر اى واجعوا شركائكم وذلك لان الاجاع لايتعدى الى الاعيان لايقال اجمعت زيدا انتهى

٤ قوله (وقد تر الوظيف وساقها آه) ترت النواة من مرضاحها تتروتر اى ندرت وضرب يده بالسيف فأترها اى قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اى يقول الشيخ المذكور فى البيت السابق وقدسقط عظم ساق ناقة * التى عقرتها والبيت السابق * قرت كهاة ذات خلف جلالة * عقيلة شيخ كالوبيل يلندد * قوله مرضاحها من رضحت النواة كسرتها وقوله كهاة اى ناقة ضخمة سمينه والخلف جلد الضرع والوبيل العصا الطويلة الغليظة ٥ قوله (قد اتيت بمؤيد) وآده اى دفنه حيا والمؤيد الداهية ٦ قوله (وقد اغتدى والطير فى وكناتها * بمنجرد قيد الاوابد هيكل * الاغتداء الغدو وهو نقيض الرواح والوكنة بالضم موقع الطير اينما وقعت المنجرد الماضى فى السير والهيكل الفرس الطويل الضخم ويقال للجواد قيد الاوابد لانه يمنعها من النوات والفرار

٢ قوله (كان حوامیه مدبرا) الحاميتان ماعن يمين السنبك وشماله والسنبك طرف مقدم الحافر

٣ قوله (عوذ و بهثة حاشدون عليهم آه) عوذ بالضم ابوحى من العرب وبهثة بالضم ابوحى من سليم يقال جاء فلان حاشدا اى مستعدا

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التى هى جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله * تقول ٤ وقد تر الوظيف وساقها * الست ترى ان ٥ قد اتيت بمؤيد * وقوله * ٦ وقد اغتدى والطير فى وكناتها * بمنجرد قيد الاوابد هيكل * ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فى الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى ﴿ قل بل ملة ابراهيم حنيفا ﴾ وقوله تعالى ﴿ ما هؤلاء مقصرون ﴾ وقول الشاعر * ٣ كأن حواميه مدبرا * خصبين وان لم يمن تخصب * وقوله * ٣ عوذ وبهثة حاشدون عليهم * حلق الحديد مضاعفا يتلهب * واما قوله تعالى ﴿ النار مثواكم ﴾ اى موضع مثواكم اى ثواكم خالدين وقولك اعجبنى ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل فى الحال لايجئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لوقلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكأنه حال من المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما فى قوله تعالى ﴿ ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾ فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكأنه حال عن مفعول مالم يسم فاعله وكذا كان حواميه مدبرا اى تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكأنه حال من الفاعل او المفعول وكذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا (فالاولى ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجرى مجراهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر فى نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لابوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لايتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجرى مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو ﴿ هذا بعلى شيخا ﴾ وكأنه خارجا من جنب صفحته على مايجئ والحال عن المضاف اليه الذى لايكون فى المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على مامر ويدخل فى الحد الحال فى نحو قوله * تقول وقدتر الوظيف وساقها * وفى قوله * وقد اغتدى والطير فى وكناتها * وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقررا لمضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا

منهيئا والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس وقال الاصمعى حلق بالكسر ٣ عول نسخه الجمل الحالية الخالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هى م

غير حدث احترازا عن المنصوب في نحو رجع رجوعا ❊ ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين قالا رلى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كانا هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن قالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا امن من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال ❊ ٥ واناسوف تدركنا المنايا ÷ مقدرة لنا ومقدرينا ❊ وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا وغير متضادة ٦ كقوله تعالى ﴿ اخرج منها مذؤما مدحورا ﴾ كما يجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان ففي نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستكر منه في المتضادة فنحو مطلقا او جه لقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر جاز لزوال تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى ﴿ مذؤما مدحورا ﴾ او بمتضادين في محلين غير متجزئين كما في اشتريته ابيض اسود ومتجزئين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به ، واعلم ان تكرير الحال بعدا واجب لوجوب تكرير امالنحو اضرب زيدا اماقائما واماقاعدا وكذا بعدلا لانها تكرر في الاعلب كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا وندر افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا

(قوله لفظا او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوى فنحو شيخا في قوله تعالى ، (هذا بعلي شيخا) ، فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اى انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوى فكما في قوله ، كأنه خارجا من جنب صفحته ، ٧ سفود شرب نسوه عند مقتأد ، اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسره باشبه خارجا لان

م مبينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما في قولك لقيتك والجيش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بيانا لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئته فجعل هيئة اللازم هيئة للملزوم مسامحة

٥ قوله (واناسوف تدركنا المنايا آه) البيت لعمرو بن كلثوم في قصيدته التي من جملة القصائد السبع المعلقة

٦ قوله (كقوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا) الذأم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد

٧ قوله (سفود شرب نسوه عند مقتأد) السفود الحديدة التي يشوى بها اللحم وفأدت اللحم وافتأدته اذا شويته والشرب جمع شارب كصحب وصاحب والشرب الجماعة والمقتأدة المشوى

المشابهة هى المقيدة بحال الخروج لا التشبيه (وقال المصنف فى مثال الحال عن الفاعل المعنوى زيد فى الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير فى الظرف وهو فاعل لفظى لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام فى كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظى وليس يجوز كون الحالين فى المثالين عن زيد الاعند من جوز تخالف عاملى الحال وصاحبها ❊ قوله (وعاملها الفعل اوشبهه اومعناه) يعنى بشبه الفعل مايعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعنى بمعنى الفعل مايستنبط منه معنى الفعل ولايكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحوها انازيد قائما عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ فى حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذازيد راكبا وحرف النداء نحو يازيدا منعما واما حرفا التمنى والترجى نحو ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هوالخبر المؤخر على ماهو مذهب الاخفش كما يجئ لكون مضمونه هوالمقيد وحرف التشبيه نحوكانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو اناقرشى مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا فى المفعول معه ولم يعمل فى الحال معنى حروف الاستفهام والنفى كان اوعلى لانها لاتشبه الفعل لفظا وينتقض ماقاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لايشبهان الفعل لفظا مع عملهما فى الحال وكذا كاف التشبيه ونحو وان تشبهانه لفظا ومعنى ولايعملان فى الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لانعلله ❊ قوله (وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ماذكرنا فقط ولامعنى للتعريف هناك فلوعرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان انفصالك فى ضدها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر مايميزها ويخصصها من بين امثالها اعنى وسفها اولى من ذكر مايقيد الحدث المنسوب اليها اعنى حالها لان الاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عمت ضايع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى (فقوله غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لاالى تنكيرها لان تنكيرها واجب لاغالب (قوله وارسلها لعراك) هذا مثال تعريف الحال فى الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واماغير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحوارسلها العراك او معرف بالاضافة نحوافعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان (قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووحدك فى الاصل وحدتك فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

٢ والجدة لغته

والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الوحد ٢ والوحدة مصدر وحد يحد بقال وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد (وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة (وقولهم على بدئه متعلق بعوده اورجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدئه عوده المعهود كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل رجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى ﴿ وعاد مسلك ﴾ و [illegible] المصادر منصوبة على انها مصدرت طلقة لحال المر ى اى ارسلها معتركة الرماح واعمله مجتهدا جهدك ومجهدا طاقتك ومنفردا وحدك اى انه رادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ماقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ماقام مقامه (وقوله فارسلها العراك) صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال * فارسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على ٥ نغص الدخال * يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها لماء بالمراحة اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضّهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فيّ اى فوه الى فيّ وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوه الى فيّ ثم انحى عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فيّ معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى المفرد لان معنى فوه الى فيّ صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب اعراب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاهالفيك سواء وكذا ينبغي ان نقول في بدا بيد اى ذو يد بذي يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى ساة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فيّ

٥ النغص بالصاد المهملة عدم تتميم الشرب وبالمعجمة تحريك الرأس وكلاهما رواية

شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه مه ليتكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فالفم قال المتنبي ٦ * وقبلتني على خوف فالفم * فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف واحد وهذا شئ قد عرض استطرادا ولعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضيم بقضيضهم فمقول قد يستعمل قضيم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضيم بقضيضهم ورأيت القوم قضيم بقضيضهم ومررت بالقوم قضيم بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزءها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه على ماذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضيم مع مقضوضيم (ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لامع غيره فهو في المعنى ضد معا في قولك جاؤا معا وكما ان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ في مواضع معدودة قريع وحده وفسيح وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لاينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وعبير وحده ورجيل وحده في المحب برأيه وقيل جاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولزم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الحماء الغفير والحماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى العافر اي الساترين كثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ ان رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله * واقد امر على اللئيم يسبني * فضيت ٢ همة قلت لايعنيني * ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال الذي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول ﴾ اي مترتبين واللام زائدة كما في الحماء الغفير وقد يقع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء بنى الرجال ملاتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء السماعية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجئ وبنو تميم يتبعونها ماقبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالعاملين العدد المركب نحو جاء بنى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كتبته فاه الى فى (وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى فى (وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى فى ولا يقاس على قولهم فاه الى فى فلا يقال ماشيته يده بدى ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضي الله تعالى عنه ٣ في صفين * فما بالنا امس

٦ قبلتها ودموعي مزج ادمعها *

٧ قوله (في مواضع معدودة قريع وحده) القريع السيد والقريع الفحل لانه مقترع من الابل اي مختار وانه يقرع الناقة يقال فلان قريع دهره

٨ قوله (على منواله) المنوال الخشب الذي يلف عليه الحائك الثوب

٩ قوله (ويقال فلان جحيش وحده آه) الجحيش ولد الحمار ويقال للرجل اذا استبد برأيه جحيش وحده وعبير وحده وهمادن

٢ كلمة تمت هي العاطفة قد يلحقها التاء في عطف الجمل سيلكوتي

٣ قوله (في صفين فما بالنا امس اسد العرين) صفين موضع كانت به وقعة والعرين والعرينة مأوى الاسد واصل العرين جماعة اشجر

اسد العرين * ٤ ومابالنا اليوم شاء التبجف * فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء التبجف ويجوز ان يؤولا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه فى جهدك و نحوه * قوله (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث ﴿سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل فأتى فرسه سابقا﴾ وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما اوبالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة اوسبقه نفى اوشبهه نحو قوله. فاحل سعدى غربيا ببلدة * وقلما جاء فى رجل راكبا اوتهى اواستفهام وذلك لانه يصير الذكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتداء اوكان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جائنى رجال مثنى وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين فى حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة اوكان معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال نحو جائنى رجل وزيد راكبين اوتقدمه الحال نحو جائنى راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذا لوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جائنى رجل راكبا فقد يشتبه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله * لمية موحشا طلل قديم * فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها وهو الحق اذ لا مانع جواز كون لمية عاملا فى الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء (فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل فى الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها (قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه، مقيدا بكونه موحشا فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيدا به * واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد اى ضربته * قوله (ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور فى الاصح) قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف ومجرورا كذا الجار والمجرور ونعنى ما قال المصنف ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف (فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد فى الظاهر فى نحو فى الدار زيد كما تقدم فى المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ماصاحبه نائب عنه اى المبتدأ اما فى نحو زيد قائما فى الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملى الحال و صاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله (ومابالنا اليوم شاء التبجف) التبجف والتبفة بالتحريك مكان لا يعلوه الماء مستطيل منقاد الشاء جمع شاء يطلق على الغنم

الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه اى زيدا ما نحو زيد في الدار قائما في الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما بخلاف اتفاقا (واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ﴿ ان الينا ايابهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ماثلك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فالظك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل (وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف في العمل من الصفة المشبهة افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيدا قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا منه قائما فسيجئ الكلام عليه عن قريب (واجاز الزجاجي ان تقول درهما موزونا درهم عبدالله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبدالله لان معناه يشابه درهم عبدالله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبدالله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبدالله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبدالله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتدا والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والنجم طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او الحرف المصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ نحضه

٢ قال المالكي واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لسائر وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا لاسير لان اصلها لام الابتداء كما يجئ في باب القسم وانا لا ارى منعا من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فنقول ان زيدا لراكبا سائر ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ نحضه

زيدوزيد راكبا ماش ومجردا مضروب (قوله بخلاف الظرف) يعنى ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا فى جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿كل يوم هو فى شأن﴾ وقولهم كل يوم لك ثوب (والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم فى الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معمول غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا ❁ واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد بصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ فى الحال او فى الاصل وتوسطهما مايجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تعالى ﴿واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها﴾ وقوله تعالى ﴿فكان عاقبتهما انهما فى النار خالدين فيها﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما فى الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن لما تى فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف اتانى متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذى بعده والثانى تأكيدا للاول والتأكيد غير عزيز فى كلامهم واذا كان الظرف فى الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذى يلى المبتدأ الذى يلى ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيدا راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائى نصب ذلك الاسم نحو فيك زيدا راغبا على تقدير فيك رغبة زيدا راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اى هو يرغب فيك خاصة فى حال رغبته فى شئ اى ان رغب فى شئ فهو يرغب فيك (قوله ولا على المجرور فى الاصح) الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها ❁ واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا فى صورة واحدة وهى اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان فى عود هما على مفسرلهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعنى نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولى الفعل والحال ولى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر (واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية فى الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا فى تقديم خبر المبتدأ نحو فى داره زيد وفى الفاعل

٣ من جميعه على الظرف وشبهه نسخه

٤ واما مع نصبه حالا فالظرف الاول يكون خبر المبتدأ والثانى متعلقا بالحال فله فائدة

والمفعول نحو قوله تعالى ﴿ فاوجس في نفسه خيفة موسى ﴾ واما ان كان ذو الحال مجرورا فان تجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى ﴿ اتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اولا نحو جائني مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة (ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وما ارسلناك الا كافة للناس ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة هند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر * لئن كان برد الماء حران صاديا * الى حبيبا انه لحبيب * وقال اخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا * فطلبها كهلا عليه شديد * وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيدا راكبا فمنعه من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة بنت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف ما ليس بعامل في الحال الذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه او محذوف كقوله تعالى ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير من المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحركت ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جائني راكبا الا زيد وانما جائني راكبا زيد لدليل ما في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني غلام زيد اخوه ، قوله (وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيب منه رطبا) هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا وكائنا رطبا و ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ اي دالة (قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا تكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي

٤ قوله حران صاديا الخ الصادي العطشان ٥ (قوله وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف) وبعضهم يجعل كافة صفة المصدر اى ارسالة كافة وهو ايضا تكلف ٦ (قوله مثل هذا بسرا الطيب اليس صار رطبا ٦ (قوله خوطبان) الخوط القضيب الناعم لسنة يقال خوط بان الواحدة خوطة والبان ضرب من الشجر واحدها بانة ومنه دهن البان

اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد ولما الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وقولك جاءني زيد رجلا يهابونه ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في بعض ايام صفين ، قايالا امس اسد العرين ، وما يالا اليوم شاء النجف ، وقول المتنبي * بدت قمرا ومالت خوط بان ، وفاخت عنبرا ورنت غزالا * وفي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما يالنا امس شجعانا واليوم ضعفا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المنتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى يصر فهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيحصل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسط وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولك شاة شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت ذكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامته درهما في درهما اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما وبغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا دينارا وكل واحد لدى كل واحدة من هذه الاحوال كانت جزأ اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبه بابابا وجاؤني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجملته مكررا وكذا ان اتى لسان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو بعيني الخاتم فصة والثوب خزا او فرع له نحو بعيني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بلفظ التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا منه رطبا لا هذا بسرا هذا رطبا (واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما وبشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلا احسن منه رجلا كما فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والمنتراسي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل للخلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا حال سيحوذته والمجيء في جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول

٣(قوله مضوا كبكبة) الكبه بالضم جماعة من الخليل وكذلك الكبكبة

• قوله (الاشرسي) الاشرسي نوع من التمر

الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الاترى ان اسم الاشارة المقيد بالحال
في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا الطيب منه رطبا تقيد
الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لانوصف
اما اولا فانه لايلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع
تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في غيره واما
ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال
اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيد هما بحال واحدة ولو سلم ايضا
اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد
كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل
التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم (ولقدم على بيان تعليله مقدمة
فنقول مايدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما
مايدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب
زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر اويقعان
معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعا الحديث ومثل هذه العوامل لاتتميز منصوب
احد حدثيها من منصوب الآخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو
قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتما زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين
ولايختلف زمانا هما لان العرض وقوع الحدثين معا وتتميز مستند هما ايضا نحو اختلف
اهل البصرة الاسيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا وثانيهما مايدل على حدثين
يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ماتعلق به الآخر ووقوعه في وقت
آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو
ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد اضرب من بكر لخالد
قال تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن
منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلات التشبيه تدل على
حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني
حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل
حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التشبيه فلاتدل بصيغته على حدثين معينين بل تدل
بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان حسنا ما يشتركان فيها فلهما
حسنان متماثلان واما ان تلك الحالة ماهي فغير مصرح به في لفظ شبه فقولك زيد يوم
الجمعة مثله يوم السبت انزيد يسره حاله ذلك اليوم الجمعة حالته وهو به يوم السبت
فالظرفان مضافان بمعنى الحالة ثم حذف المخبر عنها حذفا كما حذف لازم كالحسن
والجمال وغير لازم كالضرب والقتل لان ما تعلق الجار والظرف في قوله

* ٢ كدأبك من ام الحويرث قبلها * بدأبك لما كان بمعنى تمتعك فكني ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة ترل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما تعلق الجا في بيت امرء القيس بدأبك لما كني به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انت مني بمنزلة هرون من موسى ﴾ اى قريب مني قرب هرون من موسى قال * ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم * وتقول مأمولي مني بمنزلة الثريا من المتناول اى بعيد مني بعدها منه (اذا تصور هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افضل التفضيل وآلة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد يجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث يجنب صاحبه المصرح به فقيل يفضل زيدا راكبا على عمرو رجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامى زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افضل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه اومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افضل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى بأسا بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي رضي الله عنه في الجار ﴿ والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بذي امه ﴾ وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا (قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتي بعد اسم مرادفه الكمال نحو انت الرجل علما انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل وقال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عمرو ضاو سيبويه نحوا وهذه ليست بالحوال ولا مصادر * ثم اعلم انه لا قياس في شئ من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو ٤قتلته صبرا ولقيته فجأة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع (ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان

٣ قوله (كدأبك من ام آه) وتمامه * وجارتها ام الرباب بمأسل ٣ * اى اعتدت البكاء من عنيزة كعادتك من هاتين المرأتين واصابك من التعب منها ما اصابك منهما قبل كذا في الشرح والبيت السابق يدل على هذا المعنى

٣ مأسل بفتح السين اسم رملة وجبل بعينه

٤ وقوله (نحو قلته صبرا) يقال قتل فلان صبرا وحلف صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرته اى حبسته

الصفة وقعت مصدرا فى نحو قائما على احد المذهبين وعلى الثانى هو حال مؤكدة كما يجئ ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر فى خبر المبتدأ ومجاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاها الى فى وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجئ الحال معرفة واما نحو جاء البرقين اوصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجئ فى الافعال الناقصة ❊ قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وماسواهما بالواو والضمير او باحدهما ولابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجئ بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجئ الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ٥ وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لان دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التى هى خبر المبتدأ فانها اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع لتؤذن من الاول الامران الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجئ بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كأنها من تمامه فاكتفى فى تلتها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الاخص ماحسبتك الا وانت بخيل وماجانى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله او بالواو او بالضمير) اجتماع الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء اكان المعنى جاءنى زيدا راكبا فصدرت بالواو اذا ما من اول الامر يكون الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال لم تحتج الى واو فان كان الضمير فيها صدرت بالجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد وهو على رأسه وكلمته فوه الى فى او خبرا نحو قوله ٢ خرجت مع البازى على سواد ٣ فاذا هو بالجو كالعقاب فان حكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

٥ (قوله وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها) يعنى معناها المصدرى الذى يدل عليه بجوهرها فان ذلك هو مضمونها الاصلى واما الطلب فهو مدلول الصيغة العارضة وهو فى حكم الايقاع من الانشاآت الايقاعية فتأمل

٢ هو لبشار يرد وصدره ٣ اذا انكرتنى بلدة او انكرتها

النهار وانتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس يذكر غائصا « نصف النهار الماء غامره » ورفيقه بالغيب لايدرى « يعنى والماء غامره فحذف واو الحال هكذا فى الصحاح فعلى هذا الضمير فى الحال فتأمل

٤ (قوله جاء فى زيد عليه جبة وشى) الوشى نوع من الثياب معروف

٥ (قوله فالحقه بالهاديات ودونه جواهرها فى صرة لم تزيل) فالحقنا اى الحقنا الفرس باوائل الوحش والحال ان الجواحر والمتخلفات فى جماعة وسنصطادها ايضا قبل تفرقها على غفلة منها والجواحر الدواخل فى الجرة والمكامن قال فى الصحاح الصرة الضبعة والصيحة والصرة الشدة من كرب وغيره وقول امرء القيس فالحقه البيت يحتمل هذه الوجوه الثلاثة هو يصف فرسه وقوله لم تزيل اى لم تفرق

٦ (قوله وبداء سملق) السلق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم

٧ فيه نظر لجيئه مجردا عن الواو فى قوله تعالى ﴿ فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ﴾ (اولا)

لكون الرابط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير فى اخر الجملة كقوله ﴿ ٣ نصف النهار الماء غامره ﴾ فلا شك فى ضعفه وقلته (وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير فى الاسمية ضعيف مطلقا على مذهب اليه المصنف ان قولهم ٤ جاءنى زيد عليه جبة وشئ بمعنى مستقرة عليه جبة وشئ يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقدير افلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كما مر فى باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون فى تقدير المفرد ففيه نظر لقوله ﴿ ٥ فالحقه بالهاديات ودونه ﴾ جواهرها فى صرة لم تزيل ﴿ وقوله وان امرء اسرى اليك ودونه ﴾ من الارض موماة ٦ وبداء سملق ﴿ ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشئ ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية فى ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على سميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده) وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءنى زيد يركب بمعنى جاءنى زيدا راكبا لا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا فى الحقيقة مختلفين كما يجئ فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك مالا نها جملة وان شابهت المفرد وامالا نها بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقدير او يشترط فى المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذى نحن فى بابه والحال الذى يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان فى قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اى الصدرية بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولذلك التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع ان حالته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضى من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع فى الظاهر لفظ الماضى والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجئ بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال فى المضارع لذلك (قوله وماسواهما) اى ماسوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى يجوز فى كل واحد منها على ماذكر ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما سارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءنى زيد ومار كب غلامه ومار كب عمرو ومار كب غلامه جاءنى زيد ولا ير كب غلامه ولا ير كب عمرو لا ير كب غلامه جاءنى زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف (وقال الاندلسى المضارع المنفى بلا ٧ لا بد فيه من الواو كان مع الضمير

اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لما اقتضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد تحقيق الحصول ولم للنفى واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يد خله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغى ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ماذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كما لمثبت لان معنى جاءنى زيد لا يركب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام فى الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فهذا جاز ان تزرنى لا ازرك ولا ازورك كما جاز ان تزرنى ازرك وقازورك وكذا تقول بكيت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال فى الحقيقة فى نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه فى نحو يركب لان الحال فى الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفى المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل (قوله ولا يد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) تد تقدم علة ذلك (والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد فى الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة استدلا لا بنحو قوله ❊ ٧ كما انتفض العصفور بلله القطر ❊ وقوله تعالى ﴿ اوجاؤكم حصرت صدورهم ﴾ وغيرهم اوجبوه للمضى والاول قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم اضربه قام اوقعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والالى انه شرط لاحال اى ان قام اوقعد كما يجىء فى حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما فى غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكتفوه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتأويل الاسم مالى فصار كالمضارع المثبت وقد يجىء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى لان الواو ومع الاقتران فى خبر المبتدأ تكيف بالحال كما تقدم ومثله ما رجل الا له نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمنى وفى غير هذا الوضع يندر فان كان مع الماضى المثبت ضمير ثبوت قد منه اكثر من تركها وقد جاء ذلك بعد نحو تومعلى اوجؤكم حصرت صدورهم ﴾ قالوا ان قدفيه مقدرة راجتمع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءنى زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لابد منه كقوله ❊ تقول وقد تراالوظيف وساقها ❊ الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ❊ ولا يقال جاءنى زيد قد خرج عمرو ولا جاءنى زيد وخرج عمرو (واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد فى الماضى المنفى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ومالنفيه ❊ قوله (ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب فى المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله (كما انتفض الخ) اوله ❊ وانى لتعرونى لذكراك هزة ❊ او نفضه بخطه

تكون مقررة لمضمون جملة اسمية) اعلم ان عامل الحال قدیحذف جوازا ووجوبا ایضا فی مواضع قیاسیة ولابد من قرینة مع الحذف جائز اکان اوواجبا فقرینة ما حذف جائزا حضور معناه کقولك للمسافر راشدا مهدیا ای سر راشدا اوتقدم ذکره اما فی استفهام کقولك قائما فی جواب من قال کیف خلف زیدا او فی غیر الاستفهام کقوله تعالی ﴿ ایحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلی قادرین ﴾ ای بل نجمعها قادرین و من المواضع التی یحذف منها قیاسا علی الوجوب ان تبین الحال ازدیاد ثمن اوغیره شیئا فشیئا مقرونة بالفاء اونم تقول فی الثمن بعته بدرهم فصاعدا اونم زائدا ای فذهب الثمن صاعدا او زائدا ای آخذا فی الازدیاد یقال هذا فی ذی اجزاء بیع بعضها بدرهم والبواقی باکثر وتقول فی غیر الثمن قرأت کل یوم جزءا من القرآن فصاعدا اونم زائدا ای ذهبت القرأة زائدة ای کانت کل یوم فی الزیادة ومنها ما وقع الحال تالیا عن خبر نحو ضربی زیدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة تو بیخا علی مالا ینبغی من التقلب فی الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ایضا کقولهم اتمیمیا مرة وقیسیا اخری وقوله ❊ ٢ انی السلم اعیارا جفاء وغلظة ❊ وفی الحرب اشباه النساء العوارك ❊ ای اتتحول تمیما وانتتقلون اعیارا واشباه النساء وکذا قوله ❊ انی الولایم اولادا لواحدة ❊ ٣ ❊ و فی العیادة اولاد العلات ❊ وتقول فی غیر الهمزة تمیما قد علم الله مرة وقیسیا اخری بلا همزة) هذا الذی ذکرنا مذهب السیرا فی والزمخشری اعنی کون هذه الاسماء منصوبة علی الحال (ومذهب سیبویه وهو الحق انتصا بها علی المصدریة (قال المصنف لانه لیس المراد انك تتحول فی حال کونك تمیما وانکم تنتقلون فی حال کونکم اعیارا بل المعنی التحول هذا التحول المخصوص (ومنها عند السیرافی صفات تضمنت توبیخا علی مالا ینبغی فی الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الرکب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقدیره اتقوم قائما فهو عند السیرا فی حال مؤکدة (واماعند سیبویه والمبرد والزمخشری فالصفة قائمة مقام المصدر ای اتقوم قیاما ویجوز رفع هذین القسمین علی انهما خبران لمبتدأ محذوف ای تمیمی مرة واقائم قد علم الله ای انت تمیمی وهو قائم قد علم الله والعلة فی وجوب حذف العامل فی جمیع ماذکرناه مما هو حال کثرة استعماله (قوله ویجب فی المؤکدة) ای یجب حذف العامل فی المؤکدة هذا علی مذهب من قال ان المؤکدة لاتجیء الا بعد الاسمیة والظاهر انها تجیء بعد الفعلیة ایضا کقوله تعالی ﴿ ولاتعثوا فی الارض مفسدین ﴾ وقوله تعالی ﴿ ثم ولیتم مدبرین ﴾ وقولهم تعال جائیا وقم قائما قال تعالی ﴿ والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ علی قراءة النصب فی الاربعة وقال تعالی ﴿ کالتی نقضت غزلها من بعد قوة انکاثا ﴾ وتخالف العامل والحال اذن اکثر من توا فقهما وللاول ان یرتکب ان هذه الصفات المنصوبة کلها قائمة مقام المصدر علی ماهو مذهب سیبویه فی نحو اقاعدا وقد سار الرکب واما المؤکدة فلیست بقید یقیدبه عاملها کما لمنتقلة واذا جائت بعد الاسمیة وجب ان یکون جزءآ هامعر فتین جامدتین تجیء

٢ قوله (فی السلم اعیارا جفاء و غلظة ❊ وفی الحرب اشباه النساء العوارك) اجفاء بالمد خلاف البر وعرکت المرأة ای حاضت

٣ قوله (وفی العیادة او لاد العلات) ینو العلات او لاد الرجل من نسوة شتی انما سمین علات لانه علّ من هذه بعد الاولی والعل هو الشرب الثانی

٤ قوله (المنتقلة) ای عن الصاحب فی وقت نحو جاء زید راکبا فان الرکوب منتقل عن ذلك فی وقت

اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله * انا ابن دارة مشهورا بها نسبي * وهل بدارة يا للناس من عار * وكقولنا انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبدالله آكلا كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و ﴿ هذه ناقة الله لكن آية ﴾ ٥ وهو الحق بينا ففوك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا وكذلك ليس في كونهم مسا كين معنى كونهم مظلومين لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو وكذ المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة (واختف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر ٦ اي تحققته وعرفته اي تحققه واثبته عطوفا (وفيه نظر اذ لا معنى لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لاحال (وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وأيضا لا يطرد ذلك في نحو ﴿ هذه ناقة الله لكم آية * وهو الحق مصدقا ﴾ وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما (وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعدم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم ينبت نظيره في شيء من كلامهم (والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كأنه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جوادا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى النفس فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لبت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه * قوله (٨ التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة) قوله

٥ وهو زيد معروفا وهو الحق مصدقا نسخه
٦ قوله (اي تحققته) وكذا حققته
٧ قوله تيقنت الاب الخ) وصرت منه على يقين
٨ التمييز مصدر ميزت اذا خلصت شيئا من شيء وشبهه بالمفعول لانه واقع في الامثلة موقع المفعول (حلبي)

ما يرفع الابهام) جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما (وقال عن ذات) احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعن ذات (قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعن نفسها (وكذا زيد القهقرى فى قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التى هى الرجوع لاعن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهى الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة فى نحو جاءنى ٩ رجل طويل اوظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميزعما يخالفه كالتمييز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على مافسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان فى نحو جاءنى العالم زيد وكذا البدل ٢ من الضمير الغالب فى نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما فى نحو رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه فى نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور فى نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يقتدر ٣ بان المجرور بالعدد داخل فى الحد وهو تمييز والتمييز نفسه فتدبر اذا كان جره اخف من نصبه كما فى هذا كما اعتذر فى حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا فى ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان (قوله الابهام المستقر) قال احترزت بالمستقر عن الابهام فى اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك فى نحو ابضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذى يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد ، والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق امام من ذلك الواضع اومن غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعين اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمل هذا الابهام غير مستقر فى اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض تلك معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام فى المشترك وفى العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعى كما فسره والحد لايتم بالعناية والالفاظ المجملة فى الحد مما يخل به (قوله عن ذات مذكورة اومقدره) ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة * (قوله فالاول عن مقدر مقدار غالبا اما فى عدد نحو عشرين درهما وسيأتى واما فى غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفردا ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ما ان كان بتنوين اوبنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر) قوله فالاول يعنى الذى يدفع الابهام عن ذات مذكورة (قوله عن مفرد) لفظة عن فى مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسببه كما يقال افضلت هذا عن امرك وعن

٩ وقوله (رجل طويل اوظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد) الماهية معلومة والابهام فى الافراد كما فى الرجوع بعينه وكذا الحال فى جاءنى العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة

٢ قوله (من الضمير الغائب فى نحو مررت به زيدا) هذا اذا لم يرجع الضمير فى به الى مذكور لكن حقه حينئذ ان يميز لان يبدل منه وان رجع الى مذكور فلا استواء فى الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم فضة وما ئة رجل بان المجرور فى هذين داخل نحو نحو

٤ قوله (لا يدل لفظ المستقر على انه وضعى) وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعى

٥ وقفيز ابرا نسخة

تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لايهامه سبب له اوعن نسبة فى جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اصليصح جعله لما انتصب عنه اى للاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذهو فى الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم اوعن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى (قوله عن مفرد مقدار غالبا) تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة عن ذات مقدرة والاول لايكون الاعن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب اوغير مقدار (والمقدار مايقدر به الشئ اى يعرف به قدره وبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد ومايعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر ومايعرف به قدر الموزون ٤ كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك ومايعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهبا ﴾ وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالصدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا ولفظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا نهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع الذروع لا مايذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا فى غيرها (وغير المقادير كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص ينبه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا ٥ وباب ساجا وثوب خزا والحفض فى هذا اكثر منه فى المقادير وذلك لان المقادير بهم محتاج الى تميز ونصب المميز نص على كونه تميزا وهو الاصل فى التمييز بخلاف الجر فانه عام الاضافة فهو فى غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة ثم يجر انتصاب الثانى على التمييز (وقد حافظوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر فى العدد من الثلاثة الى العشرة وفى المائة والالف ومايتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء فى الشذوذ على الاصل خمسة آلوا ومائتين عام وانما تركوا الجر فى العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا للة اسماء كاسم واحد

٤ قوله (كصنجات الوزن) صنجة الميزان معرب قال ابن السكيت ولا تقل سنجة

٥ قوله (وباب ساجا) الساج ضرب من الشجر

لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر فى الاغلب فى العدد الذى فى اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر الكتاب بل مشابهة فلم يحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتحذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك ظل ❊ وستوك قد كربت تكمل ❊ اجراه له مجرى احد عشرك (قوله واما فى غيره) اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زيدا بيان انواع المقادير بل بيان مايتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء امابنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما فى منوان سمنا واما بالاضافة كما فى مثلها والبهم المحتاج الى التمييز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لوجئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملؤ الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملؤ اى قدر ما يملأ به الشئ فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير ملؤ (ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوى التثنية والجمع مع الاضافة لان المضاف لايضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشئ آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز (وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع التعجب نحو ياله رجلا ويالها قصتو يالك ليلا ووبلها خطة ومااحسنها مقلة ولله دره رجلا جاءنى ووبحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التمييز فى نعم ومابعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويله الى ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله وجهه فى نهج البلاغة ﴿ ياله مراما مناه ﴾ وقول امرء القيس ❊ فيالك من ليل كان نجومه ❊ بكل مغار الفتل شدت بيذبل ٢ ❊ وقول ذى الرمة ❊ ويلها ٣ روحة والريح ٤ معصفة ❊ والغيث مرتجز والليل مقترب ❊ وان عرف المقصود من الضمير يرجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا وويله فارسا وياويحه رجلا

٢ وبعده ❊ كأن الثريا علقت فى مصامها ❊ بامراس كتان الى صم جندل ❊ مغار الفتل الحبل الشديد الفتل ومحكمه ويذبل اسم جبل وكأنه ينجت من طول تلك الليلة حتى كان نجومه شدت فى حبل لا تتحرك اصلا فلا تحول نجومها السارية من مصامها وموضعها والامراس الاحبال وكتان خيط قنب والبيت لامرء القيس

٣ قوله روحة من الرواح ضد الصباح ومعصفة اى شديدة من قولهم اعصفت الريح اذا اشتدت والغيث مرتجز اى قائل بالرجز وهو الشعر وهو كناية عن كثرة الامطار بحيث ان اقطاره متقاربة كتقارب اجزاء الرجز والليل مقترب اى قريب

٤ قوله معصفة اى عاصفة

ولقيت زيدا فلله دره رجلا اوبالخطاب لتخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع ولله دركَ من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لاابهام اذن فى الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يالزيد رجلا وكقول الشاعر ❁ ويلمّ ايام الشباب معيشة ❁ مع الكثر يعطاء الفتى المتلف الندى ❁ ولله درزيد رجلا قال ❁ لله درانوشروان من رجل ❁ ماكان اعرفه بالدون والسفل ❁ وويل زيد رجلا ومثاله قولهم قاتلالله عزمن قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او من شاعر التمييز فى جميع هذا ظاهره ومضمره كما فى قولهم كفى زيدرجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعنى ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لامتعلقه فمعنى لله درزيد رجلالله در رجل هوزيد وويلمّ ايام الشباب معيشة اى ويلمّ معيشة هى ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هوزيد وامافولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لانفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجئ لهذا مزيد شرح فى التمييز عن النسبة (وتاتيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ فعين قال انه تمييز لحال وكذا قولك هذا زيد رجلا والعامل فى التمييز ٤ فى القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلاتظن ان الناصب للتمييز فى نعم رجلا وبئس رجلاوساء مثلاوحبذا رجلاهوالفعل بل هو الضمير كما فى ربه رجلا (قوله فيقدران كان جنسا الاان يقصد الانواع ويجمع فى غيره) ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا اوتمرا والثانى يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة اوتمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثانى لبيان عدد الآحاد ولايجوز ان تقصد الامرين اى البيانين فتقول عشرون ضربين اى ان كل عشرة نوع اوتقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لايثنى ميزها المنصوب ولايجمع كما يجئ فى بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا اودرهما والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فنّ ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والافافرد نحو عندى مثله تمرا اوتمرين اوتمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او ان لم يكن جنسا طابق به ماقصد مفردا كان اومثنى اومجموعا كقولك مثله رجلا اورجلين اورجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح ويعنى بالجنس ههنا مايقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس (قوله ٥ فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة) انما جازت ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان مافيه تنوين مقدرة وهو فى بابين كم الاستفهامية والجزء الثانى من احد عشر واخواته لايضاف فى الاغلب الى التمييز كما يجئ فى بابيهما (قوله والافلا) وذلك اذا كان معنون الجمع اوالاضافة امانون

٤ عن الضمير واسم الاشارة نحضه

٥ قوله فان كان وفى المتن ثم ان كان

الجمع فلماذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم تمليٌ ماء وتمتلئان ماء وملتان ماء واناكثر منه مالاليس مما تصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانها تمنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذلا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف فان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيٌ مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملءٌ عسل لان الملءَ هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل (قوله وعن غير مقدار) قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر * قوله (والثاني عن نسبة في جملة اوما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعملا اوفي اضافة مثل يعجبني طيبه اباوابوة ودارا وعملا لله دره فارسا) ٧ يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة (قوله عن نسبة في جملة) اي نسبة حاصلة في جملة اوشبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفقٌ شحما واليت مشتملٌ نارا اواسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عينا اوافعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخيرمستقرا اوالصفة المشبة معه نحو زيد طيب ابا اوالمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل مافيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ووي لزيد رجلا وياليت لزيد فارسا (قوله او في اضافة) عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ماضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما اوكان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله درزيد فارسا وويلمه الذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا وابوة ودارا وعملا) تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لاغير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لاغير ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ فان اصله ففجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا يجوزان تريد بابا نفس زيد وان تريد به اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لاغير نحو طاب زيد عملا واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره اوطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لاغير نحو طاب زيد دارا (واقسمة الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح

٦ اللام لتعجب والمدح وهو اما التعجب من خير وجوده او من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه و تربا به مثل ذلك الولد الكامل في الصفات والدر في الاصل مصدر در اللبن اي نزل من الضرع وقيل اريد به ههنا الخير فانهم يعتقدون ان اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب اقواتهم وهو مرفوع بالابتداء عند سيبويه وبالظرف عند ابي الحسن وفارسا من باب تمييز النسبة عند المص او من تمييز المفرد عند الزمخشري وصاحب الهادي حلبي

٧ فان قلت ان التمييز ما يرفع الابهام عن ذات وظاهر ان النسبة ليست بذات قلت قوله عن نسبة غير متعلق بقوله الثاني بل متعلق بمتعلق الثاني وهو رفع اي والثاني عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة في عالم الذهن وان نشأت النسبة عن الذات في الحقيقة حلبي

٢ (قوله زيد متفق شحما) تنفأ الصحابة عن مائها اي تشققت

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لايصلح نحو كفى زيد رجلا والثانى اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثانى نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا فى ٣ كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا وفى طاب زيد نفسا طاب شئ زيدا نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هى الشئ المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد فى كفى زيد رجلا بدلا منه وفى طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تمييز لشئ المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز فى هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلى جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه ٤ او وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه ﴿ قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والاظهر لمتعلقه فيطابق فيهما ماقصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعنى ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز ان يكون ماصح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا فى طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ماصح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغى له هذا الاطلاق فان رجلا فى كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه (قوله فيطابق فيهما) يعنى بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع (قوله فيهما) اى فى التمييز الذى جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذى جعلته لمتعلقه (وقوله ماقصد) اى المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ماقصدت اليه وهو ما انتصب عنه اى زيد فى الثنية ان نبت زيد او جعته ان جعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوى زيد نبت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر فى نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فيرجع الى اقتران ان كان فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء

٣ (قوله كفى زيد رجلا) الظاهر انك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام فى ان الكافى من زيد ماذا هو رجولته او علمه او شهادته فاذا قلت رجلا كان المقصود رجولته اى كفى رجلية زيد وكذا اذا قلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته وعلى هذا ينبغى ان يضاف ههنا ايضا شئ الى زيد فيقال كفى شئ زيد هو رجوليته وما ذكره الشارح ههنا وفيما تقدم يدل على ان الابهام فى ان الذات الكافى الذى هو زيد ماذا فيكون التردد والابهام فى ذات موصوف بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات مع صفة الرجولية او بذات مع صفة الشهادة والحق ماذكرناه وكذا الحال فى طاب زيد ابا اذا كان الاب عبارة عن زيد فان حاصله ايضا طاب زيد ابوة والتقدير طاب شئ زيد هو ابوته وكذا معنى لله در زيد فارسا لله در فروسيته وكذا معنى عز قائلا عز قائليته وعلى هذا قياس نظائره فتأمل

٤ اما وصفا نحو

٥ صدره ❊ سيرى اماما فان الاكثرين حصا ❊ وبعده ❊ قوم هم الانف والاذناب غيرهم ❊ ومن يسوى بانف الناقة الذنبا ❊

٦ (قوله غضاضة) ذلة ومنقصة

٧ (قوله وابشر بذاك) بشرت الرجل ابشره بشرا و بشرت بكذا ابشر اى استبشرت

٨ (قوله وقرمنك عيونا) قرت عينه تقر وهى نقيض سخنت

٢ (قوله ورجح المصنف الى قوله وانا لا ارى بينهما فرقا) اعتبر المص ان العامل هو التعجب نفسه او المدح نفسه فكانه قال على سبيل الانشاء تعجب منه فارسا فان جعل تمييزا كان المعنى تعجبت من فرسيته وان جعل حالا كان المعنى تعجبت منه فى حال فروسيته فيتقيد انشاء التعجب بزمان الفروسية وليس بمقصود والشارح زاد اعتبار معنى الحسن فيه وجعله عاملا فى التمييز والحال فصار مآل المعنى على الوجهين واحدا

فلابس فى ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ماانتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فالبس حاصل اذيصح ان يكون لماانتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به ماتقصده فيما لايصح الالمتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذاماقاله المصنف والاولى ان يقول فيماليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان طبن لكم عن شئ منه نفسا ﴾ وقال على رضى الله تعالى عنه ﴿ فطيبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا لبس فالمطابقة لاغير لايجوز زيد طيب اباوانت تريد آباء او ابوين وكذا لاتقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ واماقول الخطيئة ❊ ٥ والا كرمين اذاما ينسبون ابا ❊ فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا انباء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قرير زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ❊ فاصدع بامرك ماعليك ٦ غضاضة ❊ ٧ وابشر بذاك ٨ وقرمنك عيونا ❊ (قوله الا ان يكون جنسا) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان والزيدون ابوة وتريد الابوّات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما اوعلمين على حسب ماتقصد قال تعالى ﴿ بالاخسرين اعمالا ﴾ (قوله وان كان صفة) فيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفة لم تجئ صالحة لماانتصب عنه ولمتعلقه كجاء الاسم بل لم يجئ الاماانتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذليس فى الصفات مايقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله درك اودر زيد فارسا وكفى زيد تيجانا (قوله واحتملت الحال) قال الاكثرون هى تمييز (وقال بعضهم هى حال اى ماابعجبه فى حال فروسيته (٢ ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عند مااحسن فروسيته فلا يمدحه فى غير حال الفروسية لانها وهذا المعنى هو المستفاد من مااحسنه فى حال فروسيته وتصريحهم بمن فى لله درك من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبه وكان التمييز نفس ماانتصب عنه بدليل تصريحهم بها فى نحو يالك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدّك من رجل وحسبك من رجل اى هدك ورو حسبك هو فالضمير هو ماانتصب عنه التمييز فى هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من فى جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر فى الاصل مايدر اى مايتزل من الضرع من اللبن ومن الفم من المطر وهو ههنا كناية عن نمل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى فصدا التعجب منه لان الله تعالى منشئ العجايب

فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله * قوله (ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازنى والمبرد) اى لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله * ثلاثون للبعير حولا كيلا * ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناوهى كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا او در زيد فارسا وويلمّ زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافضل ٣ ومافيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل فى نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا ينفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم وأما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازنى والكسائى والمبرد نظر الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه فى الاصل فاعل الفعل المذكور كما فى طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأ الماء والعامل لا يتقدم على الفعل فكذا ماهو بمعنى الفاعل فليست العلة برضية اذ ربما يخرج الشئ عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كتفعول مالم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاى مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم (وقيل ان الاصل فى التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندى خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل فى طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام اولا ليكون اوقع فى النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ان ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمل ماقلنا فى الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهى اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا (واجاز الكوفيون كونه معرفة ٤ نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه (وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها اوسفه فى نفسه والم بطنه متضمن معنى نكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى فى امره وفى عيشه والحسن الوجه مسبه بالضارب الرجل كما يجئ فى باب الاضافة * واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذى يجرى عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب مابعده على التمييز فالنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اى افعل التفضيل

٤ قوله (نحو سفه نفسه) قال فى الصحاح قولهم سفه نفسه واخواته كان الاصل فيها سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب مابعده بوقوع الفعل عليه لانه صار فى معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائى ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال الفراء لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج مابعده مفسر البدل على ان السفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته و نصب كنصب النكرة تشبيها بها ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم

٥ فى قولك زيدا فره عبد زيد هوالعبد وفى قولك زيدا فره منك عبدا زيد هومولى العبد (اقول وليس هذا بمطرد الاترى انك تقول هواشجع الناس رجلاو هماخير اثنين على ماأورده سيبويه اى هواشجع رجل فى الناس وهماخيراثنين فى الناس والمنصوب على التمييز هومن جرى عليه افعل لابسببه والدليل على انه تمييز قولك هواشجع الناس من رجل وهما خيرالناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فالله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التمييز اى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو كفى زيد رجلا اى ابرح جار هوانت وكذا قوله ❊ اجار تاما انت جارة ❊ لان ماالاستفهامية تفيدالتفخيم كما فى قوله تعالى ﴿ القارعة ماالقارعة ﴾ اى كملت جارة فمعنى ماانت كملت فالمنصوب فى عبارات النحاة فى نحو قولهم شراهر ذاناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى المنصوب فى مثله تمييز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم ❊ قوله (المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا اوتقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى حد واحد وذلك لان الحدمبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة اوتضمنا والمختلفان فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائهما حتى يجتمعا فى حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفى الماهية لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية (قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لانسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان اومنقطعا هو الذكور بعد الاواخواتها مخالفا لماقبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا اوتقديرا من شرطه لامن تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم الاحمارا لمخالفة الحمار القوم فى المجئ (قوله من متعدد) اى من شئ ذى عدد (قوله لفظا اوتقديرا) تفصيل للتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ماجاءنى الا زيد اى ماجاءنى احدالازيد (قوله بالاواخواتها) ليخرج نحو جاءنى القوم لازيد وماجاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم الازيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاءنى القوم الاحمارا فقدنين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم (ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

٥ قوله (ففى قولك زيدا فره عبد) فره بالكسر اشر وبطر فهو فره وفره بالضم فهو فاره اى حاذق وقياسه فريه

٦ قوله (جدالرحيل) وفى الصحاح اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت بجارا ❊ اى لججت وبالغت

٧ قوله (وكلت ربا) وكل ثلث لغات اردها الكسر

٨ المتصل المخرج كذا فى المقروءة

معقولیته لان زیدا فی قولك جاء نی القوم الازیدا لو قلنا انه غیر داخل فی القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز الشك فی مثله لم یصح فی نحو قوله علیّ دینار الا دانقا تعلم بان دانقا خرج من الدینار والباقی بعده هو المقرّ به وان قلنا انه داخل فی القوم والا لاخراج زید منهم بعد الدخول کان المعنی جاء زید مع القوم ولم یجئ زید وهذا تناقض ظاهر ینبغی ان یجنب کلام العقلاء عن مثله وقد ورد فی الکتاب العزیز ۲ من الاستثناء شیٌ کثیر کقوله تعالی ﴿ فلبث فیهم الف سنة الا خمسین عاما ﴾ فیکون المعنی لبث الخمسین فی جملة الالف ولم یلبث تلك الخمسین تعالی الله عن مثله علوا کبیرا (فقال بعضهم نختار انه غیر داخل بل القوم فی قولك جاء القوم عام مخصوص ای ان المتکلم اراد بالقوم جماعة لیس فیهم زید ودلّ قوله الا زیدا قرینة تدل السامع علی مراد المتکلم وانه اراد بالقوم غیر زید ولیس بشیٌ لاجماع اهل اللغة علی ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وایضا یتعذر دعوی عدم الدخول فی قصد المتکلم فی نحو له علی عشرة الا واحدا لان واحدا داخل فی العشرة بقصده ثم اخرج والا کان مریدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال (وقال القاضی عبد الجبار ایضا هو غیر داخل لکنه قال المستثنی والمستثنی منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علیّ عشرة الا واحدا بمعنی له علی تسعة لا فرق بینهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ایضا غیر مستقیم لقطعنا بان عشرة فی کلامك هذا دالة علی المعنی الموضوعة هی له مفردة بلا استثناء وهو الخمستان والامفید للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل علی شیٌ من هذه المعانی الثلاثة وایضا اجماعهم علی ان الاستثناء مخرج یبطله هذا ویلزم مثل مافروا منه فی بدل البعض وبدل الاشتمال کقوله تعالی ﴿ ولله علی الناس حج البیت من استطاع ﴾ لان الناس جنس یعم المستطعین وغیرهم فیکون کانه قال ولله علی جمیع الناس مستطیعهم وغیر مستطیعهم بل لله علی مستطیعهم وحده (وقال اخرون وهو الصحیح المدفع عنه الاشکالات کلها مافروا منه وملزمهم ان المستثنی داخل فی المستثنی منه والباقی بعد بدل البعض داخل فی المبدل منه والتناقض بجیئ زید وانتفاء مجیئه فی جاءنی القوم الا زیدا غیر لازم وانما یلزم ذلك لو کان المجیئ منسوبا الی القوم فقط ولیس کذلك بل هو منسوب الی القوم مع قولك الا زیدا کما ان نسبة الفعل فی نحو جاءنی غلام زید ٤ ورأیت غلاما ظریفا الی الجزئین معا لکنه جری العادة بانه اذا کان الفعل منسوبا الی شیٌ ذی جزئین او اجزاء قابل کل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما یستحقه المفرد اذا وقع منسوبا الیه فی مثل ذلك الموقع ومایق من اجزاء المنسوب الیه یجر ان استحق الجر کالمضاف الیه ویتبع ان استحق التبعیة کما فی التوابع الخمسة وان لم یستحق شیئا من ذلك نصب کالمستثنی تشبیها بالمفعول فی مجیئه بعد المرفوع وان کان جزء العمدة فی بعض المواضع نحو جاءنی القوم الا زیدا لان المجموع هو المسند الیه (فزیدة الکلام ان دخول المستثنی فی جنس المستثنی منه ثم اخراجه بالواخواتها انما کانا قبل اسناد الفعل او شبهه الیه فلا یلزم

٢ قوله (من الاستثناء الا فی المنقطع

٤ قوله (ورأیت غلاما ظریفا) وکذا سائر المتبوعات مع توابعها

التناقض فى نحو جاءنى القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤنى ولا فى نحوله على عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علىّ وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لابد له من التقدم وجودا على النسبة التى يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ٥ فى الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الاو المستثنى فلابد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلابد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ✻ قوله (وهو منصوب اذا كان بعد الاغير الصفة فى كلام موجب اومقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر وماخلا وماعدا وليس ولا يكون) شرع بين اعراب المستثنى مبدأ بما يجب نصبه اذهو فى باب المنصوبات وهو فى، واضح الاول ٦ ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعدالا وكون الاستثناء فى كلام موجب ولم يتخيج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء فى كلام موجب لان غير الموجب لايجب نصب مستثناه كما يجئ واختلف فى عامل النصب فى المستثنى (فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل معنى اذهو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول (وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل مايه يتقوم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادى (وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشئ اذ يبقى الاشكال عليه بحاله فى انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها فى تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول فمقدر او الموصول لايقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجئ واما تقدير الحرف الموصول فانه اسوة بالبصريين فى تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التى قبلها كالنائب عنها فالاعتذر تكون كالنائب عن ان المقدرة (وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى فى لام لافاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ماقبلها فى الاعراب فلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا ٢ لاقام اى لم يقم فلا لنفى حكم ماقبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم اواباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان (وفيها قال نظر من وجوه لان لاعلى المعنى الذى اوردنا غير عاطفة ٣ ومع التسليم فان لاالعاطفة لا تأتى الا بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لاعمرو وانت تقول ماجاءنى القوم الازيد ولان فيما قال عزلا لان مرة وللاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه يجب بها مرة ويتبع مابعده لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معافى موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذى هو المعطوف عليه عده مطرد الحذف نحو ماقام الازيد (وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا

٥ (قوله ففى الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع آه) هذا مخالف لما سبق فى بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الامن ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا فى الصورة المذكورة وذلك لان مابعد الامن حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ماجاءنى الازيد بمعنى ماجاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذبشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه من جملة واحدة معنى ٦ (قوله ما اجتمع فيه شرطان آه) قيل لكن يحتاج الى قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لاعلى الاستثناء وفيه بحث لان الكلام فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اذا كان بعد عدا ٢ ادخال لاعلى الماضى من غير تكرير قليل جدا ٣ لانها داخلة على الخبر وليس هناك معطوف عليه وقوله مع التسليم اشارة الى امكان تقدير المعطوف عليه اى ان زيدا قعد ولا قام

وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلم ما ثبت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في ايالك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدرا بعدانت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في اساله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالاولا يلزم مثله في المفعول به فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذا لجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلا ما فاعلا عليه من المفرد الذي يتم الدون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقوّيها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم في هذا كله في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن عاطفة للفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها ولهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قام زيد غير انه شق والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناء بة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ (قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار الا سوى الدينار القلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان تفريغ لا يجوز فيه كما يجئ والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعني اذا كان بعضا او تقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد دخل ابدال لان البدل لا يتقدم لما قدم من ان التوابع فروق اما النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما يجيء ما مررت بهم احد واحد بدل من احد ويجوز ان تقول ما لي الا ابوك

٤ فذهبه على هذا ان الجملة عاملة في المستثنى لتمامها بالمعنى الفعل فيها سواء كان معنى الفعل فيه اولا وهو المختار عندي نسخه

صديقا على ان ابوك مبتدأ ولى خبره وصديقا حال وتقول من لى الا بوك صديقا فمن مبتدأ ولى خبره وابوك بدل من من كانك قلت ألى احد الا ابوك وصديقا حال وتقول مالى الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فنصب عمرا على العطف على زيدا ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى وعمرو كذلك ❊ واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ماجاءنى الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا فى الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله ❊ وبلدة ٥ ليس بها طورى ❊ ولا خلا الجن بها انسى ❊ شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيد الا را كبا لم يأتنى (وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب (والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا و بمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجئ فى قولك جاءنى القوم الا زيدا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه ٦ لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه ❊ واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل فى المبتدأ الابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على الاكثر) اى منقطعا بعد الا نحو ما فى الدر احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما مايكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ماجاءنى القوم الا حمارا وماجاءنى زيد الا عمرا فهم يجوزون البدل مع ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك مافى الدار ٦ احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب ❊ فان تمس ٣ فى دار برهوة ناويا ✦ انيسك اصداء القبور تصيح ✦ ومنه مالى عتاب الا السيف (فليس به فى مثل هذا وجهان اذا ابدلت احدهما جعل المقطع كالمتصل لصحة دخول البدل فى البدل منه والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الا حمارا ان يقال مافيها الا حمار اى مافيها شئ الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ماظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من

٥ (قوله ليس بها طورى) الطور الجبل والطورى الوحشى من الطير والناس يقال حمام طورى وطورانى ويقال مابها طورى اى احد قال الحجاج وبلدة البيت

٦ لفظا حد اذا وقع فى النفى كان لمن يعقل فلهذا كان استثناء الحمار منقطعا

٣ (قوله فان تمس فى دار برهوة ناويا آه) الرهوة والرهو المكان المرتفع والمنخفض ايضا يجتمع فيه الماء وهو من الاضداد ورهوة فى شعر ابى ذؤيب عقبة بمكان معروف والصدى ذكر البوم والصدى ايضا ما يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها

الادمى فقلت لااحد فيها تأكيدا لنفى كون الادمى بها فلما ذكرت ذلك المستعد ابقيت ذلك المستثنى على ماكان عليه فى الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لايكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان فى الوجه الاول (وذهب المازنى الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كالقول الزيدان والحمار جاؤنى وهذا لايطرد له فى جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ ومالهم به من علم الا اتباع الظن ﴾ وقولهم ليس له سلطان الا التكاف ونحو ذلك والذى اى الذى لايدخل فيه المستثنى فى ذلك [illegible] مجارا مليس فيه [illegible] من قول سيبويه ذلك نحو ماجاءنى زيد [illegible] عمرو بل الحمار خاصة [illegible] احمد قال ﴿ ٤ والحرب يلحقه التخيل والراح ﴾ اذ لقى الصبار فى البحدات والفرس الوقاح ﴾ وقال ﴿ عشية لاتغنى الرماح مكانها ﴾ ولا النبل الا المشرفى المصمم ﴾ والذى من قسمين الاولين مالايكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم ﴾ اى من رحمه الله تعالى (وقال بعضهم لاعاصم اى لامعصوم فاستثناء متصل (وقال السيرا فى المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا يجوز الابدال فى الآيتين لان التحضيض كالامر والشرط ولايجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يجيز البدل فى قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت ما آمنت قرية لان اللوم على مافات دلالة على انتفائه ومثله قولهم لاتكونن من فلان فى شئ الا سلاما بسلام اى متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾ ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وتردسلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم مضر الامانقع ومازاد الاماتقص ومافيهما صدرية وابوسعيد وابن برمان يتسران الخبر اى ولكن النقصان امره ولكن الشح امره (ومنع سيبويه ان مابعد الا فى المنقطع مفرد كما قبل واما نحو قوله ﴿ ولاعيب فيهم غير ان سيوفهم ﴾ بهن فلول من ٥ قراع التكائب ﴾ وقوله ﴿ فتى كملت اخلاقه غير انه ﴾ جواد فما يبقى من المال باقيا ﴾ فاهر فيه اول وجهى سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة فى المدح اى ان كان ولابد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من اقراع وفى اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المرزى لماله يعدون مافى شاهره ادنى شائبة من النقص وان كان فى التحقيق غاية فى الكمال من جملة العيوب ضوا فى اثناء كلام قل بديع الزمان عيبه ان لاعيب فيه فنى عن الكمال عن معاليه (قوله اوكان بعد خلا وعدا فى الاكثر) قال السيرا فى لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى بعض مذكره بخلا فى جواز الجر بها (وقال اى السيرا فى ماانعم خلافا فى جواز الجر بخلا الا ان

٤ قوله (لا يبقى لجاحمها التخيل و المراح) جمع الرجل اذا قمح عينه كالشاخص والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بكسر الميم النجدة الشجاعة حافر وقاح اى صلب

٥ قراع التكاب قبالها

النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون مابعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدمع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولايكون واماعدا فتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولايلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوّ بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة وقال بعضهم ماموّول بالا ولم يثبت (قوله وما خلا وماعدا) انما لزم النصب بعدهما لان مامصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجئ في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ماخلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا مايحذف مع مالمصدرية نحو ٨ مآذرّ شارق ونحوه (وجوّز الجرمي الجر بعدما خلا وماعدا ولم يثبت على ان مازائدة (قوله وليس ولايكون) هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمما معنى الاستثناء ولايستعمل موضع لايكون غيره نحو ماكان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ماقلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى ﴿ انا انزلناه في ليلة القدر ﴾ وقوله تعالى ﴿ حتى تورات بالحجاب ﴾ بخلاف ذلك (واجاز الخليل ان يوسف بليس ولايكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ماانتهى امرأة لاتكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما ذن ماحفي الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ماراًيت رجالا لايكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص * ترك الصنع الذي قد تركته * ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما * اى الاجلدا ولايستعمل هذه الكلم الافي الاستثناء المتصل بخلاف غيرها فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله * وكل ابي باسل غيرانني * ٩ اذا عرضت اولى الطرايد ابسل * قوله (ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعدالا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ماقاموا الا قليل والا قليلا) اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بدلا لا متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام اونفي اونهي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام اونهي اونفي يدخل

٦ قوله (وفيه نظر آه قبل المراد البعض المطلق فيستقيم وقيل الضمير للجائي

٧ اوله كل شئ مهه ومهاه اى منصوبا بلفظ عدا كما يدل عليه ماروى ايضا ماخلا النساء وذكرهن وهذا من الضروب في فهج البلاغة بقوا في الدنيا باقية

٨ اى ماطلعت شمس

٩ قوله (اذا عرضت اولى الطرايد ابسل) الطريدة ماالطردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو مايسرق من الابل الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل الذي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومنال دخول الواسخ فاظ نت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يعول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس في بل المنفي الضرب (قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله (وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى مايصلح للابدال منه اذا شمل انفي عامل ذلك الضمير نحوما كلمت احدا يتبقى الا زيد لان المعنى ما انتفى احد كلمته الا زيد وما قول عدي بن زيد - في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الاكوا كبها ٢ * وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فانه انصاف والحكاية منفيان معنى بل قلت لا او ذى احدا بوحدانية الله تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف مصدرا لغير موجب نحو ما جاءني اخواحد الا زيد وفي حكمه مافي وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الا زيد (قولنا او مؤول به يدخل نحو قما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما جل واقل رجل معنى ما في (قال ابو علي قلما يكون بمعنى الذي لتصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها لان العرب لا تغيرونوا كما في باب لي الرفع كما يجيء في نواسب الفعل قال ويجيء بمعنى اباء اتيء القليل كقوله ٣ قلما رس حتى هجته - بالتباشير من الصبح اذول - والاغلب الاول ولا يكون اقل رجل وقولا بأني لا يدخل نواسخ الابتداء كلا تدخل على ما الا فيقدم من كان وصف المضاف اليه اقل في الاشتهار فعلا وظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذو جة لم يحسن على مقال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعصائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو ليمة وعاقلة اذا سمي به كاملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدأ حذف خبره هو جوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر رب بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد وجود كلا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان (وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل

٢ يعني انه خلا بمن يحبه في ليلة لا يطلع فيها عليهما ولا يخبر بحالهما الا الكواكب لو كانت ممن يخبر

٣ قوله (قلما رس حتى هجته بالتباشير) هاج الشيء يهيج هيجا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى والتباشير البشرى وتباشير الصبح اوائله وكذلك اوائل كل شيء

من ضمير يقول وكذا فى اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا زيدون قال واما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افضل التفضيل كما يجئ فى بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثانى قولى ابى على لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه فى اقل رجل لان اقل يكون اذن فى التقدير مضافا الى ذلك البدل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى منافى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته فى التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالرفوع بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اى ما يقول ذلك الا زيد وينبغى ان يكون تأويل الى فى ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج فى تجويز الرفع فى قوم يونس فى قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت ﴾ الاية بجعل التحضيض كالنفى وقد تجرى لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفى قال تعالى ﴿ فابى اكثر الناس الا كفورا ﴾ ويأبى الله الا ان يتم نوره ﴾ والمفرغ لا يجئ فى الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتونى الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتأويل النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء فى الشواذ ﴿ فشربوا منه الا قليل ﴾ اى لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز ٥ مات الناس الا زيد اى لم يبق الناس الا زيد وكذا لا يجوز فى الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت (وكان الزجاج يجيز البدل فى قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ لتأويله التحضيض بالنفى لان المعنى ما آمنت قرية اذا لوم على ما فاتت دلالة على انتفائه (وقدره النحاة واما قوله تعالى ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا ﴾ فالنصب لاغير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذا النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءنى احد حين كنت جالسا هما الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخى ما بينهما لا يتبين ذلك * فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز (وقال الكسائى والفراء لا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم فى معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى فى كلام والمستثنى منه فى اخر معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما فى اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية (قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

٤ ذلك الا زيد نصه

٥ (قوله مات الناس) ومن هذا القبيل مات الناس الا العالمون

٢ هوجواب السيرافى ٣ (قوله فيوجب البدل) اى حكمه اولاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائتين) قال المص فالاولى ان يقال اكثر القرآء ٣ على الوجه المرجوح ولابأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس قد يجوز ذلك ايضا ٣ وهم ماعدا ابن كثير وابى عمر ٥ (قوله الاستثناء من اسر يقتضى كونها غير مسرى بها)

الاشتمال فهو شبيه بدل الغلط وبدل الغلط لايكون فى فصيح الكلام (والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه (قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب (٢ والجواب انه لامنع منه مع الحرف المقتضى لذلك كاجاز فى الصفة نحو مررت برجل لاظريف ولا كريم جعلت حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى نحو ماجاء القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم ولوكان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمامع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لامن احكام العطف (والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل فى نحو ماجاء نى احد الازيد ويجيز النصب والابدال فى ماجاءنى القوم الازيد والازيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لاينتصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلايجوز جاءنى قوم الازيدا لان دخول زيد فى قوم المكر غير قطعى حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك فى الموجب لعدم القطع بالدخول وفى غير الموجب المستثنى داخل فى المستثنى منه المنكر ولهذا اذا عم فى الموجب دخول المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو لعلم عشرة الاواحدا (وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولايجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفى نحو ماجاءنى القوم الازيدا فانه يجوز جاءنى القوم الازيدا فكما لايجوز الابدال فى الموجب لايجيزه فى غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ ولم يكن لهم شهداء الاانفسهم ﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ ماعلموا الاقليل ﴾ فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ماجاءنى احد الازيد وماجاءنى رجل الاعمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لايجوز جاءنى احد الازيدا حتى يقاس عليه غير الموجب فى وجوب النصب ومن جعل الاخراولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن ان نعما ذلك هذا (ولما تقررات الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب فى قوله تعالى ﴿ ولايلتفت منكم احد الا امرأتك ﴾ تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى ﴿ فاسر باهلك ﴾ لامن قوله ولايلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائتين اذن ولايجوز تناقض القرآت لانها كلها قرأن ولاتناقض فى القرأن (قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسر يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لايلتفت احد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها (والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

اى يقتضى كونه غير مأمور بالاسراء بها وهو ظاهر تمام الاستثناء من ولايلتفت يقتضى كونه مأمورا بذلك لان اهلك عام ولم تستثن منه فتكون داخلة فيه ولاشك ان القصة واحدة فيلزم ان يكون مأمورا بشئ معين غير مأمور به بعينه واذا قرر الكلام على هذا الوجه لم تجه ان يجاب بانها اخرجت من وجوب الاسراء بها ولايوجب ذلك تحريم الاسراء بها فيجوز ان يكون قد اسرى بها فيقتا ولها النبى فى ولايلتفت اوبانها اسرت وتبعتهم فيتناولها النبى ايضا بل الجواب ان تناول العام اياها ليس قطعيا لجواز ان يكون مخصوصا فلا يلزم من رجوع الاستثناء الى قوله ولايلتفت كونه مأمورا بالاسراء بها وحينئذ يوجه الاستثناء بما ذكر من انها تبعتهم اواسرى بها مع كونه غير مأمور بذلك اذ لايلزم من عدم الامر به لهى عنه فتأمل ٦ اعترضه فى

المهل وجعله ابن هشام منقطعا وانه جملة وقعت بعد الانحو (لست عليهم بمسيطر) الاية سيراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان كان مطلقا فى الظاهر الاانه فى المعنى مقيد) اى هو مأمور بان يسرى باهله اسراء مخصوصا مقيدا بقيد فالاستثناء سواء م

مطلقا فى الظاهر الا انه فى المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امر أتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستدن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول اسر ولا تلتفت اى امش مشيا لا تقبض فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءنى رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان البدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى ان سيبويه يختار النصب على الاستثناء والمازنى يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شئ علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشئ بعد الاستغناء عنه بعيد ❊ قوله (ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو فى غير الموجب ليفيد مثل ما ضربنى الا زيدا الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثمه لم يجز ما زال زيد الا عالما) هذا الذى يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ فى الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فيعمل فى المستثنى ❊ واعلم ان المنسوب اليه انعل اوشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه فى الاعراب فهو اولى كما فى ما قام القوم الا زيد اذ انا بكونه من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك فى غير الموجب وان لم يجز حذفه كما فى الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه فى حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه فى الموجب وجوازه فى غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذى كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يمتنعون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءنى رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ا لمخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ا لمقدر متعدد من جنسه امعه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة فى الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز فى غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء وقوع الفعل منها اوعليها ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل فى الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الاقدم العالم اوحدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى ﴿ ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا

م رجع الى المقيد او الى القيد بحصوله واحد ولا تناقض هنالك وفيه بحث لان الاستثناء اذا رجع الى القيد كان المعنى فاسر بجميع اهلك اسراء لا التفات فيه الا من امرأتك فيكون الاسراء بها داخلا فى المأمور به واذا رجع الى المقيد لم يكن الاسراء بها داخلا فى المأمور به فيكون المحذور باقيا بحاله فالحاصل هو ما اشرنا اليه

لقتال ﴾ ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما انه اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول ٨ لقيت الافلانا لكن الاغلب عدم التفريع في الموجب ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى ﴿ فابى اكثر الناس الا كفورا ﴾ فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا ول صار المستثنى متمما للقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه اذا قابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في مقام الازيدا الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كلام بل القوم تمام المسند اليه في مقام القوم الا زيد ابن كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والمحقق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظباوما رأيته الا يوم الجمعة والاذا لمك وما ضربته الا تأديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالمأذون من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكما تقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات المفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى ﴿ وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ﴾ الواو للحال لان صاحب الحال علم وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالاخصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالنجيء بالواو رابطة ونحو دلك قولهم في خبر ليس ومانيس احد الا وهو خير منه وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله تعالى عنه ﴿ فكنت وما هدد بالحرب ﴾ تشبيها بالحالية (واما التفريغ في المبتدأ والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيدا لا عالما وما ظننت الا بجيلا وما اعلم ان في الدار الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيدا لا راكبا لم يجز لتقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه اضمرت المفعول الاان يمنع مانع وقوله ويحسن الا النهر عند الاحبة وقيل هذان المثالان وامثالهما من قبيل المؤول تأمل

ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما (وفى المفعول المطلق اذا كان للتأكيد (ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ﴿ ان نظن الا ظنا ﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى يقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه (وحاله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالايذاء والشروع فى مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما اذا قلت جاءنى زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجرى مجراه فقلت جاءنى زيد لرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال ﴿ وما اغتره الشيب الا اغترارا ﴾ قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير أى ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف (واما الاستثناء فى التوابع ففى البدل نحو ما جاءنى احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا فى المفرغ ولا مانع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه فى بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا رأسه فى بدل البعض اى ما سلب زيد شيئ منه الا ثوبه منه ولا ضرب زيد عضوله الا رأسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو جاءنى احد لا ظريف ما لقيت احدا الا انت خير منه (وفيه وفى خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفى الحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءنى احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءنى زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا فى الخبر والحال (وذكر المصنف فى حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة فى اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه فى حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انفكاؤها (٤ وقال المالكى فى الصفة انها صفة بدل محذوف اى ما جاءنى احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله فى الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كالوظهر موصوفه فتقول ما جاءنى احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء فى المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله ﴿

٣ قوله (فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم اه) لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم والاولى ما افاده الامام السكاكى من ان المصدر فى امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل التنوين للتحقير او للتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله (وقال المالكى فى الصفة انها صفة بدل آه) فيه بحث لانك اذا قلت فى ما زيد الا قائم تقدره ما زيد الا رجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيد ليس منحصرا فى رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخر وكذا الكلام فى الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكى فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

يطالبني عمى ثمانين ناقة ❁ ومالي باغفر آه الاثمانيا ❁ ويجوز ان يريد الاثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة ومالاجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولاسيما في الفاعل اذ لايجوز حذفه الامع قائم مقامه وهو يجيز ماقام الازيدا (قوله وهو في غير الموجب ليفيد) يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا (قوله ليفيد) قد تقدم انك لو قلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب (قوله الاان يستقيم المعنى) اى يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت اليوم كذا اذلا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم (قوله ومن ثم) اى ومن جهة ان المفرغ انما يجئ في غير الموجب امتنع مازال زيد الاعالما لان مازال موجب اذا لم في اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجئ في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال (ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على مايمكن ان يكون منه مما لايتناقض واستثن من جملتها العلم كما قيل مازيد الاعالم في الصفات المنفية ٢ واحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات الاصفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف (قال المصنف ووجه آخر هنا في منع نحو مازال زيد الاعالما وذلك ان مازال لاثبات خبره والالنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا (واقائل ان يقول مازال لاثبات خبره ان لم يعرض مايقابله الى الى لامطلقا كما ان ليس لنفي خبره الااذا عرض مايقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا ❁ قوله (واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ماجاءني من احد الازيد ولا احد فيها الا عمرو ومازيد شيئا الا شيء لان من لاتزاد بعد الاثبات وما ولا لاتقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالايجاب ليس زيد شيئا الا شيئا لانهما عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع مازيد الا قائما) اعلم انه تعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيده لتأكيد نفي الموجب نحو مازيد اوليس زيدا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان مضموما او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشره نحو ماجاءني من رجل وامرأة والالاتية بعد غير الموجب ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يتأتى ان يجعل افراد مابعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو مازيد بقائم اى في قيامه شيء ثابت قطع او تابعا لمباشرها نحو مازيد بقائم ولا

٢ قوله (او اجعل ذلك على المبالغة) اذا جعل قولنا مازيد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنه الا صفة العلم ويلزم من ذلك ان يجعل سائر صفاته الموجودة له في حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واذا جعل مازال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دام زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنه في حكم الموجودة له نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم له وفيه سماحة

قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والاتبطل الذى عملاله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من فى الموجب نحو (قد كان من مطرو) ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لان كلامنا فى من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها فى الموجب والتى يجوز زيادتها فى الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة فى نحو القى بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التى نحن فيها اى التى لتأكيد غير الايجاب ٣ (وقد اجاز الكوفيون ابدال من والباء المذكورتين اى المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءنى من احد الا رجل فاضل مازيد بشئ الاشئ حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المكر وضعا والباء المذكورة اصالها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا فى المكر لمشابهته ما ينفى ان تدخلا فيه وان كان فى حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل فى امتناع جرهما لما بعد الا نعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به اولا بت فى النقل جر المكر بعد الا بهما (وقال ابو على انما لم يجز جر البدل فى ما جاءنى من احد زيد ونصبه فى لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل فى نحو ما جاءنى من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا ٤ من البصريين ولا فى نحو لا رجل فى الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبره ما المذكورين لان اعمالها فيما بعد الا يقتضى بقاء نفيهما بعدها لان عمل ان الا لغو ومجئ الا يقتضى زوال نفيهما بعدهما فيلزم التناقض (فان قيل يلزم مثله فى ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سوى اجاعا منهم (قلت سلمنا تساوى معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضى بقاء نفيها بعد ها اذ عملها ليس له فى بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالاكما يزول نفيها (فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفى والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما ملها فى المعنى اتساقا فيلزم ان يكون فى ما ايضا معنى الفعلية (قلت كان معنى ليس فى الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضى فبقيت مفيدة لنفى كون مضمون خبرها مطلقا او فى الحال كما يجئ ومعنى نفى كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفى مضمون الخبر وهو معنى ما شئ واحد فى الحقيقة والمرى وان كان فى نفى الكون معنى الغائية وليس فى ايجاد معنى الى فى لفظ آخر ذلك وهو معنى ما فثم قيل انهما بمعنى واحد اى فى الحقيقة ٥ وربما يؤثر معناهما او صحى مختلف ومؤداهما شئ واحد

٣ فلا بد من تجويز زيادة انباء فى نحو القى بيده اعنى فى الموجب اعمال الباء فيما بعد الا فى مازيد بشئ الاشئ نحضه

٤ منهم نحضه

٥ والمغزى نحضه اى المقصد

(فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى الى فى ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفى بحاله كما فى ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفى الكون فى الزمان آخر وهو الجملة بعدها وينبغى ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية (فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى فى نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها الكون المنفى فى غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت فى غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق فى اول الكتاب (فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا فى نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به ولم يجز النصب فى نحو ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به فما وجه الرفع (قلت المبتدأ والخبر يترافعان كما مر فى حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر خلبتهم لكن بقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فى ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء الحجازية فى العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها فى العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا يقال ما زيد رجلا خير منك ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كبير كما فى العجبى ضرب زيد وعمرا حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى المحل عليه كما فى نحو ما زيد بشئ اوشئ الا شئ وفى نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا وولكن قاعد كما فى خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة الداعى الضرورة هذا وفى رفع ما بعد الا فى نحو ما احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن فى قولك فيها كما قلنا فى نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الازيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب فى نحو ما جاءنى احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل من الملفوظ فى نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائز فى ما جاءنى احد الا زيد او ما فى ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس بدل جائز فعلى هذا يكاد يجئ النصب فى نحو لا احد فيها الا زيدا الا فى القليل قال الشاعر * ٣ مهما لها وخروقا لا نيس بها * الا الصواح والاصداء والوماء وقال * ٤ ولا امر للمضى الا مضيعه * وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكيره لذى الحال لكونه عاما كانه قال للمضى امر مضيع واما نحو قولك (لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه فى نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف امثل الاستثناء واما بعده فى نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وهو يقرب ما مر من حمله الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خيبه على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله (فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما فى نحو ما زيد بشئ آه) اى كما انه اذا انتقض النفى فى خبر ما بالا وجب العود للضرورة الى الرفع الذى هو الاعراب الاصلى له كذلك اذا انتقض النفى فى البدل عنه اوفيما عطف عليه وجب اعتبار الرفع فى ذلك الخبر لتصحيح الاعراب ٣ قوله (مهما لها وخروقا) الخرق الارض الواسعة ينخرق فيها الرياح والجمع خروق ٤ صدره وضيعتم امرى بمنعرج اللوى

الازيد قبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه اومن احدا فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لايستعمل في الموجب وانما نفيت بعدان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لايقول ذلك احد الازيدا كما جازان تقول علمت زيدا بومن هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابومن زيد على مايجئ في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز المنفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جازان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلايجوزان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الازيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا لمعنى مارأيت القوم الازيدا ❊ ولا بأس بان نذكر بعض مااهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع (احدها ان مابعد الا لايعمل فيما قبلها مطلقا ٢ لمثل ماقلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولايعمل ماقبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه اوتابعا للمستثنى على مامر في باب الفاعل (وثانيها انه لايستثنى باداة واحدة شيئان بلاعطف خلافا لقوم فلايقال ماضرب احدا احدا الازيدعمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالاالمذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا مافيه في باب الفاعل (وثالثها انه لايمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الاخمسة وكذا لايمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة الاسبعة اوثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم مجوز في ذكر المستثنى منه اذيذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج مانوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولايجوز ان يطلق اسم الكل الاعلى مايقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ❊ ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الازيدا لوقلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولوقلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الازيد الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الازيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الادرهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولوقلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فانا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلامانع منهما ونقول مع هذا كله انك لوقلت ابتداء بلاداع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاخمسة اوالاستة لاستهجن بلاريب اما لوكان جواب من قال لي عليك عشرة اوحصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك على عشرة الا تسعة (ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فامان يتغايرا

٢ قوله (لمثل ماقلنا) من عدم جواز اعمال ماقبل الا فيما بعدها الا في احد امور ثلاثة

معنى اولا فان تغايرا وامكن اشتراكهما فى ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو مامر اب وابن الازيدا اى زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو مافضل ابن اباه الازيدا او كان بعيدا نحو ماضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى فى احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو (مافدى وصى نبيا الاعليا) وان احتمل دخوله فى كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو مافضل ابن ابا الازيدا وكذا مافضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو مافضل الازيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو مافضلت الازيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ماتقدم فى باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو مافضل ابا الازيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ماضرب احد وماقتل الاخالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ كما يجئ (وخامسها انك اذا كررت الا فما ان تكرر ها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون مابعدها عطف النسق ولابد من حرف العطف قبل الاخير ماجاءنى الازيد والاعمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ماجاءنى الازيد الااخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ماضربت الازيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ماعجبنى الازيدا لاعلمه او بدل الغلط نحو ماجاءنى الا زيدا لاعمر و واما ان يكون عطف بيان نحو ماأتانى الااخوك الازيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون فى العدد اوفى غيره (فالذى فى غير العدد نحو جاءنى المكيون الاقريشا الا هاشما الاعقيلا فى الموجب فلايجوز فى كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز فى كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا بالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الاعقيلا وتقول فى غير الموجب ماجاءنى المكيون الاقريش الاهاشما الاعقيلا ان يجوز لك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولايجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفى خارج فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الاهاشما (والذى فى العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحـداه) وذكر بعضهم طريقـا آخر وهو ان جميع الازواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتة ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنـا مجموع المنفيات من مجموع المثبتـات بقي خمسة وهذا وان كان طريقا حسنا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناء ات المتعاقبة واردة على مقتضى القواعد النحـوية من كون كل استثناء راجعا الى ماقبله وماذكره الشارح واف ﴿ ٢٤٣ ﴾ باظهار المطلوب والجريان على القواعد ولم يلتفت الى ماذكـره بعض الفضلاء من ان القائل بعد ما قال الا واحـدا اذا قال الا اثنين الاثلاثة وهكذا الى ان يقول الا تسعـة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القـواعـد اما اذا لم يؤول وجعـل كل استثناء راجعـا الى مايليه فظـاهر لكونه استثنـاء للاكثر عن الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الجملة المنفيـة عند قـوله الا واحـدا فلانه يستلزم الا استثنـاء المستغرق عنـد قوله الا ثمانيـة فيكون باطلا ويكـون الواجب اثنين ثم يمكن بيـان وجوب الواحـد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميـع المثبتـات في النزول والصعود وذلك خمسون ويجمع جميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا القي المنفيات عن المثبتات بقي واحد وقد عرفت ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين اجـع الى قوله (غيره) الاثلاثة لانه اذن صالح لرجوعه اليه وزعم ان رجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الا ثلاثة قال واذا ثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان المثبت سبعة والمنفي ثلاثة واعترض بانه يلزم مما ذكره ان يكون المنفي اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تعسف ادعـه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجـوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجـمالي وقد عرفت مافيـه ٣ (وقوله وعلى الجملة فلادري صحـة ماقالوا آه)

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٣ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الاتسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلة فنسقط منها الثمانية يبقى واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليها خمسة تصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشئ لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة (وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهمـا استثناء ولا فرق بينهما اتفـاقا في نحو ماجاءني القوم الا زيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحـو ﴿ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ﴾ وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهمـا استثناء ٣ وعلى الجملة فلا ادري صحة ماقالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحـو قولك له على عشرة الا ثلاثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنـا ايضا ان الوتر اى الثلاثة منفي خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الا اربعة وتزيدها على السبعة فتكون احد عشر (وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو امامن العشرة كما ان الاثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكانا هما مثبتتان فتكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثانى لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان فى غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يمكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ماجاءنى الازيدا الاعمرا الاخالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذى ولى المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقى واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ماجاء احد الا زيدا والازيدا الاعمرا الابكرا الاخالدا وان توسطها المستثنى منه فلا تقدم عليه النصب لاغير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ماجاءنى الازيدا الاعمرا احدا لابكرا والابكرا الاخالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل بعضها ايها كان ونصب ماسواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلا يبقى الا النصب على الاستثناء نحو ماجاءنى الا زيدا لاعمرا الابكرا الا خالدا (ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف فى مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالقاشى المشهور * واعلم ان فى جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثناتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر فى غير المفرغ مقدر فى المفرغ ففى قولك ماجاءنى احد الازيدا الاعمرا الاخالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج ممايق من احد بعد اخراج زيد اى ماجاءنى غير زيد الاعمرا وخالدا مخرج ممايق من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ماجاءنى غير زيد وعمرو الاخالدا فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتا وكذا فى المفرغ نحو ماجاءنى الازيد الاعمرا الاخالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءنى القوم الازيدا الاعمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اى جاءنى غير زيد من جملة القوم الاعمرا وجاءنى غير زيد وعمرو من جملتهم الاخالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان فى غير الموجب لم يجز فى ثانى الاستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الازيدا لان النفى قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز فى المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الازيدا وان كان الكلام موجبا فلابد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيد او النصب واجب فى اول المستثنيين لانه عن

لعلهم تحيلوا ان الاصل فى الكلام هو الاثبات والنفى طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كأنك قلت له على عشرة الا تسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفى كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شئ كما صرحوا به واما اذا قلت الا تسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفى داخلا فى الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفى ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الا تسعة والاستثناء من النفى اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابدا له ونصبه على الاستثناء لانه فى المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا لمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الازيد والا زيدا وان كان القوم فى اللفظ فى حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوالهم شهادة ابدا ﴾ الاية فما يقتضيه مذهب محققى البصرة وهو ان الجملة بكمالها عاملة فى المستثنى عمل عشرون فى الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا لمعمول واحد ولو كان العامل جيمها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لايجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام فى انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والفقهاء هم البصريون الافلانا ﴿ قوله (ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا فى الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب فى اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفى سوى اربع لغات ٣ كما فى جمعة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا فى الاكثر) التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولوكان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فضليته على انه روى الاخفش قول الشاعر ﴿ رأيت الناس ماحاشى قريشا ﴿ فانا نحن افضلهم فعالا ﴿ وماحكى المازنى من قول بعضهم ٥ اللهم اغفرلى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اى جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لافاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلافاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشا لزيد تعين عنده فعليته هذا ماقيل والاولى انه مع اللام اسم لجيئه معها منونا كقراءة ابى السماك حاشا لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا فى سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال ﴿ سبحانه ثم سبحانا نعوذبه ﴿ وقبلنا ٦ سبح الجودى والجمد ﴿ فيجوز على هذا ان نرتكب كون حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تبرئة وتنزيها واما حذف التنوين فى حاشا لك فلاستكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم فى قوله ﴿ سبحان من علقمة الفاجر ﴿ ان ترك تنوينه لايدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجئ فى بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشا الجارة حرف وهى فى نحو حاشا لله اسم بنى لشابهته لفظا ومعنى لحاشا الحرفية (واستدل المبرد على فضليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة ﴿ ٦ وما احاشى من الاقوام من احد ﴿ وليس يقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لالا

٣ قوله كما فى جمعة القراءة) اى الكتاب المسمى بجمعة القراءة

٤ (قوله يرجح مذهب سيبويه) كذا فى بعض النسخ بدل يمنع فضليته

٥ اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ فضه

٦ (قوله سبح الجودى) والجمد) الجمد والجمد المكان الصلب المرتفع على وزن عمر وعمر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالموصل بفتح الجيم والميم

٦ اوله ولا ارى احدا فى الناس يشبهه ﴿

وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فضليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوافعل فى سوف افعل وكثرتها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره اوفيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص ٨ مما يصمه فيكون آكد وابلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ماعلمنا عليه من سوء ﴾ وقد جاء فى كلامهم الاقبل ماخلا وماعد الاقبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الاعلى حاشا الجارة ❊ قوله (وغير صفة جلت على الا فى الاستثناء كما جلت هى عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف فى غيره ❊ قوله (غير مبتدأ وصفة خبره ❊ اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تين فيه اثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع مابعد غير ومابعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها جلت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وجلت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار مابعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى اصلها وصار مابعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بانشرائط التى تذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى غير والا فى الاصل حرف لا تحمل الاعراب روعى اصلها فجعل اعرابها التى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدها عارية ٩ واذا دخل غير على الاواصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب ومابعده الذى صار مستثنى يتطفل غير على الاشتغل بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

٧ قوله (وكذا غيره) كالحوقلة بمعنى قول لا حول ولا قوة الا بالله
٨ قوله (مما يصمه) او يشينه اى مما يعيبه

٨ فاذا دخل فس
٩ اى لا لاصلية

في المستثنى بالاوهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة لا انتصاب مابعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ماجاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ماجاءني الا زيد (قال القراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعني الاومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله * ٣ لم يمنع الشرب منها غيران نطقت * كما يجئ في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله * غيراني ٤ قد استعين على الهم اذاخف بالثوى النجباء * من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى ﴿ مثل ماانكم تنطقون ﴾ ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا (وقولهم بيد مثل غير ولاتجئ الا في المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انا افصح العرب بيداني من قريش ﴾ ويجوز ان يقال بينما لاضافتها الى ان وان يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع (قوله كما جلت هي عليها في الصفة) اى جلت الاعلى غير في الصفة (قوله لجمع) اى مايدل على الجمعية جمعا كان كرجال اولا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لابدلها في الاستثناء من مستثنى منه متعددلفظا كان اوتقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الازيد ولايجوز تقدير الموصوف قبل الاوصفا كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة (وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال اوالقوم الازيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب انفيهم زيدافلايتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الاعلى اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول مابعد الافيه فيضطر السامع على حمل الاعلى غير الاستثناء (واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ماجاءني رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم اوعشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول مابعد الافيه فلايتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الازيدا جاءني وله على عشرة الادرهما وربما كان المنكور محصورا وتجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقوله عندي عشرة رجال الازيد ففيه الصفة لاغير وكذا في المحصور الاخر نحو ماجاءني رجلان الا زيد وماجاءني رجال الاعمرو فان معنى ماجاءني رجلان ماجاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلايدخل فيه وكذا معنى ماجاءني رجال ماجاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الاالصفة اوالاستثناء المنقطع (هذا كله مبنى على ان المستثنى

٣ قوله (لم يمنع الشرب منها الخ) اخره بزفوف كانها هقلة ام رئال دوية سقفاه * قوله بزفوف اى بناقة خفيفة سريعة قوله ام رئال فراخ النعام واحدها رأل قوله دوية منسوبة الى الدو قوله سقفاه طويلة الساق

٤ قوله (قد استعين على الهم اذاخف بالثوى) اى استعين على همى اذاخف بالقيم الانطلاق والانكماش والنجاء الاسراع

٤ تمامه حمامة في غصون ذات اوقال آه والبيت الذي قبله ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنافيا قصرت الى وجنا شمال قوله لم يمنع ضمير منها مايد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله ثم ارعويت والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب الاسماعها صوت تلك الحمامة قوله اوقال جمع وقل بالفتح وهو الحجارة او باسكانها وهو شجيرة المقل اوثمره

واجب الدخول فى المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة (واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى فى صحة الاستثناء بصحة الدخول (وقال الاندلسى والمالكى لابد لالا اذا كانت صفة من منبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع اوشبهه منكر اومعروف باللام الجنسية قال ❊ انبخت قالقلت بلدة فوق بلدة ❊ قليل بهـا الاصوات الابغامها ❊ ويجوز فى البيت ان تكون الا للاستثناء ومابعدها بدلا من الاصوات لان فى قليل معنى النفى كما ذكرنا (ومذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ماأتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله ❊ وكل اخ مفارقه اخوه ❊ لعمر ابيك الا الفرقدان ❊ وقوله عليه الصلوة و السلام ﴿ الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم ﴾ وقال الكسائى تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لايحذف الابعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع (وقال المصنف فى البيت شذوذ ان وصف كل دون المضاف اليه و المشهور وصف المضاف اليه اذهو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لوجازله وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يحمل الاصفة بل كان يجعله استثناء و الشذوذ الثانى الفصل بالنظير بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى ﴿ لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ قال سيبويه لايجوز ههنا الا الوصف لانك لوقلت لوكان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعنى ان البدل لايجوز الا فى غير الموجب وليس النسق وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذى يجوز معه الابدال (قال المصنف ولايجرى النفى المعنوى كالملفظى الا فى قلما واقل رجل وابى و متصرفاته كما فى مضى قال وايضا البدل لايجوز الاحيث يجوز الاستثناء و لايجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول فى آلهة المنكر لانه غير عام ولامحصور ولوقوع ايضا الجمع المنكر فى سياق النفى وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لايقال ماجاءنى رجال الا زيدا على انه استثناء متصل واجاز المبرد رفع الله على البدل لان فى لو معنى النفى اذهو لامتناع التى لامتناع غيره فكانه قيل مافيهما آلهة الا الله و هذا كما اجرى الزجاج التحضيض فى قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت ﴾ الآية مجرى النفى فاجاز البدل فى قوم يونس والاولى منع اجزاء الشرط والتحضيض فى جواز الابدال و التفريغ معهما مجرى النفى اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله فى الهة فلايضر المبرد لانه يكتفى فى جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم ٥ (قوله وهو فى غيره ضعيف) يعنى جعل الاصفة فى غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما فى قوله ❊ وكل اخ مفارقه اخوه ❊ البيت ضعيف هذا عند المصنف ولايضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم ❊ قوله (واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح) انما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى ﴿ مكانا سوى ﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف

٥ قوله (كما تقدم) من انه لايقال ماجاءنى رجال الا زيدا على انه استثناء متصل

واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل سادمسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فبجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولايجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز فى غير على مايجئ والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلايجيز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ❊ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ❊ وقال ❊ تجانف عن جو اليمامة ناقتى ❊ وما عدلت عن اهلها لسوائكا ❊ ومثله عند البصريين شاذ لايجئ الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكارا لرفعه فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ❊ ولقد تقطع بينكم ﴾ وتقول لى فوق السماء ودون السباعى ❊ واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاوغير الكائين بعد ليس فقط كما يحذف مااضيف اليه غير الكائن بعد لاتقول جاءنى زيد ليس الاوليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجئ فى الظروف المبنية وغير خبر ليس اى ليس الجائى غيره (وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله ❊ خالط من سلمى خياشيم وفا ❊ وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ماحكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه (وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتنى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك (واما الا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم

المتقدم وانما عد من كلمته لان مابعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم فان جر مابعده فباضافة سى اليه ومازائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ ﴿تماما على الذى احسن﴾ او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روى بيت امرء القيس * ولاسيما يوم بدارة جلجل * بنصب يوم وما يضاف تكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز (قال الاندلسى لا ينتصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان مائة دينار التنوين كما فى كرجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيته قاعدا هما زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيته قاعدا * واعلم ان الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله * ولاسيما يوم بدارة جلجل * اعتراضية كما فى قوله * فانت طلاق والطلاق الية * اذ هى مع مابعدها بتقدير جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فمعنى جاءنى القوم ولا سيما زيد اى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى المجئ وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف مابعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما فى باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما هنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على القرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فرا كبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولاسيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتى راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ماذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا كريم لاسيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة اكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الان مجيئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوزان يكون عطف والاول اولى واعذب وقد يقال لاسواء ما مقام لاسيما * واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يليها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون ومازيد

صدره الا رب يوم لك منهن صالح * الى كالثل يقال هذا سبان اى شبيهان والجلجل موضع وهذا من السبع المعلقات واعرب قس

الا يقوم اوحال نحو ما جاءني زيد الايضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا ما لا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ لتكون الاملغاة عن العمل على قول اوعن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها بما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم واما الماضي فيجوز ان يليها في المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد صبروا وذلك لتقربه الله من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليها لاشكر وما اتيته الا اتاني وعنده عليه الصلاة والسلام ﴿ ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون مابعد الا لمضمون ماقبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنه في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون مابعد الا لمضمون ماقبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والايضاع ماقبل الا ومابعدها صوب الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا هنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون مابعد الا على هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالايجاز ان يستظهر مطردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما زرته الا واكرمني وما الا ويكرمني وندر قمت واصك عينيه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لان لك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه مضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الا ميرمعه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل (وقد تدخل الاولى بعناها

وما في الحديث من الاشكال والجواب حققه سعد الدين في حاشية الكشاف في تفسير سورة النساء

على الماضى اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الافعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه فى كتابه الى ابى موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ﴾ كتبه اليه لما لحن كاتبه فى كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته ﴿ كذا فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اى نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغيكم آلهة ﴾ اى ابغى لكم اى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الافعلت الافعلك والا لنقض معنى النفى الذى تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ماالطلب منك الافعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لماالطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب فعل ماتطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسيق الذين ﴾ ونادى اصحاب النار ﴿ وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك (ولما فى الاستثناء لانجئ الابعد النفى ظاهرا او مقدرا كما رأيت ولانجئ الا فى المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جميع لدينا محضرون ﴾ * قوله (خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة) لماقال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجمع ما كان فى الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل فى حده نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان (قوله وامره على نحو خبر المبتدأ) اى فيما يجوزله من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخرا عنه ومايجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان فى الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا وظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدأ (وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام تذكر بعضها هنا وبعضها فى الافضال النقصة فمما قيل انه من خصائصه مذهب اليه ابن درستويه وهو انه لايجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضى فيقع المضى فى خبره لغو افينبغى ان يقال كان زيد قائما ويقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو يكون زيد يقوم٢ لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولايحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتنبيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلاقد فلا تقدرها فى قوله تعالى ﴿ وتقد كانوا ماهدوا الله ﴾ وان كان قيصه قدمن دبر ﴾ وفى قول الشاعر * وكان طوى كشحا على مستكنة * فلاهو ابداها ولم يتقدم * ولافى قوله * اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا * ٤ اخفى عليها الذى اخفى على لبد * اذلا منع من قيام شيئين بفيدان معنى المضى (ومنع ابن

٢ كامر نسخه

٢ (قوله لمثل تلك العلة) اى لدلالة تكون على الحال والاستقبال فتقع المضارع فى خبره لغوا

٤ (قوله اخفى عليها الذى اخفى على لبد) اخفى عليه الدهر اى اتى عليه واهلكته ويزعم العرب ان لقمان هو الذى بعثته عاد الى وفدها الى الحرم ليستسقى لها فلما اهلكوا خير لقمان بين بقاء سبع بقرات من اظب م عفر فى جبل وعر لا يمسها القطر وبقاء سبعة انسر كما هلك نسر خلف بعده آخر فاختار النسور فكان آخر نسوره يسمى لبدا وهو منصرف لانه ليس بمعدول كذا فى الصحاح ام ظبى جمع ظبى

مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وماذام وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال ومراد فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حال مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت متماثلا ٥ ثم نكست وكذا مازال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان تمنع قرينة ومايصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده اي هذا عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير المفيد للزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فاسبت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلا يقع خبرا لهذه الافعال واما مادام فلا يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للدة نحو ماذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال فلهذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى ﴿ مادمت حيا ﴾ واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما تبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ماتقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم يجز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالباس اما هنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي هنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا * قوله (وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت (قوله عامله) اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان * واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعدان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله * قد قيل ذلك ان حقا او ان كذبا * فما عتذارك من شيء اذا قيلا * اي ان كان حقا وتقول لا تخلين ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت (واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعدان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فقول تنظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه

٥ (قوله فصرف متماثلا متماثل من علثه اي اقبل وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

يصح ان يقال ان كان معه او فى عمله خير جاز فى الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او فى يده سيف وان كان فى عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ماقتل به سيفا لان له اعمالا وفى تلك الاعمال خير ولان فى يده اوفى صحبته وقت القتل سيفا هذا الذى قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولاسيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه ولاسيما اذ كان ضميرا متصلا (فان قلت فقدر للرفع كان التامة (قلت يضعف لقلة استعمالها ولايحذف الا كثير الاستعمال التخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما عدى اوان لامع مابعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ماعدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف (وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لاصالح ٣ فطالح اى ان لايكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره قتبين بماذكرنا ان النصب فى الاول امامختار اوواجب واما الاسم الذى بعد الفاء فرفعه اولان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون مابعدها منتصبا به سيفا او بتقدير فعل لايلى نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ الفاء فى الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلابد من الفاء نحو ان ضربنى فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثانى اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل فى الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل فى موضع واحد (قوله ويجب الحذف) اى يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ❊ ابا خراشة امانت ذا نفر ❊ فان قومى لم تأكلهم الضبع ❊ اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور فى المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما وجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لاعوض ولايستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة فى الميم وجوبا فبقى الضمير المرفوع المتصل بلامامل يتصل به فجعل منفصلا فصار امانت وتقول ايضا مازيد قائما انت (وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراءة ان فى قوله تعالى ﴿ ان تضل ﴾ اى قبح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اى بمعنى الشرط وماعندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولاارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست

٣ قوله فطالح) الطلاح ضد الصلاح

بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء فى هذا البيت وفى قوله ❊ اما اقت وامانت مرتحلا ❊ ٤ فالله يكلأ ماتأتى ومانذر ❊ مع عطف امانت بفتح الهمزة على ماقبلت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون امانت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل فى ان معنى اذا اما بمعنى اذا ماواذا ما شرطية بلاخلاف ولابد عند البصريين من تقدير فعل يعمل فى الجار والمجرور اعنى فى امانت ذانفر الذى هو بمعنى لان كنت ولايصلح ان يكون ذلك لم يأكلهم لان معمول خبر ان لايتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه فى حروف الشرط وايضا مابعد الفاء لايعمل فيما قبل الفاء الامع امالشرطية اماظاهرة كما فى قوله تعالى ﴿ وامابنعمة ربك فحدث ﴾ واما مقدرة نحو ﴿ وربك فكبر ﴾ كما يجيء فى حروف الشرط فيقدر البصريون امانت ذانفر تكبر وتفخر وينبغى على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب امالقت والعامل فى امانت مرتحلا محذوف اى يكلأ الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لمجرد حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما فى ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلامفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقائها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعى سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست فى الظاهر حرف الشرط ولابد اذن من مايكون كالكافة لها عن مقتضاها اعنى الشرط (ثم لايخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب فى جزائها الفاء لتؤذن بها ان امافى الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجيء بها لتغير صورة حرف السببية اعنى ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعنى كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو امازيد فمنطلق اى امايكن فى الدنيا شيء فزيد منطلق اى ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اى هو منطلق لاحالة فلابد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء فى حروف الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو امازيد منطلق انطلقت واما انت ذانفر فان قوى واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور (وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا (وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة وقال ابو على لان ما التى بعدها اشبهت اللام فى تأكيد الفعل فمن ثم جاز فى ❊ اما تخافن ❊ ٢ ومن عضة مايفنين شكيرها ❊ النون كما جازت مع اللام فى نحو لتفعلن كما يجيء فى نوز التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت مايؤكده وقد جاء

٤ (قوله فالله يكلاء مايتى ومانذر) كلأ الله كلاءة بالكسر اى حفظه

٢ (قوله ومن عضة مايفنين شكيرها) اوله اذامات منهم واحد سرف ابنه * والعضة واحدة العضاة وهى كل شجر يعظم وله شوك والشكير ماينبت حول الشجر من اصلها

كان الناقصة محذوفة بعدلدن واخواته نحورأيتك لدن قائما اى لدن كنت قائما قال ❁ ٣ من لدشولا فالى اتلائها ❁ اى من لدكانت شولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصيرذات تلو ❁ قوله (اسم ان واخواتها هوالمسند اليه بعددخولها مثل ان زيدا قائم) ينقض بمثل اخوه فى قولك انزيدا قائم اخوه ❁ قوله (المنصوب بلا التى لنفى الجنس هوالمسند اليه بعد دخولها بليهانكرة مضافا اومشبها به مثل لاغلام رجل ولاعشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ماينصب به وان كان معرفة اومفصولا بينه وبين لاوجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا اباحسن لهامتأول) لم يقل اسم لاالتى لنفى الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه فى المنصوبات وجميع ماهو اسم لاالمذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى نحو لارجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات المذكورة لان اسم لا لايكون منصوبا الاباجتماعها وهى ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا اومشبها به وان يليها فلواخل واحد منها لم ينتصب كما يجئ ولوقصد الى اسم لامعين حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها (قوله يليها ونكرة ومضافا) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور فى اليه (قوله لاغلام رجل لك) مضاف (وقوله لاعشرين درهما لك) مضارع لهوقد بينا معنى المضارع للمضاف فى باب المنادى (قوله فان كان مفردا) اى فان كان اسم لامفردا ولم يجز ذكر اسم لاتصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لايكون مفردا (قوله على ماينصب به) هذا اولى كما مر فى باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح دخل فيه نحو لاغلامين لك ولامسلمين لك ويعنى بالمفرد مالبس بمضاف ولامضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمضمة فى لارجل عند الزجاج والسيرافى اعرابية خلافا للبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولاتعمل فيما بعدها فتنصبه بغيرتنوين ثم قال وانما تركت التنوين فى معمولها لانها جعلت وماعملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انهانصبته اولا لكن بنى بعدذلك فحذف منه التنوين للبناء كاحذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا (وقال الزجاج بل مرادهانه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لاينفصل عنه كما لاينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتركيبه مع عامله (قال ابوسعيد انما ركب مع عامله لافادة لاء التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى الدار لان لارجل فى الدار جواب هل من رجل فركبوا لامع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتناقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة (والاولى ماذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لاوالمنفى ليس باقدم من التركيب بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولايحذف التنوين من الثانى فى الموضعين (وقال سيبويه انما حذف التنوين من المفى لان لاتعمل الا فى النكرة ولا معمول لها فى موضع ابتداء فما خولف بها عن اخواتها خولف بلفظه يعنى ان اختصاصها

٣ (قوله من لدشولا فالى اتلائها) الشول النوق التى جف لبنها واقى علىها وارتفع ضرعها من تاجها سبعة اشهر اوثمانية الواحدة شائلة والتلو ولد الناقة الذى يتلوها

بالتنكير وكونها مع مابعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه اوسبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ٤ضعيف اعني بناء المعمول اوحذف التنوين منه لحاقة العامل اخواته (والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لارجل نص فى نفي الجنس بمنزلة لامن رجل بخلاف لارجل فى الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة فى سياق النفي تفيد العموم لكن لانصا بل هو الظاهر كما ان ماجاءني من رجل نص فى الاستغراق بخلاف ماءني رجل اذ يجوز ان يقال لارجل فى الدار بل رجلان وما جاءني رجلا بل رجلان ولا يجوز لارجل فى الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لتزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ماتنصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى مايستحقه فى الاصل اعني الاعراب ولا يكون مضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحو من قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لاقال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركبا كثر من كلمتين واما نحو لارجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني وخلافا للبرد فان قال به لان النون كالتنوين الذى هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويازيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يازيدين ويازيدين والنون ليس كالتنوين فى الدلالة على التمكن كما مر فى اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب وردبان المعطوف عليه فى باب لامبني نحو لارجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذى يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا فى النداء فى نحو ثلاثة وثلاثين ولاشك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع (والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لامركب مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلما فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلما فنحن نقول حضر موتان و حضر موتون فى المسمى بحضر موت كما يجيء فى باب المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبضمهم ينبيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما عا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لالتمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منفوض بنحو يامسلمات بمجرد اعن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوينه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا فى عموم قوله بنى على ماينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله * اودى الشباب الذى مجد عواقبه *فيه نلذ ولا لذات للشيب * حذرا من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد لاء التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد * واعلم ان الجار اذا دخل على لاء التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا

٤ طريف نسخ

مال وغضبت من لاشيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذلا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لشابهتها ان كما يجيء وتوسطها يبطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدور وما قبح نظرا الى لفظ لا قبيل كنت بلا مال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش * ولم يكن غطفان لاذنوب لها * الى لامت ذووا حسابها عبرا * فلا زائدة وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فانظر بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى ﴿ ٢ لا تثريب عليكم اليوم ﴾ عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله ﴾ اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذا المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اى العصمة المنفية من امر الله وهذه الجملة التبيينية لا محل لها كما قلنا في سقيالك ان التقدير هو لك وانما لم يكن للجملة المبينة محل لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك المعول وليس بك الاتباه ومنه ﴿ لا تثريب عليكم ﴾ وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ تضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع اى ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سواء صلى في الجامع او في غيره هذا (وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى (وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف (قوله واما كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير * اعلم ان لاء التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولاء التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولاء التبرئة تنافيا وتناقضا لامشابهة ولا مقاربة فعلى هذا تقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله (لا تثريب عليكم اليوم ثربت عليه قبحت عليه فعله

٣ كذا في بعض النسخ الى قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لماذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكلام يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لاء النبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن (ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانفصالها مرجا تعدي البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لماذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اى التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اهملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذلا يكونان الا مع لاء النبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة (واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلاثة امامع المعرفة فمحمول لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فمحمو لافيها رجل قال ❊ بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ❊ ركابها ان لا الينا رجوعها ❊ واما مع المنكر المتصل فمحمو لا رجل في الدار قال ❊ وانت امرء مناخلقت لغيرنا ❊ حياتك لا نفع وموتك فاجع ❊ ومنله قولهم لا سواء وقوله ❊ فانا ابن قيس لا براح ❊ وقوله

٦ (قوله وحين جن زمان الناس او كلبا) الكلب شبه جنون يأخذ الكلب فاذا عقر انسانا كلب ٢ كذا في بعض النسخ الى قوله تحكم

تركتني حين لا مال اعيش به ❊ ٦ وحين جن زمان الناس او كلبا ❊ واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع لا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء ٢ وبكون لا في لا سواء عوضا من المبتدأ المحذوف اذلا يقال هما لا سواء على ماذهب اليه سيبويه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال وبان لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لا في لا نفع ومابعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انهم لم يثبتوا اعمال لا عمل ليس والاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا اولا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا ولا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعمة اى لا انعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى وا كثر لانه في الاصل امر اونهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء اواذا دخلت على نولك نحو لا نولك

ان تفعل كذا اى لا ينبغى كما مر واتمام تكرر لا فى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ على مايجئ فى قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا يعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شئ سواء انجر بالاضافة نحو هو ان لا شئ او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ واما انت الا كلا شئ وخلقت من لا شئ او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء اوار تفع نحو انت لا شئ وثانيها ان ينجر مابعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا بنجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير * مابال جهلك بعد الحلم والدين * وقد علاك مشيب حين لا حين * فالاولى ان لا زائدة كما فى قوله * فى بئر لا حور سرى وما شعر * ٤ اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب اى لم تشب قبل آوانه اى فى وقت يكون فى اثنائه وقت الشيب والاول اى الوقت الاول من الثلثين الى مافوقها مثلا فاضاف الاول الى الثانى لاشتماله عليه (وقال ابو على لا غير زايدة على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر * حنت * قلوصى حين لا حين بحن * فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حنين حاصل وثانيها ان يعطف مابعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصده فهو فى حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلابد معه من تكريرها فى نحو لا الرجل فى الدار ولا المرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج لجواز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا يعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿ الى ظل ذى ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب ﴾ وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحوانا لا راكب واللا انسان اعم من اللاحيوان غير * مستند الى جهة جواز ترك التكرير مع الشرط الاول معللا بكثرة استعمال لا مع شئ وهو مع الشرط الثانى معلل بعدلا عن اصلها اعنى كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونعنى بكون لا بمعنى غير كونها لنفى الاسم الذى بعدها كثيرا فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها فى مضمون الجملة فيلزمها التصدر ، واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينصب بلا التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن فى الحسن البصرى وكذا لا اصعق فى الصعق اوه اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا

٣ وثانى الموضعين ان يستعمل لا مكان غير وبمعناها اعنى غير الذى لا يقصد به اثبات موصوف له بل يقصد به سلب ما اضيف اليه كما تقول كنت بغير مال اذا قصدت سلب المال ولم يقصد اثبات موصوف لغير اذ ليس مرادك انك كنت مع شئ هو غير المال المال فتقول غضبت من لا شئ وما انت الا كلا شئ وانك ولا شيئا سواء فلا استعمال لا استعمال غير وبمعناها شر من العوام الذى لم يباشر هاقبل ذلك اذلم يجز فى لا رجل فى الدار ان يدخل عليه ان او غيرها ولكونها بمعناه تقول انت غير قائم ولا قاعد آه) نسخه طويله

٤ (قوله اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب) والظاهر ان يعكس ويقال المعنى قد شبت فى وقت واقع فى اثناء وقت الشيب فاضاف الوقت الاول الى الثانى لاشتمال الثانى عليه

٥ (قوله قلوصى حين لا حين حنين او تحن) القلوص من الوق الشابة وهى بمنزلة الجارية من النساء

ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظتي عبدالله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال * لاهيثم الليلة للمطي * وقال * ارى الحاجات عندابي ٤ حبيب * نكدن ولا امية في البلاد * ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بتزع اللام وان كان المنوى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا اباحسن لها لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقضاكم علي ﴾ فصار اسمه رضي الله تعالى عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكير هما بالمعنى المذكور (وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اباه هنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع ﴿قوله (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني) يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه (الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبنى اسميها كالوانفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لاحول ولا قوة لنا اي موجود ان لا الان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كما نهما شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول امرين مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية زايدة لتأكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله * فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ٢ * على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده

٥ قوله (خيب) خيب اسم رجل وهو خيب ابن عبدالله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي خيب

٢ وتمامه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا قال * لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع قال * لعمرك الصغار بعينه لام لي ان كان ذاك لاب قال تعالى لا فارض ولا بكر وقال الشاعر * وما هجرتك حتى قلت معلنة لا اقالي في هذا ولا اجل

فى الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولايجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز بتقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لاوحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا (والثالث فتح الاول ورفع الثانى على ان لازائدة كما فى الوجه الثانى الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ فى لاب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اى لاحول وقوة موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لابد لكل واحد من خبر مقدر لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا فى رفع الخبر ويجوز ان تجعل لاغير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا فى العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما فى لاحول ولاقوة او الغيت الاولى دون الثانية كما فى لاحول ولاقوة على مايجئ بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما فى مسئلتنا وهى لاحول ولاقوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولانقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت فى كلامهم عمل لاعمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة (والرابع رفعهما على ماذكرنا انه لايجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية امازائدة كما فى الوجه الثانى واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى (ومذهب سيبويه وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه واحد اذلا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة (والخامس رفع الاول وفتح الثانى على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لماذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولايلزم مع تكرير لان يتوافق الاسمان بعدهما فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا (فاذا تقرر هذا فلاحاجة بنا الى ماذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لنضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء فى حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بسرط ولا فى الجميع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها الخصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر فى هذا الوجه كما فى الذى سواء على المذهبين ☆ قوله (واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض واغنى) قال الاندلسى لااعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اداة الا فى فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لابد ان تكون اما لانكار او للتوبيخ او التمنى او للعرض وهذا الذى قاله مخالف لما ظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا فى الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت فى الخبر فمن ذلك قول حسان ☆ ٤ الا طعان ولا فرسان عادية ☆ الا تجشؤكم وسط التنانير ☆ ٥ وفى مثل الاقاص بالعير يضرب لمن دل بعد عزة فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرا فى وتبعه

٤ قوله (الا طعان ولا فرسان عادية) من العدو والاستفهام للتقرير اى لاطعان لكم ولا فرسان لانكم تتخمون بالافراط فى الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء قاعدين حول التنانير ويروى البساتين ٥ قوله (وفى المثل الاقاص بالعير) قال فى الصحاح قص الفرس وغيره يقمص قصا وقاصا اى استن وهو ان يرفع يديه ويطرحهما معا ويجمن برجليه وفى المثل ما بالعير من قاص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه

الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الاضال كان ولووحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها فى نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى الثنى كقوله ❁ الاسيد الى خبر فاشربها ❁ الاسيل الى نصر بن حجاج ❁ فالمازنى والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه والاماء وخير شربهما وخبرها عندهما اماظاهرا ومقدر كافى المجردة (واختار المصنف والجزولى مذهبهما (وقال سيبويه لايجوز حمل التابع على الموضع ولا خبرلها اذا لثنى يفنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الاعلام اتمنى غلاما فلايحتاج الى خبر لاظاهر ولامقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هب لى غلاما واما مايلى لاای اسمه فلاخلاف بينهم ان لفظه على ماكان عليه قبل الهمزة من النصب فى المضاف والمضارع له والبناء فى المفرد المنكر واما قوله ❁ الارجلا جزاه الله خيرا ❁ ٧ بدل على محصلة تبيت ❁ ٨ والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيذكر فى قسم الحروف والفعل محذوف اى هلا ترونني رجلا ويروى الالغاء فى الاالتى للثنى نحو الارجل جزاه الله خيرا ويروى الارجل بالجرای الامن رجل ❁ قوله (ونعت المبنى الاول مفردا يليه مبنى ومعرب رفعا ونصبا نحو لارجل ظريف وظريفا وظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لاب وابنا) قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله ،مفردا يليه حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى بنى النعت اذاولى مبنى لاوكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لاالتى هى سبب البناء اذبها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك ٩ لارجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لاظريف فاذا لم يبن صفة المنادى فى نحو يازيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لاالتى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الاواحدا هوهو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلالانعت المعرب احترازا عن نحو لاغلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لاالثانى ومابعده فلايبنى كريم فى نحو لارجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لاغلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتقاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الاوجه الثلاثة المذكورة اذليس هو المبنى بلاوايضا بعده نها ولم يبن النعت الثانى ومابعده ٣ لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لاينبنيان اذاولیا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولانقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله (يدل على محصلة المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن تبيت اى تبيت تفعل كذا والمضمن من البيت مالايتم معناه الا بالذى يليه

٨ تمامه * ترجل لمتى وتقم يبتى واعطيها الاتاوة اذ رضيت * قوله ترجل اى تسرح وقوله تقم اى تكنس والاتاوة قال فى الشواهد الخراج والرشوة

٩ قوله (لارجل ظريف) الظرافة الكياسة

٣ قوله (من الثلاثة المذكورة) يعنى فى قوله لاجتماع ثلاثة اشياء

٣ قوله (لانتفاء الاول) باعتبار عدم الاتصال لفظا لاباعتبار كونه فى المعنى هو المبنى

تكلفات مستهجنة (وقال ابن برهان وألسيرا فى تفصيا من هذا ليست لافى هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفى بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل فى محلهما كما تعمل فى خمسة عشر اذا قلت لاخمسة عشر ولنا مندوحة على ماذكرنا عن ارتكاب تركب لامع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره وعن تركب المنفى ههنا مع نعته (قوله ومعرب رفعا ونصبا) سواء كانت الصفة مفردة اومضافة اومضارعة لها (وقال يحيى بن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لاغير نحو لاعبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضموم مضافة ولفارق ان يفرق بان ما لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب للواقع صفة ماباشرته ويجوز فى المضاف الذى باشرته لارفعه وذلك اذا كرر نحو لاغلام رجل فى الدار ولاغلام امرأة فلا يلزمه النصب لما وقع صفة ماباشرته وايضا الضم فى المنادى بنائى فكان حمل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لووقع منادى على النصب الذى هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلاكان الفتح فيه بنائى على قول واعرابى ضعيف على آخر والرفع اعرابى فكان حمل وصفه المضاف الذى لايمتنع رفعه لووقع منفيا على الرفع الذى هو حركته الاعرابية جائزا (وذهب ابن برهان الى ان اسم لااذا انتصب بكونه مضافا اومضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر فى خبر لاء التبرئة (ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لافى نحو لاغلام ظريف دليل على ان لاغير عاملة لافى محل الاسم ولافى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذا وعملت النصب فى المبتدأ وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها (ولقائل ان يفرق بين لاوبين ليت ولعل ونحوهما لضعف عمل لاالا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على رأى المبرد فهى عامل ضعيف تعمل لمشابهته المشبهة اعنى ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلى اعنى الرفع فلى هذا يجوز لاغلام اولاغلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى اومفردا ومضافا كان الوصف اومفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها فى الاعراب لافى الحركة البنائية نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لاوزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر فى نحو يازيد الظريف ويجوز ان نقول ان النصب فى الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب (قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) لماقلنا فى الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لاغلام لك والعباس وكذا فى سائر توابع المنفى المبنى (ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لاغلام واخاه لان مسل هذا المضاف نكرة كما يجئ فى باب المعرفة ولايجوز البناء فى

المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ماذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لاب وابن كما قلت في النداء يازيد عمرو وذلك لضعف لاعن التأثير الا فيما يليه او كان في حكم مايليه اى النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبتدى نفس لا الا المبتدأ ان لا يجيز رفع المعطوف حملا على المحل الابعد الخبر كما في ان (وقال الاندلسي الذي يقع من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم في البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي (وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد المذكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي ينبغي جوازا اذا جمع الشرط بل يربى عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبة (ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف ٦ مركب كالموصوف فتركيب لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجئ في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لا منله احد ولا كزيد رجل ولا كعمر واحد (قال امرء القيس * ويلمها في الهواء الجو طالبة * ولا كهذا الذي في الارض مطلوب * وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا منله احد ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب منل هذا على التمييز كما في قولك لي منله رجلا وملؤه عسلا (واما قول جرير * لا كالعشية زايرا ومزورا + فقيل انتصاب زايرا بتقدير الفعل اى لا ارى كعشية اليوم اى كزاير عشية اليوم زايرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزاير حتى يكون عطف بيان لها (واقول مع تقدير كرايرعشية اليوم زايرا صار الاخر هو الاصل الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زايرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأكيد فلا يجوز تأكيد المبني تأكيدا معنويا لان المكرر لا يؤكد ذلك التأكيد كما يجئ في باب التأكيد ويجوز ان كان لفظيا قالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنيا لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر نم وصفت الثاني لاماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرأنا عربيا * فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب * قوله

٥ هو المنفي بلا وهو المقصود فيجب بناؤه كذا في بعض النسخ غير المعتمدة

٦ يتركب مع الموصوف واما البدل فيضمه

٧ هذا كله على مذهب النحاة وقد يحث في باب التوابع ان عطف البيان هو البدل حكمه اذن حكمه فيضمه

(ومثل لا ابالك ولا غلامي له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه) يعني ان الكثيران يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ماذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا * ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى (فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر (اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كتم الثاني في باتيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل (فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام (اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف باللام من غير تكرير لها تخفيفا وحق المعارف المفية بلا الرفع مع تكرير لا فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا الرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله - وقدمات شماخ ٤ وماتت مزرد * واي كريم لا ابالك يخلد * فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا احالك ولا يدلك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله * يا بؤس للجهل ضرار الاقوام * قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب انهم لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابالك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى (والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احداهما معرفة وفي الاخرى نكرة فلا مسند اي خبر لا في لا ابالك محذوف اي لا ابالك موجودا ما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان اولك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف في اتحاد نحو الجملتين مع كون المسند اليه في احداهما معرفة والاخرى نكرة (ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا لفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف في اباواحا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك

٤ (قوله وقدمات شماخ وماتت مزرد) مزرد اخو شماخ الشاعر ابن ابي شداد

لوجب تنوينه كما فى لاحسنا وجهه ولاحافظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده شئ واحد من حيث المعنى والك فى لااب لك اما خبر لااو صفة لاسمها واسم لاالا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لارجل فى الدار ولاغلام ظريفا ولوكان مضارعا للمضاف لقلت لارجلا فى الدار ولاغلاما ظريفا (قوله لمشاركته له) اى لمشاركة نحو ابالك لابالك المضاف فى اصل معناه اى فى اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصله ابلك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما يجئ فى باب الاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اى من جهة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له فى اصل معناه لم يجز لاافيها ولا رقيبى عليها الان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى (قوله لفساد المعنى) يعنى ان المعرف لايكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولوكان كما ذكر المصنف لجاز ايضا فى المنكر لاابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لاغلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين بما لايفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف اوالجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لايدى بهالك ولاغلامى اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة مايتسع فى الظروف ولم يجزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الالضرورة الشعر كما فى قوله * ٦ كان اصوات من ايفالهن بنا * او اخر الميس انقاض الفراريج * قوله (ويحذف فى مثل لاعليك) اى لابأس عليك اى يحذف اسم لافى لاعليك ولايحذف الاسم الامع وجود الخبر كما لايحذف الخبر الامع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لاكزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لامثله وجود وجاز ان يكون خبرا اى لااحد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جر فالاسم محذوف اى لااحد كزيد * قوله (خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بوجب فالرفع (قوله هو المسند بعد دخولهما) اى دخول مافى مسئلتها ولافى مسئلتها لانهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما فى خبر كان (قوله وهى حجازية) اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لاينقلون عن احد لاعن الحجازيين ولاعن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فالغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط سيجئ وغير الحجازيين وهم بنو تميم لايعملونها مطلقا (قوله واذا زيدت ان مع ما) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لايليها ان كقوله * ٢ وما ان طبنا جبن ولكن * منايانا ودولة آخرينا * اعلم ان الاصل فى ما ان لاتعمل كما فى لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قول (كان اصوات من ايفا لهن اه) الايفال السير السريع وآخره الرحل هى التى يستند اليها الراكب والميس شجر يتخذ منه الرحال وانقضت الدجاجة اوالعقاب اى صوتت قال الراجز تنقض انقاض الدجاج المحض

٢ قوله (وما ان طبنا) الطب الدأب والعادة

لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل ٣ واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناها سواء في الحقيقة وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيدا نفي الكون ومعنى ما مجرد النفي ومعلوم ان نفي الشئ بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال (والحق انهما للمطلق النفي كما يجئ في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجئ ان بعدها واتصاعن لتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي * ٤ بني غدانة ما ان انتم ذهبا * ولا صريفا ولكن انتم الخزف * وان العازلة عند الكوفيين نافية لازائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ٥ (وردعليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكيد فلان قد يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن محضا التحقيق وكذا في الآن مع ان في الا معنى التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء ٦ الا اواري ما ان لا ابينها * بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية ٧ لا يأما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ (ونقل عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما طالب الحاجات الا معذبا * واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ فيكون مثل قولك مازيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد و ذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه الجندي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها (قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره (قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم - اذهم قريش واذما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض العرب ينصبون منلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذهم في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ٦ وروى * ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله * ٣ لوانك ياحسين خلقت حرا * وما بالحر انت ولا الخليق * دليل على

٣ وسيبويه ورد هذين قال تعالى ماهذا بشرا وما هن امهاتهم ٤ قوله (بني غدانة) غدانة حي من بربوع والصريف الفضة ٥ والمعنى في قوله وما ان طبنا جبن نفى نفخه

٦ قوله (الا اواري ما ان لاءه) الاواري محبس الدابة وقد سمي الاخية آريا وهو حبل يشد به الدابة في محبسها وتمامه والوئي كالحوض بالمظلومة الجلد ، الموى حاجز حول البيت والخيمة من التراب لئلا يصله الماء والجلد الارض الغليظة ٧ (قوله لا يأما) يثقل فعل كذا بعد لأي اى بعد شدة وابطاء ولا ئي ولأي اى ابطأ ومازائدة اى ابيها بعد ابيا ٨ قال تعالى وما محمد الا رسول ٢ قوله (وروى ما مسيئا من اعتب) اعتبني فلان اذا عاد الى مسرتي راجعا عن الاساءة اى ازال العتب والهمزة للسلب ٣ قبح الواو فيه بالنقل من ان وصلها للضرورة وذلك جائز

جواز تقديم الخبر المنصوب اذا لباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ماء التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال ، لعمرك ما ان ابو مالك ، بوا مو لا بضعيف قواه * ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا لربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لاء التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار ٤ وقيل هي بمعنى ٥ في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الآتية بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى ﴿ اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ وقد تزاد بعد ليت قال ، ندمت على لسان كان مني * ٦ فليت بانه في جوف حكم * وما يطل عمل ما ان تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فما منكم من احد عنه حاجزين ﴾ واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر صاحب (وقال الكوفيون الاسم بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان (واجاز الاخفش حذف اسم ما الستغناء بدل موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس بشيء للذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عملا ما عمل هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز ايضا ان تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي (قوله واذا عطف عليه) اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة (قوله بموجب) وذلك اذا عطفت عليه بل اولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف (قوله فالرفع) اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده (وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف (وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في قوله ﴿ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ٢ ولا نائب الا بين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع في خبر على ان لا بمعنى ليس اولیس خبرا خبر ابعده النار على زيادة الباء ٥ وقد يؤتى بها صريحا نحو قوله * ولا خير في خير يرى الشر دونه ولا في صديق كل يوم يعاتبه *

٦ (قوله فليت بانه في جوف حكم) الحكم العدل وهما حكمان اي عدلان ٧ وايضا لا تعمل نصح بكسر الجيم اي بحرف موجب اي وليس بناعب والمازني وابو العباس لا يجيز ان هذه الرواية وهي عندهما ولا ناعيا لانه لا يجوز ان يضمر الخافض

(قوله ولا ناعب) نعب الغراب صاح

* وليس ماذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبرما اوخبرليس المجرور بالباء منفيا نحو مازيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال * معاوى انا بتبر ٣ فاسمح * فلسنا بالجبال ولا الحديدا * ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اى ولاهو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو مازيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله * مشائيم ليسوا مصلحين * البيت واما في غير خبرها نحو هل زيد خارج اوداخل بالجر فضعيف نادر لانه لايكثر الباء في منله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكرا فان عطف على خبرليس اوما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا بعده ماهو من سبب اسمها نحو مازيد قائما ولا قاعدا فلامه جاز ذلك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي مازيد قائما الا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد فلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ماكان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ماكان بل هو كقولك فلامه قاعد فظاهره الحال واما في ماوليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف اونصبته لان ماوليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ماكان زيد قائما ولا عمرو قاعدا اوقاعدا فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في مازيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا اوقاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا اونصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني ماكان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ماكان زيد قائما وليس زيد قائما ومازيد قائما ويجوز في مازيد قائما ولا قاعد ابوه يرفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ماولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في مازيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ماسيجئ من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد اوما زيد

٣ (قوله فاسمح آه) الاسماح حسن العفو يقال ملكت فاسمح ويقال اذا سألت فاسمح اى سهل الفاظك وارفق معاوى مرخم من معاوية

بقائم ولاقاعد ابوه جازلك فى قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سؤاله ولو جعلت مكان السبب المذكور اعنى ابوه اسم مامكررا فقلت مازيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم فى الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الاان يكون فى موضع التفخيم نحو قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ واما فى الجملتين فكثير وان اتصلا كقوله تعالى ﴿ لن نؤمن حتى نؤتى مثل ماأوتى رسل الله الله اعلم ﴾ وان جعلت موضع السبب اسمه بلاضمير يرجع الى الاسم نحومازيد قائما عمرو وعمرو ابوزيد لم يجز لانك لم تجعله فى اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم فى نحو مازيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ماذكرنا ولوقلت مارأيت زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اى ابوزينب وان جعلت موضع ٥ السببى اجنبيا نحو مازيد بقائم اوقائما ولاقاعد عمرو فليس مع مانصب قاعد لان عمرا لايصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب فى المعطوف عليه ان يكون فيه اوفى معموله ضمير يرجع الى اسم مالكونه مشتقا فكذا يجب فى المعطوف الذى هو قاعد ولاضمير فيه لو رفع عمرو ولافى معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الاعطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم اوجره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ماهو مذهب الربعى هذا فى ما واما فى ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ماذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لايشترط فى المعطوف عليهما مايشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثانى منصوبا اومرفوعا كما يجئ فى باب العطف وبعض القدماء منع من نحو مازيد قائما ولاعمرو ذاهبا وكذا فى ليس بناء على ان العطف لايجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولايجوز والاعمرو ذاهبا (ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز مازيد ولاابوه ذاهبين اجماعا والعامل فى المعطوف عنده هو العامل فى المعطوف عليه لا المقدر كما يجئ فى التوابع (واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله * ان هو مستوليا على احد * الاحلى اضعف المجانين * وليس بمشهور (وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذى تكرر ذكره (قال الاندلسى ينبغى فى لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال مابل هى فيها اولى فانها اضعف من ماقال لكن النحاة لايذكرون فى كتبهم الاشرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان اوخبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لا التاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿ لات حين مناص ﴾ وقد تدخل على لفظة اوان ولنظة ها ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد * ولات ساعة مندم *

٥ هذا السبب نسخ

والتاء فى لات لتأنيث كما فى ربت وثمت قالوا اما لتأنيث الكلمة اى لا اولبالغة النفى كما فى علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له ٢ بكسر التاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجئ فى نحو عبدالله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناسب او خبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يتنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة وبقوله لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما فى لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما فى لا عليك (ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين ٣ كاجاء * العاطفون تحين من عاطف * والمطعمون زمان ما من مطعم * وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تأوان ولاتهنا (واما لالات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كاذ كر السيرا فى عنهم وليس بشئ اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جار الكان لابد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرا فى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان * فاجينا ان ليس حين بقاء * اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسر النون لالتقاء ساكن كما كسر ذال اذ (او نقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لشبهه بالسكون لالعلى السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل فى نحو من قبل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القرأة الشاذة كما قالوا الا رجل اى لا من رجل وامالات هنا فنافى الاصل للمكان استعير للزمان قال * حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى كانت نوار أجنت * وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال * ٥ فى اثر الاظعان عينك تلمح * ثم لات هنا ان قلبك ٦ متيم * اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو على فى ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لورود ه فى كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك فى الدنيا وبشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادمسده اذن ولم يثبت ، قوله (المجرورات هو ما تشتمل على علم المضاف اليه) يتبين شرحه بما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر

٢ قوله (بكسر التاء) الكسر ان تضرب دبر الانسان بيدك او بصدر قدمك استعارة لزيادة الحرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهى النافية للجنس لانها كانت فى مصحف عثمان ابن عفان رضى الله عنه متصلة بها هذا بناء على ان حين وتحين لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر

٥ قوله (اى اثر الاظعان عينك) اظعان جمع ظعينة وهى الهودج سواء كانت فيها امرأة او لا

٦ قوله (متيم) يقال رجل متيم اى متعرض لما لا يعنيه

٧ قوله ليس الا المسك آه) ولابد من اعتبار تقدم الاعلى الجملة كما لا يخفى

والفتح والياء قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا) يعنى الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا فى مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد فى مررت بزيد (قوله او تقديرا) كما فى غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اى توصل بالحرف ظاهرا او مقدرا (قوله مرادا) حال بعد حال اى مقدر مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف اخره وبعضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما نحده ليعرف فيرفع ثم جعلت فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر

* واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو ووكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنسبته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او التنوين لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما به تقوم هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع

٨ من الدعامة اى يقوى وهو لفظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا في الاغلب *قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجله) قال في الشرح الغرض ان يتدرج فيه المقطعي والمعنوي ثم ينفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يتدرج في التقدير وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف الاضافة كما في كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين والنون لانها دليل تمام ماهي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿ واقام الصلوة وايتاء الزكوة ﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان القراء يقيس عليه * قوله (وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من التلثة الاثواب وشبهة من العدد ضعيف) اعلم انه لا تلتبس المعنوية الا باللفظية فسر المعنوية بضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن المضاف اليه اى في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه وبمعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبنية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الاوثان ﴾ واما قولك تلثة دراهم وراقود خل فانما كبت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجئ في باب العدد فالمبلة هي الدراهم والراقود هو الحل ومن ثم تقول دراهم تلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به (وبقولنا

ثلثة تسقط تآتآتها مضافة عند جميع النحاة * منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلاة * العذرة البكارة ويقال فلان ابو عذرها اذا كان هو الذي اخترعها وافتضها صحاح

يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على مايجئ من التأويل لان الثانى اعنى الجامع طلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لاغير ولايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولايصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة ولانقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احدحاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل مالم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذى مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما (قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيدان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقى معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * وذلك على خلاف وضعه فلاتظنن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة اوذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص من غلام امرأة (قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف) فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله * علازيدنا يوم النقا رأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمان * ولايجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها (وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذلامنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ماهو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم ، مضر الحمراء وانما رالشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع الزيادة وهى التعيين ❊ واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فى التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ماهو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون اخرى اذ كل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا بلى نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلو وغيرها بخلاف مالا يتخصى (قال ابن السرى اذا اضفت غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غيرا لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾ اذ ليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شئ من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشئ الفلانى والمعرفة والنكرة بعد نعم فكل شئ خلص لك بعينه من ساثر امته فهو معرفة (وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ❊ ان قلت خيرا قال شرا غيره ❊ والجواب انه على البدل لا الصفة اوحمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحلهم غير على لافكانك قلت انا زيدا لاضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم فى باب المنصوب بلاء التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تأخيمها العطف على غير بتكرير لا كما فى قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين (وسمع سيبويه لى عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره (ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولاسيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون انما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فى جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى علم وسميع فمتى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك فى جميع الوجوه (وقال ابو سعيد فى منلك وغيرك ومافى معناهما انها لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال (٣ فالجواب انه لما فات موازنة المضارع لم يشترط فيه احد الزمانين او نقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية ان لا يكونا بمعنى الماضى لان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجئ فى هذا الباب والاستمرار

٢ قوله (كانه آه) كذا وقع فى بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال او لاستمرار كما يجئ بعيد هذا والاطلاق يفيد الاستمرار

كما يجئ بعد والاطلاق بفيد الاستمرار (وقالوا فى حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكفيك ونهيك انها اتمام تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجئ فى باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لاتفيد معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لاداتها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبدالله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف فى هذه الاسماء الا فى الاعراب فلم تس ولم تجمع لشابهة قدك وقطك غير المتصرفين (وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له فى عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته (وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اى انقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك فى عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوزان يقال فى حسبك وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها فى الاصل مصادر (وبعض العرب يجعل واحدامه وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم ❊ اماوىّ انى رب واحدامه ❊ اخذت فلاقتل عليه ولااسر ❊ وليس العلة فى تنكيرهما ماقال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلوتعرف بضميره لكان كتعرف التئ بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لايعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا فى قوله رب واحدامه اى رب رجل واحدامه وسيجئ فى باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغى ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك (واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لامانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ماجاءنى غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك فى المعرف باللام كقوله ❊ ولقدامر على اللئيم يسبنى ❊ وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بعناء قال ❊ لما اتى خبر الزبير تواضعت ❊ سور المدينة والجبال الخشع ❊ اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ❊ اذا بعض السنين تعرقنى ❊ كفى الايتام فقد ابى اليتيم ❊ وقال ❊ مر الليالى اسرعت فى نقضى ❊ اخذن بعضى وتركن بعضى ❊ اذ يقال

٤ وبرجال كافيه من رجال نحضه

٦ قوله (قال حاتم اماوى الى) الماوية المرآة كانها منسوبة الى الماء وماوية امرأة حاتم

السنون تعرفن والليالى اخذن ومنه قوله ❁ فاحب الديار شغفن قلبى ❁ ولكن حب من سكن الديارا ❁ فاكتسى التأنيث والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ فى الظروف المبنية (قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف) قد مر وجهه (وقوله وما اجازه الكوفيون اه) نقل الكوفيون تعريف الاسمين فى كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمأية الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام فى المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب (وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا فى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفى هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما يجئ بالعدد لنصوصية كمية المميز الاترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعددين و ايضا الاغلب و صف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى ﴿ سبع بقرات سمان ﴾ واما ثانيا فلان كل ماذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة ❁ قوله (والقطية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع زيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيدا وامتنع الضارب زيدا خلافا للفراء وضعف ٢ الواهب المائة الهجان وعبدها ❁ وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فمن قال انه مضاف جلا على ضاربك (قوله ان يكون صفة) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج (قوله مضافة الى معمولها) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة (قال المصنف ومن ذلك ﴿ مالك يوم الدين ﴾ على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة نسخه

٢ البيت للاعشى واخره عوذا ترجى بينها اطفالها

٣ قوله (ساج) ساج نوع من الشجر

ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافه غير محضة قال ❁ رب ابن عم لسليمى ٤ مشيمل ❁ طباخ ساعات الكرى زادالكسل ❁ ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل اويمنى فى فى ظرفه والوجه فى تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قيل كربلا رضى الله عنه اوانه بمعنى الماضى كانه قال ملك يوم الدين اى امن يوم الدين فيكون كخلق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله تعالى ﴿ وسيق الذين ونادى اصحاب النار ﴾ لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله اومفعوله كما يجئ واسم المفعول المضاف الى مفعول لم يسم فاعله اوالى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى ماهو فاعلها معنى بعد جعله فى صورة المفعول لفظا على مايجئ فى بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظى اومعنوى ثلاثة اشياء اضافة ماظاهره انه موصوف مضاف الى صفته اوماظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا اونصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين المحذوف فى اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة اواسم فاعل اواسم مفعول اوافعل تفضيل اما افعل التفضيل فسيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهى ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى اوبمعنى الحال اوالاستقبال اولم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل تكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الاترى الى رفع الظرف والمنسوب فى نحو زيد فى الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت برجل مصرى جاره وكذا ٥ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببهو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف فى الحقيقة نعت المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه فى الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويجعل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع فى غير السبب بمعنى الاطلاق كانا اوبمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل نائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشيمل) مشيمل مبادر

٤ المشيمل الحاد فى امره للشعر يقول اذا كسل اصحابه عن الزاد عند تعريهم لغلبة الكرى عليهم كفاهم ذلك الرجل وشمر فى خدمتهم والعرب تفتخر بذلك فاضاف الطباخ الى الساعات مجازا و نصب الزاد على انه مفعول به ويجوز ان يكون الزاد مجرورا على انه اضيف اليه الطباخ وفصل بساعات الكرى للضرورة

هذا المرفوع اذلاضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلامرفوع فى الظاهر ولايجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجئ وكذا يعملان فى الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس فى الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغى ان يكون الحال لشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبى واما عمل اسم الفاعل والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية بهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يبخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعانى الثلاثة اضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لالاحد الازمنة عملت نحو ❊ انه لخمار ٦ بوائكها ❊ وضروب نصل السيف سوق سمانها ❊ واسم الفاعل واسم المفعول لايضافان من مطلوبا تهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله ❊ بمنجرد قيد الاوابد هيكل ❊ اى مقيدا الاوابد ومنه قولهم ❊ ٢ هذه ناقة عبر الهواجر ❊ اى عابرة فيها كقوله ❊ ياسارق الليلة اهل الدار ❊ واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملا عمله الاعند الكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملئكة رسلا ﴾ جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر بملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل اوالمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لايكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به اوتخصصه ولاسيما اذا كان بمعنى الاستمرار فى الفعل غير وضعى فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبدالله ضاربك كما تقول مررت بعبدالله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب بحب بل

٥ (قوله برجل خرصفة سرجه) صفة الدار وصفة السرج واحدة الصفف ٦ (قوله بوائكها) جمع بائكة من باكت الناقة تبوك اذا سمنت ٢ (قوله هذه ناقة عبر الهواجر) جمل عبر اسفار ورجال عبر اسفار وناقة عبر اسفار اى لاتزال يسافر عليها

تقدره كانه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر ❊ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لايقع موقع الفعل ولايفيد فائدته الا مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلاضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا اى ان ضرب و تقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او تعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد (فان قلت فقتضى ماذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لايحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها (قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا لاوضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل و اسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلابد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول (قوله ولاتفيد الاتخفيفا فى اللفظ) وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لايكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسوو الفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون

فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كسيبويه فى ابوابها وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه (فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى فى ضارب زيد لا ينقص عما فى غلام رجل ان لم يزد عليه (قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة (قوله ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه) اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة (وامتنع زيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفا لم تجز الاولى لزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة (ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد) لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لان التنوين فى الاول سقط للالف واللام لا للاضافة (قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه ايضا (قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان ترى اللام سابقة حساعلى الاضافة والاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف سببه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتى فى باب الصفة المشبهة واما النصب فى مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة فى الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر فى الصفة وجئ باللام فى المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير فى مثل هذا المقام مطردا وفى غيره ايضا عند الكوفيين كما فى قوله * لحافى لحاف الضيف ٢ والبرد برده * والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما فى البيت المذكور اما فى الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جئ باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

٢ اى بردى برده

الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات تعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الاترى ان فى قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون فى الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لايجوز فى المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجئ لم يجيزوا فى اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع فى صورة المنصوب حتى لاتكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها قبين من هذا التطويل ان المختار فى الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول فى نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن الوجه فى النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ماتقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص فى الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لايجوز لما ذكر ناان اللفظية بجراة بجرى المحضة فكما لايجوز فى المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك فى اللفظية (ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لايفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافى فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اى هذا الذى هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل مابعد الالف واللام بجلة اسمية فى التقدير ولايوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرافى فى هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذى هو حسن وجه وهذا الغلام زيدا اى هذا الذى هو غلام زيد (قال المصنف واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان فى الضارب قولين كما يجئ عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول ففياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثانى انه مضاف الا انه حمل فى صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لاتلزم الكلمة كما فى ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان فى اخره اماتوينا اونونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا فى حالة واحدة فلما التزموا الاضافة فى ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جازلك حمل ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لولم يضف لما ذكرت

٤ وجمله الصفوى على كون كل منهما مضافا الى الضمير المتصل بلاتخفيف فتى تنظير الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فهلا جازلى حمل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعلة حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا من اللام معها وكذا حال الصفة المشبهة ❁ فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ماهو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون محل واحد منهما مجردا عن اللام ومعها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد جاز اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهما جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل (قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام (ومذهبه ان الضارب به ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللا فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله ❁ الواهب المائة الهجان وعبدها ❁ لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ماذكرنا ٥ من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر حذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور (وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى٦ فى الشعر وانشد ❁ وليس حاملنى الا ابن جال ❁ وقيل بل النون للوقاية تشبيها بحسنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحملنى لا حاملنى وانشد ايضا ❁ هم القاطنون الخير والآمرونه ❁ اذا ماخشوا من محدث الامر معظما ❁ قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ❁ ٧ ولم يرتفق والناس محتضرونه ❁ جميعا وايدى المعتفين ٨ رواهقة ❁ قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية (وقال المبرد الهاء فى الآمرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء ٢ للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا (ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر (واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره الضمير بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

٥ وهى المفعول به المعرف باللام والمضاف الى المعرف بها وهو اما جرا والمضاف الى ضمير المعرف بها فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربينى بفتح الياء ثم كسر النون لياء لوجوب كسر ماقبلها واما ضاربنك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ (قوله ولم يرتفق به) ارتفق به اى انتفع به حضره واحتضر بمعنى

٨ (قوله رواهقه) رهقه اى غشيه

٢ السكت اجرى الوصل مجرى الوقف نسخه

ومنصوبا كما فى قوله * الحافظوا صورة العشيرة * بالنصب (وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله ان الضمير يعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو فى الحقيقة البدل على ما يأتى فى بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا (وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد * انا ابن تارك البكرى بشرا * بنصب بشرا لا غير حملا على محل البكرى (وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون فى قوة ما يمكن وقوعه، وقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه فى قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله * الواهب المائة الهجان وعبدها * وتقديره وعبد المائة (قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور (ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الاترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك (واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا لضرورة قال * اقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالى جوناً مصطلاهما * وكذا ما هو فى حكم المضاف فى ذلك الضمير كقوله ٤ * رحيب قطاب الجيب منها رفيقة * بجس الدامى بضة المتجرد * اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين (وقال المبرد الضمير الذى فى مصطلاها للاعالى لان المعنى كميتا الاعالين فيكون، مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجئ فى باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة فى بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن العلام كريمه خلافا للكسائى على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما فى حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام فى اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببى مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او بدرجات نحو الحسن وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجه لما يجئ فى باب الصفة المشبهة (وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل

الهزة للاستفهام ومن للتعليل والدمنة بالكسر مابقى من آثار الدار وفيهما اى عليهما والباء فى بحقل بمعنى فى ومحلها النصب على الحال والمراد بهما هنا موضع الرخامى وقد عفى أحمال من الدمنتين اى اندرس آثارهما وعلى بمعنى فى وجارتا صفا كلام اضافى فاعل اقامت اراد بهما الاثفيتين الصفا الجبل او الحجر الاملس وكميتا الاعالى صفة جارتا اى اعاليها شديد الحمرة وجوناً مصطلاهما اى اسافلهما مسودة والمصطلى بالضم موضع النار وقيل جوناً صفة مشبهة من جان اضيفت الى ما اضيف الى ضمير موصو فيها اعنى مصطلاهما وضميره يعود الى جارتا فهى مثل مررت برجل حسن وجهه بالاضافة

٤ (قوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقه) الرحيب الواسع والقطاب مخرج الرأس من الجيب والقطب هو القطع جسه بيده واجتسه بيده اى مسه والرفيقة الحاذقة التى استمرت على الجس يقال رجل بض اى رفيق الجلد ممتلئ وجارية بضة

وجه غلامه وليس بوجه اذليس فى الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولايجوز اتفاقا بلى القياس جواز اضافة ذات اللام التى فيها لون المثنى او المجموع الى اى ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنى غلامهما و الجميليه وكذا بالرجال الحسنى الغلام و الجميلى وجهه ويجئ فى باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى (ولاتضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببى نحو قولك مررت برجل طيب فى داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها فى الظاهر كما ذكرنا فى اسمى الفاعل و المفعول (قوله المائة النجبان) اى مائة الناقة و النجبان البيض يستوى فيه الواحد و الجمع كالفلك على مايجئ فى باب الجمع (قوله وعبدها) اى العبد الذى يرعاها وتمام البيت ❊ عوذا ٦ تزجى خلفها اطفالها ❊ العوذ جمع عائذة وهى الحديثة النتاج وزجى اى ساق ❊ قوله (ولايضاف موصوف الى صفته ولاصفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولايضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين التبر فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول) اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شئ واحد على ضربين اما ان يكون فى احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص اولايكون والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص اويجوز على الخلاف كالصفه الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل اولايحتاج فالذى لايحتاج الى التأويل العام غير لفظى الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص فى ذلك العام من ذلك الخاص ولاينعكس الامر اى لايضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلايقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لايكتسى من غيره الابهام والذى يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ماهو المقصود بالنسبة نحو قالهن حى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجئ فى باب العلم ويجئ هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه ان كانا مفردين او احدهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثانى رفعا اونصبا وجب اضافة الاول اليه (وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (نزجى) اى العبد سميت عائذا الان ولدها يعوذ بها الصغر والمعنى يهب المائة من الابل ورأسها وخص النجبان وهى البيض اكبر منها لانها حمال

نحو جاء نى قيس قفة وان كانا مضافين اواولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا اوذما او الاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر (فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاء نى زيد والمراد المدلول ٢ وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاء نى سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التأويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز (فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم اوغير مضاف (قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لانتفى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات اويذم فالذات بالقب اشهر منها بالاسم (واما ذا وذات وماتصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل مايشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله * اليكم ذوى آل النبى تطلعت * نوازع من قلبى ظماء وألب * اى اصحاب هذا الاسم وجاء نى ذو اسيوبه اى صاحبا هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مراصر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتأويله شخصه الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا اللفظ حى مبالغة وتأكيدا فمعنى هذا حى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لاغيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حى زيد اى هو هو بعينه حيا قائما لاريب فيه ثم صار يستعمل فى التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال * ٤ الاقبح الاله بنى زياد * وحى ابهم قبح الحمار * وقال * يا قرّ ان ابالك حى خويلد * فدكنت ٥ خائفة على الاحاق * (وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله * الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر * وفى قوله * تداعين باسم الشيب فى متثلم * جوانبه من بصرة وسلام * وفى قوله * ٨ لا ينعش الطرف الا ما تخونه * داع يناديه باسم الماء مبغوم * وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ * ذعرت

رجال من لمى منهم
مراصر بن مرة قال الشاعر
* تعلمت باجاد آل مراصر
وسودت اثوابى ولست
بكاتب * وانما قال آل
مراصر لانه كان قد سمى كل
واحد من اولاده بكلمة من
ايجاد وهى ثمانية كذا فى
الصحاح وعلى هذا فظاهر
كلام الشرح مختل وكانه
سقط من القلم شئ فتأمل
٣ وفى بعض النسخ ال
آلر فلا اختلال
٤ قوله (الاقبح آه) قبحه
الله اى نحاه عن الخير تقول
قبحه الله وقبحا ايضا
٥ قوله (خائفة على
الاحاق) احمق اى اتى
بولد احمق
٦ قوله (فى متثلم) اى
حوض ثلمت الشئ فانثلم
وتثلم والمتثلم موضع
قوله (من بصر تو سلام)
البصرة حجارة رخوة الى
البياض ماهى وبها سميت
البصرة والسلمة واحدة
السلام وهى الحجارة
٨ قوله (لا ينعش) نعشه
اى رفعه والتحنون التنفض
والتحون ايضا التعهد تقول
انخزال ناعش لا يرفع طرفه
الا ان تحئ امه وهى المتعهدة
له ويقال الامائقص نومه
دعاء امه له وبغام الظبية
صوتها وقد بغمت تبغم بالكسر وبغمت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ماتحدثه به البيت لذى الرمة (به القطا)

به القطا ونفيت عنه ٭ مقام الذئب ٩ كالرجل العين ٭ والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكذلك يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون جاءنى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تدا عين وبادية قاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته (فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهاد اللاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى والثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذا صلها قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم ٢ اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول ويعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجئ من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد (وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف هذا المجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال نم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من

٩ قوله (كالرجل العين) هو شئ ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحوش

٢ قوله (اذ ذاك لا تخصيص ولا تعريف بخلاف هذا آه) وفى بعض النسخ اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه وهو ظاهر

الفضة ومن خير فالاضافة بمعنى من (ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين (واما الاعمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كشحط ٣ النوى وليث اسد فالقراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف (قال ان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله ﴿ ٤ فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه ﴿ سير ضيكما منهاسنام وغاربه ﴿ والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة ﴿ لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم ﴿ وقوله ﴿ ورخاء الدعة ٥ وسكائك الهواء ﴿ ولو قلنا ان بين الاعيين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة (ومما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما تقدم افضل التفضيل فنقول هو فى حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يحيئ ذكر احكامه فى بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور فى محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار فى قولك افضل من الابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل فى افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية فى نحو افضل من القوم انه ابتدأ زيد فى الارتقاء والزيادة فى الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له فى اصل الفضل الا انه لنقصان درجته فى مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ فى بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تأتى فى بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويجعل نصبا فى محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذى تنصبه الجوامد ايضا كما فى عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ﴿ ٦ ملك اضلع لبريه لا ﴿ يوجد فيها لله كفاء ﴿ وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم ﴿ اقل به مناعلى قومهم فخرا ﴿ ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه فى حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاى فيدخل فيه دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما يلى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى قولك زيدا ظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد من بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى ٧ بعضهم الزائد فى الظرافة على كل واحد من بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على مايلى من المضاف اليه بعد

وسه
بكاتب
مرلهم كذا فى النسخ ولعله و
صلاة الوتر ٣ النوى
الوجه الذى ينويه المسافر
من قرب او بعد وهى مؤنثة
لاغير صحاح ٤ قوله (فقلت
انجوا عنها نجا الجلد) النجا
مقصور من قولك نجوت
جلد البعير عنه وانجيته اذا
سلخته وقال يخاطب ضيفين
طرقاه فقلت البيت قال الفراء
اضاف النجا الى الجلد لان
العرب يضيف الشئ اذا
اختلف اللفظان
٥ قوله (وسكائك الهواء)
السكائك والسكاكة الهواء
الذى يلاقى اعنان السماء

٦ قوله (ملك اضلع البريه)
الضلاعة القوة هو اضلع
اى اقوى
٧ زيد لنسخ

خروج هذا المفضل منه فالاضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام كما فى قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولوكان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمروكما يجوز زيد افضل من عمرو لوكان بتقدير من المبينة كما فى خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطرد اعلى المضاف كما ذكرنا فى صدر هذا الباب ولا يقع كما فى نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿ فتبارك الله احسن الخالقين ﴾ وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اى هواضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مضلا على جمع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفة الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته اولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد اى افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما فى غلام زيد ومصارع مصر لالتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام (ثم تقول افضل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة فلم يجز ان تكون مفردة نحو افضل الرجال وافضل زيد اذلا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرنى اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجور اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيدا فضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فينطبق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ﴿ ولا تكونوا اول كافر به ﴾ وحكم اىّ فى الاضافة حكم افعل يعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلابد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة فى ذلك انايا استفهاما كان اوشرطا اوموصولا موضوع ليكون جزأ من جملة معينه بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزأ من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لايجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين اورجال فانه لايجوز اذلا فائدة فى كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لايجوز اذ وضع اىّ للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو ووجه زيد احسنه ونحو قولك اى زيد احسن وجهه امير جله فانه لايجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لايجوز اىّ بغداد الطيب اى اىّ دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه (فاذا تقرر هذا فلا لم يجز زيد افضل الرجل واى الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لغة

لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضها من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين اوجنس الرجال اذهو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اىّ رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسيم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اىّ قسم من اقسام هذ الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اىّ قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافضل سواء اضفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل صاحبه على كل ماهو مثله من اجزاء مابعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدا ن افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولاتظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اىّ لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان اوهؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا او مثنيات وجموعا (فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى المعرفة (قلت لان المنكر لايختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعتبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لايضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولايضافان الى مايكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولازيد افضل زيد وعمر وفان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه فى اى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم ابى وايك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لايدل عليه الضمير فى اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شئ الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما فى قولك بنى و بينك مع ان مثل هذا لا يكون الا فى ضرورة الشعر قال * فابى ماوابك كان شرا * فقيد الى المقامة لا براها * وجاء مثله فى الضرورة ٣ اظلى واظله * واى معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول لزومه الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجئ فى الموصول قال تعالى ﴿ باى ارض تموت ﴾ (قوله ولا يضاف اسم تماثل للمضاف اليه فى العموم) اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم (قوله كليت واسد وحبس ومنع) مثالان للخصوص الا ان الاول عين والثانى معنى (قوله عين الشئ) يريد بالشئ شيئا معينا كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والافالشئ اعم من العين وقد داخل المصنف بعض احكام الاضافة فلا بأس ان نذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا فى الشعر مع اللبس قال * فهل لكم فيما الى قانى * طيب بما اعيى٤ النطاسى حذيما * اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده و عند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول مامثل عبدالله يقول ذلك ولا اخيه و ماامثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبدالله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ماامثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان تفصيل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبى وذلك لا يجوز كما يجئ فى باب العطف ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف فى المسئلتين ٥ لكان الداخل عليه لا لمزيدة لتأكيد النفى معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى ولا يجوز لانك تقول ماجاءنى زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ماجاءنى غلام زيد ولا عمرو بحر عمرو فاذا المجئ ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه (واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبدالله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تجئ الفسادات

٣ قال الراجز * يارب موسى اظلى و اظله * سلط عليه ملكا لا يرحمه *

٤ (قوله النطاسى) النطاسى الحاذق

٤ والى لعله بمنى عندى وابن حذيم طبيب معروف عندهم الا ان فى بعض نسخ المفصل بالجيم

٥ لم يجز لان الداخل عليه لا لمزيدة لتأكيد النفى الذى فى المعطوف عليه اذ ما يعطف على ما دخل عليه الحكم المنفى نحو ماجاءنى زيد ولا عمرو لان المجئ المنفى دخل على زيد ولا يجوز ماجاءنى غلام زيد ولا عمرو بحر عمرو اذ المجئ ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه نسخه

المذكورة (قال بعضهم ان فى هـذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى و المقصـود هوالمضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضـاف الاترى انك لاتقول مثلى لا اقول ومثلك لاتقول بالتاء ومثلكما لاتقولان ومثلكم لاتقولون (اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الأجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من عـلامة التأنيث مجرى المؤنث كثير فعلى هـذا لامنع من اكتساء المضـاف معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هوفيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث فكما مر من قوله ❊ مر الليالى اسرعت ❊ واما التثنية فكقولك ماءثل اخيك ولا ابيك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله ❊ وماحب الديار شغفن قلبى ❊ واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو بازيد فمن ثم لم يجز ماءثلك تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك بقولان وفى التأنيث كقوله عليه الصلاة والسـلام ﴿ مارأيت مثل الجنة نام طالبها ﴾ وقد يقوم المضاف اليه مقام المضـاف فى التذكير قال ❊ يسقون من ورد البريص عليهم ❊ بردى يصفق بالرحيق السلسل ❊ اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقـوم مقامه فى التأنيث ايضا نحو قطعت السـارق فاندملت اى قطعت يده وفى المثل كقوله تعالى ﴿ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بيانا اوهم قائلون ﴾ فقال هم (وقال الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا فى المفعول المطلق فى قوله فاذاله صوت صوت حمـار برفع صوت الثانى اى مثل صوت حمار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخى زيد (و اسـتضعفه سـيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهـو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا اباحسن لهـا فليجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعـون موسى كما ذكرنا فى لاء البرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله ❊ ٢ وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا ❊ اى ذا مقدار مسـافة اصبع وثانيها حذف المضـاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعـد فى الزمان وامام وخلف فى المكان اومشـابهاته فى الابهام كغير وحسـب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف قالبنـاء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجئ فى الظروف المبنية جميع احـكامها وان كان عطف على ذلك المضـاف مضـاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله ❊ يامن رأى عارضا اسـره ❊ بين ذراعى وجبهة الاسد ❊ وقوله ❊ ٤ اعلاقة اوبداهة سـابح نهد الجزارة ❊ لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم بين المضـاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسـره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره والتقدير الاعلاقة سـابح اوبداهته ثم حذف الضمير وجعل المضـاف الثانى بين المضـاف الاول

﴿ المضاف ﴾

٦ المثبت نسخه
٢ (قوله وقد جعلتنى من خزيمة اصبعا) حـذيمة بالحـاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله * فادرك ابقاء العادة ظلمها * وقد البيت وبعـده * امرتكم امرى بمنعرج اللوى * ولاامر للمعصى الامضيعا * اذالم ير لم يمض الكريمة اوشكت * حبال الهوينى
٣ بالفتى ان تقطعـا * والهـوينى المشى على هينة
٣ فيه ان تقطعا نسخه
٤ (قوله الاعلاة البيت) الاعلاة اسـتئناء منقطع اى لاتقبل منكم عطـاء ولاخفارة ولكن تزوركم بالخيل و السـلاح هو للاعشى واوله * وهناك يكذب ظنكم ان لاجتماع ولازيارة * ولابرآءة للبرى ولاعطـاء ولاخفـارة * الاعلاة آه قوله للبرى اى من كان بريئا لايفعله برآئته لان شر الحرب يعمكم كلكم قوله ولاخفارة اى لاذمة ولاعهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لاتغزوكم ولا تزوركم بالخيل والسلاح

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ماذكرنا فى باب النداء فى يا تيم تيم عدى (ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا (ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنه لافصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ماذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك فى كل وبعض واذوان كقوله تعالى ﴿ وكلا ضربنا له الامثال ﴾ * ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴿ واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة النكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين * اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله * للمرأت ٥ سايد ماستعيرت * لله در اليوم من لامها * وقوله * كان اصوات من ايفالهن بنا * او آخر الميس انقاض الفراريج * وبغيرهما عزيز ٦ جدا نحو قوله * تمر على ماتستمر وقد شفت * غلائل عبد القيس منها صدورها * (وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل فى السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره فى الكلام وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر ﴿ قتل اولادهم شركائهم ﴾ وهو مثل قوله * فزججتها بمزجة زج القلوص * ابى مزاده وقوله * تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * نفى الدراهيم تنقاد الصيارف * عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد (وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة ولاشك ان الفصل بينهما فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر وهو عند يونس قياس كما مر فى باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا وغيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك

٧ ولانسلم تواتر القراآت السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين * قوله (واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره وانياه مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين (قوله الاسم الصحيح) التحقيح فى اصطلاح النحاة ماحرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ويعنى بالملحق به ماآخره ياء اوواو قبلهاساكن كظبى ودلو ومدعو وكرسى وآآبى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ماقبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه (قوله كسر آخره) انما الزم ماقبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

٥ (قوله سايد) اسم جبل

٥ بعده * تذكرت ارضا بها اهلها * اخوالها فيها واعمامها * اى تذكرت

٦ قليل نسخه

٧ منع الرضى تواتر القراآت السبع موافقة للزمخشرى فى هذه الزلة وجمهور المحققين ذهبوا الى ان القراآت السبع متواترة ذكر ذلك المولى التفتازانى فى شرحه للكشاف

ففرّ ولهذا قالوا فى الافصح فى تقلب الواو ياء كما يجئ (قوله والياء مفتوحة او ساكنة) يعنى الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما ففتوحة للساكنين كما يجئ وقدتقدم فى باب المنادى الخلاف فى ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا فى غير المنادى ايضا كما تقدم هناك (قوله فان كان آخره الفا) يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت فى اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كسلمى اولا كفتاى وحبلاى ومغزاى وهذيل تجيز قلب الالف التى ليست للتثنية ياء كأنهم لما رأوا ان الكسر يلزم ماقبل الياء للتناسب فى الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة على ماذكرنا فى اول الكتاب ومن ثم نابت عن الحركة فى الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله ففيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما فى المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا (فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع فى جاءنى مسلوى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره (قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو فى مسلوى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض فى بعض المواضع الاترى انك تقول مختار ومضطر فى الفاعل والمفعول معا وقد جاء فى الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ❊ يا ابن الزبير ٣ طالما عصيكا ❊ وطالما عنيتنا اليكا ❊ لنضربن بسيفنا فيكا ❊ (قوله وان كان ياء) اى ان كان آخر الاسم ياء وذلك فى المنقوص نحو قاضى وفى المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلىّ ومسلى (قوله وان كان واوا) وذلك فى المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجئ فى التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغام اولاهما فى الثانية وانما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين فى الصفة اى اللين فتخفف بالادغام فقلب اثقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اولا او لا كطى او ثانيا كسيد واصلهما طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلى فى مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة للياء كما فى مسلى وسهل ذلك قربها من الاخير الذى هو محل التغيير فلهذا لم تقلب فى سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا فى التخفيف فى نحو مسلى بالادغام تحموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير فى قلبها كسرة وابقائها نحو لى فى جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل (قوله وفتحت الياء للساكنين) يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف اوياء او واوا ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله (طالما عصيكا وطالما عنيتنا) العصى مقصور مصدر عصى بالسيف اذا ضرب به يعنى بالكسر تعب وعنيته وعنى بكذا

كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع ﴿ محياى ومماتى ﴾ وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف رجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ﴿ ومآانتم بمصرخىّ ﴾ وهو عند النحاة ضعيف قال ❊ قال لها ٤ هل لك ياتافىّ ❊ قوله (واما الاسماء الستة فابى واخى واجاز المبردابىّ واخىّ وتقول حمى وهنى ويقال فىّ في الاكثر وفمى) هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهى باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهى على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلاث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيرها اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلاداءه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما قمع الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لادليل على الحركة والاصل السكون لحذف لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يدودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهى الميم لكونهما شفويتين واما قوله ❊ خالط من سلمى خياشيم وفا ❊ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها (قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال ❊ كفى بالنأى من اسماء ٦ كفا ❊ قال ❊ واخذ ٧ من كل حى عصم ❊ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى للمعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فىّ في الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كعدى ثم فاى لتحرك الواو وانفتاح ماقبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان ينقصر من جملة الحركات الثلث على الكسر لتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة التزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف والكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يازيد بالاعرابية في يدٍ بدلها بالواو والالف في يازيدان ويازيدون وشبهت الفتحة البنائية في لارجل بالاعرابية في يدٍ بدلها بالياء فقيل لارجلين

٤ قوله (هل لك ياتافى) تاسم اشارة بمعنى هذه وفى فىّ بالمتكلم

❊ تمامه ❊ صهباء خرطوما عقارا قرقفا ❊ كلها الخمر واوله ❊ كأن ذا فد امة منطفا ❊ قطف من اعنابه ما قطفا ❊ يصف به عذوبة ريقها وفاعل خالط راجع الى ذا فد امة وهى ماء العنب ومفعوله صهباء وخيا شيم بدل بعض من سلمى وهى حال من صهباء اى خالط من خياشيم سلمى وفاها ريقها التي هى صهباء كانه عقار ومنطفا اى مصفا وقطف اهله واسند الى السبب مجازا

٦ كافى نسخه

٧ قوله (من كل حى عصم العصمة بضم العين القلادة بكسرها الخفر

ولامسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في فمٍ وقد يقال فمٌ وفه وفم زيد في جميع حالات الاضافة قال * كالحوت لابرٍ وبه شئ يلقمه * يصبح ظمأن وفي البحر فه * والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين لساكنين ولاساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال * همـا نفثا في فيّ من فويهما * على النابح العاوي اشد رجام * وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي قد مت على اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءفم زيد كامر (واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احديها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضهـا كما يجئ * في ذكر لغاتها وثانيتها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخول جعل لامهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجئ * في لغاتها وثالثتها الاضافة الى ياء المتكلم (قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردهـا في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلهـا اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها) واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتهـا كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل جار الله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في فمٍ على الاصح وشبهته قول الشاعر * وابي مالك ذو الجاز بدار * واجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جعالاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال * فلما تبين اصواتنا * بكين وفدّ ينا بالاينا * كما قيل في اخ اخون قال * وكنت لهم كشربني الاخينا * والمذهب لا يثبت بالمحتملات * قوله (واذ قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفم وقع الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يدوخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع) * اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اى مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كامر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا (وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اى في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبٍ مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا (واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرهـا النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرهـا ولما لم يكن هي المشهورة

٨ قوله (اشدرجام) جمع رجمة وهي الحجارة الضخمة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون فى الاضافة نحو قوله * رحت وفى رجليك ما فيهما * وقد بداهنك من المنزر * فللضرورة وليس بلغة رابعة (و فى فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التى ابدل منها الميم تقلب فى حالة الاضافة الفا وياء فيكون الفاء فى الحالات الثلاث اذن مثلثا للاعراب فيجوز تثليثها فى الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فامثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كامر فيكون قوله فويهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال * حتى اذا ماخرجت من فمّه * قال ابن جنى هو للضرورة وليست بلغة وكأن الميمين بدلان من العين واللام والجمع اقام العاشرة اتباع الفاء لليم فى حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فاو نظرت الى فم وكأنه نظر فيها الى حالة الاضافة بلا ميم اعنى فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاءه ايضا حرف اعرابه فيقال مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا (وفى دم ثلاث لغات القصر كعصى والتضعيف كمّ وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد (قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته و انما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات و الاعلام مما لا يقع صفة كما يجئ لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التى هى نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اى اسم الجنس كضارب وقاتل و ايضا لوحذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه فى قوله * فلا اعنى بذلك اسفليكم * ولكنى اريد به الذوينا * شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذوزيد وذوى الذى فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اى صاحب هذا الاسم و اصحاب هذا الاسم (قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الافوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون فى الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كامر فى اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها فى ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء وآحاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلادليل فى اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الاشياء بيان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها يثبت كل نوع من الاعراب فمقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبران ولا ثالث لتبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه يصيره ثانى مطلوبى ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعي وكذا كونه اسم ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعنى اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا ثالث لتبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوبى ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعي والعمل الفرعي للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبر كان وخبر ما اذ بهذا الكون يصير كالمفعول اعنى كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ﴿ ٢٩٨ ﴾ الاخبار مطلوبة ثانية بعد ما هو كالفاعل

اعنى الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثانى لان مفعولية الاول لكونه مجعولا على ملابسة الثانى فهو ملابس ومن ثمه ففيه معنى الفاعلية فزيد في اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العطو والاكتساء والضرب ومفعولية الثانى لكونه ملابسا فالدرهم معطو اى مأخوذ والجبة مكتساة وعمرو مضروب وكذا مفعولية اول مفعولى

كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعنى ذات واصلها ذواة كنواة لقولهم في تثاهاذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية (وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذات وذواتا (وقال الفراء اللام الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة آحاد وما هان فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهوهنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ماقبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات وامافوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواه ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذواه لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواه وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنيّة فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما تين ❊ (قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبرى كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثانى مفعولى اعلمت (قوله باعراب سابقة) اى مع اعراب سابقة يخرج الكل الاخير المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا وانتميز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا (قوله من جهة واحدة) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه حالا

علمت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقى لعلمت ومفعولية (وكذا) الثانى لكونه متضمنا للمفعول الحقيقى له كما مر في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد وغلام زيد ومشابها للمضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه فتبين بهذا ان انتصاب اول مفعولى علمت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثانى في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيونا اذ انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثانى لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبى لقيت زيدا الظريف ومنصوبى لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فمن جهة واحدة وهى كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بعد الخبر نحو زيد عالم فاضل وعلمت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو فيقعد مذموما مخذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءنى ه

ه القوم الازيدا الاعمرا الثانى فى الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل فى قوله ثان النعت الثانى ومافوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للمتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب فى الحد بيان ماهية الشئ لاحصر جميع مفرداته واما الكلام آه نسخه ٣ (قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ﴿ ٢٩٩ ﴾ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى منطوقا فيه ومنطوقا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه وهيئة له فى حال وقوعه عليه عمل فى معموليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ماعداه

٤ عمدة فى الكلام نسخ

٥ (قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد) لاندعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما بينا وفى نحو قولك جاءنى زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل قبيحا معا واما قوله ثم نقول

وكذا فى ﴿ فجرنا الارض عيونا ﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تمييزا (٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما ٤ عمدتى الكلام كما تقرر فى اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلات ٥ وان قلنا يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثانى قلنا ان نقول ارتفاع زيد فى جاء فى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقى التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿ هو الغفور الودود ﴾ الآية وكذا المسندات فى نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿ فتقعد مذموما مخذولا ﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاء فى القوم الازيدا الاعمرا لايتغير اسم أوها ولاجهات اعرابها فينبغى ان تدخل فى حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثانى لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ماذكرنا (وقوله كل ثان) فيه نظر ايضا لان المطلوب فى الحد بيان ماهية الشئ لاقصد حصر جميع مفرداته ويدخل فى قوله ثان النعت الثانى فمافوقه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول (واما الكلام فى عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال (قال سيبويه العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة (وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجئ فى جاءنى زيد الظريف ليس فى قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى جاءنى العالم زيد وجاءنى زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءنى غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان العلام مع زيد الا ان الثانى ليس هو الاولى معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذا العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل

الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شئ مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ماهو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات فى العمد والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلي (واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى ﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ﴾ وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للبدل منه تعريفا وتنكيرا (والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو لجعلنا غير مكرر وكذا في غيره (فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس شيئا على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى ﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا (قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البدل من العوامل الاحرف الجر لكونه ٦ كبعض حروف المجرور (والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني (ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل (واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال (قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف (وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يازيد وعمرو واقول لا دليل فيه لاضافة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يازيد والحارث انما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان يقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين (والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا جهة له في قام زيد وعمر واذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد الفعل في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمرادهما معا بدرهم وايضا لم يجز يازيد والحارث ولم يجز مازيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة (وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف العت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كالجر من المجرور وكبعض حروفه نسخه

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ما اى مبهمة لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر فى مفهومه المعنى المعين علم ﴿ ٣٠١ ﴾ انه المقصود الاصلى ولما اكتفى فى الذات بالابهام علم انه ليس كذلك ونحو المقتل قد اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا آه) قد ذكر المص فى بعض تصانيفه ان مايذكر فى تحديد الالفاظ يراد انها تذكر للدلالة عليه وضعا فاذا قيل المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل يراد انه ماذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض حده بنحو زيد ضربته ففى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بماذكره لان علة اتخاذ كر ليسند اليه الاعجاب لايدل على معنى فى متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم ابوه) كان المص نظر الى ان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا

٤ قوله (اذ كلهم فى جاءنى القوم كلهم آه) الظاهر ان لفظ كلهم اتخاذ كر ليدل

اكثر ﴿ قوله (العت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا) قال فى شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال فى نحو زيد قائم وجاءنى زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعنى بالخاص مافوه معنى الوصفية اذاجرى تابعا نحو جاءنى رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذا المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على مافسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود قال اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات (ولقائل ان يمنع فى الموضعين اى فى الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك فى اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم ادتقصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلاخلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلنمنعك لان الصفات ايضا اذاذ كرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذاذ كرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذوضرب ولاشك ان معنى ذوذات ومعنى ضرب معنى فى تلك الذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم نقول قولك فى الصفات ان المقصود بها المعنى لاالذات مناقض لقولك فى حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الاان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التى دل عليها هذا اللفظ (فلانم ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يضع منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحبوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل فى التابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثانى لما ذكرنا فى حد التابع (وقولنا يدل على معنى فى متبوعه) يخرج عنه ماسواه (قلت يدخل فيه البدل فى نحو قولك اعجبنى زيد علمه ولو قال يدل على معنى فى متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد اللفظى هو تكرير لفظ او معنى فظاهر واما التأكيد المعنوى فداخل فى حد الخاص ٤ اذ كلهم فى جاءنى

على احاطة المجئ للقوم واما كون القوم مسندا للمجئ فامر لازم لا معنى مقصود اصلى فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لا على معنى فى متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

القوم كلهم يدل على الشمول الذى فى القوم (فان قال شرط هذا المعنى الذى يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا فى جاء فى الزيدان كلاهما (فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس فى حدك معانه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين فى قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ والهين اثنين ﴿ نعتا (قوله مطلقا) قصد به اخراج الحال فى نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى فى زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب (٥ اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا (ولا يعد لو حدونا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا اولا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا فى نحو جاءنى رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد فى نحو جاءنى رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندى زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل فى رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل فى الصفات العامة بل يدخل فى حد الصفة الخاصة كما يجئ فيقال ان اسد وصوم فى برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه فى الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الاالتى للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى فى شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول فى التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءنى القوم ثلاثتهم عند التميميين كما فى الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات فى بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار فى مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا الهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وابها الرجل ومع هذا فهى اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجئ ببعض الموصوفات ويدخل فى قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك فى نحو جاءنى زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها رضا ٧ (ونقول فى حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول فى متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع فى نحو هذا الرجل وبرجل اى رجل وبرجل تميمى وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل فى نحو اعجبنى زيد علمه ﴿ قوله (وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة ﴿ معنى التخصيص فى اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات وذلك ان رجل

٥ قوله (اقول قد خرج آه) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه يجعل ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت فى الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما فى التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع فى تعريف الفاعل

٦ لكل ما يماثله تعريفا وتنكيرا نسخه

٧ وصفا نسخه

فى قولك جاءنى برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هـذا النوع فلما قلت صالح تلك الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل فى المعارف اعلا ما كانت اولانحو زيد العالم والرجل الفاضل (قوله وقد يكون لمجرد الشاء) لفظة قد التى هى للتقليل فى المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد اشاء او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد اشاء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لاشريك له فى ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذ لاشريك له تعالى فى اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اوكان مما له شريك فيه نحو اتانى زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الآتى قبل وصفه وان كان له شركاء فى هـذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ نفخة واحدة والهين اثنين ﴾ فان كان ذلك المعنى المصرح به فى المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تأكيد لاصفة نحو الرجلان كلاهما و لرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما فى قوله تعالى ﴿ الهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجئ لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير * قوله (ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تمیمی وذی مال اوخصوصا مثل مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا) قال فى الشرح يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا اوغيره لكن لما كان الاكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه * اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لايشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا كان اولا وبكون الحال هيئة للفاعل اوالمفعول (قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما) اى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جمع استعمالاته كالمنسوب وذى المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا فى جميع المواضع اما ظاهرا اومقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى والتى وفروعهما ٣ وذو الطائية لان الذى قام بمعنى القائم (قوله اوخصوصا) يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته وهى كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى فى اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا فى باب الداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى فى متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

٣ واما ذو التى فى لغة طى بمعنى الذى فحقها ان يوصف بها المعارف تقول اانا ذو عرفت صحاح

اسد بمعنى شجاع فى قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا (فان قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ماوضعت له سائر المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة (قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ماكان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان فى غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله

٤ قوله (رياء آه) رياء فعال من ربأت الجبل صعدته وشماء صفة هضبة والاوب المطر لانهم يزعمون ان السحاب يأخذ الماء من الارض فهو يأوب اليها والسبل المطر بين السماء والارض ومن المعلوم ان المرتفعة بهذه الصفة لاتكون الاهضبة

٥ من القياسى عموما نبهه

﴿ ٤ ربا شماء لايأوى لقلتها ﴿ الا السحاب والاالاوب والسبل ﴿ وكالاورق فى الحمام والاطلس فى الذئب والغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معنيا وفى يأيها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصا على ماقال المصنف اى واسم الاشارة فى نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا فاى انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلايقع صفة (والذى يقوى عندى انه اى رجل لايدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لايكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشئ بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب فى حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن ثم قال الفراء فى ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط فى اى الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر فى باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل وتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايامة وايتما امة وما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلايقع صفة فلذا عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا وجميع ماذكره من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية او خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد بقى من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

وحق الرجل ولاتتبع غيرالجنس فلايقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظى فلهذا لم يجز انت المرء كل الرجل وليس فى زيد معنى الرجوليه حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال ومعنى جد الرجل اوكان ماسواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا فى الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها اوموصولة وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هوالذى شئته اوشئ شئته ويجوز ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لان مالايعلم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ ومارب العالمين ﴾ وقوله تعالى ﴿ انى نذرت لك مافى بطنى محررا ﴾ ومانحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك اونهاك ٨ اوكفيك من رجال و رجل همك من رجل وهدك من رجل كاذكرنا فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك بفيدان المذكور هوالمخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثيرا مما يقتضيه المدح والتعجب نحو لمالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هوالممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك اى مقصودك اومن همه اى اذابه اى يذيبك وصف بحاسنه كقولهم هدك اى ينقل عليك عدمناقبه من هذه المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق وجار جار سوء والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لاالصدق فى الحديث وذلك لان الصدق فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذاقصدوا الاغراء بشئ قالوا كذب عليك (قال عمرو بن معدى كرب لمن شكا اليه المعص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال * وذبيانية اوصت بنيها * ٢ بان كذب القراطف والقروف * اى عليكم بهما والاضافة فى نحو رجل صدق و دائرة السوء للملابسة وهم كثيرا مايضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبرالسوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لاماء باردا ويجوز ان يكون الثانى

٦ نحو انت نسيج

٧ (قوله رجل شرعك آه) شرعك اى حسبك و فى المثل شرعك مابلغك الصلا يضرب فى التبلغ باليسير

٨ (قوله وكفيك) الكفى مصدر كفانى الشئ

٢ (قوله بان كذب القراطف والقروف) القرطف القطيفة و القرف جلد يدبغ بالقرفة و هى قشر الرمان ويحمل فيه اللحم المطبوخ بالتوابل

بدلا من الاول كما قيل فى قوله تعالى ﴿ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾ الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة (ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلثة قال عليه السلام ﴿ الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ﴾ وتقول عندى برقفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضى (قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال الطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه (واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد (قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التميز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما فى قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا فى قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار جمرة اى مثل نار جمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار جمرة بمعنى كامل شدة وكامل جمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والمنصوب فى هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرئ وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتمييز فى نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر ❊ وليل يقول الناس من ظلماته ❊ سواء صحيحات العيون وعورها ❊ كان لامنه بيوتا حصينة ❊ مسوحا اعاليها وساجا ستورها ❊ اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها (وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا (وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد (قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا (قال السيرافى اذا قلت مررت ببرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون قولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان

معنى بسرج خوصفته اى بسرج لين صفته كالخوص وليس بخزو كذا فضة حلية سيفه اى مشرقه وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشرة اوخالك وابيك * قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة ليست لانكرة ولامعرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج فى الوضع كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد (فان قيل فاذا لم تكن الجملة لامعرفة ولا نكرة فلم جازت النكرة بها دون المعرفة (قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولانقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذلو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ماذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه ٩ كعلم زيد فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيد بدية المتكلم هى المجهولة فى انا زيد فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة ولو لزم ذلك لزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءنى زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرتلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها اوطلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ولايعرف المخاطب حصول مضمونها الابعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصاله جاز كونه انشائية كما مر فى بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة اوصلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

٩ فان المجهول فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العالم الى زيد ولو وجب تنكير مجهول لم يجز جاءنى زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به نسخه

بلام لاتشيربها الى واحد بعينه كقوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * لان تعريفه لفظي على مايجيء في باب المعارف ولاتقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف (وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ماءحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جرّ أهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لامعنى تحته فلا يجوز في العلم ماءحسن بعبدالله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ماءحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولايكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول ويغوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة (قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله * جاؤا بمذق ٤ هل رأيت الذئب قط * اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو ﴿ وجدت الناس ٥ اخبر تقله ﴾ قوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل) قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري جاره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلاخلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولايكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لاينصبان * مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذلا * مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولاينعرف لاضافته الى معموله ولايجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لاينصب مفعولا به

وكيف بقدر مالا يصح التصريح به

٤ (وقوله هل رأيت الذئب قط) جملة استفهامية وقعت صفة لمذق بناء على اضمار القول والمذق اللبن المختلط بالماء فتقل بياضه ويصير لونه يضرب الى الكهبة فيشبه بلون الذئب

• (قوله اخبر تقله) اصله تقلى من قلاه يقليه ابغضه حذفت الياء للجزم لانه جواب الامر والهاء هاء السكت كما في كتابه وقولهم لاخبرن خبرك لاعلمن علمك تقول منه خبرته اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بلوته واختبرته فقوله اخبر امر بالتجربة وقع مفعولا ثانيا لوجدت لاصفة للناس لان الجملة لاتقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول فعلم انه مفعول والمفعول الثاني في باب ظننت خبر مبتدأ في الاصل ومالا يحتمل الصدق والكذب لايكون خبر المبتدأ فيكون قوله اخبر تقله محمولا على اضمار القول اي وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اي ان اختبرتهم ابغضتهم

وان اضفته الى المفعول به فالبد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب عمرو غلامه امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذلولم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله ٥ وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما فى المنون سواء كان حالا اومستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن اوغدا وسواء كان علاجا وهوما كان محسوسا يرى كالقاتل والضارب اوغير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم (وقال يونس لابخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان من نكرة سواء كان علاجا اولا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه دآه (والزمه سيبويه تجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة ٦ لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغى ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه فى نحو بزيد مخالطه دآه فربما لايلزمه لارتكابه انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا فى المضاف بل تقول الضمير فى محل النصب على انه مفعول كامر فى الاضافة على مذهب بعضهم (والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو (وسيبويه يوافقه فى جواز النصب فى الاول والرفع فى الثانى ويخالفه فى وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ❊ ٧ ونظرن من خلل الستور باعين ❊ مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كامر فى باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره ❊ حين ٨ العراقيب العصا وتركنه ❊ به نفس عال مخالطه بهر ❊ برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء (وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان اومستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاولى (وسيبويه ينازعه ايضا فى الوجوب لا فى الجواز والزمهما سيبويه بالاتحيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنوّن عند العرب وعند النحاة والمنوّن سببا كان اوغيره يجوز جره على الاول علاجا كان اولا حالا كان اومستقبلا وكذا ينبغى ان يكون المضاف المنون تقديرا ولاسبب فى اضافة عارض لايجاب الرفع اوالنصب فايجاب احدهما بلاموجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم تردذلك وجعلته اسما فليس الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اى صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول فى المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنوفلان ومما يقع سببا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى جاءه لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا يقبح كون أأنذرتهم ام لم تنذرهم فى محل الرفع بانه فاعل سواء فى قوله تعالى ﴿ أأنذرتهم ام لم

٥ قوله وان لم يكن السببى ماضيا جاز عند سيبويه آه) لم يذكر فى السببى المضاف بمعنى الماضى خلافا فى جواز وقوعه نعتا فدل على الاتفاق كما فى المنون مطلقا

٦ قوله (لان المانع عنده من اجرائه آه) واذا لم يجز الاجراء جاز النصب على الحال ان لم يكن التعريف مانعا عنده بل وجب ان لم يمكن وجه ثالث فتأمل .

٧ قوله (ونظرن من خلل آه) الخلل واحد الخلال كجبل وجبال وقرئ من خلله ومن خلاله

٨ قوله (العراقيب) العرقوب العصب الغليظ الموتر فوق عقب الانسان وعرقوب الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها البهر بالضم تابع النفس وبالفتح مصدر يقال بهره الحمل اى علبه

تنذرهم ﴾ على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو من اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبحية ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسريج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اى جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها (قوله فالاول يتبعه) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احدى تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونطفة امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها وجر أهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسقيكم مما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام (وقال سيبويه افعال واحد لاجمع وجاء قميص شراذم ٥ ولحم خراديل ٦ وثانيها واحد من التعريف والتنكير (واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح اوذم استشهادا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل اونعت مقطوع رفعا اونصبا كما يجئ فى موضعه (واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل اوخبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى (قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير (قوله وفى البواقى كالفعل) اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا اومثنى اومجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا اومؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث اويذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث اوحقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

٢ قوله (من جملة العشرة الاشياء المذكورة آه) ينبغى ان يجعل بدلا اوعطف بيان للعشرة لا مضافا اليها العشرة لانه استضعف ذلك كما مر

٣ قوله (ونطفة امشاج) مشيج وامشاج كيتيم وايتام صحاح

٤ البرمة القدر والجمع برام بالكسر صحاح

٥ الشراذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شراذم اى قطع صحاح وكذا شراذم

٦ قوله (خراديل) خردلت اللحم بالدال والذال قطعته صغارا

٦ الخردل معروف والواحد خردلة

ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن* قوله (ومن ثمه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه) اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيق كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجئ فى اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه واقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولوكانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه. قوله (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل فى وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل فى وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره فى الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجئ من ان الموصوف فى المعارف ينبغى ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو (واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى ﴿ لا اله الا هو العزيز الحكيم ﴾ وقولك مررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساوله * قوله (والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله) ينبغى اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لفظ الصفة اومساويالله فانهذا لايطرد لافى المعارف ولافى النكرات امافى المعارف فانت تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب وامافى النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة اوواجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى المضمرات والاعلام والمبهمات وذواللام والمضاف الى احدها لايوصف مايصح وصفه منها بمايصح الوصف به منها الاان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته اومثلها فى التعريف فقولك الرجل العاقل الثانى فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدلولهما الوضعيين متساويان وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشاركه بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجئ فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص اومساو بالمعرفة فينبغى ان تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها اقوى من بعض حتى تبنى عليه الامر فى قولهم الموصوف اخص اومساو (فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واماالغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص ممايعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه (واماعند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسى منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولايوصف المضمر فعنده نحو الظريف فى قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لغلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذواللام ولعلهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لايشاركه فى اسمه ماعداه وان اتفق مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجئ فى باب المعارف (وعندابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذواللام ثم الموصول (وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذواللام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

٢ به نس

في درجة ثم ضير الغائب السالم من ابهام اي الذي لايشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابع لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت مايزداد به المخاطب معرفة (فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذهو اولى واشهر (فنقول المضمر لايوصف ولايوصف به كما تقدم والعلم لايوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لالمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولايقع من الموصولات بعد وصفا الا مافي اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٣ فصاعدا بخلاف من وماواما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله * قولا لهذا المرء ذوجاء ساعيا * هلم فان المشرفي* الفرائض* لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذومال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا (بلى قال الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولاينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف كل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على مابينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف (وعلى مذهب سيبويه لوجاء مثل ذلك فهو بدل لاصفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور (ولك بعدان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير مايقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لاوصف على مامر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله * لهذا المرء ذوجاء ساعيا * قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخه

٤ واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم آه نسخه

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان الموصوف اخص او مساوان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائيه (فاجاب بقوله للايهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعينه فى نفسه وجعل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة (قوله ومن ثمه ضعف) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ❁ ولا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام (احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات ❁ اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدأ والحال ونحو هما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقى زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثانى يجتنبه

٦ فعلى نسخة زيادة بان اى حكمك بان آه

ونعت الاول بعد نعت الثانى لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله فى الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا (واجاز هشام وثعلب جعلهما فى نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما فى المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا اولا وفى الاول ان كان العامل مكررا للتأكيد فان جاز جعلهما فى وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا

٢ اسمين اوفعلين اوحرفين نسخه
٣ اوحرفين نسخه
٤ عمرا الظريفين او نسخه

للتأكيد فان كان العاملان من نوع واحدا كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان فى اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جعلهما فى وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا وا كرمت ٤ بكرا الطويلين وجاءنى غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين (والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان (والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة من طلقان لاختلاف اسمى الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبر يهما كفاء على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر اولم يشترك المعمولان فى اسم خاص اولم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جعلهما فى وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لاتقول هذا رجل وفى الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا فى اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لاتقول جاءنى زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا (وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل فى النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما فى وصف (واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الطريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائى فانه اجاز جعلهما فى وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا ❊ واعلم انه لايجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لاتثنى الاعلى من اثبته وعلمته ولايجوز تخلط من تعلم بمن لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة (وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ❊ اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجئ

بالصفات على وفق عدده اواقل فى الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اومبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز اوهم شاعر وكاتب وبزاز اومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لهامعنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع فى الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع فى خبر نواسخ الابتداء نحو قوله ❊ فلا تجعلى ضيفى ضيف مقرب ❊ وآخر معزول عن البيت جانب ❊ اى منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله ❊ فاصبح فى حيث التقينا ٢ شريدهم ❊ طليق ومكتوف اليدين ومرعف ❊ اى منهم طليق وقوله مرعف اى ازعفه الموت اى قاربه وفى الثانى اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لاغير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر (وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله ❊ ٣ كأنّ جولهم لما استقلت ❊ ثلاثة اكلب يتطاردان ❊ واما ان كان الموصوف مفردا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب (وثالثها قطع الصفة رفعا اونصبا ❊ اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشئ عما هو متصل به معنى لان الموصوف فى مثل ذلك نص فى معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد فى نحو جاءنى القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت مايعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لايعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع فى ذلك الثانى اللازم نحو مررت بالرجل العالم المجيل فان العلم فى الاغلب مستلزم للتجميل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ وقولك الحمد لله الحميد (وشرط الزجاجى فى القطع تكرر النعت والآية رد عليه (فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثانى ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ القطع مع الحاجة والاعرف مجئ نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص فى القطع اعنى الواو ❊ قال ❊ وياؤى الى نسوة عطل ❊ وشعثا مراضيع مثل السعالى ❊ ويجوز فى المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق ❊ لا يبعدن قومى الذين هم ❊ سم العداة وآفة الجزر ❊ ٤ النازلين بكل معترك ❊ والطيبون معاقد الازر ❊ والواو فى النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله (شريدهم) الشريد الطريد من زعف زعفه اى قتله مكانه وكذلك ازعفه اذا قتله سريعا كذا فى الصحاح ٣ قوله (كان جولهم) الجول بالضم بلا هاء الابل التى عليها الهوادج كانت فيها النساء اولا يعنى الاجمال ايضا واما الجولة بالفتح والهاء فهى الابل التى تحمل

٤ النازلون والطيبون نصبه

نصبته اورفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده ﴾ واذا كثرت نعوت شئ معلوم اتبعت اوقطعت واتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر فى كل نعت مقطوع ان يكون مدحا اوذما اوترحما نحو الحمد لله الحميد مررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب حقى وقد ذكرنا فى النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (وبونس اوجب الاتباع فى الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين (والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعانى المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز اوصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع مابعدهما على الرفع قصدت المعانى المذكورة اولا وسواء كان المقطوع عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفى غير العدت مازيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو ٥ والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج فى ﴿ ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ﴾ ان الموفون صفة من آمن وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما فى الامثلة المذكورة فى القسم الاول اى فى جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورابعها حذف الموصوف * اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف اوجملة كقوله تعالى ﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾ فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بشرط المذكور بعد لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ماقبله من المجرور بمن اوفى قال تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقال ﴿ وما منا الا له مقام معلوم ﴾ اى ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم * وقال الشاعر * وما الدهر الا تارتان فمنهما * اموت واخرى ابتغى العيش اكدح * اى منهما تارة اموت فيها (وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته فى حال كذا وقال * فكلتهما ثنتين كالماء منهما * واخرى على لوح احر من الجمر ٦ * وقال * لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب ٧ وميسم * فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا فى الشعر قال * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى * وقال * مالك عندى غير سهم وجعر ٨ * وغير كبداء شديدة الوتر * كانت بكفى كان من ارمى البشر ٩ * وقال ١٠ * كانك من جمال بنى اقيش ١١ يقعقع خلف رجليه بشن ١٢ * وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور * ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال * والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى ﴿ وغرابيب سود ﴾ لان حق غرابيب ان يتبع اسود لكونه

٦ اى منهما كالماء ٧ (قوله وميسم) الميسم الجمال تيثم من اتم كسر تاؤه فى لغة ٨ (قوله وغير كبداء آه) الكبداء قوس يملاء مقبضها الكف

تأكيد له نحو اجر قانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياما لم يقدم الا ضرورة والنية التأخير كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا ذكر مبارك انزلناه ﴾ وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾ وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة ﴾ وقال الشاعر * اقاسيه بطئ الكواكب * وربما تويت الصفة لم تذكر للعلم بها * قال * الا ايها الطير المربة بالضحى * على خالد لقد وقعت على لحم * اى لحم اى لحم واذا ولى العت لا واما وجب تكرير كاذكر نافى الحال قال تعالى ﴿ لا فارض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضبّ وهذا حبّ رمانى والذى هو لك الجحر والحب للاضب والرمان (والخليل يشرط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه (واستشهد سيبويه بقوله * فايا كم وحية بطن واد * هموز الناب ٢ ليس لكم بسى * بهمز هموز (وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جره بحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اى حيته فبقى هموز ناب ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه ٣ * قوله (العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى نحو قام زيد وعمرو) (قوله مقصود بالنسبة) يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولاشك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا اتمامجئ بالتأكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا ٤ او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا (قوله ٥ مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه وتذكران عطف البيان هو البدل (ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو ٦ لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه (قوله يتوسط بينه الى آخره) ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

٢ (قوله ليس لكم بسى) بسى اى بمثل قوله * كبير اناس فى بجاد مزمل * بجر مزمل لمجاورته لاناس تقديرا لا لبجاد وذلك لان الجار والمجرور متعلق بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل فى بجاد ٤ اومشبها بالمنسوخ

٥ (قوله مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه وتذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام آه اجيب عن هذه الثلاثة بان التابع والمتبوع مما مقصود ان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفى وهذا الجواب ظاهر فى لا ولكن واما فى بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا لا اذا جعل فى حكم المسكوت

٦(قوله لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين آه) قد يقال احدهما مطلقا نسبة اليها على السواء فيصدق انها من حيث الابهام مقصود ان بالنسبة وان لم كن شئ منهما بخصوصه مقصودا بالنسبة ٧ (قوله لان الصفات يعطف بعضها) يجوز ان يختص وقوع واوين ه

على بعض كقوله ❁ الى الملك القرم وابن الهمام ❁ وليث الكتيبة فى المزدحم ❁ وقوله ❁ يالهف زيابة للحرث * الصابح فالغانم فالآيب * ٩ ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها فى صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز * قوله (واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد) انما اكد بالمنفصل فى الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كالو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تأكيده فجعل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت و زيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع للغرض العطف نحو اضربت انت وضربت انا (قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله * فلست بنازل الا للت * برحلى او خيالتها الكذوب * او بعدها كقوله تعالى ﴿ ما اشركنا ولا اباؤنا ﴾ فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفى ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى ﴿ فكبكبوا فيها هم والغاوون * وما عبدنا من دونه من شئ نحن و لا اباؤنا ﴾ وقد لا يؤكد والامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب (واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح (قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض) انما لزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان أسما نحو المال بينى وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لم يحلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما فى

ه الموصوف والصفة لتأكيد الصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة فتأمل وقال فى امالى الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم والعالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير ٩ ولا يجوز نعته

قولنا بينك وبين زيد اذلا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فمرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود (فان قلت فاتقول بعد اعادة الخافض أتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور (قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذلا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذلا يقتضي الباء الاولى من حيث المعنى اسيين بنجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين (فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرورا مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني العامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحيل جره على العامل المتكرر اذليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لاتلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله * فاليوم ٢ قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فابك والايام من عجب * واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولاخلاف معها وبقوله تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر في قراءة حمزة (واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لايعمل مقدرا في الاختيار الا نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولايجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لايكون الا مع الباء كما يجئ والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراآت السبع (وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف (فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الابعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار (فالجواب ان التأكيد والبدل ليسا باجنبيين

٢ قد بت نسخ

منفصلين عن متبوعهما لالفظا ولامعنى اما معنى فلان البدل فى الاغلب اماكل المتبوع او بعضه اومتعلقه والغلط قليل نادر والتأكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لايفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فليتنكر جرى ماهو كالجزء من متبوعه على ماهو كالجزء من تمامه لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء لماقبله ومتصلا به واما عطف النسق فنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرى ماهو مستقل كالاجنبى من متبوعه على ماهو كالجزء لماقبله لتخالف التابع والمتبوع (فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه فى جميع التواكيد اذكلها متصل بمتبوماتها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التأكيد (قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا مايليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلولم تؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا اوغائبة بالتأكيد نحو زيد جاءنى نفسه وهند جاءتنى نفسها ثم طرد الحكم فى البواقى مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتنى انت نفسك وان لم يلتبس واماكل واجمع فلايلتبسان بالفاعل فى نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لايلى العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءنى كلكم ولاقتلت كلكم ولامررت بكلكم بلى قد تستعمل مبتدأ لاغير امالان العامل معنوى كما هو مذهب الجمهور اولان مرتبته المتأخر اعنى ٤ عن نسخه خبر المبتدأ كما اخترنا فى اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تأكيد ولفظ كل لايستعمل الاتأكيدا وهذه العلة تبطل عليه فى قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه ❊ قوله (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ومن ثمه لم يجز فى مازيد بقائم اوقائما ولاذاهب عمرو الاالرفع وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية) لايريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لايجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على المثنى اوالمجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ماقبله لابالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى ماقبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف ❊ الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ وتقول فى رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجئ فى باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لايجوز نحو قوله ❊ علفها تبنا وماء باردا ❊ وقوله ❊ متقلدا سيفا ورمحا ❊ لكنه انما جاز لان المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على فهم المراد اى علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب

بناء على الاصل المتقدم ايضا ان لايجوز يازيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يالكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام فى المعطوف جاز كما فى يابها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف انكان فى نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى يازيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل فى لارجل وامرأة كما فى النداء لكن العلة قد تقدمت فى المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف فى نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ماوجب فى المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف فى يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف فى لارجل ولازيد عندى لان نصب اسم لابالنظر الى لاوالى قابل النصب وهو المكر المضاف والمضارع له لابالنظر الى لاوحدها (فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير فى المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا لخبر المشتق لابد له من ضمير فيه اوفى معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لوحذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه (قوله ومن ثم لم يجز فى مازيد بقائم اوقائما ولاذاهب عمرو الا الرفع) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم اوقائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله فى المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولاضمير فى ذاهب عمرو بالجر ولافى ذاهبا عمرو (فان قلت فجوز ولاذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (قلت ليس حاله فى نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله فى حكم الاعراب لان الاسم فى الاول مقدم على الخبر فجاز عمل مافيهما بخلاف الثانى فصار فى عطف الجملة على الجملة مثل لاغلام رجل ولازيد عندى فى عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع فى ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لايجوز عطف الخبر وحده على الخبر لماتقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه (وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لم يكن فى قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لاقاعد ابواه فهو فى حكم مابت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى فى قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعنى ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه بتقدير لاقبيحة جاريته (قوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب) جواب عن سؤاب مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب فى قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذى يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذى هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله (على عطف الاسم والخبر الخ) اى المجموع على المجموع ليكون عطف الجملة على الجملة

٣ لان الضمير المستحق فى قبيحة راجع الى جاريته فكانك قلت لاقبيحة جاريته فتنبه

فى المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لايجوز وقد جاز بالاتفاق (و اجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا فى المعطوف هذا الذى قاله المصنف (والذى يقوى عندى ان الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا اوبغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بمافى اختها التى هى قرينتها وبجوّ ثها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مسئلة الذهاب اولا كما تقول مخبرا عن زيد فى جاءنى زيد فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التى جاء زيد فغربت الشمس وليس مجئ زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذى جاءنى ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التى جاء زيد ثم غرب الشمس وكذا تقول فى خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لامنع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا اوتعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه واتما جاز ذلك لان فى اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لايستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير فى احديهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو الذى قام وقعدت هند زيد لم يجز الان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذى قام وقعدت هند فى ذلك الحال زيد والذى يزول الجبال ولا يزول اناو الذى تقوم القيمة ولا ينبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لادلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء وثم تعلق معنوى بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واياها جائز اتفاقا بالواو وفى المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء اوثم او اوخلاف فلايجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلاضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلاتحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر فى المعطوف كما تين فى حد التوابع ولو سلنا ايضا جازت على ماذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاءوثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانى مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير * قوله (واذا عطف على عاملين ٦ لم يجز خلافا للفراء الافى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه)معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين عاملين فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع اومتفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولى عاملين مختلفين

٤ اذا المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلا آه تسمحه

٦ مختلفين ليس فى المقروة الا فى بعض نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الاعراب على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلف الاعراب ولا يعطف العمو لان على عاملين بل على معمو لبهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمو لين متفقين كانا او مختلفين على معمولى عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمد اكريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كا لعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين اوثلاثة اوأكثر ❊ اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الااذاوقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لايجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اماعند من جوز فللفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كازعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولى المجرور فى المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ماتقل عنه الجزولى وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور ولايجوز كالايجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش مازيد بقائم ولاقاعد عمرو (ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لماذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لايجوز اجماعا اى الاسمين اوليت حرف العطف اذ الاخر بقى مفصولا بيه وبين العاطف الذى هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو اوغيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف اوغيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وابو على فى السعة وذلك اذالم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع اوالمنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجائى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال ❊ اتعرف ام لارسم دار معطلا ❊ من العام يغشاه ومن عام اولا ❊

٢ قطار وتارات خريق كأنها ❊ مضلة بوّ فى رعيل فجحلا ❊ فان كان الفاصل ايضا معطوفا على منله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب وفى عدم جوازه فى المجرور نحو جائنى امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولايجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لايجوز مررت بزيد وامس خالد (قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع اوالمنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم فى السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله (قطار) القطار جمع القطر وهو المطر والخريق الريح البادرة الشديدة الهبوب قوله مضلة بوّ فى رعيل فجحلا البوّ جلد الحوار يحشى لتعطف عليه الوالدة اى الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة ما لم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا فى الصحاح والرعيل اى فى قطيع

والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلاتقول ثم والله قدعمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلايكون مابعد القسم عطفا على ماقبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ماقبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحواكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحوخرج محمدا واظن عمرو بشرط ان لايكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل مايلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف (ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لامنع من صور العطف على عاملين الا مافيه الفصل بين العاطف والمجرور لاغير كما ذكرنا وسيبويه منعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحوقولهم ماكل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة اى ولاكل بيضاء وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى ﴿ واختلاف اليل والنهار ﴾ الى قوله آيات اوآيات على القراءتين بان آيات اعيدت ٤ توكيدا للاولى لماطال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش اوالمنع مطلقا الاباضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء (واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذاقدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما (قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهو لايجيزه (والمصنف جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب اوالمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اوان في الدار زيد اوالحجرة عمرا لكن لالعلة الاعلم بل قال لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولايقاس عليه غيره اذالعطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف مالزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لايكون تحكما (قوله خلافا للفراء) يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه الحالة نظر على ماقلنا (قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور (قوله خلافا لسيبويه) اى لايجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور* ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قديحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذاقيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله (توكيدا للاولى آه) وهي قوله لآيات فالنصب على لفظها والرفع على محلها في النصب يكون العامل ان وفي الرفع العامل هو الابتداء العامل في محل الايات وعلى التقديرين الآية من صورة العطف على عاملين

٥ قوله (لاستواء آخر الكلام واوله) بذلك يظهر بطلان ماذكر من ان احدهما يكون مجرورا والاكان المعمولان لعامل واحد

اى اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لايستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية اى لايستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلى ليلا ونهارا اى الليل تصلى اكثر يعنى ام فى النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ماقام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق المثبت كما يجئ فى بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى اوزيد وبلى لازيد لان بلى للايجاب بعد النفى فيكون التقدير بلى قام زيد لاعمرو وتقول لمن قال ماقام بكر نعم لكن زيد اى نعم ماقام بكر لكن زيد اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى فى عطف المفرد كما يجئ فى حروف العطف وتقول لمن قال ٦ مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ماقام زيد بلى بل عمرو اونعم بلى عمرو اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم ماقام زيد بل عمرو ولايحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهى العاطفة تقتضى سبق الهمزة واما تقتضى سبق اما اخرى كما يجئ فى حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آناء الليل ﴾ اى الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولافى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا اوفعمرا اوثم عمرا اواوعمرا اولا عمرا زيدا بشرط ان لايتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولامررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستتباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل فى المتبوع فمن ثم لم يتقدم على ٧ معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد وعمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يحملان مع الفصل بغير الطرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمطلقان والذى وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل على المذهبين و يشترط ايضا فى تقديم المعطوف اضطرارا ان لايكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ماجاءنى وزيد الاعمرو وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك ٢ لما تقدم فى باب الفاعل ان مابعد الا فى حيز غير حيز ماقبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما

٦ (قوله مات الناس بلى حتى الانبياء) الظاهر ان لفظة بلى وقعت موقع نعم سهوا من القلم للمسيحى من ان استعمال بلى فى الايجاب شاذا ونقول لعله ماميات

٧ معمول نسخه

٢ لكون مابعدالا نسخه

فى باب الفاعل فلايقع قبلها المعطوف الذى هو فى حيز مابعدها (ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو اوحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآنى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ﴾ فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴾ اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثانى وكذا يجوز زيد قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذلو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففى مطابقته لهما خلاف (قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما من الثانى نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالو ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى ينافض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار فى هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان فى احتمال اجتماع القيامين وترتبهما وان لم يكن الضمير فى الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد فعمرو فقلت لهما وجاءنى زيد ثم بكر وهما صديقاى واموالا ولكن وبل وام واو واما مطابقة الضمير معهما وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب فى الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه ٣ مبتدأين وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاءنى ولا تقول جاءتنى اذا لمعنى احدهما جاءنى والعلبة للتذكير وتقول فى غير الخبر جاءنى امازيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وماجاءنى زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى مع انى دعوتهما وزيدا وعمرو جاءنى وقد جئتهما واكرمتهما وتقول فى اواتى للاباحة جالس الحسن اوابن السيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اماجوهر اوعرض اواما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ﴿ ان يكن غنيا اوفقيرا فالله اولى بهما ﴾ وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا اوفقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل اوكثيرا فى الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن اوابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز * قوله ٤ وكان سيان ان لا يسرحوا غنما * اويسرحوه بها واغبرت السرح * فقال

٣ وقوله تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ اى الى الرؤية

٢ المبتدأين نسخ

٤ قوله (وكان سيان ان لا يسرحوا) سرحت الماشية سرحا والسرح المال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقة سرح اى سريعة

مع سيان اويسرحوه (والحق ويسرحوه (وتقول ازيدا ضربت ام عمرا اوعمرا وهما مستحقان للضرب وماجاءني زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقددعوتهما (ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ فالق الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى ﴿ صافات ويقبضن ﴾ اى يصففن ويقبضن قال ۞ بات يغشيها بعضب باتر ۞ يقصد في اسؤقها وجائر ۞ اى ويجوز ولايجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة ۞ ونحو ان الذين كفروا ويصدون ۞ وارسل الرياح فتثير سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولايقعد زيد غدا وبالعكس (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذاتحانسا بالتأويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الاترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي فقولك جئتك اخاف وراجيا وعندابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ۞ واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمر كذلك قال ۞ وعض زمان يابن مروان لم يدع ۞ من المال الامسحتا او مجلف ۞ المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذى يبقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذمعنى لم يدع الامسحتا لم يبق من جوره الامسحت ويجوز ان يكون المعنى اوهو مجلف واو منقطعة اى بل هو مجلف كما يجئ في حروف العطف اويكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ﴿ ومرزقناهم كل ممزق ﴾ ۞ قوله (التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول) قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذيفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذلابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم (ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامرى يجعله مستقرا متحققا بحيث لايظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين

• قوله (بات يغشيها) غشيت الرجل بالسوط اذاضربته به

الامرين فلابد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع عنه اوظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوى لانك لوقلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو (وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع اولدفع ظنه بك الغلط وذلك اما فى الحرف نحو ان زيدا قائم او فى الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ﴾ ولا يدخل هذا النوع من التأكيد فى حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا فى النسبة ولا فى الشمول ولا يضره ذلك لانه فى حد التأكيد الاسمى والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشئ مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا اوتقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك ٣ فى كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثانى ان يظن السامع به تجوزا فى ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشئ والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه اوتكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير (والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا فى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المتخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلا هما وثلاثهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد (قوله امر المتبوع) اى ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه اوكونها شاملة عامة له فالتكرير لفظا اومعنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون مانسب اليه عاما لاجزائه شاملا (وقوله ٤ فى النسبة اوالشمول) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شائك فى العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى الفقر ظاهر اى فى باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع فى باب كونه منسوبا اليه وفى باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحوه قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ فان اثنين وواحد وان قرا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الاتخاذ الذى فى قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب شمول الاتخاذ للاثنين وكذا فى قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لآحاد النفخة اذلا آحاد لها (وقد ٧ اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التى فى نفخة

أريت الاسد الاسد فى موضع يستغرب وجوده فيه

٣ قوله (فى كونه حقيقة) اى لغوية

٤ قوله (فى النسبة او الشمول بيان للامر) اطلق النسبة ليتناول كونه منسوبا وكونه منسوبا اليه فتأمل

٥ قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن بذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا فى قوله

٦ وفى اكثر النسخ ولا تقولوا آه وهو سهو

٧ (قوله اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة) قال المصنف فى الجواب تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذلا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة ان لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة لنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا

فيجب ان يكون تأكيدا (واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة (ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول لمتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احدمنهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشاربها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد (فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان ففهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة (قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة ✻ واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الالفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل (وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجيء الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اى لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا تجيء الا تابعة مضافة في التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيته عينه ورأيته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيني بهم جميعا ﴾ اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بدل معناه انه لا يتخلف منهم احد أجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فمافوقها كمامر باب الحال نحوجاء فى القوم ثلاثتهم وجاؤنى ثلاثتهم ولايؤكد بثلاثة واخواتها الابعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف فى نحوجاء فى رجال ثلاثة فتعين بهذا انك تقول الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول فى التأكيد اواحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فمافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن فى هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد اوالحال فلابد من النظر الى متبوعها اوصاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلما انه لافرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلاتخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الابقوله او الشمول والافمعناها تأكيدا وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا فى النسبة اوالشمول (اقول ان كان معنى التقرير ماذكرت وهو تحقيق مافيه الاول ودل عليه فليس جميع ماهو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحوجاءنى العالم زيد والفاضل عمرو اذلادلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه ٣ ودلك مع قلة الاشتراك نحو ❊ اقسم بالله ابوحفص عمر ❊ اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمى بابى حفص الا اثنان اوثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغى صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات ❊ قوله (وهو لفظى ومعنوى فاللفظى تكرير لفظ الاول مثل جاءنى زيد زيد ويجرى فى الالفاظ كلها والمعنوى بالفاظ ٤ محفوظة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهن والباقى للتى كلاهما كلتاهما والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى اجمع جماء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيد اما التقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى مافهم من المتبوع تضمنا لامطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير مادل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظى النفس والعين ومايتصرف منهما والتكرير اللفظى يجرى فى الالفاظ كلها اسما كانت اوافعالا اوحرفا مفردة كانت اوجملا اوغير ذلك والمكرر اما مستقل اوغير مستقل والمستقل مايجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل مالايجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف ٥ الا التى تؤدى معنى الجملة وتحذف معه فى العالب وهى لا ونعم وبلى فان جيء بها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء اولان يمايجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لاتنفك عن مجرور بعدها اوباخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لايكرر وحده الا فى ضرورة الشعر نحو قوله ❊ فلا والله لا يلفى لما بى ❊ ولا للما بهم ابدا شفاء ❊ وقوله ❊ وصاليات

٢ (قوله يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع) اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها لتدل على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ماذكره

٣ لكن لابعينه نسخه

٤ مخصوصة نسخه

٥ الا مايؤدى نسخه

كلما يؤنثين ❁ والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار انزيدا قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير في عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير المجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما اجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر ومن ثمه لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب مالا ينصرف (وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بعينه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما (وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يازيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك في التأكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكأنه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا الا ترى انك تقول في باب النداء يازيد اخ فتجعله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال ❁ فان الى ابن النجاء يغلتي ❁ اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ❁ وقال في الحرف المستقل ❁ لا لا ابوح بحب ٧ مية انها ❁ اخذت عليّ مواثقا وعهودا ❁ او مع فصل كقوله ❁ تراكها من ابل تراكها ❁ وقال تعالى ❁ وهم بالاخرة هم كافرون ❁ ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما له ذيل فكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ❁ لا تحسبن ❁ بالتاء ❁ الذين يفرحون

٧ بثنة نسخه

بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴾ بالتا ايضا ﴿ بمفازة من العذاب ﴾ فانه طال المفعول الاول بصلته) التأكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءنى زيد زيد وجاءنى جاءنى زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا (وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون الثانى معنى ظاهر نحو هيتاهر يتاوهو سرير اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خيبث نيبث من نبثت الثمراى استخرجته (وقولهم اكتعون ابصعون قيل من القسم الثانى اى لا معنى لها مفردة وقبل من الثالث مشتق من حول كتع اى تم ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مفررة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ماقال ابن برهان ان هذه الا لفاظ تأكيد لاجمعون لانالمؤكد الاول فكانه جعلها امامن القسم الثانى اومن الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن اوخيث نيث (وباب الاتباع بعضه مبنى ٤ كحيص بيص وحيث بيث كما يجئ فى المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين فى باب الاتباع بمايمكن فلهذا قلبوا واوبوص ياء واصله حيص بوص (وقد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾ بعد قوله لاتحسبن بخلاف التأكيد المعنوى فانه لايعطف بعض الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع فى الوصف فلا يقال جاءنى القوم كلهم واجمعون ولاجاءنى القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف فى الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح اوالذم اوالترحم الذى فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولافيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع ولوعطفت اوقطعت لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف فى بعض التأكيد اللفظى بالفاء اوثم فلما يجئ فى حروف العطف (وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجرى مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه اويده ورجله وهو بدل البعض من الكل فى الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامعنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطرقومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة فى الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التأكيد وجريها مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير منها ولايطرد ذلك فى ذلك فى بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخه

٤ قوله (كحيص بيص) وقعوا فى حيص بيص اى فى فتنة تموج باهلها متأخرين ومتقدمين تركوا البلاد حيث بيث اى منتشرين مسرعين

٥ اجمع نسخه

المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه ﴾ اى من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لايقاس عليه فلايقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا (قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر فوملك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع القاظ التأكيد (قوله فالا ولان) يعنى نفسه وعينه (قوله يعمان) اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير فقط تقول و عينه نفسها وعينها وتغيير الصيغ مع الضمير فى مثنى المذكر والمؤنث و بجمعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ماحكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجئ فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن (قوله والثانى) يعنى كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلانا وكلتاكاوكلتا هما (قوله والباقى) اى كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اى للفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقى يعنى فى اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان اوغيره (ويجوز لك اجراءما للواحدة اعنى جمعاء واخواتها على كل جمع الاجمع سلامة المذكر لانه لايؤنث كما يجئ فتقول بالرجال اوبالنسوة او بالقصور اوبالزينبات اوبالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء لتأويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع الجموع الاجمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور اوبالدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة و بالزينبات كلهن جمع كتع (وجوز الاندلسى فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقول جرير * اقبلن من ثملات ٦ اووادى خيم * على قلاص مثل خيطان السلم * ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى ﴿ والصافات صفا ﴾ اى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز فى نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا (وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع * (قوله ولايؤكد بكل واجمع الاذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاءزيد كله) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد

٦ قوله (اووادى خيم خيم جبل قال جرير اقبلن من نجران اوجبنى خيم ٦ قوله (ثملات) ثملان جبل

يتميز فى الحس بعضها عن بعض وبالذى يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون الباقى ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجئ والذهاب فلا تقول جاءنى العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لاتفترق بالنسبة الى المجئ بان يجئ بعض منه ولا يجئ الباقى فعلى هذا القياس لايقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لايصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذهو لايكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده (واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين و اشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعنى نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثانى اظهر لكون الافتراق الثانى اشهر فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع اوعن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال فى النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعنى مع تأكيد الكرات شئ واحد ٤ وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لامحكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل ضرب ضرب زيد (واما تكرير المنكر فى نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس فى الحقيقة تأكيد اذ ليس الثانى لتقرير ماسبق بل هو لتكرير المعنى لان الثانى غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة (وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ماذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لايشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تأكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ❊ ياليتنى كنت صبيا مرضعا ❊ ٥ تحملنى الذلفاء حولا اجمعا ❊ وقول الاخر ❊ قدصرت البكرة يوما اجمعا ❊ واما قوله ❊ اولاك بنو خير وشر كليهما ❊ جميعا ومعروف المرء ومنكر ❊ فمحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا موقتين ويجوز مجئ كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيدا

٢ الوهم
٣ الاحتمال الثانى نصفه
٤ قوله (وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لامحكوما عليه) فلا يصح على هذا جاء فى رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال الممنوع تأكيد المنكر تأكيدا معنويا لا تأكيدا لفظيا وهذا اقرب ولهذا علل عدم الجواز بكون تلك الالفاظ معرفة
٥ قوله (تحملنى الذلفاء حولا اجمعا) الذلف صغر الانف و استواء الارنبة يقال رجل اذلف وامرأة ذلفاء وبه سميت ياقوتة اخرجت من كيس

والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وفى قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك فى الصلة كقولك جاءنى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه و بعدها الصفة نحو جاءنى قوم ضربت كلهم اجمعين و بعدهما خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت فى باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه فى الصفة اولى منه فى خبر المبتداء و بعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل متنافيا (وقال هشام اذا عطفت على شئ لم تحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغفل فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيدا وربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر ❊ قوله (واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك) قدمضى شرحه فى باب العطف ❊ قوله (واكتع واخواه ٧ اتباع لاجمع فلا تتقدم وذكرها دونه ضعيف) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى (واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تعالى ﴿كل شئ هالك الا وجهه﴾ اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولاسيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام هذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت من النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع و اخواه فالبصريون على ماحكى الاندلسى عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته (قال وهذا يدل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولى والزمخشرى قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادرى ماصحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجئ باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته (وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور فى الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءنى القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بسمع وايضا جمع بتم وايضا جمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدأ نسخه

٧ المشهور بفتح الهمزة وفى المقروة على المص بكسرها

يصح بتع ولاخلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب المذكور (قال ابن برهان اذاقلت جاءنى القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون اجمعون فكلهم تأكيد للقوم واجمعون تأكيدلكلهم وكذا البواقى كل واحد منها تأكيدلماقبله (وقال غيره الصحيح ان كلها تأكيد للؤكدا لاول كالصفات المتتالية (وقال المبرد والزجاج فى قوله تعالى ﴿ ٨ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم فى حالة واحدة وليس بشئ لانك اذا قلت جاءنى القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لااجتماعهم فى وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد وإى محذور فى ذلك مع قصد المبالغة * قوله (البدل تابع مقصود بمانسب الى المتبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثانى دون الاول هذا قوله ولايطرد ماقاله فى نحو جاءنى زيد بل عمرو قال المقصود هو الثانى دون الاول مع انه عطف نسق (اقول واناالى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لارأى عطف البيان الا البدل كما هوظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبدالله كانه قيل بمن مررت وظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ماهو اعرف منه ومثله قوله تعالى ﴿ واتك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ﴾ قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبدالله وزيد وخالد والرفع جيداى هم عبدالله وزيد وخالد قال * يامى ان تفقدى قوما ولدتهم * اوتخلسهم * فان الدهر خلاس * عمرو وعبد مناف والذى عهدت * ٣ يبطن عرعرابى الظم عباس * قالوا الفرق بينهما ٤ ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول (والجواب انا لانسلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره فائدة لم تحصل لولم يذكر كما يذكر فى كل واحد من الثلاثة صون الكلام الفصحاء عن اللغو ولاسيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (ثم نقول فى بدل الكل ان الفائدة فى ذكرهما معا احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثانى متصفا بصفه نحو يزيد رجل صالح اوكون اولهما متصفا بصفة والثانى اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس فى الاول فائدة ليست فى الثانى وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا ٥ وتعاونا تأثيرا ليس للا ثنين بالمفسر اولاوذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ماذكرنا

هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع بين كلهم واجمعون فى الآية جعله بعضهم على المبالغة فى الشمول والاحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولاحظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة ٢ (قوله او تكثير الفائدة) (قوله او تخليسهم فان الدهر خلاس) الاخلاس الترك ٣ (قوله يبطن عرعر) عرعر موضع ٤ (قوله ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان آه) الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى زيد اخوك ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كم حققه المتأخرون ٥ لان الابهام آه وقع نسخه

ولا يجوز العكس نحو يزيد رجل اذ لا فائدة فى الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل مايكون الثانى موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشئ اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله * اقسم بالله ابو حفص عمر * فان ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه بابى حفص ولو فرضنا انه ليس فى الدنيا من اسمه عمر ولا من كنية ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان لك خمسة اخوه اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة مايطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثانى فى الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر فى الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة (والاظهر ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله * فلا وابيك خيرمنك انى * ٥ ليؤذينى التصعم والصهيل * قدر الموصوف اى فلا وابيك رجل خيرمنك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول فى جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لابد له من موصوف فلذا قيل ان الثانى فى نحو ٦ العائدات الطير بدل وفى الطير العائدات صفة وبخلاف التأكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لوسكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبره غيره مستقلا اخرى فالاول نحو يازيداخ وياالخانا زيد مبنيين والثانى نحو ياغلام بشرو بشرا معربا بالوجهين وياالخانا زيدا بالنصب وكذا قوله * انا ابن التارك البكرى بشر * بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يازيد وعمرو وغير مستقل نحو يازيد والحارث ٧ للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يازيد وعمرا ولا يازيد وعمر وبالتنوين كما جاز ياغلام بشر وبشرا فى البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير فى النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثانى بعد ٢ التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصد بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلاثه وكذا فى بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثانى نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه (وقال سيبويه فى قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك بنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى ﴿ فسجد

٥ قوله (ليؤذينى التصعم) حصحم الفرس وتصحم اذا صوت لطلب العلف قوله (الصهيل) الصهيل صوت الفرس ٦ قوله (نحو العائدات الطير) جمع العائدة من العوذ اى المؤمن العائدات ٨ قوله (للعلة المذكورة) وهى ان المنسوق لا يدل على معنى فى المتبوع ولا يفهم معناه من المتبوع وكان اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى نحصله

الملائكة كلهم اجمعون ﴾ وهذا الذى قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيجاب تكرار العامل فيه ظاهرا ٨ فباى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم فى البدل وفرقوا ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان (والجواب تجويز التخالف فى المسمى عطف بيان ايضا هذا الذى ذكرت هو الذى يقوى عندى ٩ قوله (وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثانى جزؤه والثالث بينه ٩ وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره) قوله فالاول مدلوله مدلول الاول) فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك فى زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن بدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا بدل عليه الآخر (قوله والثانى جزؤه) اى بدل البعض جزؤ الاول نحو كسرت زيدا يده (قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما) اى بين الاول والثانى ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءنى زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك فى كونهما من بدل الغلط (وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حديث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول مشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثانى ملخصا لما اجمل فى الاول مبنيا له (وقال المبرد والقولان متقاربان سمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وبتم لان اعجاب فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لا يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر فانه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر فى قوله تعالى ﴿ يسئلونك عن الشهر الحرام ﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا تقول فى بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا فى امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر الابدال فى الاربعة انه لا يخلو مدلول الثانى من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثانى اما ان يكون الثانى فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثانى اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثانى بدل الغلط (وهذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلثة

٨ قوله (فباى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه) يعرف ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال فان كان المناسب للمقام المبالغة فى الامناد وتكرار الحكم حمل على قصد تكرير العامل وان كان المناسب له مجرد التوضيح حمل على عدم القصد ٩ وبين الاول نسخه

اقسام اما بدأ وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يحتمله الشعراء كثير البالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى على كقولك هند نجم بدر شمس كأنك وان كنت متعمد الذكر تعلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تنبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس (واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار (واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكر ملكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يحيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضطراب عن الاول المغلوط فيه بل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط (وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية كاذبة ﴿ اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يتفقان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل يزيد اخيك رجل اخ لك يزيد اخ لك رجل اخيك امثلة البعض يزيد رأسه يرجل رأس له يزيد رأس له يرجل رأسه امثلة الاشتمال يزيد علمه رجل علمه يزيد علمه يرجل علمه امثلة الغلط يزيد الحمار يرجل حمار يزيد حمار يرجل الحمار (قوله وان كان نكرة) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل ان درويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة (قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى (بالواد المقدس طوى ﴿ اذا لم يجعل ٦ طوى اسم الوادي ٨ بل كان مثل حطم وخنع من الطي لانه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس وقول الشاعر ، اناوجدنا بني جلان كلهم ﴿ كساعد الضب لا طول ولا قصر ﴿ اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله ، فلا وابيك خير منك ، البيت فان لم تعد النكرة الا لما افاده الاول لم يجز لانه يكون ايهاما بعد التفسير نحو يزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه ، قوله (ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا) هذه قسمة اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران يزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم ٨ اياهم اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد تقعوا

٦ طوى اسم موضع بالشام تكسر طاؤه وتضم ولا يصرف فمن صرفه جعله اسم وادو مكان وجعله نكرة ومن لم يصرفه جعله بلدة وبقعة وجعله معرفة وقال بعضهم طوى وطوى الشيء المثنى وهو صفة وليس بعلم وهو مصروف لا غير وقالوا في قوله تعالى انك بالواد المقدس طوى طوى مرتين اي قدس وقال الحسن اي ثبت فيه البركة والتقديس مرتين ٧ (قوله بل كان مثل حطم وخنع) خنع في الارض اي ذهب وليل خنع على مثال صرداى ماهر بالدلالة ٨ اياها فسبحه

كلهم فى مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هوفكذلك هذا والمضمر من المظهر نحواخوك لقيت زيدا اياه بتقدير انزيدا اخوك ولورجع اياه الى زيد على مايورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا كماان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحواخوك لقيته زيدا والاخ هوزيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون فى مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولابد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بلى يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا (وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اى مطرارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله * لحافى لحاف الضعيف والبرد برده * (قال ابن الخشاب لايجوز جاءنى زيد لاخ اى اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى فى باب التأكيد (قوله ولايبدل ظاهر من مضمر) الى آخره * اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب * قال الشاعر فى بدل البعض * اوعدنى بالسجن والاداهم * ٢ رجلى ورجلى شثنة المناسم * وقال فى الاشتمال ، ذريتى ان حكمك لن يطاعا ، وما الفيتنى حلمى مضار عاه بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لايجيز نحو فى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول ، قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد مالم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز يد زيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه انلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فدلول الاول فلوا بدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه فيكون انقص فى الافادة منه اذالمدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين فى بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولواتحدا لكان الثانى تأكيدا لابدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ (قوله رجلى) منصوبة بدل من الضمير المنصوب وتقديره اوعد رجلى بالسجن والاداهم وهى القيود الواحد ادهم ورجلى غليظة لانأ تجعلها فى القيد وقيل معناه اوعدنى بالسجن واوعد رجلى باداهم وتقريره انه عطف على عاملين والقول الاول اولى

٢ (قوله رجلى ورجلى شثنة المناسم) الشثن بالتحريك مصدر شثنت كفه اى غلظت وخشنت ورجل شثن الاصابع وكذلك العضو والمنسم بالكسر خف البعير

ظاهرة ولايضر نقصان الثانى فى التعريف عن الاول الاترى الى جواز مررت برجل
عاقل فرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى
تلك النكرة (واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيمة لاريب فيه الذين
خسروا ﴾ والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف الاترى الى
قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ (وقال ابن مالك لابد من الضمير
اللازم الاستتار وهو فى افعل امرا وتفعل فى الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع مايوهم ذلك
فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبنى جمالك اى تعجبنى جمالك ولعل ذلك
استقباحا لابدال الظاهر مما لايقع لاظاهرا ولاضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام
فلابد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليبين انه بدل من متضمن الاستفهام
واما قوله تعالى ﴿ عم يتساءلون عن النبإ العظيم ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس بدل
(واختلف النحاة فى المبدل منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بسبب
هو البدل دون المبدل منه وعلى ماذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس
فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب
عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وايضا فى بدل الكل اذا كان ضميرا لايستغنى عنه نحو
ضربت الذى مررت به اخيك اوملتبسا بضمير كذلك نحو الذى ضربت اخاه زيدا كريم
وقد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى قال ٥ وكانه لهق السراة كانه ٦ ماحاجبيه
معين بسواد ٥ ولم يقل معينان ٥ وقال ان السيوف عدوها وروا حها ٥ تركت هواد
٧ مثل قرن الاعضب ٥ ولوكان فى حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثانى وقد يبدل الفعل
من الفعل اذا كان الثانى راجع البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يلق
اثاما يضاعف له العذاب ﴾ وكقول الشاعر ٥ ان على الله ان تبايعا ٥ تؤخذ كرها او تجيء
طايعا ٥ ولوكان الثانى بمعنى الاول سواء لكان تأكيدا لابدا لنحو ان تنصر تعز نصر
ولا اعرف له شاهدا والذى يفصل به مذكوران كان وافيا بما فى المذكور من الاعداد
فى التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية فى فئتين التقتا فئة
فى سبيل الله ﴾ الاية اى منهم فئة وقال الشاعر ٥ وكنت كذى رجلين رجل صحيحة
واخرى رمى فيها الزمان فشلت ٥ يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعيين رفع نحو مررت
برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافى وغيره فى البدل باضمار اعنى كما مر
باب لوصف ٥ واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل
بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مر فى تعليل قولهم ان النكرة لاتؤكد (و
كيسان يقدم التأكيد على النعت اذا نعت بما لايفيده الاول بخلاف التأكيد وانما يفيد
التأكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه فى الحقيقة ومدلول التأ

(مدلول)

٤ (قوله (وقد يعتبر الاول فى اللفظ) اى فى البدل مطلقا

٥ (وقوله وكانه لهق آه) اللهق بالتحريك الابيض وسراة كل شئ ظهره ووسطه

٦ قوله (ماحاجبيه معين) ماقى قوله ماحاجبيه زائدة والعين سواد اى صب السواد فيه يعنى انه ابيض ولاسواد فيه الا فى حاجبيه والشاهد فيه فى بدل الحاجبين من الضمير المتصل فى كانه وضمير معين بسواد يرجع الى الضمير فى كانه لا الى الحاجبين

٧ قوله (مثل قرن الاعضب) الاعضب مكسور القرن الداخل

مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالبعضيه والاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه ❊ قوله (عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمرو فصله من البدل لفظا فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه لايوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم فى حكم الطرح وفى حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل (قوله ❊ اقسم بالله ابو حفص عمر ❊ قصته انه اتى اعرابى الى عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى الوادى بعيدوانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره ❊ اقسم بالله ابو حفص عمر ❊ ما مسها من نقب ولا دبر ❊ اغفرله اللهم ان كان فجر ❊ وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال له اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (قوله فى مثل ❊ انا ابن التارك البكرى بشر ❊ قال انما قلت فى مثل اشارة الى ان الفرق يقع فى غير هذا الباب ايضا كقولك ياخانا الحارث ٩ ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم مجوازيا ٩ الحارث وكذا ياغلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ماعليه فى باب البدل (والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثانى عطف بيان لا بدل (والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز فى بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يحب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتمامه ❊ عليه الطير ترفيه وقوعا ❊ ٢ فعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ونحو قولهم اعجبنى من زيد علمه ومن عمر وجوده الثانى فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبنى شئ من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه فى نحو ماجاءنى الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين ❊ تم الحمد لله على درك المسؤل وبلوغ الغرض المأمول تم الجزء الاول بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله (مامسها من نقب
ولا دبر) نقيب البعير
بالكسر اذا رقت اخفافه
ونقب الخف الملبوس اى
تخرق والدبر تخرق ظهر
الدابة من الركوب ونحوه
٩ الحرث نسخه
٢ فالتارك ان عديناه الى
مفعولين فقوله عليه الطير
ثانيهما والا فهو حال نسخه